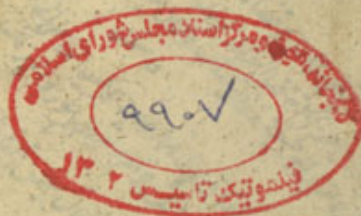


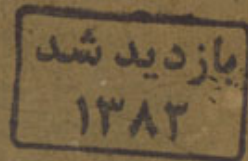
۱۷۵


۳۳۰

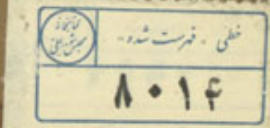
واعظ و فاضل



Handwritten signature or initials.



کتابخانه مجلس شورای ملی		 شماره ثبت کتاب
کتاب	اسماء النظار	
مؤلف	اسم مخم	۷۴۱۴۷ ۸۵۰۵
موضوع	شماره قفسه ۹۹۴۵	
۸۰۱۴		





الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد**
 فلما ليس الله تعالى باتمام كتاب الاستبصار والنظائر الفقهية على نزيه
 الحفنية المشتمل على سبعة انواع اردت ان افهرسه في اوله ليسهل
 النظر فيه **الاول** في القواعد الاولى لآداب الالبانية وفيها بيان ما تكون
 النية فيه شرطاً وما لا تكون وبيان دخولها في العبادات وللعمارات
 والخصومات والمباحات والمناهي والترك **الثانية** الامور بمقاصدها
 وفيها بيان ان الشيء الواحد يتصف بالحل والحرم باعتبار ما قصد له
 وفيها ان الكلام في النية يقع في عشر مواضع **الاول** في بيان حقيقته **الثاني**
 فيما شرعت لاجله **الثالث** في تعيين المنوى وعدمه **الرابع** في بيان التعرض
 لصفة المنوى من الرضائية والمنافاة والاداء والقضاء **الخامس** في
 بيان اخلاص السداد في بيان الجمع بين عبادتين بنية واحدة
السادس في وفيها **الثامن** في بيان عدم اشتراط استمرارها وفيه حكمها في
 كل ركن **التاسع** في مجملها **العاشر** في شرطها وفيه بيان ما ينافيها و
 قاعده في اليمين وهي تخصيص العام بالنية وبيان ان المشيئة تدخل
 النية اولاً وبيان ان اليمين على نية الحال الفاء المستحلف وبيان ان
 الايمان مبنية على اللفاظ دون الاغراض وفيها فروع في الطلاق
 وبيان دخول النية في النية وبيان ان هذه القاعده تجري في علم

العربية ايضا وبيان ما يتعلق بالكلام نحو وفقها وبيان سماع آية السجدة
 ممن لم يقصد تلاوتها وبيان ان هذه تجري في العروض ايضا **القاعده الثالثة**
 اليقين لا يزول بالشك وفيها قواعد الاولى لاصل بقاء ما كان على ما كان
 وبيان ما يقرع عليها من الكهات والعبادات والطلاق والكمات المرأة
 وصول النفقة اليها واختلاف الزوجين في التمكن من الوطى والشكوت
 والزر والرجعة في القعدة وبعدها واختلاف المتابعين في الطوع وك
 دعوى المطلقة للحبل **الثانية** الاصل حرارة الزمة وفيها بيان الاختلاف
 في القيمة والجواب عما اورد عليها **الثالثة** من شك هل فعل ام لا فاصل
 عدمه ويدخل في ما من يقف الفعل وشك في القليل والكثير وبيان ان
 ما ثبت يبين لا يزول الا بيقين وبيان الشك في الوضوء والصلوة هل
 صليها ام لا والشك في تعيين المفروض المتروك وبيان ما اذا احتج به و
 عدل بتركه شي منها والاختلاف بين الامام والقوم وبيان الشك
 في اركان الحج وفي الطلاق وعدده وفي الخارج من ذكره وفي قد
 الدين وما يدعي عليه وفي الزكوة والصوم والمند ورو في اليمين من
 كونها بالله تعالى او بطلاق او عتاق **الرابعة** الاصل العدم وفيها بيان
 الاختلاف في وصول الغنمين وفي ربح الشريك والمضارب وفي ان
 المال قرض او مضاربة وفي قدم العيب واشتراط الخيار وفي الزوية
 وفي بيان الشك وفي وصول اللابن الى جوف الرضيع بعد ما اخلت
 ثديها في فيه وفي اخرها التنبيه على تقييد القاعده وبيان ما خرج منها

المقدمة الاصل اضافة الحادث الى قرب اوقاته وبيان وجوه
 التماسه في التوب والغارة في البرز وبيان ما اذا اقرت بقا عين
 العبد في ملك المبيع وكذا المسترى وفي اختلاف الوزن مع المرأة
 في ايمانها في المرض والضحمة وفي اختلافهم في كون الافراد بعضهم
 في الضحمة او المرض وفيما لا يختلفوا في اسلامها بعد موت
 الزوج او قبله وفي الاختلاف بين القاصي والمعرض وغيره وبيان
 ما خرج عن هذه القواعد **السادس** هل الاصل في الاصل
 الاباحة او الحظر او التوقف وبيان ثمره **الاختلاف السابعة**
 الاصل في الانضاع التحريم وفيها مسائل اخرى في الفروج وبيان
 الطلاق المبرم والعق المبرم المنسئ وبيان ما خرج عنها وفيها بيان
 وظن السراي للاتي بجليل لان من الروم والهند ومن ان اجهلنا
 احاطوا في الفروج الا في مسئلة وفيها قواعد الاصل في الكلام
 الحقيقة وبيان ما فرغ عليها وبيان ما يشمل الصحيح والفساد
 وما يختص بالصحيح وبيان ما اورد على ما مع جوابه وفيها خاتمة فيها
 قواعد الاصل يستثنى من قولهم اليقين لا يزول بالشك مسائل
 الثانية بيان الشك والوهم والظن وغاب الظن واكثر الرأى
 الثانية في بيان خد لا يستصحب وحجته وما فرغ **القاعدة**
الرابعة المشتقة تجلب التيسير وبيان ان اسباب التحفيف سبعة
 السفر والمرض والاكراه والنسيان والجهل والعسر وعموم البلوى

والعق

وفي بيان ما يخرج من الوضوء من غير ما عصى الاصل

والنقص وفيه بيان ما وسع فيه الاثمة الاربعة رضى الله عنهم وختما
 هذه القواعد بفوايد منه الا في المشاق على قسمين وفيها ثمانية
 في الفرق بين مرض الزوج ومرض الثانية ان تحقيقات الشرع
 النوع الثالثة ان المشتقة والخرج انما يعتبران عند عدم النص
 الرابعة بيان قولهم اذا ضاق الامر اشع واذا اشع ضاق وبيان
 ما جمع به بينهما **القاعدة الثامنة** الضرر يزال وبيان ما يثبت عليها
 من ابواب الفقه وتعلق بها قواعد الا في الضرر ورات تيج المحظورات
 الثانية ما ييج للضرورة يتقدر بقدرها ويقرب منها ملجأ لحد
 بطل نزولها الثالثة الضرر لا يزال بالضرر وبيان انها مقيدة لما قبلها
 وفيها بيان ما يحمل فيه الضرر الخاص لدفع ضرر عام وبيان ما فرغ عليها
 وفيها بيان ما اذا تقارض ضرران ومفسدان وبيان من ابتلى
 بيلتين وبيان قولهم في الفاسد الى من جلب المصالح وما فرغ عليها
القاعدة التاسعة العادة محكمة وبيان ما فرغ عليها من حل الماء الجارى
 والماء الكثير والحض والغسل والعمل المفسد للصلاة وكون الشئ مكبلا
 او موزونا وصوم يوم الشك ويومين قبل رمضان وقبول الهدية
 للقاضي وجواز الاكل من الطعام المقدم اليه من غير ان صريح وبناء
 الايمان والندور والوصايا والاقواق عليها وبيان ما ثبت العادة به وبيان
 انها لما تقبلت اذا طردت او غلبت لان ندرت وفيها بيان حكم البطالة
 في المدارس وفيها بيان مسطرة الامام في كل شهر اسبوعا للاستراحة

من حد

بغير

اول زيادة اهله وفيها بيان تعارض العرف والشرع وتعارض
 العرف مع اللغة وبيان ما خرج عن قولهم الايمان بمبذية على العرف
 وبيان ان العادة المطردة تنزل منزلة الشرع وما تفرع عليه من
 استحقاق الاجرة بلا شرط لا تجرت العادة بانه يعمل بالاجر وفيه
 بيان ان العادة اذا شرط ضمنها هل يصح اولا وبيان جهار البناء
 وانه لا يجب السؤال عند الشراء من الاسواق وبيان ان العرف
 الذي تحمل عليه اللفاظ انما هو المقارن لا المتأخر وانه لا يعتبر في
 المتأخر والدعوى والاقاير وفيها بيان ان الوقف اذا شرط النظر
 لحاكم المسلمين وكان في زمنه شاهنا ثم صاد الان خفيها هل يكون له
 اولا وبيان ان شرط النظر للقاضي هل يكون لقاضي لدته او للوقوف
 عليه وفيه بيان ان الاعتبار للعرف العام لا الخاص وهذا الخلقواعد
 الكلية **النوع الثانية** في قواعد كلية يستخرج عليها ما لا ينحصر
 من الصور الجزئية الا في الاجتهاد لا ينقض بطله وفيها بيان
 ان القاضي اذا رد شهادته فليس لغيره قبولها الا في اربعة وانه لو
 حكم بشئ ثم تغير اجتهاده وبيان ما خرج عنها وبيان ما استثناه
 اصحابنا من قولهم وان رفع اليه حكم حاكم امضاه وبيان قولهم
 وحكم بموجبه وبيان قول الموثقين مسيو فيا شرطه الشرعية
 وحكايات شمس الائمة الخواني مع قاضي غنيسنة وبيان عدم
 الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب وبيان ما اذا حكم بقول

الشرط

بلده

صيف

او مخالفه
 ضعيف في مذهبه او برواية ترجح عنها او خالف مذهبه عمدا
 او ناسيا وبيان ان القضاء على خلاف شرط الوقف كلقضاء
 بخلاف النص وبيان ان فعل القاضي وامره انما ينفذ اذا وافق الشرع والا
 رى **الثانية** اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام الحلال وبيان ما تفرع
 عليهم من اشتباه محرمة بالاجنبيات وما اذا كان احدا بويه مأكولا و
 الاخر غير مأكول وما اذا اشار الكلب المعلم غيره او كلب المسلم كلب
 مجوسي وما اذا وضع المجوسي يده على يد المسلم الذاب وما اذا عجز المسلم
 عن مدق قوسه فاعانه مجوسي ووطى الجارية المشتركة وما اذا كان
 بعض الشجرة او الصيد في الحل وبعضها في الحرم وما لو خطبت المذكاة
 بالميتة وما اذا اختلط ذلك الميتة بالربيت وما اذا اختلطت زوجة
 بغيرها وفيه بيان ما اذا اسلم وتحتة حسن وما اذا اوى صيدا فوقع في
 ماء او سطح ثم الى الارض وبيان ما خرج عنها من المسائل العشرة وفيها
 تنبيهها اذا جمع بين حلال وحرام في عقد او نية وبيان دخوله
 في ابواب النكاح والمهر والبيع والاجارية والكفالة والابراء والهمة
 والهديات والوصية والاقرار والتهادة والقضاء والعبادات
 والطواف والعاقب وعارية الرهن والوقف وفي اخره تنبيه على
 ان اجتمع في العبادات جانب الحضرة والسفر ثم فضل في قاعة اذا
 تعارض المانع والمقتضي فانه يقدم المانع الا في مسائل **القاعدة**
الثالثة هل يحرم الايتار بالقرب **القاعدة الرابعة** المتابع تابع ويصل

بناء

فيها قواعد الاولي انه لا يفر بحكم وفيها بيان حمل الجارية والشرب
والطريق وخرج عنها مسائل الثانية التابع يسقط بسقوط المتبوع
وبقرب منها قولهم يسقط الفرع بسقوط اصله الثالثة يعقرفي
التابع ما لا يعقرفي غيرها وفيها بيان ما يعقرفي **القاعدة الخامسة**
نصف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وفيها بيان ان امره انما
ينفذ اذا وافق الشرع وفيها تبينه على نصف القاضي في اموال المتامني
والا وفاق وفيه بيان احداثة للوطايف بغير شرط الواقف وتفرغ
في الترتبات في الاوقاف **القاعدة السادسة** الحد وتدرأ بالثبوت
وفيها بيان ان العصاص كالحود والاني جنس مسائل وبيان مخالفة
التعزير لها **القاعدة السابعة** الحز لا يدخل تحت اليد وفيها بيان ما
خرج عنها **القاعدة الثامنة** اذا اجتمع امران من حبس واحد ولم
يختلف مقصودهما دخل احدهما في الاخر غالبا وبيان ما تفرغ
عليها من اجتماع الحدتين وما يوجب الجزاء عن المحرم وبيان ما يخرج
عن تحنئة المسجد ودعوى الطواف وتلاوة آية السجدة وبيان
تعدن السهو في الصلوة والفرق بين جابر الصلوة وجابر الحج
وماذا رني حررا او شرب مرارا او قذف مرارا وجماعة وما اذا
وطئ مرارا في رمضان وتعدن جنابة المحرم والوطئ بشبهة وما اذا
زنى باصة ففقتها او حرة كذلك وما اذا تعدنت الجناية على واحد
وما اذا وطئت المحنة بشبهة **القاعدة التاسعة** عمال الكلام اولى

وفي آخرها

من اهما له متى امكن والا اهل وفيها بيان الحقيقة ان تعددت
الحقيقة والمجاز وفيها بيان ما اذا اجتمع بين امراتين وغيرهما في الطلاق
وفيها بيان بعض مسائل الوقف والقول بنقض القسمة وما ذكره السبكي
والخصاف وفيها تبينه التأسيس ختم من التاكيد وبيان ما تفرغ عليه
من انه لو كرر الطلاق واليمين بالله تعالى مخبرا او معلقا **القاعدة**
العاشر الخراج بالضمنان وبيان معناه وما دخل فيها وما خرج عنها
القاعدة الحادية عشرة السؤل معان في اجواب وبيان كلمة نعم
وبلى **القاعدة الثانية** عشرة لا ينسب الى ساكت قول وبيان ما تفرغ
عليها وما خرج عنها **القاعدة الثالثة** عشرة الفرض افضل من النقل الا
في مسائل وفيها تبينه ما حرم فعله حرم طلبه الا في مسئلتين **القاعدة**
الحامسة عشرة من استعمل الشيء قبل اوانه عوقب بحرمانه وبيان ما تفرغ
عليها وما خرج عنها وفي آخرها الطبقة في العربية **القاعدة السادسة**
عشر لولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة وفيها بيان مراتب الولايات
القاعدة السابعة عشرة لا عبثة بالظن البين خطاؤه **القاعدة**
الثامنة عشرة ذكر بعض ما لا يجزى كذكر كراهه وبيان ما خرج عنها **القاعدة**
التاسعة عشرة اذا اجتمع المباشر والمتسبب اضيف الحكم الى المباشر
وبيان ما خرج عنها الى هنا صارت القواعد خمسة وعشرين **الفصل**
الثاني فن القواعد من القواعد الى القواعد على ترتيب الكثر **الثالث**
فن الجمع والفرق من الاستباه والظاير وفي اوله بيان احكام بكثر

ملامحة	صلوة	زكاة	صوم	حج	نكاح
١٤	١٤	١٧	١٨	١٩	١٩
رضاع	طلاق	عتاق	امان	صدوق	
٩١	٩٣	٩٣	٩٥	٩٥	
سير	لقط	وقف	بيع	كفارة	
٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	
تقضية	وليمة	شهادة	ارطال	وكالات	
١١١	١١١	١١١	١١١	١١٥	
اقرار	صلح	مضار	مدان	مداين	
١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	
اجارة	امانة	حجر	المأذون	شفقة	
١٣١	١٣١	١٣١	١٣١	١٣٥	
تسعة	اكرام	غصب	مصدق		
١٤١	١٤١	١٤١	١٤١		
ظنوا	رهن	جنابة	وصايا		
١٤١	١٤١	١٤١	١٤١		
فرايض					
١٥١					

القاعدة العاشرة من القواعد الى القواعد على ترتيب الكثر

دورها ونفج بالفقيه جهلها هي احكام الناسى ولباعل وانكره
 واحكام الضبيان والعبيد واليهيكاري والايحيى والمحل وبيان الا
 احكام الاربعة الاقتصار والاستناد والتبيين والاعتقاد وحكم
 المقود وما يتعين وما لا يتعين وما يجزى فيه احدهما مكان الاخر
 وما لا يجزى وبيان الشياطين هل يعود وان النايب يملك ما لا يملكه
 الاصيل وما يقبل الاستقاط من الحقوق وما لا يقبل وبيان ان الدارم
 الزوف كالجناد في بعض المسائل ون بعض احكام الناييم الجوز
 والمعوق وما يعتبر فيه المعنى دون اللفظ وعكسه واحكام الابني
 واخني والجان والبدني والياري وعيوبه الحشفة وما فارق
 فيه الدبر القتل واحكام العقود والعسوخ واحكام الكفاية والآلة
 واحكام الملك والدين ومن المثل واجرة المثل ومهر المثل والشرط
 والتعليق والسير واليهيكار والجرم ويوم الجمعة ثم بيان الاجتماع
 والافراق في بعض المسائل وفي اخر خاتمة اشتملت على بعض فوائده
 وقواعد شتى **قائمة** اذا التي بالواجب وزاد عليه هل يقع لكل
 واجبا ام لا **قائمة** في اقسام العلوم ومكون فرض عين وفرض كفاية
 ومنذوبها ومكرها **قائمة** عن الامام البخاري فيما ينبغي
 لطالب العلم وما لا ينبغي **قائمة** في اعتقاد الانسان في مذهبه ومذهب
 غيره **قائمة** المفرد المضاف بعينه **قائمة** لا يعلم في اخرى **قائمة**
 العلوم ثلاثة **قائمة** ثلاثة من الذنابة **قائمة** ليس في الحيوان من

يدخل الجنة الا خمسة **قائمة** المؤمن يقطعه خمسة **قائمة**
 في الدعاء برغم الطاعون **قائمة** في الكنايس اناهم واحدة
 منها هل اهل اهل اول **قائمة** الفسق هل يمنع اهله الشهاده والقضاء
 والامارة اول **قائمة** في الصلوة على الميت موضوع على مكان هل
 يكره اول **قائمة** في الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء **قائمة**
 في شروط الامامة للفق عليها والمختلف فيها **قائمة** كل انسان غير
 الانبياء لا يعلم ما اراد الله له وبه الا الفقهاء **قائمة** ان اولي السلطان
 مدرسا ليس باهل هل تقع توليته ام لا **قائمة** ثلث لا يستجاب
 دعاءهم **قائمة** كل شئ يسأل عنه العبد يوم تصد القيمة الا العلم
قائمة هل يجوز وضع خنثى في المسجد لاجل حفظ المحاضر والسجلات
 اول **قائمة** ما معنى قول العلماء الاشبه **قائمة** ان ابطال الشرط بطل
 ما في ضمنه الا في مسائل **قائمة** المبتني على الفاسد فاسد الا في مسألة
قائمة ان اجتماع الحقان ما يقدم منها **قائمة** الرابع في اللغز الخامس
 فن الحيل السادس فن الاشباه والنظائر السابع فن

الحكايات وفيه وصية الامام

الاعظم للامام الثاني

رحمه الله

تعالى

من بعض الامام العاظم الموفق المذوق الزكي
 شيخ الاسلام محمد باقر الثاني
 كان ابا القاسم الخليلي صاحب التبيين
 وشيخ القاسم الخليلي صاحب التبيين

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله على النعم. وصلى الله على سيدنا محمد
 وسلم. **وبعد** فان الفقه اشرف العلوم قدراً. واعظمها
 اجراً. واتمها عائدة. واعظمها فائدة. واعلاها
 مرتبة. واسناها منقبة. يمدحها العيون نوراً. و
 القلوب نوراً. والصدور اشراقاً. وفيها موعظة
 وانقضاء. هذا الاثر ما بالخاص والعامة. من الاستمرار
 على سنن النظام. والاستمرار على وتيرة الاجتماع والاشيا
 انما هو بمعرق الخلافة من الحرام. والتميز بين الجائز
 والفاست. وجوه الاحكام. بحوزة راحة. ورياضة
 ناضرة. وجوهر زاهرة. واصول ثابتة. وفروع ثابتة
 لا يفتنى كثرة الانفاق كثره. ولا يسلط طول الزمان عثره
 وانى لا استطيع كنه صفاته. ولوان اعضاى جميعا
 يتكلم اهلكه قوام الدين وقوامه. وبهم ايتدق و
 انبظامه. واليه المفرغ في الآخرة والدنيا. والمزج في
 التدريس والفتوى. خصوصا ان اصحابنا رحمهم الله

فقهية

خصوصية السبق في هذا الشأن والناس لهم اتباع والناس
 عيال على ابي حنيفة رحمه الله. ولقد انصفنا لامام الشافعي حيث
 قال من اراد ان يتجر في الفقه فلينظر الى كتب ابي حنيفة كما نقله
 ابن وهبان عن جرلة وهو كالصديق رضى الله عنه له اجره و
 اجر من دون الفقه والفقه وفرع احكام على اصوله الى يوم القيمة
 وان المشايخ الكرام قد القوا ما بين مختصر ومطول من متون
 وشروح وقاوى واجتهاد واف المذهب والفتوى وحرروا
 ونقحوا شكر الله سعيهم الا انى لم ادم كتابا يحكى كتاب الشيخ تاج
 الدين بن السبكي الشافعي مشتملا على فنون في الفقه وقد كنت لما
 وصلت في شرح الكنز الى تبيين باب البيع الفاسد الفت كتابا
 مختصرا في الضوابط والاستثناءات منها سميتها بالقواعد الزينية
 وفي فقه الحنفية وصل الى خمسمائة ضوابط فاهتمت ان اصنع كتابا
 على النمط السابق مشتملا على سبعة فون يكون هذا المؤلف
 النوع الثاني منها الاول معرفة القواعد التي يرتكز عليها وفروع الاحكام
 عليها وهي اصول الفقه في الحقيقة وبها يرتقى الفقيه الى درجة
 الاجتهاد ولو في الفتوى واكثر فروعها ظفرت بها في كتب عربية او غير
 به في غير منظمة الا انى بحول الله وقوته لا نقل الا الصحيح المعتمد في
 المذهب وان كان مفرغا على قول ضعيف او رواية ضعيفة نهت على
 ذلك غالباً وحكى ان الامام ابا طاهر الذي ناس جمع قواعد مذهب

يعنيان للصدق او الجاهل او من
 اشترى قالوا انهم كذا وكذا
 منهم من انفق على كذا

اسم الفقه في تجميع

عليه

الى خيفة وهي سبعة عشر قاعه وردت اليها وله حكاية مع ابى
 سعيد الهروي الشافعي فانه لما بلغه اليه سافر اليه وكان ابو طاهر
 ضريك يكره كل ليلة تلك القواعد بمسجد بعد ان يخرج الناس منه
 فالتفت الهروي بحضيرة وخرج الناس واغلق ابو طاهر المسجد وسرك
 منها سبعة فصلى الهروي سعة فاحسن ابو طاهر فصرخ واخرجه
 من المسجد ثم لم يكرهها فيه بعد ذلك فرجع الهروي الى اصحابه وتلاها
 عليهم **الثاني** الضوابط وما دخل فيها وما خرج عنها وهو انفع الا
 قسام للمدرس والمفتي والقاضي فان بعض المؤلفين يذكر
 ضابطا ويستثنى منه اشياء فان كرفيه اني زدت اشياء اخر
 فمن لم يطالع على الرديف من الدخول وهي خارجة كما ستره ولهذا وقع
 موقعه حسنا عند اهل الابصار وتبع به من هو من اولى الالكاب
الثالث معرفة الجمع والفرق **الرابع** الالفان **الخامس** الجمل
السادس الاشياء والنظائر **السابع** ما حكى عن الامام الاعظم
 وصاحبيه والمتابعين والتابعين من المطارحات والكتابات
 والمراسلات والقرابات وارجو من كرم القناع ان هذا الكتاب
 اذا تم بحول الله وقوته يصير نزهة للناظرين ومرجعا للمدرسين
 ومطلبيا للتحققين ومعدنا للقضاة والمفتين وغنية للمحققين
 وكشافا للكهوب الملهوفين هذا لان الفقه اول فوئط طالع
 ما سررت فيه عيونى واعملت بدنى اعمال الجذمايين بصري

من اولى الالبصار

والغرائب

ويدي ووطنى ولم ازل منذ زمن الطلب اعتنى بكتبه قد سما
 وحديثا واسمعى بتحصيل ما هم منها سعيًا حيثما الى ان وقفت منها
 على الجمل العفيرة واحطت بغالب الموجود في بلدنا القاهرة ومطالعته
 وتاملت بحجتي لم يقبني الا القدر اليسير كما ستره عند سردها مع
 ضم الاشتغال والمطالعة بكتب الاصول من ابتداء اخرى لكتاب
 اليزيدى والامام السرخسي والتقويم لابي زيد البوسني والتبقيع و
 شرحه وشرح شرحه وحواشيه وشرح اليزيدى من الشف
 الكبير والتقويم حتى اختصرت تحريم المحقق ابن الهمام وسميته لب
 الاصول ثم شرحت المنار شرح الجمل لله وقوته فايقا على نوع فتنه
 ان شاء الله بحوله وقوته فيما قصدناه من هذا التاليف بعد تسميته
 بالاشياء والنظائر وتسميته له باسم بعض فوئط سالنا من الله القبول
 وان ينفع به مؤلفه ومن نظريته انه جزئنا مول وان يدفع عنه كيد
 الحاسدين واقتراء المتعصبين ولعمري ان هذا الفن لا يدركه بالتمنى
 ولا ينال بسوف ولعل ولو انى ولا يتا له الامن كشف عن ساعد
 الحد وشمروا عن اهل هله وشدة الميزر وخاض الجارحاط العجاج و
 يداب في التكرار والمطالعة بكرة واصيلا وينصب نفسه للتاليف
 والتحريم بيانًا ومقيلا ليس ههنا لامعضلة لجلها او مستصعبة عزت
 على القاصدين فيرتقى اليها ويحياها على ان ذلك ليس من كسب العبد
 وانما هو فضل الله توبته من يشاء **وها انا انى كوكبت** التي نقلت

الا القدر اليسير

جاء

تقريب العباد والذنان

منها مؤلفات الفقهاء التي اجتمعت عندي في اواخر سنة ثمان
 وستين وسبعائة فمن شرح الهداية النهاية وغاية البيان والنهاية
 ومعراج الدراية والبنية وفتح القدير ومن شرح الكنز الزليعي و
 العيني ومسكين ومن شرح القدير والمسراج الوهاج ولبو
 المجتبى ومن شرح المجموع المصنف وابن الملك ورايت شرحا للعيني
 وقفا وشرح منية المصطفى لابن امير الحاج وشرح الوافي الكافي وشرح
 الوقاية والنقاية وايضا الاصلاح وشرح تلخيص الجامع الكبير للعلامة
 للفارسي وشرح الجامع للمصدر الشهيد والبدائع للكاظمي وشرح
 التحفة والمبسوط شرح الكافي وكافي الحاكم الشهيد وشرح الدرر
 والغرر للاخضر والهداية وشرح الجامع الصغير لفاضلان وشرح
 مختصر المحامد والاختيار ومن الفتاوى الحائية والخراسانية والبرازر
 والظهيرية والولوية والعمدة والعدة والصغرى والواقعات
 للحسام الشهيد والقنية والبعية ومآل الفتاوى والتلخيص للجويني و
 التهذيب للقلاسي وقفاوى قارى الهداية والقاسمية والعمادى
 وجامع الفضولين والخراج لابن يوسف واوقاف الخفاف والاسفار
 والحامى القدسي والتمه والمخطط الرضوى والخزيرة وشرح
 منظومة الدسقي والمصنفى وشرح منظومة ابن وهبان له وابن
 الشحنة والصيرفي وخزانة الفتاوى وبعض خزائن الاكمل وبعض
 السراجية والتاثيرا خانية والتجديد وخزانة الفقه وحيدة الفقهاء

المجتمعة

منه

ومنافى الكردى وطبقات عبد القادر **الفن الاول** في القواعد
 الكلية **الاولى** لا ثواب الا بالنية صرح به المشايخ في مواضع في الفقه
 او كلها في الوضوء سواء قلنا انها شرط الصحة كما في الصلوة والزكاة والعمرة
 والى اولها كما في الوضوء والغسل وعلى هذا قرر واحدنا انما الاعمال
 بالنيات انه من باب المقتضى ان لا يصح بدون تقليد لكثره وجود
 الاعمال بدونها فقد روي امضا فافى حكم الاعمال وهو نوبه عن اخرى
 وهو الثواب واستحقاق العقاب وروى وهو الصحة والغسل
 وقد اريد الاخرى بالاجماع للامعاء على انه لا ثواب ولا عقاب
 الا بالنية فانتيان يكون الاخر مراد اما لانه مشترك ولا عموم له
 او لاندفاع الضرورة بين صحة الكلام به فلا حاجة الى الاخر والثاني
 اوجه لان الاول لا يسلمه الخصم لانه قائل بعموم المشترك في لا بدل
 على اشتراطها في الوسائل للصحة ولا على المقاصد ايضا وفي بعض الكتب
 ان الوضوء الذي ليس بمنوى ليس عامور به ولكنه مفتاح للصلوة
 ولما اشترطت في العبادات بالاجماع او بآية وما احرر والا ليعبدوا
 الله مخلصين له الدين والاول اوجه لان العباد فيها بمعنى التوحيد
 بقرينة عطف الصلوة والزكاة فلا يشترط في الوضوء والغسل و
 مسح الخفين فاذا زالة الخفاضة الحقيقية عن الثوب والبدن ولكن كان
 والاواني للصحة واما اشتراطها في التيمم فلا لالة لنية عليها لانه التقيد
 واما غسل التيمم فقالوا لا يشترط صحة الصلوة عليه وتحصيلها

وانما هي شرط الاسقاط الفرض عن ذمة المكلفين وتفرغ عليه
 ان الفرق يعسل ثلثا في قول الجي يوسف وفي رواية عن محمد انه ان
 نوى عند الاخراج من الماء يعسل ثلثين وان لم ينو فثلثا وعنه يعسل
 مرة واحدة كما في فتح القدير واما في العبادات كلها في شرط صحتها الا
 الاسلام فانه يصح بدونها بدليل قولهم ان اسلام المكون صحيح ولا
 يكون مسلما بمجرد نية الاسلام بخلاف الكفر كما سنبينه في بحث
 الترتيب واما الكفر فيشترط له النية لقولهم ان كفر الكافر غير
 صحيح واما قولهم انه اذا اكتم كلمة الكفر هازلا لا كفر انما هو باعتبار
 ان يعينه كفر كما علم في الاصول من بحث المزل فلا تصح صلوة مطلقا
 ولو صلوة جنازة الايماء فرضا او اجبة او سنة او نفلا وان اوى
 قطعها لا يخرج عنها الايمان ولو نوى الانتقال عنها الى غير هذا
 فان كانت الثانية غير الاولى وشرع بالتكبير صارا متفلا والاشي
 فلا ولا يصح الاقتداء بامام الا بنية وتصح الامامة بدون نيتها
 خلافا للكفر في الحفص الكبير كما في البناءية الا ان اصل خلفه لسان
 به بلانية للامامة غير صحيحة واستثنى بعضهم الجمعة والعديد
 ولو عطف ان لا يؤمر احدا فاقدى به انسان صح الاقتداء وهما
 بحيث قال في الحانية بحيث قضاء لاديانته الا اذا شهد قبل الشروع
 فلا حث قضاء وكذا الوام الناس هذا الخالف في صلوة الجمعة
 صحته وحث قضاء ولا بحيث اصلا اذا امرهم في صلوة الجنازة

انما هو ان لا يكون
 من اجل ان لا يكون
 من اجل ان لا يكون
 من اجل ان لا يكون

وسجدة التلاوة ولو حلف ان لا يؤمر فلا نافع الناس ناويا ان لا
 يؤمره ويؤمر غيره فاقتدى حث وان لم يعلم به انتهى ولكن لا ثواب
 له على الامام وسجدة التلاوة كالصلوة وكذا سجدة الشكر على قول
 من يراها مشروعة ولعمد ان الخلاف في نيتها الا في الجواز وكذا سجدة
 التهنئة ولا يصح نية عدم وقت السلام واما النية في الخطبة للجمعة
 فشروط صحتها حتى لو عطس بعد صعوده فالحمد لله لا طس
 غير قاصد لها لم يصح كما في فتح القدير وغيره وخطبة العيدين كذلك
 لقولهم يشترط لهما ما يشترط لخطبة الجمعة سوى تقديم الخطبة
 واما الاذان فلا يشترط لصحته وانما يشترط للثواب عليه واما استقبال
 القبلة فشروط الجرح في لصحة النية والصحيح خلافه كما في المبسوط
 وحمل بعضهم الاول على ما اذا كان يصلي في الصحراء والثاني على ما اذا كان
 يصلي في المحراب كذا في البناءية واما استرا العودة فلا تشترط لصحته
 ولم ارفه خلافه ولا يشترط للثواب صحة العادة بل شاب على نية
 وان كانت فاسدة بغير تعذر كما لو صلى محمدنا على طين طهارة وسبنا
 تحقيقة واما الركوة فلا يصح اذا وها الا بالنية وعلى هذا فما ذكره
 القاضي لا سيجب ان من امتنع عن انما اخذها الامام كرها
 ووضعها في اهلها وتجزئه لان الامام ولاية اخذها فقام اخذ مقام
 دفع تلك باختياره ضعيف والمعتمد في المذهب عدم الاخذ كرها
 قال في المحيط ومن امتنع عن ان الركعة فالتساعي لا يأخذ منه كرها

انما هو ان لا يكون
 من اجل ان لا يكون
 من اجل ان لا يكون
 من اجل ان لا يكون

انما هو ان لا يكون
 من اجل ان لا يكون
 من اجل ان لا يكون
 من اجل ان لا يكون

انما هو ان لا يكون
 من اجل ان لا يكون
 من اجل ان لا يكون
 من اجل ان لا يكون

ولو اخذ لا يقع عن الزكاة لكونها بلا اختيار ولكن يجبره بالحس لئلا يورث
 بنفسه انتهى وخرج عن اشتراطها لهما اذا صدق بجميع المضاب
 بالنية فان الفرض يسقط عنه واختلوا في سقوط زكاة البعض
 اذا صدق به قالوا وتشترط نية التجارة في العروض ولا بد ان
 تكون مقدارة للتجارة فلو اشترى شيئا لنفسه ناويا ان وجد رجاء به
 لا زكاة عليه ولو نوى التجارة فيما خرج من ارضه العشرة او الخارجية
 او المستاجرة او المستعارة لا زكاة عليه ولو قارنت ما ليس بدل
 مال بمال كالهبة والصدقة والخلع والمهر والوصية لا تصح على الصحيح
 وفي المسألة لا بد من قصد اسامتها للذوالنسل اكثر الجول فان
 قصد بها التجارة فيها زكاة التجارة ان قارنت الشراء وان قصد
 به الحمل او الركوب والاكل فلا زكاة اصلا واما النية في الصوم
 فشرط صحته لكل يوم ولو علقها بالمشيئة صححت لانها انما تبطل
 الاقوال والنية ليست منها الفرض والسنة والنفل في اصلها سواء
 واما الحج فهي شرط صحته ايضا كغيره من فرائضه وبغيره من العمره كذلك
 ولا تكون الا سنة والمندوب كالنذر لو نذر حجة الاسلام لا
 يلزمه الا حجة الاسلام كما لو نذر بها الاضحية واقضاه في
 الكل كالاداء من جهة اصل النية واما الاعتكاف فهي شرط صحته
 ولجب كان او سنة او نفلا واما الكفارات فالنية شرط صحتها
 عتقا او صياما او طعاما واما الضحايا فاربدها من النية لكن

هذا هو الوجه في صحة النية في كل واحد من هذه العبادات
 وانما في بعضها ما لا يشترط النية في كل واحد من هذه العبادات
 وانما في بعضها ما لا يشترط النية في كل واحد من هذه العبادات

عند الشراء لا عند النسخ وتفرغ عليه انها لو اشترها بنية الاضحية
 فذبحها بعرضه بلا اذن فان اخذها مذبوحة ولم يضمنه اجزاء وان
 ضمنه لا تجزئ كفا في اضحية الذخيرة وهذا اذا ذبحها عن نفسه ما اذا
 ذبحها عن مالكها فلا ضمان عليه وهل يتعين الاضحية بالنية قالوا ان
 كان فقيرا وقد اشترها بنية تعينت فليس له بيعها وان كان غنيا لم
 يتعين والصحيح انها تعين مطلقا فيصدق بها الغني بعد اتمام حاجته
 ولكن له ان يعيم غيرها مقامها كما في البدائع من الاضحية قالوا والهدايا
 كالضحايا واما العتق عندنا فليس بعبادة وضعا بدليل صحته من الكافر
 ولا عبادة له فان نوى وجه الله كان عبادة متبا عليه وان اعتق بلا
 نية صح ولا ثواب له اذ كان مريحا واما الكفاية فلا بد ان يكون النية وان
 اعتق للصنم او للشيطان صح وانما وان اعتق لاجل مخلوق صح وكان له
 مباح لا ثواب وانما وينبغي ان يخصص الاعتق للصنم بما اذا كان
 المعق كافرا واما المسلم اذا اعتقه فاصلا تعظيم كفره كما ينبغي ان يكون
 الاعتق لمخلوق مكرها والتدبير والكتابة كاعتق واما الجهاد فمن
 اعظم العبادات فلا بد له من خلوص النية واما الوصية فكما اعتق
 ان قصد التقرب فلا ثواب والافنى صحيحة فقط واما الوقف فليس
 بعبادة وضعا بدليل صحته من الكافر فان نوى القرية فلا ثواب
 والافل واما النكاح فقالوا انه اقرب الى العبادات حتى ان الاشتغال
 به افضل من الغنى المحض للعبادات وهو عندنا لا يعتدل سنة مؤكدة

على الصحيح فيحتاج الى النية لتحصيل الثواب وهو ان يقصد عفاف
نفسه وتحسينها وحصول ولد وفضل الاعتدال في الشرح الكبير
شرح الكنز ولم يكن فيه شرط صحة قالوا يصح الكساح مع الهزل
لكن قالوا العقد بلفظ لا يعرف معناه ففيه اختلاف والفتوى
على صحة علم الشهود ولا كافي في البرازية وعلى هذا سائر القرب لا بد منها
من النية بمعنى توقف حصول الثواب على قصد التقرب بها الى الله تعالى
من نشر العلم تعليمها واقفاء وتصنيفا واما القضاء فقالوا انه من العبادات
فالثواب عليه متوقف عليها وكذا اقامة الحدود والتعازير وكلها
يتعاطاه الحكام والولاة وكذا تحمل الشهادات وادائها واما المباحات
فانها تختلف صفتها باعتبار ما قصدت لاجلها فاذا قصد بها التقوى
على الطاعات والتوصل اليها كانت عبادته كالاكل والنوم والكتساب
للمال والوطى واما المعاملات فانواعها لا يتوقف عليها وكذا
الاقالة والاجارة لكن قالوا ان عقد المضارعة لم يصح ويسوف
والشئ يتوقف على النية فان نوى به الايجاب لما كان بيعا والا
لا يخالف صيغة الماصي فان البيع لا يتوقف على النية واما المضارعة
للمتخص لا مستقبل فهو كالا م لا يصح البيع به ولا بالنية وقد اختلفنا
في شرح الكنز وقالوا لا يصح مع الهزل لعدم الرضا بحكمه معه واما
الهبة فلا يتوقف على النية قالوا ولو هب ما زاحمت كافي في البرازية
ولكن لو لقن الهبة ولم يعرفها لم يصح لاجل ان النية شرطها واما

في شرح الكنز
وقالوا لا يصح مع الهزل
لعدم الرضا بحكمه معه
واما الهبة فلا يتوقف
على النية قالوا ولو هب
ما زاحمت كافي في
البرازية ولكن لو لقن
الهبة ولم يعرفها لم
يصح لاجل ان النية
شرطها واما

هو لفقد شرطها وهو الرضا وكذا لو اكره عليها لم يقع بخلاف
الطلاق والنفاق فانهما يقعان بالتلقين بمن لا يعرفهما لان الرضا
ليس بشرطها وكذا لو اكره عليها بيمان ولما اطلاق فصيحة وكذا
قالوا لا يحتاج في وقوعها بالطلاق غافلا او ساهيا ومخطئا وقع
حتى قالوا ان الطلاق يقع باللفاظ المصححة قضاء ولكن لا بد ان
يقصد بها باللفظ قالوا لو اكره مسان الطلاق بحضورها ويقول في
كل مرة انت طالق لم يقع ولو كتب امرأتها طالق وانت طالق وقال له
اقر على اقر عليها لم يقع لعدم قصد هابا للفظ ولا نية قولهم
ان الصحيح لا يحتاج الى النية وقالوا لو قال انت طالق ناويا الطلاق
من وثاق لم يقع بنية ووقع قضاء وفي عبارة بعض الكتب ان طلاق
المخطي واقع وقضاء الاديان فظهر بهذا ان الصحيح لا يحتاج اليها قضاء
يحتاج اليها بنية ولا يرد عليه قولهم انه لو طلقها هازلا يقع قضاء
وبناء لان السارح جعل من الابدان وقالوا لا يصح نية الثلث في اثبات
طالق ولا نية البائن ولا يصح نية المقتنين في التصديق ان الطلاق
الا ان كواصة وقصص نية الثلث واما كذا بانه فلا يقع بها الا بالنية ديانة
سواء كان معها اكره الطلاق او لا والمذكورة انما تقوم مقام النية
في القضاء الذي لفظ اكره فانه كناية ولا يحتاج اليها فيصرف الى الطلاق
اذا كان الزوج من قوم يريون بالحرمان الطلاق واما فتوى الطلاق
والجمل والايال والغبار فما كان منه صريحا لا يستلزم له النية وما كان

في شرح الكنز
وقالوا لا يصح مع الهزل
لعدم الرضا بحكمه معه
واما الهبة فلا يتوقف
على النية قالوا ولو هب
ما زاحمت كافي في
البرازية ولكن لو لقن
الهبة ولم يعرفها لم
يصح لاجل ان النية
شرطها واما

كما علمته في التروك وذكر قاضيان في قضاياه ان بيع العصير ممن يتخذ
 خمران قصد به التجاره فلا يحرم وان قصد به لاجل التميز حرم وكذا
 غرس الكرم على هذا انتهى وعلى هذا عصيرا العنب بقصد الخلية او
 الخمرية والمخزوق ثلث دائر مع القصد فلان قصد به حرم المسلم حرم والا
 فلا ولا احد للمراه على ميت غير زوجها فوق ثلث دائر مع القصد
 فان قصدت ترك الزينة والتطيب لاجل الميت حرم عليها والا فلا
 وكذا فوله ان المصلي اذا قرأ آية من القرآن جوا بالكلام بطلت صلواته
 وكذا اذا اغتسل بالمصلي بما يسره فقال الحمد لله قاصدا الشكر بطلت او بما
 يسؤه فقال لا حول ولا قوة الا بالله او بموت انسان فقال ناله الله وانا
 اليه راجعون قاصدا له بطلت وكذا فوله لهم يكفره اذا قرأ القرآن
 في معرض كلام الناس كما اذا اجتمعوا فقرأ بعضهم جميعا وكما اذا
 قرأ وكاسا حاقا عند رؤيته كاس وله نظائر كثيرة في الفاظ التكفير
 كلها ترجع الى قصد الاستحقاق به وقال قاضيان الفقاع اذا قال عند
 فتح الفقاع لمشتري صلى الله على محمد قالوا يكون انما وكذا الحارس
 اذا قال في الحراسة لا اله الا الله يعني لاجل الاعلام بانه مستيقظ
 بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا على النبي صلى الله عليه وسلم فانه
 يتأب على ذلك وكذا الغازي اذا قال كبروا يتأب لان الحارس والفقاع
 ياخذان بذلك اجرا رجل جلد الى نزار يشتري منه ثوبا فلما فتح المتاع
 قال سبحان الله وقال اللهم صل على محمد ان اراد بذلك اعلام المشتري

في قوله صلى الله عليه وسلم
 في قوله لا اله الا الله
 في قوله كبروا

جوده يتأب ومثله كره انتهى وفيها ايضا اذا قال المسلم للذي اكل الله
 بقائه قالوا ان نوى بقلبه ان يطيل بقاؤه لعلم ان ليس له يؤدى الجزية
 عن ذل وصغار لا بأس به لان هذا دعاء له الى الاسلام والمنفعة
 المسلمين انتهى ثم قال رجل اسد المصحف في بيته ولا يقرأ فيه قالوا
 ان نوى به الخير والكبر لا يباح وميرجى له ثواب ثم قال رجل يذكر الله
 في مجلس الفسق قالوا ان نوى ان الفسقة يستعملون بالفسق وانا
 اشتغل بالتسبيح فهو احسن وافضل وان سبغ في السوق ناويا ان
 الناس يستعملون بامور الدين وانا اسبغ الله تعالى في هذا الموضع
 فهو افضل من ان يسبغ وحده في غير السوق وان سبغ على وجهه الا
 اعتبارا بوجوه على ذلك وان سبغ على ان الفاسق يعمل الفسق كان فاسقا
 انما قال ان سجد للسلطان ان كان قصده الخية والتعظيم دون
 الصلوة لا يكفر اصله امر الملك بالسيود لادم وبيد اخوة يوسف
 عليه السلام ولو اكره على السجود الملك بالقتل فان امره به على
 وجه العباد فالأفضل الصبر كره على الكفر وان كان للخيبة
 فالأفضل السجود انتهى وقالوا الاكل فوق الشبع حرام بقصد الشهوة
 وان قصد التقوى على الصور والاكل الضيف لم يمتى وقالوا
 الكافر اذا ترضى بمسلم فان دماه مسلم فان قصد قتل المسلم حرم و
 ان قصد قتل الكافر لا ولو لا خوف الاطالة لا زدن نافر وعاكثرة
 شاهدنا استثناء من الفقاع وهي الامور بمقاصدها وقالوا

سورة الاحزاب
 في قوله صلى الله عليه وسلم
 في قوله لا اله الا الله
 في قوله كبروا

وقالوا في باب اللقطة ان اخذها نية ردها حل دفعها وان اخذها
 بنية نفسه كان عاصيا التما في التلاد خانية من الخطر والاباحة
 اذا نوسد الكتاب فان قصد الحفظ لا يكره والا يكره وان عرس
 في المسجد فان قصد الظل لا يكره وان قصد منعة اخرى يكره و
 كتابة اسم الله تعالى على الدراهم ان كان لقصد العلامة لا يكره ولها
 يكره والجلوس على جوفه مصحفان قصد الحفظ لا يكره والا
 يكره **ثم اعلم** ان هاتين القاعدتين يشملهما الكلام على النية وفيها
 مباحث الاول في بيان حقيقتها الثاني في بيان ما شرعت لاجله الثالث
 في بيان تعيين المنوى وعدم تعيينه الرابع في بيان الغرض لصفه
 للمنوى من الغرضية والنقلية والاداء والقصد الخامس في بيان
 الاجزاء فيها السادس في بيان بين عبادتين بنية واحدة
 السابع في بيان وقتها الثامن في بيان عدم اشتراط استمرارها فيه
 حكمها في كل ركن من الاركان التاسع في محلها العاشر في شروطها
اما الاول فهي في اللغة القصد كما في القاموس نوى الشيء نويه
 بنية ويخفف وقصده انتهى وفي الشرع كما في التلويح قصد
 الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل انتهى ولا يرد عليه
 النية في التلويح لانه كما قد سالا يتقرب بها الا اذا صار التلويح
 كفاه وهو فعل وهو المكلف به في الرمي لا التلويح بمعنى العدم لانه
 ليس داخل تحت القصد له للعبد كما في التحريم وعرفها القاضي

جوابه في بيان ما شرعت لاجله الثالث

في بيان ما شرعت لاجله الثالث

البيضاوي

البيضاوي بانها شرعا الاراد الملتزم جهة نحو الفعل ابتغاء لوجه الله
 تعالى وامتناع الحكمه ولغة ابتغى القلب نحو ما تراه موافقا لغرض
 من جلب نفع او دفع ضرر حال او مالا **الثاني في بيان ما شرعت لاجله**
 قالوا المقصود منها تمييز العبادات من العادات وتمييز بعض العبادات
 عن بعض كما في الحائض وفتح القدية كالمسالك عن المفطرات قد تكون
 حمية او تدابيرا او لعدم الحاجة اليه والجلوس في المسجد قد يكون للا
 ستراحة وقد وقع المال قد يكون هبة او لغرض ديني وقد يكون قرية
 زكوة او صدقة والبيع قد يكون للاكل فيكون مباحا او مندوبا او
 للاصحية فيكون عبادة او لقدوم امير فيكون حراما او كفا على قول
 ثم التقرب الى الله تعالى يكون بالغرض والفعل والوجب فشرعت لتمييزها
 عن بعضها فيخرج على ذلك ان ما لا يكون او لا يلبس بغيره لا يشترط
 فيه كالايمان بالله كما قدمناه والمعرفة والخوف والرجاء والنية وقرآه
 القرآن والاذكار ولا يميز لانه لا يلبس بغيرها وما عدا الايمان لم اره
 صريحا ولكنه يخرج على الايمان المصريح به ثم رايت ابن وهبان في شرح
 المنظومة قال انما لا يكون الاعبادة لا تحتاج الى النية وذكر ايضا ان النية
 لا تحتاج الى نية ونقل العيني في شرح البخاري الاجماع على ان التلويح
 والاذكار والاذان لا تحتاج الى نية **الثالث في بيان تعيين المنوى**
 وعدمه الاصل عندنا ان المنوى امان يكون من العبادات او لا فان كان
 عبادة فان كان وقتها ظرفا للمنوى بمعنى انه يسعه وغيره فلم يبد

من التعيين كالصلاة كان ينوي الظهر فان قرنه باليوم كظهر اليوم صح
 أن يخرج الوقت وبالوقت ولم يكن يخرج الوقت فان خرج ونسيه لا يجزئ به
 في الصحيح وفرض الوقت كظهر الوقت الا في الجمعة فانها بدل لاصل الا ان
 يكون اعتقاده انها فرض الوقت فان نوى الظهر لا غير اختلف فيه والاعم
 الجواز قالوا وعلامة التعيين للصلاة ان يكون بحيث لو سئل اي صلاة تفعل
 يمكنه ان يجيب بل تمام وان كان وقتها معيارا لها بمعنى لا يصح غيرها
 كالصوم في يوم رمضان قال التعيين ليس بشرط ان كان الصائم صيها
 مقبلا فصح بطلان النية وبنية النفل وواجب اخر لان التعيين في المتعين
 لغوا وان كان مريضاً فيه رويتان والعجم وقع عن رمضان سواء نوى
 ولجيا اخر ونظروا اما المسافر فان نوى عن وجب اخر وقع عما نواه لا عن
 رمضان وفي النفل رويتان والعجم وقع عن رمضان وان كان وقتها
 مشكلا كوقت الحج يشبه المعيار باعتبار انه لا يصح في السنة الأجمة
 واحدة والظرف باعتبار ان افعاله لا يستغرق وقته فصاحب بمطلق النية
 نظر الى المعيار وان نوى نفلا وقع عما نوى نظر الى الظرفية ولا يسقط
 التعيين في الصلاة بضيق الوقت لان السعة باقية بمعنى انه لو شرع
 صح وان كان حراما ولا يتعين جزء من آخر الوقت بتعيين العبد قولا واما
 يتعين بفعله كالحائض في الميم لا يتعين واحد من خصال الكفارة الا في
 ضمن فعله هذا في الاداء واما في القضاء فلا بد من التعيين صلوة او
 صوما او حجا واما ان كثرت الفوايت فاختلفوا في اشتراط التعيين

المتن

مطلب
 زعم تعين الصلاة أو الغضا

لتمييز الفروض المتحدة من جنس واحد والاصح انه ان كان عليه قضاء
 من رمضان واحد فصام يوما ناولا يعنه ولم يعين انه عن يوم كذا فانه
 يجوز ولا يجوز في رمضانين ما لم يعين انه صائم عن رمضان سنة
 كذا واما قضاء الصلاة فلا يجوز ما لم يعين الصلاة ويومها بان يعين
 يوم ظهر كذا ولو نوى اول ظهر عليه او اخر ظهر عليه جاز وهذا هو المخلص
 لمن لم يعرف الاوقات الفايته او اشتبهت عليه او اراد التسهيل على
 نفسه وذكروا في المحيط ان نية التعيين في الصلاة لم تشترط باعتبار
 ان الواجب مختلف متعدد بل باعتبار ان مراعات الترتيب واجب عليه
 ولا يمكن مراعات الترتيب لانبية التعيين حتى لو سقط الترتيب
 بكثره الفوايت كيفيه نية الظهر وهذا مشكوك وما ذكره اصحابنا كقائمين
 وغيره خلا فوهو المعتمد كذا في التبيين وقالوا في التيمم لا يجب التمييز
 بين الحدث والنجاسة حتى لو تيمم الجنب يريد به الوضوء جاز خلافا للخص
 لكونه يقع لهما على صفة واحدة فيميز بالنية كالصلاة المفروضة قالوا
 وليس يصح لان الحاجة اليها باليقع طهارة فان وقع طهارة جاز ان يؤدي
 به ما شاء لان الشرط طراعي ووجودها لا غير الا ترى انه لو تيمم للعصر
 جاز له ان يصلي بغيره **صابط في هذا البحث** التعيين لتمييز الاجناس
 فنية التعيين في الجنس الواحد هو لغوهم الفائدة والقرف ان لم يصاد
 محله كان لغوا ويعرف لاختلاف الجنس باختلاف السبب والصلاوات
 كلها من قبيل المختلف حتى الظهر من يومين او العصر من يومين

بخلاف ايام رمضان فانها يجمعها شهر المشهر ففرق على ذلك انه
 لو كان عليه قضاء يوم بعينه فضاها بنية يوم اخر وكان عليه قضاء
 صوم يومين او اكثر فضاها يومين فضاها يومين جاز بخلاف ما اذا
 نوى عن رمضان حيث لا يجوز لاختلاف السبب كما ان نوى شهرين
 او شهر عن عصر ونوى شهر يوم السبت وعليه ظهر من الحديث وعلى
 هذا اذا الكفالات لا يحتاج فيها الى التعيين في حبس واحد ولو عين
 لغى وفي الاجناس لا بد منه كاحقضاة في الظاهر من شرح الكز واما في
 الزكوة فقالوا العمل خمسة سوفا عن ما في درهم سوفا ملكك السوفا
 قبل الحول وعنده نصاب اخر كان المجل عن الباقي وفي فتح القدير من
 الصور ولو وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحدا فلا ولي
 ان ينوى اول يوم وجب عليه قضاءه من هذا رمضان وان لم يعين
 جاز وكذا لو كان من مضامين على المختار حتى لو نوى القضاء لا غير جان
 ولو وجب عليه كفارة فطر فضاها احدى وستين يوما عن القضاء و
 الكفارة ولم يعين يوم القضاء جاز وفي الثانية لو عمل الزكوة عن احد المالين
 فاستحق ما عمل عنه قبل الحول لم يكن المجل عن الباقي وكذا لو استحق بعد الحول
 لان في الاستحقاق عمل عالم يكن ملكه فبطل التعجيل انتهى وفيها ايضا لو كان
 له خمس من ابل الحوام يعني اجمالى فجعل شاتين عنها وعافى بطنها ثم تجب
 خمسا قبل الحول اخره مما عمل وان عمل ما عمل في السنة الثانية لا يجوز
 وهذا كله في الغرض والواجبات كالندور والوتر على قول الامام والعبد

على الصحيح وركعتي الطلوع على المختار ونوى الوتر لا الوتر الواجب
 لاختلاف فيه وفي صلاة الجنازة نوى الصلوة لله والدعاء للميت
 ولا يلزمه التعيين في سجود التلاوة لا في تلاوة سجود لها كما في القبة
 واما التوافل فاتفق اصحابنا انها تقع بمطلق النية واما السنن الروا
 فاختلوا في اشتراط تعيينها والصحيح المعتمد عدم الاشتراط وانها
 تصح بنية الفل وبمطلق النية ويتفرع عليه انه لو صلى ركعتين
 على ظن انها تجد لظن بقاء الليل فتبين انها بعد طلوع الفجر كانت عن
 سنة الجهر على الصحيح فلا يصلها بعدة للكرهه واما من قال ان اصل
 ركعة قبل الطلوع واخرى بعده كاشاعر السنة فيعيد لان السنة
 لا بد من الشروع فيها في الوقت ولم يوجد وقالوا لو قام الى الخامسة
 في الظهر ساها بعد ما فقد الاخير فانه يضم سادسة وتكون
 الركعتان نقلا ولا يكونان عن سنة الظهر على الصحيح وهذا لا يدل على
 اشتراط التعيين لان عدم الاجزاء لكون السنة لم يشترع الا بعمومية
 مبتدأة ولم توجد واختلف الصحيح في القرايح هل تقع ترايح بمطلق
 النية او لا بد من التعيين ففتح قاصم خان الاشتراط والمعتمد خلافه
 كالسنن الرواتب وتفرع ايضا على اشتراط التعيين للسنن الرواتب
 وعدمه مسألة اخرى هي لو صلى بعد الجمعة ريعا في موضع يمشك
 في صحة الجمعة ناويا لغيره عليه او اقله ان رله وقته ولم يؤد شتم
 تين صحة الجمعة فعلى الصحيح المعتمد ينوب عن سنة الجمعة حيث لم يكن

شتم
 نسي

عن ظهر فابت وعلى القول الآخر لا كما في فتح القدير وهو ايضا يتفرع
على ان الصلوة اذا بطل وصحتها لا يبطل اصلها وهو قول في حنفية وعلى
يوسف خلافا لمحمد فينبغي ان يقال فيها انها تكون عن السنة لا على قول
محمد وينبغي ان تلحق الصيامات المستنونة بالصلوة المستنونة فلا
يشترط فيها النية ولم أر من يثبت عليه **تكميل** السن الرواتب
في اليوم والليالي اثني عشر ركعة وركعتان قبل الفجر واربعة قبل الظهر و
ركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وفي صلوة
الجمعة اربع قبلها واربعة بعدها والتراويح عشرون ركعة بعشر تسليمات
بعد العشاء في ليالي رمضان وصلوة الوتر على قولهما وصلوة العيدين
في احدى الروايتين وصلوة الكسوف على الصحيح وقيل واجبة وصلوة
الحسوف والاستسقاء على قول **ولما** **الشرع** فاربعة قبل العصر واربعة قبل
العشاء وركعتان بعد ركعتي الظهر وركعتان بعد ركعتي العشاء وست
بعد ركعتي المغرب وستة الوضوء وختمية المسجد وينوب عنها كل صلوة
اذاها عند الدخول وقيل تؤدى بعد الفجر وركعتان الاحرام كذلك
ينوب عنها كل صلوة فرضا كانت او نفلا وصلوة الضحى اقلها اربع
واكثرها اثنا عشر ركعة وصلوة الحاجة وصلوة الاستسقاء كما في
شرح منية المصلي وتعلمها مع الكلام على صلوة الرغائب وليلقا البراءة
مذكورة فيه لابن امير حاج الحلبي **ضابط** فيما اذا عين واخطأ
الخطأ فيها لا يشترط النية فيه لا يضر كتيبين يمكن الصلوة وزمانها

وعدد الركعات فلو عين عدد ركعات الظهر ثلثا او خمسا صح لان
التعيين ليس بشرط فخطأ فيه لا يضر قال في النونية عدد الركعات
والسجدة ليست بشرط ولو نوى الظهر ثلثا او خمسا صح وتلغو
نية التعيين وكذا اذا عين الامام من يصلي بفان غيره ومنه ما اذا
عين الاداء فان ان الوقت خرج او القضاء بان انه باق وعلى هذا
الشاهد اذا ذكر ما لا يحتاج اليه فخطأ فيه لا يضر قال في التوازي
لوسا لهم القاصي عن لون الدابة فذكر وانتم شهدوا عند الدعوى
وذكروا وانا اخر تقبل والتناقض فيما لا يحتاج اليه لا يضر انتهى ولما
واما فيما يشترط فيه التعيين كخطا من الصور الى الصلوة وعكسه
ومن صلوة الظهر الى العصر فانه يضر ومن ذلك اذا نوى الاقتداء
بزيد فاذا هو عمر والا فضل ان يعين الامام عند كثرة الجماعة
كيلا يظهر كونه غير المعين فينبغي ان ينوى القائم في المحراب كأننا
من كان ولو لم يخطئ به انه زيدا وعمر جاز اقتداؤه ولو نوى بالامام
القائم وهو يرى انه زيد وهو عمر صح اقتداؤه لان اعمه لما نوى
لا لما دأى وهو نوى الاقتداء بالامام وفي الشارح انية صلى الظهر
ونوى ان هذا ظهر يوم الثلاثاء فينبغي ان يقرأ يوم الاربعاء جاز ظهره
والغلط في تعيين الوقت لا يضر انتهى ومثله في الصور ولو نوى
قضاء يوم الخميس فاذا عليه غيره لا يجوز ولو نوى قضاء ما عليه
من الصور وهو نطقه يوم الخميس وهو غيره جاز ولو كان يرى شخصه

منه نظر في
مجلس

فوقى الاقتداء بهذا الامام الذي هو زيد فاذا هو خلاف جاز لان
عرفه بالاشارة فلفت التسمية وكذا لو كان اخر الصفوف لا يرى
شخصه فوقى الاقتداء بالامام القائم في المحراب الذي هو زيد
فاذا هو غيره جاز ايضا ومثل ما ذكرنا في الخطا في تعيين الميت عند
الكثرة ينوي الميت الذي يصلي عليه الامام كذا في فتح القدير وفي
فتاوى احمد لو قال قديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح ولو
قال قديت بهذا الشيخ فاذا هو شاب صح لان الشاب يدعى شيخا
لعلمه بخلاف عكسه انتهى والاشارة هنا لا تكفي لانهم لم تكن اشارة الى
الامام انما هي الى شاب او شيخ فقام وعلى هذا نوى الصلوة على
الميت المذكور بان انه انتهى او عكسه لم يصح ولم اذكر ما اذا عني عدد
للموتى عشرة فبان انهم اكثر او اقل وينبغي ان لا يفسر الا اذا بان
انهم اكثر لان فيهم من لم ينوي الصلوة عليه وهو الزايد **مسئلة**
ليس لنا من ينوي خلاف ما يورى الاعلى قول محسن في الجمعة فاذا اذ
الامام في التشهد او في سجود السهون او اجمعها ويصليها ظهر اعند
والمذهب ان يصليها جمعة فلا استثناء وانما اذا لم يكن الموتى
من العبادات المقصودة وانما هو من الوسائل كالوضوء والغسل
والتيتم قالوا في الوضوء لا ينوي لانه ليس عبادا واعترض المشرح
الزبلي على اكثر في قوله وينته بناء على عود التميز الى الوضوء
وكذا اعترضوا على القدوري في قوله ينوي الطهارة والمذهب

هذا هو المذهب الذي عليه الجمهور في الصلاة على الميت
ان ينوي الطهارة او غيرها من العبادات التي هي من الوسائل
او غيرها من العبادات التي هي من الوسائل او غيرها من العبادات
التي هي من الوسائل او غيرها من العبادات التي هي من الوسائل
او غيرها من العبادات التي هي من الوسائل او غيرها من العبادات
التي هي من الوسائل او غيرها من العبادات التي هي من الوسائل

انه ينوي ما لا يصح الا بالطهارة من العبادات وورع الحديث وعند
البعض نية الطهارة تكفي ولما في التيمم فقالوا انه ينوي عبادا مقصودا
لا يصح الا بالطهارة مثل سجدة التلاوة وصلوة الظهر قالوا لو سيمم
لدخول المسجد والاذان او الاقامة لا يورى به الصلوة لانه لم يركب
عبادة مقصودة وانما هي اتباع غيرهما في التيمم لقراءة القرآن روايتا
فقد اعلمنا لا يجوز كما في الحائض وهو محمول على ما اذا كان محدثا انما
اذا كان جنبافيمم له جاز لانه يصلي به كما في البدائع وقد وضعناه
في شرح الكثر **الرابع** في صفة النوى من الفرضية والنافلة
والاداء والقضاء اما الصلوة فقال في الغاية انه ينوي الفرضية
في الفرض فقال عزير الى المجتبي لا بد من نية الصلوة ونية الفرض
ونية التعيين حتى لو نوى الفرض بجزء انتهى والواجب كالنوى
كما في التاتارخانية واما النافلة والمستند الراتية فقد مناها تصح
بمطلق النية ونية ميان وتفرع على اشتراط نية الفرضية انه لو
لم يعرف فتراض من الخمس الا ان يصليها في وقتها لا يجوز وكذا لو اعتقد
انها فرضا ونفلا لا يميز ولم ينو الفرض فيها فان نوى الفرض
في الكل جاز ولو ضمن الكل فرضا جاز وان لم يضمن ذلك فكل صلوة
صليها مع الامام جاز ان نوى صلوة الامام كذا في فتح القدير وفي
الفتية للصلوات ستة من علم الفروض منها والسنن وعلم معنى الفرض
انه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه والسنة ما يستحق

النواب بفعلها ولا يعاقب على تركها فوى الظاهر والمفهوم انما هو
 اغتنت نية الظهر عن نية الفرض والثاني من جعل ذلك وينوي
 الفرض فرضا ولكن لا يعلم ما فيه من الفرائض والسنن ويجزى والثالث
 ينوي الفرض ولا يعلم معناه لا يجزى والرابع يعلم انما يصلية الناس
 فرائض ونوافل فيصلي كما يصل الناس ولا يميز الفرائض من النوافل لا
 يجزى لان تعيين النية شرط وقيل يجزى ما صلى في الجملة ونوى
 صلوة الامام والمأمول اعتقد ان الكل فرض حازت صلواته الستة
 لا يعلم ان الله على عباده صلوات مفروضة ولكنه كان يصلها
 لا وقتها لم يجز انتهى واما الصوم فقد علمت انه يصح نية مبانيه
 وبمطلق النية فلا يشترط الصوم رمضان اذ نية الفرضية
 حتى انهم قالوا لو نوى ليلة التستك صوم اخر شعبان ثم ظهر
 بهذا الصوم انه اول رمضان اجزاه واما الزكاة فيشترط لها
 نية الفرضية لان الصدقة متنوعة ولم أر حكم نية الزكاة المجردة
 وظاهر كلامهم انه لا بد من نية الفرض لانه يجزى بعد اصل
 الوجوب لانه سببه هو الضاب للمأخوذ وقد وجد خلاف
 الجول فانه شرط للوجوب اذا اختلف تعجيل الصلوة على
 وقتها فانه غير جائز لكون وقتها سببا للوجوب وشرطا ليقع
 الاداء واما الحج فقد مناه يصح بمطلق النية ولكن علموه بما
 يقتضى انه نوى في نفس الامر الفرضية قالوا لانه لا يتحمل المشاق

الكثرة

الكثرة الا لاجل الفرض فاستنبط منه المحقق ابن الهمام انه لو كان
 الواقع انه لم ينوي الفرض لم يجز لان مرفعه الى الفرض حمل له عليه عملا
 بالظاهر وهو حسن بخلاف ما فيه من نية الفرض لانه لو نوى النقل
 فيه وعليه حجة الاسلام كان نفلا ولا بد من نية الفرض في الكفارة
 ولذا قالوا ان صوم الكفارة وقضاء رمضان يحتاج الى تعيين النية
 من الليل لان الوقت صالح لصوم النقل واما الوضوء والغسل فان دخلهما
 في هذا البحث اهدم اشتراط النية فيها واما التيمم فلا يشترط له نية
 الفرضية لانه من الوسائل وقد مناه نية دفع المحدث كافية وعلى
 هذا الشرط كلها لا يشترط لها نية الفرضية لقولهم انما يراد بحصولها
 لا تحصيلها وكذا الخطبة لا يشترط لها نية الفرضية وان شرطها لها
 النية لانها لا تنقل بها وينبغي ان تكون صلوة الجلالة كذلك لانها لا يكون
 الا فرضا كاصحابه وكذا لا تقاد نفلا ولم أر حكم صلوة الضيق في نية
 الفرضية وينبغي ان لا تشترط كونها غير فرض في حقه لكن ينبغي ان
 صلواتها التي فرضها الله تعالى على المكلف في هذا الوقت ولم أر حكم
 نية فرض العين في فرض العين وفرض الكفاية فيه والظاهر عدم الاشتراط
 واما الصلوة للعادة لا زكاتب مكروه او ترك واجب فلا تشكك فيها
 جازية لا فرض لقولهم يسقط الفرض بالاولى فعلى هذا ينوي كونها
 جازية لنقص الفرض على انها نقل تحقيقا لما على القول بان الفرض يسقط
 بها فلا يخفى في اشتراط نية الفرضية واما نية الاداء والقضاء ففي

سبب نية الفرض

التا تاريخانية اذا عين الصلوة التي يودى بها نوى الاداء والقضا
وقال فخر الاسلام وغيره في الاصول في بحث الاداء والقضاء ان
احدهما يستعمل مكان الاخر حتى يجوز الاداء بنية القضاء وبالعكس
وبيانه ان ما لا يوصف بهما لا يشترط له كالعادة المطلقة عن الوقت
كالزكاة وصلة الفطر والعشر والمخراج والكفارات وكذلك ما لا
يوصف بالقضاء كصلوة الجمعة فلا تنباسب لها اوقات مع
الامام يصلي الظهر ولما يوصف بهما كالصلوات الخمس فقالوا لا
يشترط ايضا قال في فتح القدير لو نوى الاداء على غير بقية الوقت
فتبين خروجه لجزاه وكذا عكسه وفي البيانية لو نوى فرض الوقت
بعد ما خرج الوقت لا يخرج به وان شئت في خروجه فنوى فرض الوقت
جاز وفي الجمعة ينوبها ولا ينوب فرض الوقت للاختلاف فيه و
في التا تاريخانية كل وقت شئت في خروجه فنوى طهر الوقت مثلا
فاذا هو قد خرج المختار الجواز واختلفوا ان الوقتية يجوز بنية القضا
والمختار الجواز اذا كان في قلبه فرض الوقت وكذا القضا بنية
الاداء هو المختار وذكر في كشف الاسرار شرح اصول فخر الاسلام
ان الاداء يصح بنية القضا حقيقة كنية من نوى اداء طهر اليوم بعد
ما خرج الوقت على ظن ان الوقت باق وكنية الاسير الذي اشتبه
عليه شهر رمضان فخرى شهر وصامه بنية الاداء فوقع صومه
بعد رمضان وعكسه كنية من نوى قضاء الظهر على ظن ان الوقت

قد خرج ولم يخرج بعده كنية الاسير الذي صام رمضان بنية القضا
على ظن انه قد مضى والصحة فيه باعتبار انه اتى باصل النية ولكنه
اخطأ في الظن واخطأ في مثله معفو عنه انتهى واما الحج فينبغي ان لا
يشترط فيه نية التمييز بين الاداء والقضاء **الخامس في بيان**
الاخلاص صرح الربيعي بان المصلي يحتاج الى نية الاخلاص فيها ولم يرد
من اوضحه لكن صرح في الخلاصة بانه لا ريب في الفرائض وفي البراءة
شرع في الصلوة بالاخلاص ثم خالطه الربا فاعبته للسابق ولا
رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب ثم قال الصلوة لارضاء الخشوع
لا تفيد ثم قال بل يصلي لوجه الله تعالى فان كان خصمه لم يعف يؤخذ
من حسناته ليوهم القيمة جاد في بعض الكتب انه يؤخذ لاداء نواصب
سبعائة صلوة بالجماعة فلما فاته في البنية وان كان عفا فلا يؤخذ به
فما الفائدة من انتهى وقد افاد اليربودي بقوله في حق سقوط الواجب
ان الفرائض مع الربا صحيحة مستقطبة للواجب ولكن ذكر في كتابه
الاخية بان البدنة تجزى عن سبعة ان كان الكل صريدين القربة
وان اختلفت جهات من اخية وقران ومعة قالوا ولو كان احدهم
يريد لحما لاهله او كان نصرانيا لم يجز عن واحد منهم وعللوا بان البعض
اذ لم يقع قرية خراج الكل عن ان يكون قرية لان الاداء لا تجزى فعلى
هذا لو نجاها اخية لله تعالى فغيره لا تجزى بالاولى وينبغي ان يحرم
وصح في البراءة من الفاظ التكفير ان النج القادم من حج او غزو

المذبح
 او امير او غيره يحبل ميتة واختلافوا في كفر المذبح فالشيخ السنكري
 وعبد الواحد الدزقي والنسفي والحاكم على انه كفر والفضل واستعمل
 الزاهد على انه لا يكفر انتهى وفي التاتل خاتمة لو افترق خالصا لله تعالى ثم
 دخل في قلبه الرياء فهو على ما افترق والرياء انه لو حكي عن الناس لا يصلح
 ولو كان مع الناس يصلح فاما لو صلى مع الناس بحسبها ولو صلى وحده
 فله ثواب صل الصلوة دون الاحسان ولا يدخل الرياء في الصوم وفي
 الشايع قال ابراهيم بن يوسف لو صلى رياء فلا اجر له وعليه الوزر
 وقال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا اجر له ولا وزر له عليه وهو كان يصل في
 الولو ابجته واذا اراد ان يصل او يقرأ القرآن يخاف ان يدخل عليه الرياء فلا
 ينبغي ان يتركه لانه امر موهوم انتهى وصرحوا في كتاب السيرة بان النسفي
 لا يسميه لانه عند المجاوزة لم يقصد الا المجاوزة لا اعزاز الدين وادها
 العدد وفان قاتل اسحق لانه ظهر بالمقاتلة ان قصد القتال والمجاهدة
 تبع له فلا تضره كالحاج اذا اخرج في طريق الحج لا يقص اجرة ذكره الزبيدي
 وظاهره ان الحاج اذا اخرج تاجرا فلا اجر له وصرحوا بان لو طاف طالبا
 عزيم لا يجزيه ولو وقف بعرفة طالبا عزيم اجزئه والفرق ظاهر
 وقالوا لو فزع المصل على غير امامه بطلت صلواته لقصد التعليم
 ورايت فرعا في بعض كتب الشافعية حكاه النووي فيمن قال له انسان
 صل الظهر ولك دينار فصرى بهذه النية انه تجزى بصلواته ولا
 يسحق الدين ان انتهى لم ادر مثله لا صحابنا وينبغي على تواعدنا ان
 يكون كذلك واما الاجر فلما قلنا ان الرياء لا يدخل الفرض في حق
 سقوط الواجب واما عدم استحقاق الدينار فلا ان ادا الفرض

لا يدخل تحت عقدا الاجارة الا ترى الى قولهم لو استاجر الاب ابنه لخدمة
 لا اجراه ذكره في البرازية لان الخدمة عليه واجبة بل ان في المقدس بان
 العبادات لا تصح الاجارة عليها كالامامة والاذان وتعليم القرآن والفقه
 ولكن المعتمد ما فتي به المتأخرون من الجواز وقد منا انه ان نوى الا
 عتاق لرجل كان مباحا ولم ارحم ما اذا نوى الصوم والحجبة وشملها اما اذا
 شره بين عبادة وغيرها فهل تصح العبادة واذا صحت فهل تناب
 بقدرها ولا تناب لما صلوا ما الخشوع فيها بظاهرها وباطنها فستجيب
 وفي الفتية شرح في الفرض وشغله الكفر في التجارة والمسئلة حتى اتم
 صلواته لا يستجاب عاداته وفي بعض الكتب لا يعيد وفي بعضها لم ينقص اجره
 اذا لم يكن من تقصيره منه انتهى **السادس في بيان الجمع بين عبادتين**
 وحاصله انه لما لم يكن في الوسائل وفي التواضع فان كان في الوسائل
 فان الكل صحيح قالوا لو اعتسل الجنب يوم الجمعة للجمعة ولو رفع الحجاب ارتفعت
 جانبته وحصل له ثواب غسل الجمعة وان كان في المقاصد فانما ان يوترى
 او تغلب او فرضا ونظرا اما الاول فلا يغلو اما ان يكون في الصلوة او في
 غيرها فان كان في الصلوة لا يصح واحدة منهما قال في السراج الموهاج لو
 نوى صلواتي فرضا كالتحريم والعصر لم يجزا اتفاقا ولو نوى في الصوم القضاء
 والكفارة كان عن القضاء وقال مجمل يكون تطوعا وان نوى كفارة الظهارة
 وكفارة اليمين يجعله لا يباحا شاء وقال مجمل يكون تطوعا ولو نوى الزكوة وكفارة
 الظهار يجعله لا يباحا شاء ولو نوى الزكوة وكفارة اليمين فهو عن الزكوة ولو
 نوى مكتوبة وصلوة جزاء فهو عن المكتوبة وقد ظهر بهذا انه اذا نوى
 فرضين فان كان احدهما اقوى الضرر اليه فصوم القضاء اقوى

فيما كانا نية واحدة وان استجار
 على غير النية جاز على الكسب
 من غير ان يكون

من صوم الكفارة وان استويا في القوة فان كان في الصوم فله الخيار ككفارة
الظهار وكفارة اليمين وكذا الزكوة وكفارة الظهار واما الزكوة مع كفارة
اليمين فالزكوة اقوى واما في الصلوة فيقدم الاقوى ايضا ولذا قد منا
المكتوبة على صلوة الجازة ولذا قال في السراج الوهاج لو نوى مكتوبتين
في التي دخل وقتها ولو نوى فائتين ففي الاولى منها ولو نوى فائتة و
وقتية فهي للفائتة الا ان يكون في اخر الوقت ولو نوى الظهر والفجر وعيد
الفجر من يومه فان كان في اول وقت الظهر منى عن الفجر وان كان في اخره
منى عن الظهر انتهى بقي ما اذا كبرناويا للتحريم وللركوع وما اذا طاف
للمرض وللوع وان نوى فرضا ونفلا فان نوى الظهر والقطوع قال
ابو يوسف يحرم به عن المكتوبة وبطل القطوع وقال محمد لا يحرم المكتوبة
ولا القطوع وان نوى الزكوة والقطوع يكون عن الزكوة وعند محمد يكون
عن القطوع ولو نوى نافلة وجازة فهي نافلة كذا في السراج واما اذا
نوى نافلتين كما اذا نوى برأى الحج النجدة والسنة اجزأت عنهما ولم ار
حكما اذا نوى سنتين كما اذا نوى في يوم الاثنين صومه عنه وعن يوم
عنه اذا وافقه فان مسئلة النية انما كانت ضمنا للسنة لحصول
المقصود واما التعدد في الحج فقال في فتح القدير من باب الاحرام
لو احرم نذرا ونفلا كان نفلا او فرضا وتطوعا كان تطوعا وعندهما
في الاصح ومن باب صانف الاحرام الى الاحرام لو احرم بحجتين معا وعلى
المعاقب لزماه عنده في حصة والى يوسف وعن محمد في الحجة يلزمه
احديهما وفي المعاقب الا في فقط واذا الزماه عندهما ارتفعت امرهما
باتفاقهما لكن اختلفا في وقت الرافض عند ابى يوسف عقيب صيروده

هذا هو الوجه في كون الزكوة مع كفارة اليمين كالظهار وكفارة الظهار وكذا الزكوة مع كفارة اليمين فالزكوة اقوى واما في الصلوة فيقدم الاقوى ايضا ولذا قد منا المكتوبة على صلوة الجازة ولذا قال في السراج الوهاج لو نوى مكتوبتين في التي دخل وقتها ولو نوى فائتين ففي الاولى منها ولو نوى فائتة ووقتية فهي للفائتة الا ان يكون في اخر الوقت ولو نوى الظهر والفجر وعيد الفجر من يومه فان كان في اول وقت الظهر منى عن الفجر وان كان في اخره منى عن الظهر انتهى بقي ما اذا كبرناويا للتحريم وللركوع وما اذا طاف للمرض وللوع وان نوى فرضا ونفلا فان نوى الظهر والقطوع قال ابو يوسف يحرم به عن المكتوبة وبطل القطوع وقال محمد لا يحرم المكتوبة ولا القطوع وان نوى الزكوة والقطوع يكون عن الزكوة وعند محمد يكون عن القطوع ولو نوى نافلة وجازة فهي نافلة كذا في السراج واما اذا نوى نافلتين كما اذا نوى برأى الحج النجدة والسنة اجزأت عنهما ولم ار حكما اذا نوى سنتين كما اذا نوى في يوم الاثنين صومه عنه وعن يوم عنه اذا وافقه فان مسئلة النية انما كانت ضمنا للسنة لحصول المقصود واما التعدد في الحج فقال في فتح القدير من باب الاحرام لو احرم نذرا ونفلا كان نفلا او فرضا وتطوعا كان تطوعا وعندهما في الاصح ومن باب صانف الاحرام الى الاحرام لو احرم بحجتين معا وعلى المعاقب لزماه عنده في حصة والى يوسف وعن محمد في الحجة يلزمه احديهما وفي المعاقب الا في فقط واذا الزماه عندهما ارتفعت امرهما باتفاقهما لكن اختلفا في وقت الرافض عند ابى يوسف عقيب صيروده

حرموا

وقيل

حرموا بلا مهلة وعند ابى حنيفة اذا شرع في الاعمال فأتوجه سائرا
ونفس في المستوط على انه ظاهر الرواية ومرة الخلاف فيما اذا جنى قبل
الشرع فعليه ضمان الجناية ودم واحد عند ابى يوسف ولو جامع
قبل الشرع فعليه ضمان الجماع ودم ثالث للرخص فانه يرض احداهما
ويعصى في الآخر ويقضي التي مضى فيها وجهه وعمره مكان التي رفضها ولو
قتل صبيا فعليه قيمتان او حصر فدمان وعلى هذا الخلاف اذا اهل
بغير نية معا وعلى المعاقب بلا فضل انتهى واما اذا نوى عبادة ثم نوى
في شأنها الانتقال عنها الى غيرهما فان كبرناويا للانتقال الى غيرهما
صارا خارجا عن الاولى وان نوى ولم يكبر لا يكون خارجا كما اذا نوى
تجديدا لاولى وكبر وتماه في مفصلات الصلوات في شرح جامع على
الكثير **فائدة** يتفرع على الجمع بين سنتين في النية وان لم يكن من
العبادات ما لو قال لزوجه انت على حرام ناويا الطلاق والظهار او
قال لزوجه انما على حرام ناويا في احديهما الطلاق وفي الاخرى
الظهار وقد كتبناه في باب الايلاء من شرح الكفر نقل عن المحيط
الشرح وفيها الاصل ان وقتها اول العبادات ولكن الاول حقيقي وحكمي
فقالوا في الصلوة لو نوى قبل الشرع فعند محمد لو نوى عند الوضوء
ان يصلي الظهر والعصر مع الامام ولم يستغل بعد النية بما ليس من
جنس الصلوة الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم يحضر النية جازت
صلوته بتلك النية وهكذا روى عن الخليفة والى يوسف كذا في
الخلاصة وفي التمهيد اذا تضاف من زلة يصلي الظهر ثم حضر المسجد
فافتتح الصلوة بتلك النية فان لم يتشغل بها لم يفسد فيه ذلك

على عند الامام

فثبت ان النية في حرام الكفر فالحكم فيها لا العلم
على ذلك من غير ان يثبت النية في حرام الكفر فالحكم فيها لا العلم
وقالوا في باب الزكوة انما على حرام ناويا الطلاق والظهار او قال لزوجه انما على حرام ناويا في احديهما الطلاق وفي الاخرى الظهار وقد كتبناه في باب الايلاء من شرح الكفر نقل عن المحيط

هذا هو الوجه في كون الزكوة مع كفارة اليمين كالظهار وكفارة الظهار وكذا الزكوة مع كفارة اليمين فالزكوة اقوى واما في الصلوة فيقدم الاقوى ايضا ولذا قد منا المكتوبة على صلوة الجازة ولذا قال في السراج الوهاج لو نوى مكتوبتين في التي دخل وقتها ولو نوى فائتين ففي الاولى منها ولو نوى فائتة ووقتية فهي للفائتة الا ان يكون في اخر الوقت ولو نوى الظهر والفجر وعيد الفجر من يومه فان كان في اول وقت الظهر منى عن الفجر وان كان في اخره منى عن الظهر انتهى بقي ما اذا كبرناويا للتحريم وللركوع وما اذا طاف للمرض وللوع وان نوى فرضا ونفلا فان نوى الظهر والقطوع قال ابو يوسف يحرم به عن المكتوبة وبطل القطوع وقال محمد لا يحرم المكتوبة ولا القطوع وان نوى الزكوة والقطوع يكون عن الزكوة وعند محمد يكون عن القطوع ولو نوى نافلة وجازة فهي نافلة كذا في السراج واما اذا نوى نافلتين كما اذا نوى برأى الحج النجدة والسنة اجزأت عنهما ولم ار حكما اذا نوى سنتين كما اذا نوى في يوم الاثنين صومه عنه وعن يوم عنه اذا وافقه فان مسئلة النية انما كانت ضمنا للسنة لحصول المقصود واما التعدد في الحج فقال في فتح القدير من باب الاحرام لو احرم نذرا ونفلا كان نفلا او فرضا وتطوعا كان تطوعا وعندهما في الاصح ومن باب صانف الاحرام الى الاحرام لو احرم بحجتين معا وعلى المعاقب لزماه عنده في حصة والى يوسف وعن محمد في الحجة يلزمه احديهما وفي المعاقب الا في فقط واذا الزماه عندهما ارتفعت امرهما باتفاقهما لكن اختلفا في وقت الرافض عند ابى يوسف عقيب صيروده

هكذا قال محمد في الرقيات لان النية المتقدمة تبقى الى وقت الشروع
 حكما كما في الصوم اذا لم يبدلها بغيرها انتهى وعن محمد بن سنان ان
 كان عند الشروع بحيث لو سئل ان صلاوة يصلي يجب على البداهة
 من غير تكرار فهو نية تامة ولو احتاج الى التماس لا يجوز وفي فتح القدير
 فقد شرطوا عدم ما ليس من جنس الصلوة لصحة تلك النية مع تكرارهم
 انها صحيحة مع العلم انهم لا يتخلل بينهما وبين الشروع المشي الى مقام الصلوة وليس
 من جنسها فلا بد من كون المراد مما ليس من جنسها ما يبدل على الاعراض
 بخلاف ما لو سئل بجلدها واكل او نقول عند المشي اليها من اهلها غير قاطع
 للنية وفي الخلاصة اجمع اصحابنا ان الافضل ان تكون مقدارة للشروع
 ولا يكون شارة بمتابعة لان ما مضى لا يقع عبادة لعدم النية فكذا
 الباقي لعدم التجري ونقل ابن وهبان اختلاف بين المشايخ خارجا
 عن المذهب موافقا لما نقل عن الكرخي من جواز التاخير عن التيمم
 فقبل الى الشاء وقبل الى التعوذ وقبل الى الركوع وقبل الى الرفع والكل
 ضعيف والمعتمد ان لا بد من القرآن حقيقة او كما وفي الجوهرة ولا
 معتبر بقول الكرخي والنية في الوضوء فقال في الجوهرة ان محلها عند
 غسل الوجه وينبغي ان يكون في قول السنن عند غسل اليدين الى
 الرسغين لينال ثواب السنن المتقدمة على غسل الوجه وقالوا ان
 كالوضوء في السنن وفي التيمم ينوي عند الوضع على الصعيد ولم ازل وقت
 نية الامامة للثواب وينبغي ان يكون وقت اقتداء احدى به لا قبله كما
 انه ينبغي ان يكون وقت نية الجماعة اول صلوة لما موم وان كان في
 اقتداء صلوة الامام هذا للثواب واما الصحة الاقتداء بالامام فقال

في الصلاة
 في النية
 في الاقتداء

في النية
 في الاقتداء

في الفتح القدير والافضل ان ينوي الاقتداء عند افتتاح الامام فان نوى
 حين وقف علما بانته لم يشترع جاز وان نوى ذلك على ظن انه شرع ولم
 يشترع لاختلاف فيه قيل لا يجوز انتهى واما نية التقرب لصيرورة التماس
 فوقها عند الاعتزاز واما وقتها في الركوة فقال في الهداية لا يجوز اداء الركوة
 الابنية مقولته للاداء او لم يقدارها وجب لان الركوة عبادة فكانت
 من شرطها النية والاصل فيها الاقتداء لان الدفع يتفرق فان كان في وجود
 حالة الغزل تيسيرا لتقديم النية في الصوم انتهى فقد جوزوا التقديم
 على الاداء لكن عند الغزل وهل يجوز نية متاخرة عن الاداء فقال في
 شرح المجمع لو دفعها ابينية ثم نوى بعدها فان كان لما قام في يد الفقير
 جاز والا فلا انتهى واما صديق الفطر فكان الركوة نية ومصرقا قالوا لا
 الذمى فانه مصرف للفطر ون الركوة واما الصوم فلا يحلوا الامان
 يكون فرضا او نفلا فان كان فرضا فلا يحلوا لما ان يكون اداء رمضان
 او غيره فان كان اداء رمضان حان نية متقدمة من غروب الشمس
 وبمقارنته وهو الاصل ومتاخرة عن الشروع الى ما قبل نصف النهار
 الشرعي تيسيرا على الصائمين وان كان غير اداء رمضان من قضاء
 او نذرا وكفارة فيجوز نية متقدمة من غروب الشمس الى طلوع الفجر
 ويجوز نية مقارنته لطلوع الفجر لان الاصل القرآن كما في فتاوى قاضيان
 وان كان نفلا فكم رمضان اداء واما الحج فالنية فيه سابقة على الاداء
 عند الحرام وهو النية مع التلبية او ما يقوم مقامها من سوق الهدى
 فلا يمكن فيه القرآن والتاخر لانه لا يقع حاله الا اذا تقدم الاحرام
 وهي ركن فيه او شرط على قولين **فائدة** هل نية عبادة وهو

في عبادته اخرى قال في القنية نوى في صلوة مكتوبة او نافلة الصوم تضي
نيته ولا تقصد صلوة انتهى **الثامن في بيان** عدم اشتراطها في البقاء
وحكمها مع كل ركن قالوا في الصلوة لا تشترط النية في البقاء للخرج كذا
في البيانية فكذلك بقية العبادات وفي القنية لا يلزم نية العبادات في
كل جزء انما تلزمه في جملة ما يفعله في كل حال انتهى وفي البناءية انفتح
للمكتوبة ثم ظن انها تطوع فاتهم على نية التطوع اجزاء عن المكتوبة
ومن الغريب في المجتبى ولا بد من نية العبادات وهي التذلل والخضوع
على ابلغ الوجوه ونية الطاعة وهي فعل ما اراد الله منه ونية القرينة وهي
طلب الثواب بالمشقة في فعلها وينوي انه يفعلها مصلحة له في دينه
بان يكون اقرب عقلا الى ما وجب عقلا من الفعل واداء الامانة و
البعد عما حرم عليه من الظلم وكفران النعمة ثم هذه النيات من اول
الصلوة الى اخرها خصوصاً عند الانتقال من ركن الى ركن ولا بد
من نية العبادات في كل ركن والفعل كالغرض فيها الا في وجهه وهو ان ينوي
في السواقل انها لطيف في الغرائض وتسهل اليها انتهى والحاصل ان المذهب
المعتمد ان العبادات ذات افعال تكفي بالنية في اولها ولا يحتاج اليها
في كل فعل اكتفاء باستحبابها عليها الا انوى ببعض الافعال غير ما
وضع له قالوا لو طاف طابا لم يجز به ولو وقف كذلك بعرفات
اجزاه وقد ساءه والفرق ان الطواف عهد قرينة مستقلة بخلاف
الوقوف وفرق الزبلي بينهما بفرق اخر وهو ان النية عند الاحرام
تضمنت جميع ما يفعله في الاحرام فلا يحتاج الى تجديد النية والطواف
يقع بعد التحلل وفي الاحرام من وجهه فليست طائفه اصل النية هـ

لا تيمين الجهة انتهى وقالوا لو طاف بنية التطوع في ايام الحز وقم
عن الفرض ولو طاف بعد ما حل الفرض ونوى التطوع اجزاء عن الصدر
كذا في فتح القدير وهو منبئ على ان نية العبادات تنسحب على اركانها
واستيفاد منه ان نية التطوع في بعض الاركان لا تبطله وفي القنية
وان تعمد ان لا ينوي العبادات ببعض ما يفعله من الصلوة لا يستحق
الثواب ثم ان كان ذلك فعلا لا يتم العبادات بدونه فشئت والا
فلا وقد اساء انتهى **التاسع في محلهما** القلب في كل موضع و
قد مناخبة بها وهذا اصلان الاول لا يكفي بالتلفظ باللسان دون
وفي القنية والمجتبى ومن لا يقدر ان يحضر قلبه لينوي بقلبه او يشك
في النية يكتفيه الشكل بلسانه لا يكلف الله نفسا الا وسعها انتهى
ثم قال فيها ولا يؤخذ بالنية حال سهوه لان ما يفعله من الصلوة
فيما ليس هو معفو عنه وصلوته مجزية وان لم يستحق بها ثوابا انتهى
ومن فروع هذا الاصل انه لو اختلف اللسان والقلب فالصغير ما
في القلب وخرج عن هذا الاصل اليمين فلو سبق لسانه الى لفظ
اليمين بلا قصد انعقدت للكفاية او قصد الحلف على شيء
فسبق لسانه الى غيره هذا في اليمين بالله تعالى واما في الطلاق
والعتاق فيقع قضاء لادبانه ومن فروع هذا قصد بلفظ غير هـ
معناه الشرعي وانما قصد معنى اخر كلفظ الطلاق اذا اراد به هـ
الطلاق عن وثاق لم يقبل قضاء ويدين وفي الحائض انت حرة وقال
قصدت به من عمل كذا لم يصديق قضاء **وقد حكى** في البسيط ان
بعض الوعاظ طلب من الحاضر من شيا فام يعطوه فقال من فجر انهم

امرته في قول ابى حنيفة والى يوسف وقال محمد لا يطلق ولو جمع بين
 امرته الحجة والنية وقال احدى كما طالق لا تطلق الحجة انتهى ولا يخفى
 انه اذا نوى عدمه فيما قلنا بالوقع فيه انه يدين وفيها لو قال لها يا طلق
 ان لم يكن لها زوج قبله او كان لها زوج مكن مات تبع الطلاق عليها
 وان كان لها زوج طلقها قبله ان لم ينو الاخراج طلقت وان نوى به
 الاخراج صدق ديانته وقضاء على الصحيح ولو نوى به الشتم دين
الاصل الثاني من التاسع وهو انه لا يكتسب رطب في نية القذف المتلفظ
 في جميع العبادات ولذا قال في المجموع ولا يعتبر في اللسان وهل يستحب
 التلفظ ويستحب ويكره اقول اختار في الهداية الاول لمن لم يجتمع
 عزيمته وفي فتح القدير لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه
 التاغط بالنية لا في حديث صحيح ولا ضعيف وزاد ابن امير حاج
 انه لم ينقل عن الائمة الاربعة وفي المعيد كره بعض مشايخنا التطق
 باللسان ورواه الآخرون سنينة وفي المحرط الذكر باللسان
 سنينة فينبغي ان يقول اللهم اني اريد صلوة كذا فيستره الى و
 قيلها منى ونقلوا في كتاب الحج ان طلب التيسير لم ينقل الا في الحج فلا
 بقية العبادات وقد خففناه في شرح الكنز وفي النية وفي
 المجتبى المختار انه مستحب وخرج عن هذا الاصل مسائل منها الذبح
 لا يكتفى في ايجابه بالنية بل لابد من التلفظ به صرحوا به في باب
 الاعتكاف ومنها الوقوف ولو مسجدا لا بد من التلفظ بالعلية
 واما توقف شروعه في الصلوة والاحرام على الذكر ولا يكتفى بالنية
 فلا من من المشايخ للشروع واما الطلاق والعاق فلا يتعان

بالنية

بالنية بل لا بد من التلفظ الا في مسئلة وفي فتاوى قاضيان رجل له
 امرتان عمره وزينب فقال يا زينب فاجابته عمره فقال انت طالق
 ثلثا وقع الطلاق على التي اجابته ان كانت امراته وان لم تكن امراته
 بطل لانه اخرج الجواب جوابا لكلام التي اجابت وان قال نويت زينب
 طلقت زينبا انتهى فقد وقع الطلاق على زينب بمجرد النية ومنها حديث
 النفس لا يؤخذ به ما لم يتكلم او يعمل به كما في حديث مسلم وحاصل ما قاله
 ان الذي يقع في النفس من قصد المعصية على جنس مراتب الهاجس وهو
 ما يقع فيها ثم جريانه فيها وهو الحاطر ثم حديث النفس وهو ما يقع فيها
 من التردد بفعل ولا يفعل ثم الهمم وهو ترجع قصد الفعل ثم الحرز وهو
 قوة ذلك القصد والحرز به فالهاجس لا يؤخذ به اجماعا لانه ليس من
 فعله وانما هو شيء ورد عليه لا قدرة له ولا صنع والحاطر الذي بعده
 كان قادرا على دفعه بصرف الهاجس اول ورواه ولكن هو وما بعده
 من حديث النفس مرفوعان بالحديث الصحيح وان ارتفع حديث النفس
 ارتفع ما قبله بالاولى وهذه الثلاث ولو كانت في الحسنات لم يكتب له
 بها اجر لعدم القصد واما الهمم فقد بين الحديث الصحيح ان الهمم بالحسنة
 تكتب حسنة والهمم بالسئية لا يكتب سئية وينظر فان تركها الله كتبت
 له حسنة وان فعلها كتبت سئية واحدة والاصح في معناه انه يكتب
 عليه الفعل وحده وهو معنى قوله واحق وان الهمم مرفوع واما الحرز
 فالمتحقق على انه يؤخذ به ومنهم من جعله من الهمم المرفوع وفي البرزانية
 من كتاب الكراهية همم بمعصيته لا ياتى ثم ان لم يصم عنه عليه وان
 عزم ياتى ثم الحرز لا يتم العمل بالجوارح الا ان يكون امره يتم بمجرد

اقول انما النزاع في جريانه فقد ذكر المشايخ في البرزانية
 وحكي ان لا يؤخذ به الا في الاول لا في الثاني ولا في الثالث
 الا في الاول والثاني والثالث في كل واحد

مما

العزم كالنكر انتهى **العاشر في شروط النية** الأولى الإسلام ولذا
 لم ينصح العبادات من كافر صرحا به في باب التيمم عند قول النكر وغيره
 فلما تيمم كافر لا وضوءه لأن النية شرط التيمم دون الوضوء فيصير وضوءه
 وعسله فاذا سلم بعدهما صلى بها لكن قالوا ان انقطع دم الكتابة
 لاقل من عشرة حل وطهرها بغيرها لا انقطاع ولا يتوقف على الغسل لانها
 ليست من اهلها وان صح منها ولو لصحة طهارة الكافر قبل اسلامه **فائدة**
 قال في الملتقط قال ابو حنيفة اعلم النضر في الفقه والقرآن لعلمه به
 ولا يمس المصحف وان اغتسل ثم مشى فلا بأس برأيه ولم ينصح للكفارة
 من كافر فلا ينبغي فيه انهم لا ايمان لهم وقوله تعالى وان تكونوا ايمان
 الصورية وقد كتبنا في الفوائد ان نية الكافر لا تقبل الا في مسألة في
 البرازية والخلامة صبي ونصر في خرجا الى مسيرته ثلث فبلغ الضيق
 في بعض الطريق واسلم الكافر قصر الكافر لا اعتبار بقصده لا الضيق
 في المختار انتهى الثاني التيمم فلا ينصح عبادة صبي غير مميز ولا مجنون
 ومن فروعه عمد الصبي والمجنون خطأ ولكنه اعتم من كون الضيق
 مميزا ولا ينيقض وضوء السكران لعدم تميزه وتبطل صلواته
 بالسكر كما في شرح المنظومة ابن وهبان الثالث اعلم بالموتى فمن
 جهل فرضية الصلوة لم ينصح منه كما قد ناعن القينة الا في الحج فانهم
 صحوا الاحرام الميم لان عليا احرم بما احرم به النبي صلى الله عليه وسلم
 وصحة فان عين تجا او عرق صح ان كان قبل الشروع في الافعال وان
 شيعت عرق الرابع ان لا ياتي بمناف بين النية والنوى قالوا ان
 النية المتقدمة على التحريم تجازية بشرط ان لا ياتي بمناف ليس منها

وعلى هذا تبطل العبادة بالارتداد في اثنائها وتبطل صحة النبي صلى الله
 عليه وسلم بالردة اذا مات عليها فان سلم بعدها فان كان في خيته
 عليه الصلوة والسلام فلا مانع من عودها ولا في عودها نظر كما
 ذكره العراقي ومن الثاني نية القطع فاذا نوى قطع الايمان صارت ثلثا
 للحال ولو نوى قطع الصلوة لم تبطل وكذا سائر العبادات الا اذا كثر في
 الصلوة نوى الدخول في اخرى فانكسر هو القاطع للاولى لا لمجرد النية
 واما الصور والعرض اذا شرع بعد الفجر ثم نوى قطعه والانتقال الى صورة
 نفل فانه لا يبطل والعرض ان الفرض والنفل في الصلوة جسدان مختلفان
 لا رجحان لاحدهما على الاخر في التحريم وهما في الصور والزكوة جنس
 واحد كذا في الميرط وفي خزائن الاكمل لو افترق الصلوة نية العرض ثم تغير
 نية في الصلوة وجعلها تقوى عاصرت تقوى لا نوى الاكل والجساع
 في الصور لم يضره وكذا لو نوى فعل مناف في الصلوة لم تبطل ولو نوى الصوم
 من الليل ثم قطع النية قبل الفجر سقط حكمها بخلاف ما اذا رجع بعدما امسك
 بعد الفجر فانه لا يبطل كالاكل بعد النية من الليل لا يبطلها ولو نوى قطع السفر
 بالاقامة صار مقيما وبطل سفره بخمس شرطه السير حتى لو نوى الى
 قامة سائر لم ينصح وصلاحيته للموضع للاقامة ولو نوى هاء في جواز جيرة
 لم ينصح واتحاد الموضع والذرة واستقلال بالرأى فلا ينصح نية التابع كذا في
 مبراج الداراية وانوى المسافر الاقامة في اثناء صلواته في الوقت تحول
 فرضه الى الاربع سواد نية في اولها وفي وسطها وفي اخرها وسواء
 كان منفردا او مقترنا او مدركا او مسبوقا اما للامح لا ييمنها بعد
 فراغ الامام لا استحكام فرضه بفرغ امامه كذا في الخلاصة ولو نوى

من ان نوى في الموضع في وقتها فله ان يقطعها
 فيها كان في الموضع او في وقتها او في الموضع

بمال التجارة الخدمه كان للخدمة بالبينة ولو نوى على عكسه لم يؤثر
 كما ذكر الزيلعي واما نية الحائض في الوضوء فمأرورها صريحة لكن في
 الفتاوى لظهيرية من جنبايات الاحرام ان الموضع اذا تعدى ثم انزال
 المقدى ومن نيته ان يعود اليه لا يزول انتهى **فريع** ويقرب
 من نية القطع نية القلب وهي نقل الصلوة الى اخرى قد منا انه
 لا يكون الا بالشرع بالخرجة لا بخرجه بالنية ولا بد ان يكون الثانية حر
 غير الاولى كان يشترع في العمر بهذا فتتاح الظاهر ففسد الظاهر لا العقل
 بعد ركعة الظهر وشرطه ان لا يلفظ بالنية فان تلفظ بها بطلت
 الاولى مطلقا وقد ذكرنا تفاريعها في مفسدات الصلوة من
 شرح الكنز **فصل** ومن المنافي التردد وعدم الجزم في اصلها
 وفي الملتقط وعن محمد بن اشترى خادما للخدمة وهو يئوى
 ان اصاب رجبا بعم لا ركوة عليه وقالوا لو نوى يوم الشك انه
 ان كان من شعبان فليس بصاير وان كان من رمضان كان صاير
 لم تصح نيته ولو تردد في الوصف بان نوى ان كان من شعبان ففعل
 والا فصح رمضان صححت نيته كما بيناه في الصوم وينبغي على هذا ان
 كان عليه فاجبة فشك انه فصاها او لا فصاها ثم تبين انها كانت
 عليه لا بخبره للشك وعدم الجزم بتعيينها ولو شك في دخول وقت
 العبادة فاتى بها فان انه فعلها في الوقت لم يخرجها عن قولهم كما
 في فتح القدير لو صلى الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه قد
 دخل لا يخرج به انتهى وفي خزائنه الاكمل ادرك القوم في الصلوة ولا
 يدري انها المكتوبة او التروحية ككبر ويؤى المكتوبة على انها ان

في نية الحائض في الوضوء
 في نية الحائض في الوضوء

لم تكن المكتوبة يقضيها يعني العشاء فاذا هو في العشاء صرح وان كان في
 التروحية تقع نفلا انتهى **فريع** عقب النية بالمسئنة قد ثابته ان كان
 مما يتعلق بالنيات كالصوم والصلوة لم تبطل وان كان يتعلق بالاقوال
 كالطلاق والعناق بطل **تكميل** النية بشرط عندنا في كل العبارات باتفاق
 الاصحاب لا دكن وانما وقع الاختلاف بينهم في كيدرة الاحرام المتعدا منها
 شرط كالنية وقبل كيدتها **قاعدة** في الايمان بتخصيص العام بالنية مقبول
 ديانة لاقتضا وعند الحنفية نصح فيها ايضا فلو قال كل امرأة تزوجها مني
 طالق ثم قال نويت من بلد كذا لم تصح في ظاهر المذهب خلافا للحنابلة
 وكذا من عصب دواهم انسان قلما حلقه لخصم عاتوا نوى خاصا بها
 قاله الحنفية مختص من حلقه ظالم والفتوى على ظاهر المذهب فتى وقع
 في يد الظلمة واخذ يقول الحنفية لا بأس به كذا في الوالوجية ولو قال
 كل مملوك امك فمحرور وقال عني به الرجال دون النساء بخلاف ما
 لو قال نويت السور دون البيض او بالعكس لم يصدق ديانة ايضا
 كقول نويت النساء دون الرجال والفرق بينه في الشرح من البين
 بالطلاق والعناق واما تعميم الخاص بالنية فلم اراه لان **قاعدة** فيها ايضا
 اليمين على نية الحالف ان كان مظلوما وعلى نية المستخلف ان كان ظالما
 كما في الحارصة **قاعدة** ايضا فيها الايمان بمبينة على الالفاظ لا على
 الاعراض فلو اعتاظم من انسان خلف ان لا يشتري له بفلس فاشترى
 له بمانه رغم لم يحن ولو حلف ان لا يبيعه لعشقر فباعه باحد عشر قرأ
 بتسعة لم يحن مع ان غرضه الزيادة لكن لاحث بلا لفظ ولو حلف
 لا يشتريه بعشقر فاشتراه باحد عشر حنث وتماه في تلخيص

في نية الحائض في الوضوء
 في نية الحائض في الوضوء

الجامع وشرحه للقاسمي **فروع** لو كان اسمها طالق او حرة فانيها ان
 قصد الطلاق او العتق وقعا والنداء فلا او اطلق فالمعتمد عدده ولو
 كرر لفظ الطلاق فان قصد الاستيناف وقع الكل والتاكيد فواحدة
 ديانه والكل قضاء وكذا اذا اطلق ولو قال انت طالق واحدة في شئين
 فان نوى مع شئين فقلت دخل بها او لا فان نوى وشئين فقلت ان
 كان دخل بها والا فواحدة كما اذا نوى الظرفا واطلق ولو نوى الضرب و
 الحساب فذلك وكذا في الاقرار ولو قال انت على مثل امي او كما يجمع
 الى قصده ليكشف حكمه فان قال اردت الظهار فهو ظاهر لا يشبه
 بجميعها وان قال اردت الطلاق فهو طالق بان وان لم تكن له نية
 فليشع عندهما وقال مجمل هو ظهار وان عني به التحريم لا غير فعنده
 الى يوسف ابلا وعند مجمل ظهار ولو قال انت على حرام كامي ونوى
 ظهارا او طلاقا فهو على ما نوى وان لم ينو فعلى قول ابى يوسف ابلا
 وعلى قول مجمل ظهار ومنها لو فرأى الجنب قرأنا فان قصد التلاوة حرم
 وان قصد الذكر فلا وان قرأ الفاتحة في صلاة الجأزة ان قصد التلاوة
 او الدعاء لم يكره وان قصد التلاوة لم يكره عطس الخطيب فقال الحمد
 لله ان قصد الخطبة صححت وان قصد الحمد للعطاس لم يصح ولو دمج
 فعطس فقال الحمد لله فكذلك ذكر المصلي اياه او ذكره وقصده
 جوابا للحكم فسدت والا فلا **تكميل** قال في النياينة في النية قال
 في تكميل القنية مرضى بجملة غيره فالنية على المرضي ومن المتيمم نوى
 وفي الزكوة قالوا المتيمم نية المؤكل فلو نوى ما دفعه الوكيل بلا نية
 اجزاؤه كما ذكرناه في الشرح وفي الحج عن الغير الاعتبار لنية المأمور

وليس

وليس هو من باب النياينة فيها لان الافعال انما صدرت من المأمور فغير
 نيته **تنبيه** استندت قاعدة الامور بمقاصدها على علة قواعد على ما
 تبين لك وقد ابناء على عيون مسائلها والافسانها لا يحصى وفرعها
 لا تستقصى **خاتمة** تجرى قاعدة الامور بمقاصدها في علم العربية ايضا
 فاول ما اعتبره في ذلك في الكلام فقال سيبويه والمجهول باشتراط القصد
 فيه فلا يسمى كلاما ما نطق به النائم والساهي وما تحكيه الحيوانات
 المعائمة وخالف بعضهم فلم يشترط وسمي كل ذلك كلاما واختاره ابو
 حيان وخرج على ذلك من الفقه ما اذا لحظ لا بكلمة فكله ناسما
 بحيث يسمع فانه يحث وفي بعض روايات المسبوط شرط ان يوقظه
 وعليه مشايخنا لانه اذا لم ينبه كان للتكلم كما اذا ناده من بعيد وهو
 بحيث لا يسمع صوته كذا في الهداية والحاصل انه قد اختلف الصحيح فيها
 كما يشاهد في الشرح ولم ار الان حكم ما اذا كلمه معنى عليه او مجنونا او مكرانا
 ولو سمع اية السجدة من حيوان صرخوا اجدد وجوبها على المختار لعدم
 اهليته انقارى بخلاف ما اذا سمعها من جنبا وحايض والسماع من
 المجنون لا يوجبها ومن النايبة يوجبها على المختار وكذا يجب سماعها من
 سكران ومن ذلك المتأدى التكره ان قصد نداء واحد بعينه تعرف
 ووجب بناؤه على الضم والتم يتعرف واعرب بالنصب ومن ذلك
 العلم المنقول من صفته ان قصد به فتح الصفقة المنقول منها ان دخل فيها
 والا فلا وفرع ذلك كثيرة وتجري هذه القاعدة في العروض فان
قال الشعر عند اهله كلام موزون مقصود به ذلك اما ما يقع
 موزونا اتفاقا لا عن قصد من المتكلم فانه لا يسمى شعرا وعلى ذلك

منه غريبه والخاتمة

خرج ما وقع في كلام الله تعالى لن تناولوا البر حتى تفقوا انما تجزون
اورسوله صلى الله عليه وسلم قوله هل انت الا اصبع ديت وفي
سبيل الله ما نيت **القاعدة الثالثة** اليقين لا يزول بالشك
ودليلها ما رواه مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه مر فوعا ان
وجد احدكم في بطنه شيئا فاشكل عليه ما خرج منه شيء ام لا فلا
يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا او يجد ريحا وفي فتح القدير من باب
النجاسة ما يوضحها ففسق عبادته تمامها **قوله** تطهير النجاسة واجب
مقيد بالامكان ولما اذا لم يمكن من الازالة تخفيا خصوصا محل المصا
مع العلم بتنجيس الثوب قيل الواجب غسل طرف منه فان غسله بخر
او بلا خر وطهر ذكر الوجه تبين ان لا اثر للخرى وهو ان يغسل بعضه
مع ان الاصل طهارة الثوب ووقع الشك في قيام النجاسة لاحتمال
كون المفسول محلها فلا يقضى بالنجاسة بالشك كذا اوردوا لا سيما
في شرح الجامع الكبير قال وسمعت الامام تاج الدين احمد بن عبد
العزير يقول ويقبضه على مسئلة في السير الكبير هي اذا فتحنا حضا
وفهم وذمى لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع بيقين فلو قتل البين
او اخرج حقل الباقي للشك في قيام المحرم كذا هنا وفي الخلاصة
بعد ما ذكره مجردا عن التعليق فلو صلى معه صلوات ثم ظهرت
النجاسة في طرف اخر يجيب عادة ما صلى انتهى وفي الظهيرية الثوب
فيه نجاسة لا يدري مكانها يغسل الثوب بأكمله انتهى وهو الاحتياط
وذلك التعليق مشكل عندي فان غسل طرف بوجوب الشك في طهر
الثوب بعد اليقين بنجاسته قبل وحاصله انه شك في الازالة

بعد يقين قيام النجاسة والشك لا يرفع اليقين قبله والحق ان ثبوت
الشك في كون الطرف المغسول والرجل المخرج هو مكان النجاسة والعصوم
الدم الذي بوجوب البتة الشك في طهر الباقي واباحة دم الباقي ومن
ضرورة صبر ورتبه مشكوكا فيه ارتفاع اليقين عن تجسسه ومعصوميته
واذا صار مشكوكا في نجاسته جازت الصلوة معه الا ان هذا ان صح
لم يبق لكلمة المجمع عليها اعني قولهم اليقين لا يرفع بالشك معنى فانه ح
لا يصور ان ثبت شك في محل ثبوت اليقين لتيصور ثبوت شك
فيه لا يرفع به ذلك اليقين فمن هذا حقق بعض المحققين ان المراد لا
يرفع حكم اليقين وعلى هذا التقدير يتخلص الاشكال في الحكم لا الدليل
فقول وان ثبت الشك في طهارة الباقي ونجاسته لكن لا يرفع حكم ذلك
اليقين السابق بنجاسته وهو عدم جواز الصلوة فلا يقع بعد غسل
الطرف لان الشك الطارى لا يرفع حكم اليقين السابق على ما حقق من
انه هو المراد من قولهم اليقين لا يرفع بالشك فقتل الباقي والحكم بطهارة
الباقي مشكوك والله اعلم ونظيره قولهم القسمة من المطهرات يعني لو
تجسس بعض البر ثم قسم طهر توقع الشك في كل جزء هل هو المتنجس او لا
قلت ويندرج في هذه القاعدة قواعد منها قولهم الاصل بقاء ما كان على
ما كان ويتفرع عنها مسائل منها من يفتي بالطهارة وشك في الحدث
فهو طهر ومن يفتي بالحدث وشك في الطهارة فهو محدث كما في النزاهة
وعبرها لكن ذكر عن محمد انه اذا دخل بيت الحلال وجلس للاستراحة
وشك هل خرج منه او لا كان محدثا وان جلس للوضوء معه ماء ثم شك
هل نوضا او لا كان متوضئا عمدا بالغالب فيها وفي خزانة الاكمل استيقن

باليمن وشك في الحدث فهو على تيممه وكذا لو استيقن بالحدث وشك
 في التيمم أخذ باليقين كما في الوضوء ولو تيقن الطهارة والحدث وشك في
 التساقط فهو متطهر وفي البرازية يعلم أنه لم يغسل عضوًا لكنه لا يعلم بعينه
 غسل وجهه اليسرى لأنه آخر العمل رأى أيلة بعد الوضوء سأل من
 ذكره بعيد وإن كان يعرض كثيرًا ولا يعلم أنه بول أو لا يلتفت إليه
 وينفخ فرجه وأزاده بالماء قطعا للوسوسة وإذا جدد عهد عن الوضوء
 أو علم أنه بول لا تنفعه الحيلة ومن فرغ ذلك ما لو كان نزيد على غيره
 ألف مثاقير من عمر على الأداة أو البراء فبرهن زيد على أن له عليه
 القلم يقبل حتى يبينوا أنها واحدة بعد الأداة والبراء شك في وجود
 المتنجس فالأصل بقاء الطهارة وكذا قال الإمام محل حوض غلامه
 الصغار والعبيد بالأيدي المذنبة والجرار الوسخة يجوز الوضوء منه
 ما لم يعلم به نجاسة ولذا أفوا بطهارة طين الطرقات وفي الملقطارة
 في كوز لا يدري أنها كانت في الحجرة لا يقضي بفساد الحجرة بالشك وفي
 خزانة الأكل رأى في ثوبه قد را وقد صلى فيه ولا يدري متى صابنه
 بعيد ما من آخر حدث أحدثه والمتى من آخر قد انتهى يعني احتياطًا
 وعملًا بالنظر كل آخر الليل وشك في طلوع الفجر صح صومه لأن الأصل
 صل بقاء الليل وكذا في الوقوف والأفضل أن لا ياكل مع الشك وعن أبو
 حنيفة أنه منى بالاكل مع الشك إذا كان يصبره علة أو كانت اليد
 مقمرة أو متخممة أو كان في مكان لا يستبين فيه الفجر وإن غلب على ظنه
 طلوعه لا ياكل فإن كل فإن لم يستبين له شيء لا قضاء عليه في ظاهر الزوا
 ولو ظهر أنه اكل بعدة قضى ولا كفارة عليه ولو شك في الغروب لم ياكل

لأن الأصل بقاء الطهارة لم يستبين له شيء قضى وفي الكفارة روايات
 وقامه في الشرح من الصوم أن عت المارة عدم وصول النفقة
 والكسوة المقررتين في مدة مديدة فالقول لها لأن الأصل بقاءها في
 ذمته كالمديون إذا ادعى دفع الدين وانكر الدين ولو اختلف الزوجان
 في التمكن من الوطئ فالقول المنكرة لأن الأصل عدمه ولو اختلفا في
 السكوت والزنا فالقول لها لأن الأصل عدم الرضى ولو اختلفا بعد
 العدة في الرجعة فيها فالقول لها لأن الأصل عدمها ولو كانت قائمة
 فالقول له لأنه يملك الاستبراء فذلك الاجراء ولو اختلف المتبايعان
 في الطوع فالقول لمن يدعيه لأنه الأصل وإن برهننا فبنية من يدعي
 الأكره أولى وعليه الفتوى كما في البرازية ولو ادعى المشتري أن اللحم
 لحم ميتة أو نجاسة محسوسة وانكره البائع لم أره إلا أن فتقضي قوله
 القول للمدعي المظنون لكونه مكرًا أصل البيع أن يقبل قول المشتري
 وباعتبار أن الشاة في حال حياتها محرمة فالمشتري متمسك بأصل
 اللحم إلى أن يتحقق زواله أدعت المطلقة امتداد الطهر وعدم انفكا
 العلة صدقت ولها النفقة لأن الأصل بقاءها إلا أن ادعت أجل
 فإن لها النفقة إلى سنتين فإن مضت ثم تبين أن لا أجل فلا رجوع
 عليها كما في فتح القدير **قاعدة الأصل براءة الذمة** ولذا لم يقبل في
 شغلها شاهد واحد ولذا كان القول قول المدعي عليه لو اختلفت إلا
 صل والبنية على المدعي لدعواه ما خالف الأصل فإذا اختلفا في قيمة
 المتلف والمضروب فالقول قول الغادم لأن الأصل البراءة عما زاد
 ولو اقر بشيء أو حق قبل تفسيره بما له قيمة والقول للمقرع بمعيته

في الأصل بقاء الطهارة
 أصل عدمه

ولا يرد عليه ما لو اقر بدراهم فانهم قالوا يا زمة ثلثه درهم
لانها اقل الجمع مع ان فيه اختلافا فقل قلنا ثلثان فينبغي ان يحمل عليه
لان الاصل المبرأة لا تافقون المشهور انه ثلثة وعليه بني الاقرار
قاعدة من شك هل فعل شيئا او لا فالاصل انه لم يفعل وبذلك
فيها قاعدة اخرى من يتحقق الفعل وشك في القليل والكثير حمل على
القليل لانه للثيقن الا ان يشتغل الذمة بالاصل فلا يبرأ الا باليقين
وهذا الاستثناء راجع الى قاعدة الثلثة هي ما ثبت بتيقن لا يرفع
الاثبتين والمراد به غالب الظن ولذا قال في الملل القطر ولو لم يفته
من الصلوات شيئا واحدا بان يقضى صلوة عمر منادى ذلك لا
يستحب ذلك الا اذا كان اكثر ظنته فسادها بسبب الجهالة او
ترك شرطه فيقضى ما غلب على ظنه وما زاد عليه يكره لورود النفي
عنه انتهى شك في صلوة هل صلها اعاد في الوقت شك في ركوع
او سجود وهو فيها اعاد وان كان بعد ما قل شك انكم صليتم فان
كان اول مرة استأنف وان كثر تحري والاختلاف بالاهل وهذا اذا
شك فيها قبل الفراغ فان كان بعد فلا تنفي عنه عليه الا اذا تذكر
بعد الفراغ انه ترك وضوا وشك في تعيينه قالوا يسجد بسجدة
واحدة ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة بسجدين ثم يقعد ثم يسجد
للسهولة في فتح القدير ولو اخبره عدل بعد السلام بان
صليت الظهر اربعاً وشك في صدقه وكذب فاقعد احتياطاً لان
الشك في صدقه شك في الصلوة ولو وقع الاختلاف بين الا
مأمور والقوم فالكان الامام على يقين لا يعيد والا اعاد بقولهم

سجدت اربعاً

كذا في الخلاصة ولو صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر
ثم شك في الثالثة انه في الصلوة ثم شك في الرابعة انه في الظهر قالوا
يكون في الظهر والشك ليس بشي ولو تذكر المصلي العصر انه ترك سجدة
ولا يدرى هل تركها من الظهر والعصر الذي هو فيه تحري فان لم
يقع تحريه على شي يتسم العصر ويسجد بسجدة واحدة ثم يعيد الظهر
احتياطاً ثم يعيد العصر فان لم يعد فلا شيء عليه وفي المجتبى ومن شك
انه كبر ثلاثاً فتباح اولاً وهل احدث اولاً وهل اصابته الجاسة توبه
اولاً وهل سمع راسه ولا استقبل ان كان اول مرة والا فلا انتهى
ولو شك انها كبيرة الافتتاح والقوت لم يقض شأراً وتماه
في الشرح في اخر سجود السهو ولو شك في اركان الحج ذكر الحضا في
انه تحري كما في الصلوة وقال علامه شايخنا يودي ثانياً لان تكرار الركن
والزيادة عليه لا تقسب الحج وزيادة الركعة تفسد الصلوة فكان التحري
في باب الصلوة لحوط كذا في المحيط وفي البدائع انه في الحج بني على القفل في
ظاهر الرواية وفي البرازية شك في القيام في الحجر الثانية رخصه
وتعد قدر الشك ثم صلى ركعتين بفاتحة الكتاب وسورة ثم اتم
وسجد السهو فان شك في سجدة انها عن الاولى والثانية بمعنى فيها
وان في السجدة الثانية لان اتمامها لازم على كل حال ولذا رفع راسه من
السجدة الثانية قد تم قيامه وصلى ركعة واتم بسجدة السهو وان شك
في سجدة ثم انه صلى الحجر ركعتين او ثلثا كان في السجدة الثانية فقد
صلوته وان كان في السجدة الاولى يمكن اصرارها عند محمل لان
تمام الماهية بالرفع عنده فترفع السجدة بالرفض ارتفاعها

بالحدث فيقوم ويقعد ويسجد لله هو ان قال **نوع** منه تذكر
 انه ترك ركعة فليأمنه صلوته وان غلب الجمل على ترك الركوع
 فيسجد ثم يقعد ثم يقوم ويصلي ركعة يسجدتين صلى صلوته يوم
 وليلة ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة ولم يعلم انه ترك صلوته اعان العجز
 والوتر فان تذكر انه ترك في ركعتين فذلك وان تذكر الترك في
 الأربع فذوات الأربع كلها انتهى ومنها شك هل طلق ام لا لم يقع شك
 انه طلق واحد او اكثر بنى على الاقل كما ذكره الا سيجب ان يتيقن
 بالاكتر او يكون اكثر ظنه على خلافه وان قال الزوج عزمت على انه
 ثلث يتركها وان خبره عدد حضر واذلك المجلس بانها واحد و
 صدقهم اخذ بقولهم ان كانوا عدولا عن الامام الثاني حلف بطريقها
 ولا يدري قلنا ثم اقل يحرق وان استويا عمل يا شدة ذلك عليه كذا
 في البرزخية ومنها شك في الحارج امنى او مدي وكان في النوم فان
 تذكر احلاهما وجب الغسل اتفاقا ولا لم يجب عند ابى يوسف عملان
 بالاقل وهو المذي ووجب عندهما احتياطاً بقولهما بالمقتضى بالمائة
 الفاحشة وكقول الامام في الفارة الميتة اذا وجدته في البر ولم
 يدبر متى وقعت **وهنا فروع** لم ادها لان **الاول** لو كان عليه دين
 وشك في قدره وينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن وفي البرزخية
 من القضاء اذا شك فيما يدعي عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا يحلف
 ولا احتراز عن الوقوع في الحرام وان ابى خصمه لا يحلف ان اكثر رايه
 ان المدعى محق لا يحلف وان كان مبطل ساء له الحلف انتهى **الثاني**
 له ابل وبق وعتم سائمة وشك في ان عليه ذكوة كلها وبعضها و

ينبغي

ينبغي ان يلزم ذكوة الكل **الثالث** شك فيما عليه من الصيام **الرابع**
 شك فيما عليها من العدة هل هي عن طلاق او وفات ينبغي ان يلزم الا
 كثر عليها وعلى الصائم اخذ من قولهم لو ترك صلوته وشك انية صلوته انها
 يلزمه صلوته يوم وليلة عمل بالاحتياط **الخامس** شك في المذود
 هل هو صلوته او عتق او صيلم او صدقة وينبغي ان يلزمه كفارة يمين
 اخذ من قولهم لو قال على يذره عليه كفارة يمين لان المشك في المذود
 لعدم تسميته **السادس** شك هل حلف بالله او بالطلاق او بالعق
 ثم رأت المسئلة في البرزخية قيل الايمان حلف ونسبانه بالله تعالى او
 بالطلاق او بالعاق فلفه باطل انتهى وفي اليتيمة اذا كان يعرف انه
 حلف بالله او بالطلاق ولو وجد الشرط ما يجب قالوا يحمل
 على اليمين بالله تعالى ان كان الحالف مسلماً قيل له قال اعلم ان على
 ايمان كثيرة غير ان لا اعرف عددها ماذا يصنع قالوا يحمل على الاقل
 حكماً فاما الاحوط فلا نهاية له انتهى **قاعدة** الاصل العدم في ما وقع
 منها اخذ من القاعدة القول قولنا في الوطى لان الاصل العدم لكن
 قالوا في العيين لو ادعى الوطى وانكرت وقلن بكر خبرت وان قلن
 ثبت فالقول له لكونه منكراً استحقاق العزقة عليه والاصل
 السلامة من العنة وفي الغنية افتراقاوقات افتراق بعد الدخول
 وقال الزوج قبله فالقول قولها لانها تنكر سقوط نصف المهر انتهى
 ومنها القول قول الشريك والمضارب ان لم يرجح لان الاصل
 عدمه وكذا القول لم يرجح الاكد لان الاصل عدم الزايد وفي المجمع
 من الاقرار وجعلنا القول للمضارب اذا اتى بالعتق وقال هما

حلفاً معلقاً بالشرط يعرف الشرط وهو ذوق الدار ونحوه الا لا يدري ان كان صحيحاً

اصل ورج لا لرب المال انتهى لان الاصل وان كان عدم الرج لكن
عارضه اصل اخر وهو ان القول قول القابض في مقداره ما قبضه
ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد فرضها فادعى الوصول
اليها وانكرت القول قولها كالدين اذا انكر وصول الدين ولو ادعت
المرأة نفقة اولادها الصغار وادعى الاب لانفاقه فالحقول له مع
اليمين كما في الخانية والثانية خرجت عن القاعدة فليست له وكذا في
قدر راس المال لان الاصل عدم الزيادة وكذا في انه ما نهى عن شره
كذا لان الاصل عدم النهي ولو ادعى المال انها قرض والاخر انها
مضاربة فالحقول فيها قول الاخذ لانهما اتفاقا على جواز المقر
والاخذ لان الاصل عدم الزمان ولذا قال في الكنز وان قال اخذت منك
الفاو ربيعة وهلكك وقال اخذتها غصبا فهو ضمان ولو قال
اعطيتها وربيعة وقال غصبها لا انتهى وفي النزارية دفع لآخر عينا
ثم اختلفا فقال الدافع قرض وقال الاخر هديته فالحقول للدافع
انتهى لان مدع الهبة يدعى الامر عن القيمة مع كون العين منقومة
بنفسها ومنها لو ادخلت امرأة حلتها في فم الرضيع ولا تدرك
ادخل اللبن في جوفه ام لا لا يحرم النكاح لان في المانع شك كذا في
الولو لاجبة وسياتي تمامه في قاعدة ان الاصل في الابضاع الحرمة
ومنها لو اختلفا في قبض المبيع والعين الموجهة فالحقول لشكوكه ومنها
لو ثبت عليه دين باقر الوبيية فادعى الداد او البراد فالحقول
للباين لان الاصل ومنها لو اختلفا في قدم العيب فانكره البايع فالحقول
له واختلف في تحليله فقيل لان الاصل عدمه وقيل لان الاصل عدم

بعد منها

لزوم العقد ومنها لو اختلفا في اشتراط الخيار فقيل القول لمن نقاه
علما بان الاصل عدمه وقيل لمن ادعاه لا يكون لزوم العقد وقد عين
القولين في الشرح والمعتمد الاول ومنها لو قال غصبت منك الناقة
فيها عشرة الاف فقال الغصوب منه بل كنت امرتك بالتحاوة بسبها
فالحقول للمالك كما في اقرار البزارية يعني تمسكه بالاصل وعدم الغصب
ومنها لو اختلفا في روية المبيع فالحقول للمشتري لان الاصل عدمها ولو
اختلفا في تغيير المبيع بعد رويته فللبايع لان الاصل عدم التغيير **تنبيه**
ليس الاصل الاصل عدم مطلقا وانما هو في الصفات اعارضته وانما في الصفات
الاصلية فالاصل الوجود وتفرع على ذلك لو اشتراه على ان يجان او
كاتب وانكر وجود ذلك الوصف به فالحقول له لان الاصل عدمها
لكونها من الصفات العارضة ولو اشتراها على انها بكر وانكر قيام البكارة
وادعى البايع فالحقول للبايع لان الاصل وجودها كونهما صفة اصلية
كذا في فتح القدير من خيار الشرط وعلى هذا تفرع لو قال كل مملوك يجاز
في فهو حر فادعاه عبد وانكر المولى فالحقول للمولى ولو قال كل طرية
او بكر مني حر فادعت جارية انها بكر وانكر المولى فالحقول لها وتمام تفرعه
في شرح على الكنز عند شرح قوله وان اختلفا في وجود الشرط
قاعدة الاصل اضافة الحادث الى اقرب وقاته منها ما قدمناه فيما
لو ادعى في ثوبه نجاسة وقد صلى فيه ولا يدري متى اصابته بعيدها
من اخر حدث احدثه والتي من اخر رقعته ويلزمه الغسل في الثانية
عند الج خيفة ومحمد وان لم يتذكر احتلما وفي البايع بعيد من
اخر ما احتلم وقيل في البول يعتبر من اخر ما بال وفي الدم من اخر ما عاف

ولو فوق جيبته فوجد فيها فارة ميتة ولم يعلم متى دخلت فيها فان لم يكن
لها ثقب بعيد الصلوة منذ يوم وضع القطن فيها وان كان فيها ثقب
بعيد هامد ثلاثة ايام وقد عمل الشيخان هذه القاعن حكما بخاسنة
البيرواذا وجد فيها فارة ميتة من وقت العلم بها من غير اعادة شئ لان
وقوعها حادث فيصاف الى اقربا وقاته وخالف الامام الاعظم فاستحسن
اعادة ثلثة ايام ان كانت منتفخة او متنفخة والا من يوم وليلة
عملا بالسبب الظاهر من اللوهوم احتياطا كالمخرج اذ السم
يزل صاحب فراش حتى مات بحال به على الحرج ومنها لو كان في يد رجل
عبد فقال فقات عينه وهو في ملك البائع وقال المشتري فقاته
وهو في ملكي فالقول للمشتري ياخذارسته ومنها ادعت ان زوجها
ابانها في المرض وصار قاذرة فترث وقالت الورثة ابانها في الصحة فلا يرث
كان القول قولها فترث وخرج عن هذا الاصل مسئله الكثر من
مسائل شتى من القضاء وان مات ذمي فقالت زوجته اسلمت
بعد موته وقالت الورثة اسلمت قبل موته فالقول لهم مع ان
الاصل المذكور يقتضي ان يكون لها وبه قال زفر واما خراجوا عن
هذه القاعن فيها لاجل تحكيم الحال وهو ان سبب الحرمان ثابت
في الحال فيثبت فيما مضى ومما فرعه على الاصل ما في التهمة وغيرها
لو اقر لو ادت ثم مات فقال المقر له اقر في الصحة وقالت الورثة في
مرضه فالقول قول الورثة والبنية بينة المقر له وان لم تقم بينته
واراد استخلاصهم فله ذلك انتهى ومما فرعه قولهم لو مات
مسلم وتحت نصرانية فمات مسلمة بعد موته فقاتت اسلمت

هذا هو الوجه في قوله
فقاتت اسلمت

في الاصل

في

قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته فالقول لهم كذا ذكره الزيلعي في
مسائل شتى ومما خرج عن هذا الاصل لو قال القاضي بعد عزله لرجل
اخذت منك الفاء ونفعتها الى زيد قضيت بها عليك فقال الرجل اخذته
ظلمة بعد الغزل فالقول للقاضي مع ان الفعل حادث فكان ينبغي
ان يضاف الى اقرب اوقاته وهو وقت الغزل وبه قال البعض واختاره
السر حشني لكن المتمد الاول لان القاضي اسنده الى حالة منافقة للضمان
وكذا اذا علم بالخوض منه ان فعله قبل تعييد القضاء وخرج ايضا ما
لو قال العبد لغيره بعد العتق قطعت يدك وانا عبد وقال المقر له بل
قطعتا وانت حر كان القول للعبد وكذا اذا قال المولى لعبد قد اعتقك فاذ
منك غلة كل شهر خمسة دراهم وانت عبد فقال العتق اخذتها
بعد العتق كان القول قول المولى وكذا لو كيل بالبيع اذا قال بعت وسلمت
قبل الغزل وقال الموكيل بعد الغزل كان القول للموكيل ان كان المبيع مستهلكا
وان كان قائما فالقول قول الموكيل وكذا في مسئله الغلة لا يصدق في
الغلة القائمة ومما وافق الاصل ما في النهاية لو اعتق امته ثم قال لها قطعت
يديك وانت امي فقالت هي قطعتا وانا حرة فالقول لهما وكذا في كل شئ
اخذت منها عندي خبيثة وان ذكره في قيل الشهادات وتحتاج هذه المسألة
الى النظر في الفرق بينهما وفي الجمع من الاقرار ولو اقر حري اسلم باخذ المال
قبل الاسلام او بالتلافى فخر بعده او مسلم بمال حربي في الحرب او بقطع يد
معتقة قبل العتق فكذا به في الاسناد ان في عدم الضمان في الكل انتهى يعني محمد بن
وقا لا يضمن ومما فرغ عليه لو اشترى عبدا ثم ظهر انه كافر فمات
عند المشتري فانه لا يرجع بالثمن لان المرض يزايد فحصل الموت بالزايد

فلا يضاف الى السابق لكن يرجع بقصصان الجيب كذا كذا الى بلعي وليس
من فروعهما اذا تزوج امة ثم اشتراها ثم ولدت ولدا يحتمل ان يكون
حادثا بعد الشراء او قبله فانه لا شك عندنا في كونها ام ولد لا من جهة
انه حادثا صيغنا في اقربا وقائه لانها لو ولدت قبل الشراء ثم ملكها فقصر
ام ولد عندنا **قاعدة** هل الاصل في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل
على التحريم وهو مذاهب الشافعي رحمه الله عليه او التحريم حتى يدل
الدليل على الاباحة ونسبه الشافعية الى ابي حنيفة رحمه الله عليه
وفي المذاهب المختار ان الاحكام للافعال قبل الشرع والاحكام عندنا وان
كان اذ لم يامردها بعد ثم تعلقه بالفعل قبل الشرع فانتهى التعلق
لعدم فائدة انتهى وفي شرح المنار للمصنف الاشياء في الاصل على الابا
عند بعض الحنفية ومنهم الكرخي وقال بعض اصحاب الحديث الاصل
فيها اخطر وقال اصحابنا الاصل فيها التوقف بمعنى انه لا بد لها من
حكم لكن لم نقف عليه بالفعل انتهى وفي الهداية من فضل الحداد ان الابا
اصل انتهى ويظهر من هذا الاختلاف في السكوت عنه ويخرج عليها ما اشكل
فمنها الحيوان المشكل امره والنبات المجهول سميته ومنها ما لم يعرف حاله
الزهر هل هو مباح او مملوك ومنها لو دخل رجلا حمام وشك هل هو مباح
او مملوك ومنها مسألة الزرافة ومذاهب الشافعي القائل بالاباحة
احل في الكل واما مسألة الزرافة فمالمخار عندهم حل كلها وقال الاصول
ولم يذكرها احد من المالكية والحنفية وقواعدهم تعفي حلها والله
سبحانه اعلم **قاعدة** الاصل في الابضاع التحريم ولذا قال في كشف
الاسرار وشرح فخر الاسلام الاصل في النكاح اخطر واجب للفرقة

والاشياء التي لا يملكها الانسان
كالحيوان المشكل والنبات المجهول
والزهر المشكوك في حاله
والزرافة والاشياء التي لا
يملكها الانسان كالحمام
والاشياء التي لا يملكها الانسان
كالحيوان المشكل والنبات المجهول
والزهر المشكوك في حاله
والزرافة والاشياء التي لا
يملكها الانسان كالحمام
والاشياء التي لا يملكها الانسان
كالحيوان المشكل والنبات المجهول
والزهر المشكوك في حاله
والزرافة والاشياء التي لا
يملكها الانسان كالحمام

انتهى

البحري

انتهى فاذا تقابل في المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا لا يجوز التحريم
في الفروج وفي كافي الحاكم الشهيد من باب التحريم ولو ان رجلا له اربع
جوارى اعتق واحدة منهن بعينها فترسيها فلم يدبرها من اعتق لم يسعه
ان يحرم للموطى ولا للبيع ولا يسع الحاكم ان يحل بنيه وبنين حتى يدين
المسقة من غيرها وكذلك اذا طلق احدى نسائه بعينها فترسيها وكذلك
ان يتركهن الا واحدة لم يسعه ان يقرن باحدى يعلم انها غير المطلقة فاذا
فاد احب بدلك استخلفه البتة ما طلق هذه بعينها ثلثا ثم خلا بينهما
فان كان حلفه وهو جاهل بافلا يميني له ان يقرن باقوى باع في المسألة
الاولى فلا مانع الجوارى تحريم الحاكم فان اجاز يمينه وكان ذلك من رايه
وجعل الباقي هي المسقة ثم رجع اليه بعض ما باع بهيمة او شرا او ميراث
لم ينج له ان يطاها لان القاصي قضى فيه غير علم فلا ينبغي ان يطاها منهن
بالمثل الا ان يزوجهما فلا بأس لانهما زوجته وامته ولا يجوز التحريم
في الفروج لانه لا يجوز في كل مجاز للضرة والفرج لا يخل بالضرورة
انتهى ثم قالوا لو اعتق جارية من رقيقه ونسبها لم يجز للقاضي التحريم ولا يقول
للمورثة اعتقوا ابنتهن شتهن او اعتقوا التي كثر ظنكم انها حرة ولكن يسألهم
فان دعوا ان الميت اعتق هذه بعينها اعتقها واستخلفهم على علمهم
في الباقيات فان لم يعرفوا من ذلك شيئا اعتقهن كلن واسقط منهن
قيمة الجديين وسعين فيما بقي انتهى وخرج عن هذا الاصل مسألة في
فتاوى قاضيان صبية ارضعها قوم كثير من اهل قرية اقاموا الكفر
ولا يدري من ارضعها واراد واحد من تلك القرية ان يزوجهما فلا
ابو القاسم الصفار اذا لم يظهر له علامة ولا يشهد له بذلك يجوز

في نكاحها وهذا من باب الرخصة كبره ينسد باب النكاح فلو اخلطت
 الرخصة بنسب يحضرن لم اره الا ان ثم دابت في الكافي فيكم الشهيد ما
 يفيد اخلط لفظه ولو ان في مكان لكل من جاريته فاعتق احد هم جاريته
 ولم يعرفوا الحقيقة فكل منهم ان يطا جاريته حتى يعلم انها الحقيقة بعينها
 وان كان كذا في احد من انه هو الذي اعتق فاحبا الى ان لا يقرب حتى
 يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراما ولو اشترى رجل واحد قد
 علم ذلك لم يحل له ان يقرب واحد منهن حتى يعرف الحقيقة ولو اشترى
 الاواصر حل له وطهرن فان غفل ثم اشترى الباقية لم يحل له وطهرن شي
 منهن ولا يبعد حتى يعلم الحقيقة منهن انتهى ثم اعلم ان هذه القاعدة فيما
 اذا كان في المرأة سبب محقق للممة فلو كان في الحرمة شك لم يعتبر ولذا
 قالوا لو ادخلت امرأة حلتها نديها في قسم رصينة ووقع الشك في وصول
 اللبن الى جوفها لم تحرم لان في المانع شك كافي ولو الجبة وفي القنية امرأة
 كانت غطى نديها صبية واشهر ذلك فيما بينهم ثم نقول لم يكن في ندي
 لبن حين الغمر ندي ولا يعلم ذلك الا من جهتها جاز لا بها ان يتزوج منه
 الصبية انتهى وفي الحائض صغيرة وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم
 ذلك حقيقة قالوا الا باس بالنكاح بينهما هذا اذا لم يجزئ بذلك احد
 فان اخبر بذلك عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان كان
 المخبر بعد النكاح وهما كبيران فالاصح ان يفارقهما ثم اعلم ان البيع
 وان كان الاصل فيه الخطر فيقبل في حله خبر الواحد قالوا لشرامة زيد
 قال بكر وكلني زيد ببيعها او يحل وطهرها وكذا الوجاهات امة فالت لرجل
 ان مولاي بعثني الملبس هديته وظن صدقتها حل وطهرها ولم ارحكم

ما اذا

ما اذا وكل شخص في شراء جارية ووصفها فاشترى الوكيل جارية بالصفة
 ومات قبل ان يسلمها للوكيل فمقتضى القاعدة حرمتها على الموكل لا احتمال
 انه اشترى بنفسه لان الوكيل يشترى غير المعلن له ان يشترى بنفسه
 وان كان شراء الوكيل الجارية بالصفات المقتضية ظاهر في الحل ولكن
 الاصل التحريم وينبغي الرجوع الى قول الواو لا نه خيفته وله نظاير
 في الفقه ولما كان الاولي الاحياط في الفروج قال في المضرات وان اعتقد
 النكاح على امة متبرعا عن وطهرها حراما على سبيل الاحتمال فهو حسن
 لاحتمال ان تكون حرة او معتقة الغير او محلو فاعلمها باعتقارها وقد خفت
 الخلف وكثيرا ما يقع الاستحسان اذا دلت الابد على نفي ما وقع لبعض
 الشافعية من ان وطى السراري للزاني يجلبن اليوم من الروم والهند
 والترك حرام لان ينصب في المعان من جهة الامام يحسن قسمها
 من غير حيف ولا ظلم او يحصل قسمته من محكم او تزوج بعد العقد والاحياط
 اجتنابهم مملوكات وحرار ووقع لا يحكم لازم فان الجارية المجهولة
 الحال المرجح فيها الى صاحب اليدان كانت صغيرة والى اقرارها ان كانت
 كبيرة وان علمها فلا اشكال **تنبيه** في معراج الدراية من كتاب
 الحظر والاباحة ان اصحابنا احتاطوا في امر الفروج الذي مشاكه لو كانت
 جارية بين شرين ان عى كل منهما انه يخاف عليها من شرير وطلب ان
 توضع على يد عدل لا يجاب لذلك وانما يكون عند كل واحد يوما شامة
 للمالك انتهى **قاعدة** الاصل في الكلام الحقيقة وعلى ذلك
 فروع كثيرة منها النكاح لو وطى وعليه حل قوله تعالى ولا تنكوا ما نكح
 من ابائكم من النساء فخرت من زينة الاب طيلته ولذا لو قضى تناهى

اصلها كلام حقيقي
 الاصل في الكلام حقيقي

بجاء لم ينفذ لفظة الكذب بخلاف القضاة على مسوسته والفرق في
 ظهارة شرعها وحرمة المعقود عليها بلا وطى بالانجماع ولو قال
 لامته او متكوته ان نكحت فليوطى فلو عقد على الامة بعد
 اعتاقها او على الزوجة بعد اباؤها لم يحثت كافي كشف الاسرار
 ومما لو وقف على ولد له او اوصى لولد له لا يدخل ولد ولد له ان
 كان له ولد لصلبه فان لم يكن له ولد لصلبه استحقة ولد الابن
 واختلف في ولد الابن فظاهر الرواية عدم الدخول وصح فاذ
 ولد للواقف ولد رجب من ولد الابن اليه لان اسم الولد حقيقة
 في ولد الصلب وهذا في المهر اما ان وقف على ولادة دخل
 السبل كله كذكر الطبقات اثنت بلفظ الولد كافي فتح القدير وكانه
 المهر فيه والافا لولد منفردا وجمعا حقيقة في الصلب ومنها ان
 لا يبيع ولا يشتري ولا يوجر ولا يستاجر ولا يبيع عن مال ولا
 يقاسم ولا يخاصم ولا يضرب ولده لم يحثت الا بالمباشر بالتوكيل
 لانها الحقيقة وهو حجة لان يكون مثله لا يباشر ذلك كافي فاضي
 والامير في حثت بهما وان كان يباشر مخرق وكل فيه اخرى فالثمة
 يعتبر الا على قال في الكفر بعدة وما يحثت بها النكاح والطلاق والخلع
 والعق والكفاية والصلح عن دم العمد والصبية والصدقة والقرض
 والاستقراض وضرب العبد والذبح والبناء والخطبة والابداع
 والاستبداد والاعارة والاستعانة وقضاء الدين وقبضه والكسوة
 والحمل انتهى والا فعلى العقود في الايمان هل تحض بالصحيح او
 تتناول لقاسم والتوكيل بالنكاح لا يتناوله واليمين على النكاح
 فقالوا الاذن في النكاح والبيع والتوكيل لا يبيع تتناول لقاسم

كمن وقف على
 ابنه يبيع
 جواز

قال كذا في النكاح
 قال كذا في البيع
 قال كذا في المهر
 قال كذا في الخلع
 قال كذا في الطلاق
 قال كذا في العتق
 قال كذا في الضمان
 قال كذا في القرض
 قال كذا في الاستقراض
 قال كذا في الاستعانة
 قال كذا في القضاء
 قال كذا في القبض
 قال كذا في الكسوة
 قال كذا في الحمل
 قال كذا في النكاح
 قال كذا في البيع
 قال كذا في التوكيل

ان كانت على الماضي تتناوله وان كانت على المستقبل لا واليمين على
 الصلوة كاليمين على النكاح وكذا على الحج والتمتع الصوم كما في الظهريه
 وكذا على البيع كما في المحيط ولو حلف لا يصلي اليوم لا يتقيد بالبيع فحاشا
 ويتقيد بها استحسانا ومثله لا يتزوج اليوم كما في المحيط ومنها لو قال
 هذه الدار لزيد كان اقرا بالملك له حتى لو ادعى انه مسكنه لم
 يقبل وفي البرازية قوله فلان ساكن هذه الدار اقرا بكونها له بخلاف
 ذرع فلان وعمرى وبني وادعى انه بالاجر ففى للمقر ومنها حلف
 لا يأكل من هذه الشاة حثت بله الا انه الحقيقة دون كينها وتناجها بخلاف
 ما اذا حلف لا يأكل من هذه الخلة حثت بتمرها وطلوعها لا بما اضم فيه
 صفة حادثة كالدين فان لم يكن لها ثم حثت بما اكله مما اشتراه بتمرها ومنها
 حلف لا يأكل من هذه الخطة فانه يحثت باكل عنبها لا يمكن فلا يحثت
 باكل خبزها ومنها حلف لا يشرب من دجلة حثت باكله لانه
 الحقيقة ولا يحثت بالشرب ايده او باناء بخلاف زماء دجلة ومنها
 اوصى لمواليه ولهم عتقا اختصت بالاولين لانهم مواليه والاخرون
 محارب بالنسب ومنها اوصى لابناء زيد وله صلييون وخفدة فلو ميته
 للصليين ونقض عتقا الاصل المذكور بالمستمن على ابناءه لدخول
 الخفدة ومن حلف لا يضع قدمه في دار زيد يحثت بالدخول مطلقا
 وبنزول اضاف العرق الى يوم قد وهر زيد فقدم ليل العرق وبنزول
 ليسكن دار زيد تمت النسبة للكل وغيره وبان ابا خيفة ومجن
 قال ابن قال الملة على صور رجب ناو باليمين انه نذر وعين وجميع
 بان الايمان لحق اندما الحطاط فيه فانه نذر الاطلاق شبهته

يقوم مقام الحقيقة فيه ووضع القدم بجار عن الدخول فتم واليوم
 اذا قرئت بفعل لا يمتد كان مطلق الوقت ومن يؤلفهم يومه **فدبره** ولها
 فيما يمتد كونه معيارا والقدر غير ممتد فاعتبر مطلق الوقت واضافة
 الدار نسبة للسكنى وهي عامة والتدرج مستفاد من الصيغة واليمين
 من الموجب فان ايجاب المباح يمين كحرمة بالنقض ومع الخلاف في الجمع
 كذا في التبايع ومن هذا الاصل لو حلف لا يصلي صلاة فانه لا يحنث
 الا بكهين لانها الحقيقة بخلاف لا يصلي فانه لا يحنث حتى يقيد بها
 بسبب لانه يكون ايتا بجميع الاركان وهل يحنث بوضع الجبهة او
 بالرفع قولان هنا من غير ترجيح وينبغي ترجيح الثاني كما رجحه في الصلوة
 ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحنث الا بالاربع ولو حلف لا يصليها جماعة
 لم يحنث بادر ركة واحدة واختلف فيما اذا التزم بالاكثرة **خاتمة فيها**
 فوايد في تلك القاعة اعني اليقين لا يزول بالشك المفاتحة الا
 ولي يستثنى منها مسائل **الاولى** المستحاضة المخيرة يلزمها الاعتساف
 لكل صلوة وهو الصحيح **الثانية** اذا وجد بللا وهو لا يدري متى
 او متى قدمنا ايجاب الغسل مع وجود الشك **الثالثة** وجد فارة
 ميتة ولا يدري متى وقعت وكان قد توضعها قد منا وجوب لا
 عاذة عليه منضار مع الشك **الرابعة** قدنا انه لو شك هل
 كبر للافتتاح او لا واحدث او لا او مسح رأسه او لا وكان اول ما
 عرضه استقبل **الخامسة** اصاب ثوبه نجاسة ولا يدري متى
 موضع اصابته غسل الكل على ما قدمناه عن الظاهر تيمم ما فيه من
 الاختلاف **السادسة** رمى صيدا فخرجه ثم قبح عن بصره ثم وجب

ميتة ولا يدري سبب موته محرم مع وجود الشك لكن شرط
 في الكفر حرمة ان يقعد عن طلبه وشرط قاصح ان يتواري
 عن بصره واليه يشير ما في الهداية والمعد **الاول السابع** لو اكلت
 الحرة فارة قالوا ان شربت الماء على فورها يتنجس كسائر الخمر اذا
 شرب الماء على فوره ولو مكثت ساعة ثم شربت لا يتنجس عندنا في
 خيفة لاحتمال غسلها فيها بالعبارة وعندنا حمل نجس بناء على اصله
 من انها لا تزول الا بانطق بالحكمة وهنا مسائل يحتاج الى الترتيب
 ولم ارها الان منها شك مسافر او وصل بلده او لا ومنها شك مسافر
 هل نوى الإقامة او لا وينبغي ان لا يجوز له الترخص بالشك
 ثم رايت في الثنا رخصة لو شك في الصلوة امقيم ام مسافر صلى
 اربعاً ويقعد على الثانية احتياطاً فكذا ان شك في نية الإقامة
 ومنها صاحب العذر اذا شك في انقطاعه فعلى بطارته ينبغي ان
 لا يصح ومنها جاء من قدام الامام وشك هل تقدم عليه او لا
 منها شك هل سبق الامام بالتكبير او لا ثم رايت في الثنا رخصة
 واذا لم يعلم المأمور هل سبق لنا منه بالتكبير او لا فان كان اكثر رايه
 انه كبر بعده اجزاه وان كان اكثر رايه انه كبر قبله لم يجزه وان استوى
 الظن اجزاه لان المرحوم على السداد حتى يظهر الخطا وينبغي ان يكون
 كذلك حكم المسئلة التي قبلها وهي الشك في التقديم والتأخر ومنها
 من عليه فاية فشق في هاتهما مني مسائل ست وفي الثنا رخصة
 رجل لا يدري هل في ذمته قضيتي من القوايت اهل لا يكره له
 ان ينوي القوايت ثم قال واذا لم يدر الرجل انه هل بقي عليه شيء

شك في الشك في القوايت

من القوايت اولا افضل ان يقر في سنة الظهر والحصر والحشا في
الاربع الفاتحة والسورة **الفائدة الثانية** المشك تشاوي الطرفين
والظن الطرف الرابع وهو من جميع جهة الصواب والوهم جهة حجاب
الخطا وما اكبر الراي وغالب الظن فهو الظرف الرابع اذا اخذ به
القلب وهو المعبر عند الفقهاء كما ذكره الامام في اصوله وحاصله
حاصله ان الظن عند الفقهاء من قبل الشك لانهم يريدون به التردد
بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا او ترجح احدهما ولذا قالوا
في كتاب الاقرار لو قال له على الف في ظني لا يلزمه شيء لانه للشك
وغالب الظن عندهم ملق باليقين وهو الذي يتبنى عليه الاحكام
يعرف ذلك من تصحيح كلامهم في الابواب مرجوا في نواقض الوضوء بان
القالب كما لم يتحقق وصحرجوا في الطلاق بانه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا
غلب على ظنه وقع انتهى **الفائدة الثالثة** في الاستصحاب وهو كما في
التحريم الحكم ببقاء ما لم يتحقق لم يظن عدمه واختلفوا في حجته فقبل
حجة مطلقا ونفاه كثير مطلقا واختار الفحول الثلاثة ابو زيد وشمس
الائمة وفخر الاسلام انه حجة للدفع لا للاستحقاق وهو المشهور
عند الفقهاء والوجه انه ليس حجة اصلا لان الدفع استمرار عدم
الاصلي الا ان موجبا لوجوده ليس موجب بقاءه فالحكم ببقائه بلا دليل
كذا في التحريم وما فرغ عليه الشفص اذ ابع من الدار وطلب الشريك
الشفعة فانكر المشتري تلك الطالب فيما في يده فالتقول له ولا شفعة الا
ببينة ومنها المفقود لا يثبت عندنا ولا يورث وقد منافر وعائنية
عليه في قاعدته ان الحادث يضاف الى قربا وقاته وفي اقرار البرزانية

هذا هو الوجه في حجة الدفع
والوجه في حجة الاستصحاب
والوجه في حجة التمسك

صبت وهذا لانسان عند اليهود فادعى ما كره الضمان فقال كانت
بجاسة لوقيه قارة فالقول للصاب لا تكاره الضمان والمشهور يشهدون
على الصب لاعلى عدم الجاسة وكذلك تلف لم طواف وطوبى بالظن
فقال كانت ميتة فالتلف لا يصدق والمشهور ان يشهدوا انه لحم
ذكي بحكم الحال قال القاصي لا يرضى فاعترض عليه بمسئلة كتاب لا يستحق
وهي ان يجلد قتل رجل وقال كان اردنا وقل اني فقتلته فصاصا والردة
لا تسمع فاجاب وقال لانه لو قيل لادى الى فتح باب العدو وان فانه يقتل
ويقول كان القتل لذلك وامر الدم عظيم فلا يهمل بخلاف المال فانه
بالنسبة الى الدم اهون حتى حكم في المال بالاكل وفي الدم يحبس حتى يفر
او يحلف واكتفى فيه بين واحد ونجسين يمين في الدم انتهى والله اعلم
القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير والاصل فيها قوله فيها قوله تعالى
يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى ما جعل الله عليكم في الدين
من حرج وفي الحديث احب الدين الى الله تعالى الخفيفة السهلة قال
العلماء يخرج على هذه القاعدة جميع رخص الشرع وتخفيفاته واعلم ان
اسباب التخفيف في العبادات وعينه سبعة **الاول** السفر وهو نوعان
منه ما يخص بالطويل وهو ثلاثة ايام ولياها وهو القصر والعذر والسبح
الكثر من يوم وليلة وسقوط الاضحية على ما في غاية البيان والثاني ما يخص
به والمراد به مطلق الخروج عن المصر وهو ترك الجمعة والعيدين ونحوهما
والثقل على الذابة وجوار النعم واستجاب القرع بين منسائه والقصر للمساكين
عندنا خصية بمعنى الغزمية بمعنى ان الاعام لم يبق مشروعا حتى انهم به
وفسدت لو اتهم ولم يبعد على راس الكعنين ان لم يبق اقامته بل يجوز

عامة عن المشقة منسوبة الى الرخصة
وهي المشقة عنك من قبل ان يكون
الوجه في حجة الدفع
والوجه في حجة الاستصحاب
والوجه في حجة التمسك

الثالثة **الثاني** المرض ورخصه كثيرة التيتم عند خوف على نفسه او على
 عضوه او من زيادة المرض او بطوه او القعود في صلوة الغرض والا
 ضطجاء فيها ولا يماند والتخلف عن الجماعة مع حصول الفصيلة والفطر في
 رمضان للشيخ الفاني مع وجوب الفدية عليه والانتقال من الصوم
 الى الاطعام في كفارة الظهار والفطر في رمضان والخروج من الاعتكاف
 والاستتابة في الحج وفي رمي الجمار واباحة محظورات الاحرام مع الفدية
 والتداوى بالنجاسات وبالحز على احد القولين واختار قاضيان عدمه
 واساعة اللقمة بها اذا غصن اتفاقا واباحة النظر للطبيب حتى العودة
 والمستوفين **الثالث** الاكراه **الرابع** النسيان **الخامس** الجهل وسبب
 له مباحث **السادس** العسر وعموم البلوى كالصلوة مع النجاسة لمغفوق
 عنها كادون ربع الثوب من مخففة وقد رال درهم في المغلظة وبجاء
 المعذ والى نصيب ثيابه وكان كلما غسلها خرجت ودم البراغيش
 والبق في الثوب وان كثرت بول وشرش على الثوب قدر روض الامير
 وطين الشوارع وان نجاسة عسرة واله وبول سنور في غير اوان
 الماد وعليه الفتوى ومنهم من اطلق في الفرة والفارة وخر حمام وعصفور
 وان كثرت وخر الطيور المحرمة في رواية وما لا نفس له سائلة وروي التميمي
 مطلقا على المفتي به وافواه الصبيان وعباد السرجين وتقليم الدخان
 النجس ومنفذ الجوان والعقود عن الريح والفسا اذا اصاب السراويل
 المبجلة والمعلقة على المفتي به وكان الحلواني رحمه الله عليه لا يصلي في
 سر ويله ولا تاويل لفعله الا التحرز من الخلاف ومن ذلك قولنا بان
 النار مطهرة للروث والعيذ به فقلنا بطهارة رماها تيسر والا

منه في كل واحد من هذه

كذلك في كل واحد من هذه

لوقت

نفي

والا لزم نجاسته الجوز في غالب الامصار ومن ذلك طهارة بول
 الحفاش وخره والبرغل او قم في الجلب ورمي قبل التفت وتخفيف نجاسة
 الاودت عندهما وما يصيب الثوب من نجاسات النجاسة على الصحيح و
 ما يصيبه مما سال من الكيف ما لم يكن كثر ذرية النجاسة وما الطابق استحبنا
وصورة احرق العذرة في بيت فاصاب الطابق ثوبا انسان وكذا الاصل
 اذا كان حار وعلى كونه طابق او بيت بالوعة اذا كان عليه طابق وتقاطر
 منه وكذا الحمام اذا كان اهرق فيه نجاسة ففرق خطاها وكوتها وتقاطر
 وكذا لو كان في الاصل كور معلق فيه ماء فترشح في اسفل الكور والقول
 بطهارة المشك وان كان اصله دما او لونا وان كان عرق جوف
 محروم الاكل والشراب الطاهر في جعل طينا بالمد النجس وعكسفة الفتوى
 على ان العبرة بالطاهر امكن وما ترشش على النجاس من غسالة لم يمت
 ما لم يمكن الاحتراز عنه وما رش به الشوق اذا يتل به قدماه ومواطئ
 الكلاب والطين المسقن ووردة الطريق ومشروعية الاستنجاء
 بالحجر مع ان ليس بمنزلة حتى لو نزل المسنني به في ما نجسته والقول بان
 كل ما يعلق من النجاسة حقيقة ومن المصنف للصبيان للتعلم ومسح
 الخف في خضر شسعة نزع في كل وضوء ومن ثم وجب نزع الغسل لعدم
 كونه وانه لا يحكم على الماء بالاستعمال مادام مترددا على العضو ولا نجاسته
 الماء اذا لاقى النجس ما لم ينفصل عنه وانه لا يضره التقير بالكت والطين
 والطيب وكلما تفسر صوته عنه واباحة المشي والاستدبار عند سبق
 الحدث واباحتها في صلوة الخوف واباحة السافلة على الدنيا خارج
 المصر لا يماند وفيه رواية عن ابي يوسف واباحة القعود فيها بلا عذر

الذي في كتابه وكتب الامير الكبير طابق

الباوند والبلود بعض الامم فما قيل

منه في كل واحد من هذه

منه في كل واحد من هذه

باب الاجارة مع كون النفس مملوكة
انما عتلت الاجارة والطلاق الى غير ذلك من
جسدها كمنعها من الاجارة
ولا بد ان يكون اختلاف الجنس
كما لو اشترى دابة ليقطع الكس
انها لو اشترى دابة ليقطع الكس
عليها لان ملكها لغيره
مقصود منها است

الاجارة والاعارة والقرض وبالا استعانة بالغير وكالة وابداعا
شرك ومضاربة ومساواة وبالا استيفاء من غير المديون حوالته وبالتوقي
على الدين برهن وكفيل ولو بالنفس وباسقاط بعض الدين صلحا او كالة
ابراء وحاجة افتدائهم جوازنا الصلح عن الكسار ولتقديم ما شرعت الاجارة
له لوجعل المنافع اجرة عند اتخاذ الجنس قلنا لا يجوز قلنا الاجارة على منفعة
غير مقصودة من العين لا يجوز للاستغناء عنها بالاعارية كما علم من اجارة
البرزانية **ومر التحفيف** جواز العقود الجائزة لان لزومها شاق يكون
سببا لعدم تعاطيها ولزوم اللازمة والالم يستقر بيع ولا غيره وقلنا
عزل الوكيل على علمه دفعا للرجح عنه وكذا عزل القاضي وصاحب وظيفة
ومنه اباحه النظر للطبيب والشاهد وعند الخطبة والمستديرو **ومنه**
جواز الكساح من غير نظر لما في اشتراطها من المشقة التي لا يجملها كثير من
الناس في بناتهم وانواتهم من نظر كل خاطب فناسب التيسير فلم يكن
فيه جواز الرؤية بخلاف البيع يصح قبل الرؤية وله الخيار لعدم المشقة و
منه قلنا ان الامر اجاب في الكساح بخلاف البيع **ومن مهنه** وسع
فيه ابو حنيفة فحوزه بلادى ومن اشترى اعدالة المشهود ولم يفسد
بالشروط المفصلة ولم يخصه بلفظ الكساح والزوج بل قال ينعقد
بما يفيد ملك العين للحال وصحة حصونها بنى العاقدين وناعسين
وسكارى يذكرونه بعد الصحو وبعبارة النساء وجوزنها دهن فيه
فانعقد بخصرة رجل واخرين كل ذلك دفعا للمشقة الزنا وما يترتب
عليه **ومن مهنه** قيل يجب لمن يزوج **ومنه** اباحه اربعة شهور فلم
يقتصر على واحد تيسيرا على الرجال والنساء ايضا اكثر شهور ولم يزد

على اربع لما فيه من المشقة على الزوجين في القسم وغيره **ومنه** مشروعية
الطلاق لما في البقاء على الزوجية من المشقة عند التنازع وكذا امشروعية
الخلع والافتداء والرجعة في العدة قبل الثلث ولم يشترع دائما لما فيه
من المشقة على الزوجية **ومنه** وقوع الطلاق على المولى بمضى اربعة اشهر
دفع الضرر عنها **ومنه** مشروعية الكفارة في الظهار واليمين تيسيرا
على الكافرين فكذا التحيز في كفارة اليمين لتكررها بخلاف بقية الكفارات
لسنده ووقوعها ومشروعية التحيز في بذر معلق بشرط لا يرد كونه بين
كفارة اليمين والوفاء بالمدى وعلى ما عليه الفتوى واليه رجع الامام قبل
موته بسبعة ايام ومنه مشروعية الكتابة لتخلص العبد من دوام امر
الرق وما فيه من العسر ولم تبطلها بالشروط الفاسدة توسعة **ومنه**
مشروعية الوصية عند الموت ليتدبره الانسان ما فرط منه في حال
حيوته وفتح له في الثلث دون ما زاد عليه دفعا للضرر والورثة حتى اجزئنا
بالجميع عند عدم الوارث وادفعنا ما على اجازة يورثه اذا كانت وارثا
واقبنا التركة على ملك الميت حكما حتى تقضى حوائجه منها رحمة عليه ووسعنا
الامر في الوصية فجوزنا ما لم يعد وم لم تبطلها بالشروط الفاسدة
ومننا اسقاط الائم عن المجتهدين في الخطا والتيسير عليهم بالاكتفاء
بالنظر ولو كلفوا الاخذ باليقين لتسحق وعسر الوصول اليه ووسع ابو
حنيفة في باب النكاح والشهادات تيسيرا ففتح تولية الفاسق وقال
ان فسقه لا يعزله وانما يستحقه ولم يوجب تركية الشهود حمل حال
المسلمين على الضلال ولم يقبل المخرج الجرح في الشاهد ووسع ابو يوسف
في القضاة والوقف والفتوى على قوله فيما يتعلق بهما فيز للمقاضي لمقين

باب الاجارة مع كون النفس مملوكة
انما عتلت الاجارة والطلاق الى غير ذلك من
جسدها كمنعها من الاجارة
ولا بد ان يكون اختلاف الجنس
كما لو اشترى دابة ليقطع الكس
انها لو اشترى دابة ليقطع الكس
عليها لان ملكها لغيره
مقصود منها است

فانما الشاهد وجوز كتاب القاضى الى القاضى من غير سفر ولم يشترط فيه شيئا مما يشترط في الوقف على النفس وعلى جهة تقطع ووقف المشاع ولم يشترط التسليم الى المتولى ولا حكم القاضى وجوز استبداله عند الحاجة اليه بلا شرط وجوزه مع الشرط ترعيبا في الوقف وتيسيرا على المسلمين فقد بان بهذا ان هذه القاعدة يرجع اليها غالب ابواب الفقه **السبب السابع** النقص فانه نوع من المشقة فاسبب التخفيف من ذلك عدم تكليف الصبي والمجنون بفروض امرها الي الولى وترتيبته وحضانتها الى النصار رحمة عليه ولم يجز عن الحضانة تيسيرهن وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجاعة والجمعة والجهاد والحزبة وتحميل العقل على قول والصحيح خلافه واباحة لبس الحر وحلى الذهب وعدم تكليف الارقاء بكثير مما على الاحرار لكونه على النصف من الحر في الحدود والعقد كما سيأتى في احكام العبيد وهذه فائدة مهمة ختم بها الكلام على هذه القاعدة **الاولى** المشاق على قسمين مشقة لا ينفك عنها العبادات غالبا كمشقة البرد في الوضوء والغسل ومشقة الصوم في شدة الحر وطول النهار ومشقة السفر الى لا تفكك الحج والجهاد عنها ومشقة الم الحدود ورحم الزناة وقتل الجناة وقتل البغاة فلا اثر لها في اسقاط العبادات في كل الاوقات واما اجاز التيمم للحوف من شدة البرد للجناية فالمراد من الحوف الحوف على نفسه او على عضو من اعضائه او من حصول مرض ولذا شرط في البدائع جوازها من الجناية ان لا يجد مكانا يابو به ولا ثوبا يتد في فيه ولا ماء مستحيا ولا حماما او صوم

المراد من المشقة المشقة التي لا ينفك عنها العبادات كالبرد والحر والمرض والجنون والصبي والارقاء

كل من كان في المشقة لا ينفك عنها العبادات كالبرد والحر والمرض والجنون والصبي والارقاء

انه لا يجوز للحدث الاصغر كما في الحائض لعدم اعتبار ذلك الحوف في اعضائه الوضوء **واما** المشقة التي تنفك عنها العبادات غالبا فعلى مراتب **الاولى** مشقة عظيمة فادحة كمشقة الحوف على النفوس والاطراف ومنافع الاعضا فهي موجبة للتخفيف وكذا اذا لم يكن للحوف طريق الايمن واليسار وكان الغالب عدم السلامة لم يجز **الثانية** مشقة خفيفة كادنى وجع في اصبع او اذى صديق في الرأس او سوء خراج خفيف فهذا لا اثر له ولا النفقات اليه لان غرض من مصالح العبادات اولى من دفع مثل هذه المفسدة التي لا اثر لها ومن ههنا على من قال من مشايخنا ان المريض اذا نوى الصوم في رمضان عن واجب اخر فانه يقع عاونه ان كان مرضا لا يضر معه الصوم والآخر فيقع عن رمضان باي ما لا يضر ليس عن خض للفطر في رمضان وكلامنا في رمضان خض له الفطر **تنبيه** يطلق المرض وان لم يضر ان كان بالزوج ملان من صحة خلوته بها بخلاف مرضها **الثالثة** متوسطة بين هاتين كمرض في رمضان يخاف من الصوم زيادة المرض او يطول البرء فيجوز له الفطر وهكذا في المرض بالتميم واعتبروا في الحج الزاد والراحلة للمناسيبين للشخص حتى قال في فقه القدير يعتبر في حق كل انسان ما يصح معه بدنه وقالوا لا يكتفى بالعقبة في الرحلة بل بالبدن شق يحمل او راس راحلة ومن وصي الشكل التيمم فانهم اشترطوا في المرض اليسر ان يخاف من الماء على نفسه او عضوه زما با او منفعة او حدوث مرض او يطول برء او لم يجزه بمطلق المرض مع ان مشقة السفر دون ذلك بكثير ولم يوجبوا شراؤا للماء بزيادة فاحتجوا على قيمته الا اليسيرة **الفائدة الثانية** تخفيفات الشرع انواع **الاول** تخفيف اسقاطا كاسقاط العبادات عند وجود عذر **الثاني**

كل من كان في المشقة لا ينفك عنها العبادات كالبرد والحر والمرض والجنون والصبي والارقاء

تخفيف تنقيص كالتقصير في السفر على القول بان الاتمام اصل واما على قولنا من ان القصر اصل والاعتمام فرض بعده فلا **الاحكام الثلاثة**
تخفيفا بادل الوضوء والغسل بالنيم والقيام في الصلوة بالوقوف والاضطجاع والركوع والسجود بالارباع والصيام بالطعام **الرابع** تخفيف تقديم كل جمع يعرفات وتقديم الزكاة على الخول وزكاة الفطر في رمضان وقبله على الصحيح بعد ملك في الاول ووجود الرأس بصفة الموتة والولاية **الخامس** تخفيف تاجن كل جمع بمنزلة وتاخير رمضان للمريض والمسافر وتاخير الصلوة عن وقتها في وقت مشغول بانقاذ غرق وخوف **السادس** تخفيف ترخيص كل صلوة للمسافر مع بقية الخوف وتيسر الجهر للغمصة **السابع** تخفيف تغيير كل صلوة للظلم والصلوة للظلم والتدبير انتهى والله اعلم **القاعدة الثالثة** المشقة والخرج ما يتغير في موضع لا نض فيه واما مع الضيق فلا ولذا قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله بحرمه رعي حشيش الحرم وقطعه الا الاخر وجود ابو يوسف رعيه للخرج وروى عليه بما ذكره الزبلي في جنائيات الاحرام وقال في باب الاجتناس ان الامام رحمه يقول بتعليل نجاسة الادوات لقوله صلى الله عليه وسلم انها ركس اي نجس ولا اعتبار عنده بالبلوى في موضع الضيق كما في بول الادعي فان البلوى فيه اعظم وفي شرح منية المصلي من المتأخرين من زاد في تفسير الغلظة على قول الجنيفة ولا يخرج في اجتنابه كما في الاختيار وفي الغلظة على قولها وفي الجنيفة ولا بلوى في اصابته كما في الاختيار وفي المحيط وهو زياد حمسة يشهد لها بعض فروع الباء والمراد بقوله ولا يخرج في اجتنابه ولا بلوى في اصابته على اختلاف

والقول بان اصله واجب الابدانية وهو قولنا في القصر اصل والاعتمام فرض بعده فلا **الاحكام الثلاثة**
تخفيفا بادل الوضوء والغسل بالنيم والقيام في الصلوة بالوقوف والاضطجاع والركوع والسجود بالارباع والصيام بالطعام **الرابع** تخفيف تقديم كل جمع يعرفات وتقديم الزكاة على الخول وزكاة الفطر في رمضان وقبله على الصحيح بعد ملك في الاول ووجود الرأس بصفة الموتة والولاية **الخامس** تخفيف تاجن كل جمع بمنزلة وتاخير رمضان للمريض والمسافر وتاخير الصلوة عن وقتها في وقت مشغول بانقاذ غرق وخوف **السادس** تخفيف ترخيص كل صلوة للمسافر مع بقية الخوف وتيسر الجهر للغمصة **السابع** تخفيف تغيير كل صلوة للظلم والصلوة للظلم والتدبير انتهى والله اعلم **القاعدة الثالثة** المشقة والخرج ما يتغير في موضع لا نض فيه واما مع الضيق فلا ولذا قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله بحرمه رعي حشيش الحرم وقطعه الا الاخر وجود ابو يوسف رعيه للخرج وروى عليه بما ذكره الزبلي في جنائيات الاحرام وقال في باب الاجتناس ان الامام رحمه يقول بتعليل نجاسة الادوات لقوله صلى الله عليه وسلم انها ركس اي نجس ولا اعتبار عنده بالبلوى في موضع الضيق كما في بول الادعي فان البلوى فيه اعظم وفي شرح منية المصلي من المتأخرين من زاد في تفسير الغلظة على قول الجنيفة ولا يخرج في اجتنابه كما في الاختيار وفي الغلظة على قولها وفي الجنيفة ولا بلوى في اصابته كما في الاختيار وفي المحيط وهو زياد حمسة يشهد لها بعض فروع الباء والمراد بقوله ولا يخرج في اجتنابه ولا بلوى في اصابته على اختلاف

العبارتين انما هو بالنسبة الى جنس المكلفين لرفع الاتفاق على صدق القضية المشتهرة وهي ان ما عمت بليته خفت قضية انتهى **القاعدة الرابعة**
ذكر بعضهم ان الامر اذا ضاق اتسع واذا اتسع ضاق وجمع بينهما بعضهم بقوله كل ما تجاوز عن جنس انعكس الى ضده ونظير هاتين القاعدتين في التعاكس قوله لم يفتقر في الدوام ولا يفتقر في الابتداء وقوله لم يفتقر في الابتداء ما لا يفتقر في البقاء وسبب ان شاء الله تعالى ذكره وعهما **القاعدة الخامسة** الضرر يزول اصلها قوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار اخرجهم مالك في الموطأ عن عمرو بن يحيى عن ابيه مرسلًا واخرجه الحاكم في مستدركه والبيهقي والدارقطني من حديث ابي سعيد الخدري واخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس وعبد بن الصامت رضي الله عنهم وفسره في المغرب بان لا يضر الرجل اخاه ابتداء ولا اخرا انتهى وذكره اصحابنا في كتاب الغصب والشفعة وغيرهما وينبغي على هذه القواعد كثير من ابواب الحق فمن ذلك الرد بالعيب وجميع انواع الخلل والخراب يسائر انوار على المفتي به والشفعة فانها للمشارك لدفع ضرر القيمة والجار لدفع ضرر الجار السوء بخيارهما تعلوا الذيار وترخص والعصاص والحدود والكفارات وصمان المتلفات والجبر على القيمة بغير طه ونسب الائمة والقضاة ودفع الصائل وقتل المشركين والبغات وفي البرازية من كتاب الكراهية باع اعضاء فرسارو المشتري اذا ارتقى لعظمها بطعم على عودات الجيران بوجوه بان يخبرهم وقت لا ارتقاء ليستروا حرة او مرتين فان فعلوا الادفع الى الحاكم لينعمه من لا ارتقاء انتهى وهذه القواعد مع التي قبلها متحدة او متداخلة وتعلق بها قواعد **الاولى**

اشياء في كتاب الغصب والشفعة فانها للمشارك لدفع ضرر القيمة والجار لدفع ضرر الجار السوء بخيارهما تعلوا الذيار وترخص والعصاص والحدود والكفارات وصمان المتلفات والجبر على القيمة بغير طه ونسب الائمة والقضاة ودفع الصائل وقتل المشركين والبغات وفي البرازية من كتاب الكراهية باع اعضاء فرسارو المشتري اذا ارتقى لعظمها بطعم على عودات الجيران بوجوه بان يخبرهم وقت لا ارتقاء ليستروا حرة او مرتين فان فعلوا الادفع الى الحاكم لينعمه من لا ارتقاء انتهى وهذه القواعد مع التي قبلها متحدة او متداخلة وتعلق بها قواعد **الاولى**

الضرورات تتبع المحظورات ومن ثم جاز كل الميتة عند المحضرة واساسا
اللقمة بالخمر والتلفظ بكلمة الكفر للاكرام وكذا التراف للمال واخذ مال
المتنوع من اداء الدين غير اذنه وادفع الصائل ولو ادى الى قتله وزاد المشايخ
على هذه القاعدة بشرط عدم نقصانها قالوا يخرج ما لو كان الميت سبيها
فانه لا يحل اكله للمضطر لان حرمة اعظم في نظر الشارع من مباحة المضطر
انتهى ولكن ذكر اصحابنا ما يفيد فانه قالوا الكثرة في غير قتل لا يرخس
به فان قتله اثم لان مفسدة قتل نفسه اخف من مفسدة قتل غيره
وقالوا لو دفن بركن فحين لا يشرب عليه لان مفسدة هتك حرمة
استد من عدم تكفينه الذي قام الاستبرال للتراب مقامه وكذا لو دفن
بلا غسل واهيل عليه التراب صلى على قبره ولا يخرج الثانية ما ابيح
للضرورة فيقدر ربه اولذا قال في ايمان الظهري ان اليمين الكاذبة
لا تباح للضرورة وانما يباح القريض انتهى يعني لا ندفاعا بها بالقرض
ومن وفروعه المضطر لا ياكل من الميتة الا قدر سد الرمق والطعام
في دار الحرب يؤخذ على سبيل الحاجة لانه انما ابيح للضرورة **قال**
في الكثر وينتفع فيها بعلف وطعام وحب وسلاح ودهن بارصته
وبعدا يخرج منها لا وما فضل رد الى الغنمة واقربا العفو عن بول
السنور في الثياب دون الاواني لانه لا ضرورة في الاواني لجريان
العادة بنجسها ورفق كثير من المشايخ في البعيرين ابار الفلوات
فيغفر عن قليله للضرورة لانها ليس لها رفس حاضرة والابل
تبرج حولها وبين ابار الامصار لعدم الضرورة وعلا في الكثر
ولكن المصنف عدم الفرق بين ابار الفلوات والامصار وبين

॥२॥

بسم الله الرحمن الرحيم

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب
الصادق عليه السلام

نقض جايط مملوك مال الى طريق العائمة على ما الكهاد فعا للضرر العام **ومنها**
 جواز الحجر على بالغ عاقل خرد عندنا خيفة في ثلث للفتى الما جن والطبيب
 الجاهل والمكاري الخناس فعا للضرر العام **ومنها** جوازها على التسفيه
 عندهما وعليه الفتوى لدفع الضرر العام **ومنها** بيع مال المديون
 المحبوس عندهما القضاء دينه فعا للضرر العام عن العزماد وهو
 المهر **ومنها** التسهير عند تعدى ارباب الطعام في بيعه بغبن فالحش
ومنها بيع طعام المحكر جبر عليه عند الحاجة وامتناعه عن البيع فعا للضرر
 العام **ومنها** منع اتحاض حائضه للطحين بين البزازين وكذا كل ضرر عام كذا في
 الكافي وغيره وتماه في شرح منظومه ابن وهبان من الدعوى **تنبيه اخر**
 تفيد القاعدة ايضا بما لو كان احدهما اعظم ضررا فان الاشد يزال بالانقضاء
 فمن ذلك الاجبار على قضاء الدين والنفقات الواجبة **ومنها** حبس الاب
 اذا امتنع عن الانفاق على ولده بخلاف الديون **ومنها** لو غضب ساجدة أو شبة
 وان خافها في بياضه فان كانت قيمة البناء اكثر مما يملكها صاحبه بالقيمة وان
 كانت قيمتها اكثر من قيمته لم ينقطع حق المالك عنها **ومنها** لو غضب ارضا
 فبنى فيها او عرس فان كان قيمة الارض اكثر من قطعها ورزت والا ضمن له
 قيمتها **ومنها** لو ابتعت رجلا لولوة ينظر الى اكثرهما قيمة فيضمن صاحب
 الاكثر قيمة لا قبل وعلى هذا لو ادخل فصيل غيره في داره فكبر فيها ولم يكن
 اخراجه الا بهدم الجدار وكذا لو ادخل البقر راسه في قدر الخناس فعدله
 اخراجه هكذا ذكر اصحابنا ذكره انزيلعي في كتاب العصب وقصل الشافعية
 فقالوا ان كان صاحب الهمة معها فهو مفرط بتركه الحفظ فان كانت
 غير مأكولة كسرت القدر وعليه ارض النقص او مأكولة ففي زبحها

في كتاب العصب
 في كتاب العصب

وجهان وان لم يكن معها فان فرط صاحب القدر كسرت ولا ارض والا
 فله الارث وينبغي ان يلحق بمسئلة البقرة ما لو سقط دينار في حجرة غيره
 ولم يخرج الا بكسر **ومنها** جواز دخوله بيت غيره اذا سقط متاع فيها
 وشاق صلجه انه لو طلبه لاختفاه **ومنها** مسئلة الظفر مجنس دينه
ومنها جواز شق بطن الميتة لاخراج الولد اذا كانت ترجى حيوته وقد امر
 به ابو حنيفة فحاش الولد كما في الملتقط قالوا بخلاف ما اذا ابتلع لولوة
 فمات فانه لا يشق بطنه لان حرمة الارحى اعظم من حرمة المال وسوى
 الشافعي بينهما في جواز الشق وفي نهذيب القلا سقي من الخطر والاباحة وقيمة
 الدرة في حركة وان لم يترك شيئا لا يجب شئ انتهى **ومنها** طلب صلجا لاكثر
 القسمة ونشر يك يتضرر فان صاحب الكثير يجاب على احدا لا قول لان
 ضرره في عدم القسمة اعظم من ضرر شريكها **ونشأ من هذه القاعدة**
 قاعدة رابعة وبعثة وهي ان تعارض مفسدان روعي اعظمها ضررا
 بارتكاب اخفهما قال الزيلعي في باب شئ وط الصلوة ثم الاصل في
 جنس هذه المسائل ان من استل يلبس وهما متساويان ياخذ بايهما
 شاء وان اختلفا اختار اهوئهما لان مباشرة الحرام لا يجوز الا للضرورة
 ولا ضرورة في حق الزيادة مثاله رجل عليه جرح لو سجد سجد جرحه
 وان لم يسجد لم يسجد فانه يصلي قاعدا يومى للركوع والسجود لان ترك
 السجود اهلون من الصلوة مع الحدث لا ترى ان ترك السجود جايظ
 حالة الاختيار في التطوع على الدابة ومع الحدث لا يجوز بحال وكذا ان
 لا يقدر على القراءة قائما ويقدر عليها قاعدا يصلي قاعدا لانه يجوز حال
 الاختيار في النفل ولا يجوز ترك القراءة بحال ولو صلى في الفصلين قائما

مع الحدث وترك القراءة لم يجز ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما
 اكثر من قدر الدرهم فيجوز ما لم يبلغ احدهما قدر ربع الثوب لاستواتهما
 في المنع ولو كان احد هما قدر الربع ودم الاخر اقل بصل في قاعها ماء
 لا يجوز عكسه لان للربع حكم الكل ولو كان في كل واحد منهما قدر الربع او
 كان في احدهما اكثر لكن لا يبلغ ثلثة ارباعه وفي الاخر قدر الربع صلى
 في يدها شاء لاستواتهما في الحكم والا فضل ان يصلي في قاعها نجاسة ولو كان
 ربع احد هما طاهرا والاخر اقل من ربع بصل في الذي ربعه طاهرا لا يجوز
 في العكس ولو ان امرأة لوصلت قائمة بكتشف من عورتها قدر ما يمنع من
 جواز الصلوة ولوصلت قاعه لا يكشف منها شيء فانها تصلي قاعده
 لما ذكرنا من ان ترك القيام اهون ولو كان الثوب يغطي حبلها وربع
 رأسها تركت تغطية الرأس لا يجوز ولو كان يغطي اقل من الربع لا يجوز لان
 للربع حكم الكل وما دونه لا يغطي له حكم الكل والستر افضل لتقليد الناس
 انتهى من هذا القبيل ما ذكره في الخلاصة انه لو كان اذا خرج للجماعة
 لا يقدر على القيام ولو صلى في بيته صلى قائما يخرج اليها ويصلي قاعها
 وهو الصحيح ونقل في شرح منية المصلي تعيها اخراجه يصلي في بيته قائما
 وهو الاظهر **ومن هذا النوع** لو اضطر وعنده ميتة وما لا غير فاته
 ياكل الميتة وعن اصحابنا من وجد طعاما غير لا يباح له الميتة وعن ابن
 سماعة الغضب في من الميتة وبه اخذ الطحاوي وخيرها الكرخي كذا
 في البرزانية ولو اضطر المحرم وعنده ميتة وصيد كاهان ونه على المعتد
 وفي البرزانية لو كان الصيد مذبوحا فالصيدا وفي وفقا ولو اضطر و
 عنده صيد وما لا غير فالصيدا وفي وكذا الصيدا وفي من لحم الادنى

هذا هو الصحيح في كل واحد من هذه المسائل
 والله اعلم بالصواب

وعن محمد بن الصيدان من لحم الخنزير انتهى وذكر الزيلعي في اخر كتاب الاكراه
 لو قال له لتلقين بنفسك في النار او من الجبل او لا تقتلن وكان
 الالتقاء بحيث لا ينجده احد ولكن فيه نوع خفة فله الخيار ان شاء فعل
 ذلك وان شاء لم يفعل ومبرح حتى يقتل عند الجحيفة لانه ابتلى بسلتين
 فيخار ما هو الا هوون في زعمه وعندهما يصبر ولا يفعل ذلك لان مبارزة
 الفعل سعي في اهلاك نفسه فيصبر تخاميا عنه واصله ان المحرق
 اذا وقع في سفينة وعلم انه لو صبر فيه يحترق ولو وقع في الماء غرق يحترق
 فعنده يختار يما شاء وعندهما يصبر ثم اذا اتى نفسه في النار فارتق
 فعلى الكره القضاة بخلاف ما اذا قال لتلقين بنفسك من رأس الجبل
 او لا تقتلن بالسيف فاني نفسي فمات فعنده يخيخه بجبا لدية
 وهي مسألة القتل بالخنق انتهى والله اعلم ونظير القاعين الاربعة قاعين
 خامسة وهي ذر الفاسد وان جلب الخلع فاذا تعارضت مفسدة
 ومصالحة قدم ربع المفسدة غالبا لان اعتبار الشرح بالمهنيات اشد
 من اعتبار الخلع بالمأمورات ولذا قال عليه الصلوة والسلام اذا حرركم بشئ
 فارتو امنه ما استطعتم واذا نهيتكم عن شئ فاجنبوه وروى في الكشف
 حديث لترك ذرة مما نهى الله عنه افضل من عبادة الثقليين ومن غنة
 جاز ترك الواجب فيها المشقة ولم يسامح على الاقدام في المهنيات خصوصا
 الكبار فمن ذلك ما ذكره البرزاني في فتاواه ومن لم يجد سترة تركت
 الاستنجاء ولو على شطنه لان نهى راجع على الامر حتى استوعب النهي
 الا زمان ولم يقض الامر انكر انتهى والمرأة اذا وجب عليها الغسل ولم يجد
 سترة من الرجال فانها توفى بخلاف الرجل اذا لم يجد سترة من الرجال



فانه لا يؤخر ويغتسل في الاستنجاء اذا لم يجد ستره يتوكأ والفرق ان
 الجنازة الحكمية اقوى والملة بين النساء كالرجل بين الرجال كذا في رستم
 النفاية **ومن قريع ذلك** المبالغة في المضغطة والاستنشاق مستنونة
 وتكره الصباير وتحليل الشعر سنة في الطهارة ويكرهه وقد تراعى المصلحة
 اغلبتها على المفسدة فمن ذلك الصلوة مع اختلال شرط من شرطها من
 الطهارة والستر والاستقبال فان كل من ذلك مفسدة لما فيه من الا
 خلال بجلال الله تعالى في ان لا يتأخر في اكمال الاحوال ومتى تعذر
 شئ منها جازت الصلوة بدونه فقد بيا المصلحة الصلوة على هذه
 المفسدة ومنه الكذب مفسدة محرمة ومتى تضمن جلب مصلحة
 تربو عليه جاز كالكذب للاصلاح بين الناس وعلى الزوجة لاهلها
 وهذا النوع راجع الى اذكاب اخف المفسدتين في الحقيقة **القاعان**
السادسة من الخاصة الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت او
 خاصة ولهذا جازت الاجارة على خلاف القياس الحاجة ولذا قلنا لا يجوز
 اجارة بيت بمناخ بيت لا تحاد حبس المنفعة فلا حاجة بخلافها اذا اختلفت
ومنها ضمان الدرك جواز على خلاف القياس ومن ذلك جواز السلم على
 خلاف القياس كونه بيع للعدد ومردف الحاجة المفاضل **ومنها** جواز
 الاستصناع كالحاجة المفاضل ودخول الحمام مع جهالة مكنته بها وما
 يستعمل من مائها وشرب الاستقاء **ومنها** الاقناء بصفة بيع الوفا حين
 كثر الدين على اهل بخارى وهكذا تبصر وقد سموه بيع الامانة والشافية
 يسمونه الرهن المعاد وهكذا اسماء به في الملتقط وقد ذكرناه في
 شرح الكون من باب خيار الشرط وفي القنية والبيعة يجوز للمحتاج

جواز الكذب للمصلحة

المكره



الاستقرار من ابراج انتهى والله تعالى اعلم **القاعان السادسة العادة**
 محكمة واصلا ما قاله صلى الله عليه وسلم ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند
 الله حسن قال العلاء لم اجده مرفوعا في شئ من كتب الحديث اصلا ولا
 بسند ضعيف بعد طول البحث وكثرة الكشف والسؤال وانما هو قول
 عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موقوف عليه لخرجه الامام احمد
 في مسنده واعلم ان اعتبار العادة والعرف يرجع اليه في الفقه وفي
 مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك مقالا في الاصول في باب ما يترد به الحقيقة
 بدلالة الاستعمال والعادة هكذا ذكر في الاسلام فاختلف في عطف
 العادة على الاستعمال فقبل هما مترادفان وقيل المراد من الاستعمال
 نقل اللفظ من موضوعه الاصل الى معناه المجازي شرعا وغلبة استعماله
 فيه ومن العادة نقله الى معناه المجازي عرفا وقامه في الكشف الكبير
 وذكر السرخسي الهندلي في شرح المعنى العادة عبارة عما يستقر والنقل
 من الامور المتكررة المعقولة عند الطبع السليمة وهي انواع ثلاثة
 العرفية العامة كوضع القديم والعرفية الخاصة كاصطلاح كل طائفة
 مخصوصة كالرفع للحفاة والفرق والجمع للنظار والعرفية الشرعية
 كالصلوة والزكاة والحج تركت معانيها اللغوية لمعانيها الشرعية انتهى
 واستفاد على هذه القاعان حد الجارى الاصح ما بعده الناس كجاريها
ومنها وقوع البعير الكثير في البئر الاصح ان الكثير ما يستكره الناظر **ومنها**
 حد الماء الكثير للمشي بالجاري الاصح نفوذ يضيء الى رأى المبتلى به لا التقليد
 بشئ من العشر في العشرة **ومنها** الحوض والنفاث قالوا لو زاد الدم
 على الكثر الحوض والنفاث تزداد الى ايام عاداتها ومن ذلك العمل

اصلا

والفرق بين الاستعمال والعادة

والنقض

بشيء من العرفية العامة

تقيضي الخصوص واللفظ يقتضي العموم اعتبارا بخصوص الشرع قالوا الواو
لا قاربه لا يدخل الوادئ اعتبارا بخصوص الشرع ولا يدخل الواو والواو
للعرف وهذا فرعان مخربان لم أرهما صريحا إلا أن أحدهما حلف لا يأكل لحم الخنزير
بأكل لحم الميتة الثاني حلف لا يطعم الخنزير بالطعام في الدبر وإنما لو حلف لا يشرب
ماد فشراب ما تعين بغيره فالعبارة للغالب كما صرحوا به في الرضائع فصل
في تعارض العرف مع اللفظ صرح الزيلعي وغيره بأن الإيمان سببية على الرض
لأعلى الحقايق اللفظية ويعلمها فروع منها لو حلف لا يأكل الخنزير بحث بما يعتاده
أهل البلد في القاهرة لا يحنث إلا بخنزير البروق في طبرستان ينصرف إلى خنزير
الارز وفي زبيد إلى خنزير الدرة والدخن ولو أكل الحالف خلاف ما
عندهم من الخنزير لم يحنث ولا يحنث بأكل القطايف إلا بالنية ومنها الثوب
والطبخ على اللحم فلا يحنث بالثياب بخان والحمز المشوي ولا يحنث بالمرزورة
في الطبخ ولا بالارز المطبوخ بالثمن بخلاف المطبوخ بالدهن ولا بقلبه
بالبسة ومنها الرأس ما يباع في مصر فلا يحنث إلا بآسن لحم وميسها
حلف لا يدخل يتأخذ من بيعه أو كنيسة أو بيت نار أو الكعبة لم يحنث
انتهى **تنبيه** خرج عن بناء الإيمان على العرف مسائل **الاولى** حلف لا يأكل
لحم الخنزير بأكل لحم الخنزير والادعى على ما في الكنز. فكن الفتوى على خلافه
وجواب الزيلعي بأنه عرف على فلا يصلح مقيد بخلاف العرف اللفظي
فقد رده في فتح القدير بقولهم في الأصول الحقيقة تنزل بدلالة
العادة إذ ليست العادة الأعرف عليها انتهى **الثانية** حلف لا يركب حيوانا
يحنث بالركوب على إنسان لتناول اللفظ والعرف العلي وهو أن لا يركب
عادة فلا يصلح مقيد ذكر الزيلعي بخلاف لا يركب دابة كما قد تناه وقد

الجزء

استمر على ما منه وقد علمت رده لكن لم يجز أن يعمم على هذا
الفرع **الثانية** حلف لا يهدم بيتا حنت بهدم بيت الكهنة بخلاف لا يهدم
بيتا فرق الزيلعي بينهما بإمكان العمل بحقيقته في الهدم بخلاف الدخول
ولو صح هذا للسلك لم يصح بناء الإيمان على العرف إلا عند تقدير العمل بحقيقته
اللفظية **الرابعة** حلف لا يأكل لحم الخنزير بأكل الكبد والكروش على ما في الكنز
مع أنه لا يسمى لحماء عرفا وكذا قال في المحيط أنه إنما يحنث على عادة أهل
الكوفة وإنما في عرفنا فلا يحنث لأنه لا يعد لحماء انتهى وهو حسن جدا ومن
هنا ومثاله علم أن العجمي يعتبر عرفه قطعا من هنا قال الزيلعي في قول
الكنز والواقف على السطح داخل أن الحماران لا يحنث في العجم لأنه لا
يسمى داخل عند هم **المبحث الثالث** العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط
قال في إجارة الظهيرة والمعروف عرفا كالمشروط بشرط انتهى وقالوا في
الإجارة لو دفع ثوبا إلى جياط ليخطه له أو إلى صباغ ليصبغه له ولم يعين
له اجراءم اختلاف في الاجر وعدمه وقد جرت عادته بالعمل بالاجرة فهل ينزل
منزلة شرط الاجرة فيه لاختلاف قال الإمام لا يعظم إلا بجرم له وقال أبو
يوسف إن كان الصانع حريصا له أي معامل له فله الاجر والأقار وقال
محمد إن كان الصانع معروفا بهذا الصفة بالاجر وقيام حاله بها كان القول
قوله والأقار اعتبارا بالظاهر المتعارف قال الزيلعي والفتوى على قول يحنث
انتهى ولا خصوصية لصانع بكل صنائع نصب نفسه للعمل بالجرافان
السكوت كالاستئجار ومن هذا القيسيل نزول الحان ودخول الحمام و
الدلالة كما في البرازية ومن هذا القيسيل أيضا المقدد للاستقلال كذا
في الملقط وكذا قالوا المعروف كالمشروط فعلى المفتي به صارت

في

عادة كالمشروط صريحا وهما مستلزمان ولم ارها الا ان يمكن
تخريجها على ان المعروف كالمشروط وفي البرازية المشروط طعنا
كالمشروط شرعا ومنها لو جرت عادة المقتضى بوزا زيدا مما اقتضى
هل يحرم اقترانه منزلا لحداده منزلة الشرط ومنها لو باركا في
مسلمها واخرت العادة بالامان لكافر هل يكون بمنزلة اشتراط
الامان له فيحرم على المسلمين اعانة المسلم عليه وحين تأليف هذا
المحل ورد على سؤال ابن ابراهيم مطلقا بطبع السكر وفيه فارقان للمستأنس
في استعماله فتلقت وقد جرى العرف في المطابع بصفاتها لسهولة والعادة
اذا شرط فيها الضمان على المستعير بصيرة عندنا في روايته ذكره
الزبيدي في الحادية وجزم به في الجوهرة ولم يقل في رواية ولكن نقل
بعد فرغ البرازية عن السابعة ثم قال اما البرازية والعين المجردة
فلن يضمنان بحال انتهى ولكن في البرازية قال عرفني هذا على انه ان
ضاع فاننا ضامن له فاعاده فضاء لم يضمن انتهى والله اعلم وما تفرع
على ان المعروف كالمشروط لو جهر الابا بنبه جهازا او دفعه اليها ثم
ادعى انه عادية ولا يمينه ففيه اختلاف والمخاذاة ان كان العرف مستمرا
ان الاب يدفع ذلك الجهاز ملكا لا عادية لم يقبل قوله وان كان العرف
مشتركا فالقول للاب لا يوجب كذا في شرح منظومة ابن وهبان وقال قاضيان
وعندي ان الاب ان كان من كرام الناس واشهرهم لم يقبل قوله وان
كان من اوساط الناس كان القول قوله لا نقى وفي الكبرى للخاصي
ان القول للزوج بعد موتها وعلى الاب البينة لان الظاهر شاهد
للزوج كمن دفع ثوبا الى قصا ليقيمه ولم يذكر الاجر فانه يحمل على الاجارة

القول بالبيع فاشترط في كل واحد
سنة ولا يقبل دون سنة
وروي اجماع
على ان يضمن الزوج ان يبيع هذا الصلح
رواية الضمان على تقديريه في كل واحد
على سبيل كفاؤا الضمان مع كل واحد
في كل واحد من الطرفين العارية
في كل واحد من الطرفين العارية
في كل واحد من الطرفين العارية
الاجارة لا يضمنان اذ يقع كبر العينة
القول للزوج كمن دفع ثوبا الى قصا
صريح وغيره الى انا قال مستمسك

بنيته

بنيته العرف الظاهر انتهى وعلى كل قول فالمنظور اليه العرف فالقول
المفتي ينظر الى عرف بلد هما واقصيان نظر الى حال الاب في العرف
وما في الكبرى ينظر الى مطلق العرف من ان الاب انما يجهر بجهاز ملكا
وفي الملتقط من البيوع وعن ابن القاسم الضمان قال الاشياء على ظاهر
ما جرت به العادة فان كان الغالب الحلال في الاسواق لا يوجب السؤال
وان كان الغالب الحر في وقت او كان الرجل يأخذ المال من حيث
وجده ولا يتامل في الحرمان والحلال فالسنة ان عنه حسن انتهى وفيه
ايضا ان دخول البرزخ والاكاف في بيع الحكماء منى على العرف وفيه
ان حمل الاجير الاحمال الى داخل الباب مبني على التعارف ذكره في الايام
وفي اجادات منية المفتي دفع غلاما الى جايك مدة معلومة ليعلم النسخ
ولم يشترط الاجر على احد فلما علم العمل طلب الاستاذ الاجر من المولى
والمولى من الاستاذ ينظر الى عرف تلك البلدة في ذلك العمل فان كان
العرف يشهد للاستاذ يحكم باجره مثل تعليم ذلك العمل على المولى وان كان
يشهد للمولى فياجر مثل الغلام على الاستاذ وكذلك لو دفع ابنه انتهى
ومما نبه على العرف ان اكثر اهل السوق في الاستاجر ومارسا وكرة
الباهون فان الاجرة تؤخذ من الكل وكذا في منافع القرية وتماه في منية
المفتي وفيها لو دفع غلاما الى جايك لينسجه بالنصف جوزه مشايخنا
وابو الليث وغيره للعرف انتهى **المبحث الرابع** العرف الذي يحمل عليه الاقفا
انما هو المقادير السابقة دون المتأخر ولذا يقولون لا عبرة للعرف الطارئ
فلذا اعتبر العرف في المعاملات ولم يعتبر في التطبيق فسبق على عمومته
ولا يختصه العرف انتهى وفي اخره المبسوط اذا اراد الرجل ان يغيب

انما هو المقادير السابقة
قال العبدان ذلك العرف الملتقط

في الدار فند

وان هذا الشيء لم يعرف علمهم بل تعارفوا صمهم فلا ثبت التعارف بهذا
 القدر قال رحمه الله عليه وهو الصواب انتهى وقد كثر في كتاب الكرامة
 قيل التحري لو تواضع اهل البدة على زيادة في سجاتهم التي يوزن بها الدرهم
 والابريسم على مخالفة سلاير البلدان ليس لهم ذلك انتهى وفي اجارة البراءة
 وفي اجارة الاصل استاجره ليعمل طعاما فقيرا لا اجارة فاسدة ويجب ان لا يثقل
 لا يجاوز به للمسمى وكذا اذا دفع الى حايك عز لا على ان ينجبه بالثقل ومشتا
 بلح وخوزن فاقوا اجارة الحايك للعرف وبه ائتي ابو على النسفي ايضا
 والقوى على جواب الكتاب لانه منصوص عليه فيلزم منه ابطال النص
 انتهى وفيما من البيع الفاسد في الحكم على بيع الوفاء في القول السادس
 من صحيح قالوا الحاجة الناس فرار من الربوا فالحل بالبيع اعتداد والدين
 والاجارة وهي لا تصح في الكرم واهل تجاري اعتداد والاجارة الطويلة
 ولا تمكن في الاشجار فاضطر الى بيعها فاد وماضاق على الناس امر الا
 التسع حكمه فاحاصل ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولكن ائتي
 كثير من المشايخ باعتباره فاقول على اعتباره ينبغي ان يعني بان ما يقع
 في بعض اسواق القاهرة من خلواتها لئلا يزداد ويصير الحلو في الحانوت
 حقاله فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجاراتها لغيره ولو كانت
 وتوكت وقفا وقد وقع في حوائت الجاؤون بالغورية ان السلطان الغوري
 لما بناها اسكنها للتجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدرا اخذ منهم وكتب
 ذلك بمكاتب الوقف وكذا اقول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف
 الفقهاء بالقاهرة المزول عن الوظائف بما يعطى لصاحبها وتعارفوا
 ذلك فيسعى الجواز وانه لو نزل له وتبعض منه المبلغ ثم اراد الرجوع

في بعض اسواق القاهرة من خلواتها لئلا يزداد ويصير الحلو في الحانوت حقاله فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجاراتها لغيره ولو كانت وتوكت وقفا وقد وقع في حوائت الجاؤون بالغورية ان السلطان الغوري لما بناها اسكنها للتجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدرا اخذ منهم وكتب ذلك بمكاتب الوقف وكذا اقول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء بالقاهرة المزول عن الوظائف بما يعطى لصاحبها وتعارفوا ذلك فيسعى الجواز وانه لو نزل له وتبعض منه المبلغ ثم اراد الرجوع

في بعض اسواق القاهرة من خلواتها لئلا يزداد ويصير الحلو في الحانوت حقاله فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجاراتها لغيره ولو كانت وتوكت وقفا وقد وقع في حوائت الجاؤون بالغورية ان السلطان الغوري لما بناها اسكنها للتجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدرا اخذ منهم وكتب ذلك بمكاتب الوقف وكذا اقول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء بالقاهرة المزول عن الوظائف بما يعطى لصاحبها وتعارفوا ذلك فيسعى الجواز وانه لو نزل له وتبعض منه المبلغ ثم اراد الرجوع

في بعض اسواق القاهرة من خلواتها لئلا يزداد ويصير الحلو في الحانوت حقاله فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجاراتها لغيره ولو كانت وتوكت وقفا وقد وقع في حوائت الجاؤون بالغورية ان السلطان الغوري لما بناها اسكنها للتجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدرا اخذ منهم وكتب ذلك بمكاتب الوقف وكذا اقول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء بالقاهرة المزول عن الوظائف بما يعطى لصاحبها وتعارفوا ذلك فيسعى الجواز وانه لو نزل له وتبعض منه المبلغ ثم اراد الرجوع

عليه لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهذا عثر واعرف
 القاهرة في مسائل منها ما في فضل القدير دخول التمسك في البيع بالقاهرة دون غيرها
 لان بيعهم طبقات لا يمتنع بها الا به وقد تمت القواعد الكلية وهي ست
 مسائل **الاولى** لا ثواب الا بالنية **الثانية** الامور بمقاصدها **الثالثة**
 اليقين لا يزول **الرابعة** المشقة تجلب التيسر **الخامسة** الضرر نوال
السادسة العادة محكمة والان شرع في النوع الثاني من القواعد في
 قواعد كلية يخرج عليها ما لا يخفى. الصور الجارية **الاولى** الاجتهاد
 لا ينقض بالاجتهاد ودليلها الاجماع وقد حكم ابو بكر رضي الله عنه في
 مسائل ومخالفة عمر رضي الله عنه فيها ولم ينقض حكمه وعلته بانه ليس
 الاجتهاد الثاني باقوى من الاول وانه يؤدي الى ان لا يستمر حكم وفيه
 مشقة شديدة وهذا الذي بين قوله في الهداية لان الاجتهاد الثاني كما جرت
 الاول وقد ترجح الاول بانصال القضاء به فلا ينقض بما هوود وبه انتهى
 لانه يكفي ان الثاني كالاول ولا حاجة الى ترجيح الاول بغير السبق مع ما اوردته
 في العناية على قوله ان الاول ترجح بانصال القضاء به ترجيح الاصل بغيره
 لان الاصل في القضاء رأي المجتهد فكيف يترجح بالقضاء وان اجاب عنه بان
 الفرع يرجح اصله من حيث بقائه لان حيث انه منه فالتشيان اذا تساوى في
 القوة وكان لاحدهما فرع فانه يرجح على الآخر له الى اخره ومن فرغ من ذلك
 لو تغير اجتهاده في القبلة على الثاني حتى صلى اربع ركعات لا ربع جهلت بالاجتهاد
 فلا قضاء وانما اختلفوا فيما اوصى كعه بالتحري الى جهة ثم تغير اجتهاده الى
 اخرى ثم عاد الى الاولى وقد بيناه في الشرح وذكر فيه اختلافنا في الخلاصة
 فمنهم من قال لا يستقبل الحضا ومنهم من قال لا يستقبل انتهى ومنها لو حكم القاضي

في بعض اسواق القاهرة من خلواتها لئلا يزداد ويصير الحلو في الحانوت حقاله فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجاراتها لغيره ولو كانت وتوكت وقفا وقد وقع في حوائت الجاؤون بالغورية ان السلطان الغوري لما بناها اسكنها للتجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدرا اخذ منهم وكتب ذلك بمكاتب الوقف وكذا اقول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء بالقاهرة المزول عن الوظائف بما يعطى لصاحبها وتعارفوا ذلك فيسعى الجواز وانه لو نزل له وتبعض منه المبلغ ثم اراد الرجوع

تفسير الشهادة فلم يأتها بصحة فتحقق عندي ان الضوابط
هو الاستفسار انتهى وفي الخلاصة من كتاب المحاضر والتجليات الاصل
في المحاضر والتجليات ان يبلغ في الذكر والبيان بالصريح ولا يكتفى بالا
جمال حتى قيل لا يكتفى في المحاضر ان يكتب حضر فلان وحضر معه فلان
فادعى هذا الذي حضر عليه ولكن يكتب هذا الذي حضر على الذي حضر
الى ان قال وكذا لا يكتفى بقوله فشهد كل واحد منهم بعد الاشارة الى ما لم يذكر
عقيب دعوى المدعى هذا الى ان قال ويكتب في السجل حكم القاضي لفظ
الشهادة تمامها ولا يكتفى بما يكتب في السجلات ثبت عندي على الوجه
الذي ثبتا لحوادث الحكمة الى اخره وحكي فيها واقعة الحلوى مع قاض
عنبسة الى ان قال والتجارت في هذا الباب ان يكتفى به في السجلات
دون المحاضر لان السجل لا يرد من مصر اخر فلا يكون في التدارك صحيح
اما في المحاضر فيمكن التدارك انتهى **الثالث** انه لا فرق بين الحكم بالصحة
والحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الشرط السابق فان وقع تنازع
بين خصمين في الصحة كان الحكم بها حقيقيا وان لم يقع تنازع بينهما فلا
وكذا الحكم بالموجب وقع تنازع في موجب خاص من مواجب ذلك
الشيء الثابت عند القاضي ووقعت الدعوى بشرطها كان حكما بذلك
الموجب فقط دون غيره والا فلا فاذا اقر بوقف عقاره عند القاضي
وشرط فيه شروطا وثبت ملكه لما وقفه وسلمه الى ائمة ثم تنازعا
عند قاض خفي وحكم بصحة الوقف ولزومه وهو وجه لا يكون حكما
بالشرط فلو وقع التنازع في شيء من الشرط وعند مخالف كان له
ان يحكم بمقتضى مذهبه ولا يمنع حكم الخفي السابق اذ لم يحكم بمعاين

الزوا

الشرط واما الحكم باصل الوقف وما تضمنه من صحة الشرط فليس
للمحاضر بطلان له باعتبار اشتراط العقل له او النظر او الاستبعاد
الرابع يتنازع في الشرح حكم ما اذا حكم بقول ضعيف في مذهبه او برواية
مروجة عنها وما اذا خالف مذهبه عمدا او فاسيا **الخامس** فيما لا يتخذ
القضاء به كما اذا قضى بشي مخالف للاجماع وهو ظاهر ومختلف فيه
الائمة الذبعة مخالف للاجماع وان كان فيه خلاف لعنهم فقد صرح
في الخبر ان الاجماع انعقد على عدم العمل بمذهب مخالف للاربعة
لا بضابط مذهبهم واشتهادهم وانتشارهم وكثرة اتباعهم **السادس**
القضاء بخلاف شرط الوقف كالتضام بخلاف المض لا ينفذ لقول
الاعلماء بشرط الوقف كض الشارع صرح به في شرحي المجمع للمصنف
وابن الملك وصرح النسبكي في فتاواه بان ما خالف شرط الوقف
فهو مخالف للمض وهو حكم لا دليل عليه سواء كان ضمنه في الوقف
نصا باطنا او ظاهرا انتهى ويدل عليه قول اصحابنا كما في الهداية ان الحكم
اذا كان لا دليل عليه لم ينفذ ويدل عليه ايضا ما في الذخيرة والواحية و
غيرهما من ان القاضي اذا قرأ في السجل من غير شرط الوقف لم يعمل
له ولا للفرش تناول المعلوم انتهى وبهذا علم اهل البيت والرياسة
بالاولى وان عمل القاضي ان واقف الشرع ينفذ والآد عليه الله اعلم
القاعن الثانية اذا اجمع الخلق والحرام غلبت بمعناها ما اجمع محرم
ومبعض الاعل بالمحرم والعبادة الاولى لفظ حديث ورواه جماعة ما اجمع
الحلال والحرام الاغلب احرار الحلال قال العراقي لا اصل له وضعفه
البيهقي واخرجه عبد الرزاق موقوف على ابن مسعود وذكره الزيلعي

وغيره ان يكون من الارسل عليه وفي نسخة القدرى بان اخرجه

شادح الكثر في كتاب الصيد مرفوعا من فروعه ما اذا انقارض دليلها
 احدهما يقتضي التحريم والاخر الاباحة قدم التحريم وعلمه الاصوليون
 بتقبل النسخ لانه لو قدم البيع لم يتركوا النسخ لان الاصل في الاستيلاء الاباحة
 فاذا جعل البيع متأخرا كان التحريم ناسخا للاباحة الاصلية ثم يصير منسوخا
 بالبيع ولو جعل التحريم متأخرا كان ناسخا للاباحة الاصلية ثم يصير منسوخا
 للبيع وهو ليس بشيئا يكونه على وفي الاصل وفي التحريم يقدم التحريم تقبلا
 للنسخ واحتياطاً وقد اوضحنا في شرح التمار في باب القادح ومن ثمة
 قال عثمان رضي الله عنه لما سئل عن الجمع بين اخين بملك اليمين احلتهما
 ايه ومنهما آية فالتحريم احب اليانا وذكروا بعضهم ان من هذا النوع حديث
 لك من الحائض ما فوق الازار وحديث اصنعوا كل شيء الا النكاح
 فان الاول يقتضي تحريم ما بين الشرة والركبة والثاني يقتضي جابحة
 ما عند الوطئ فرج التحريم احتياطاً وهو قول جيفه وابي يوسف و
 مالك والشافعي وحض محمد شعار الدم وبه قال احمد عملاً بالثاني
ومنها لو اشتبه حرم بالجنيات محصورات لم يحل كانه في قاعدة
 الاصل في الاصناف التحريم **ومنها** من اكل بويها كولد والاخر غير ما كولد
 لا يحل اكله على الاصح فاذن اكله على شاة فولدت لا ياكل الولد واذن
 نزل الحمار على فرس فولدت بغلا لم ياكل والا هل اذا نزل على الوضئ
 ففتح لا يجوز الاضحية به كذا في فوايد الناجية **ومنها** لو شاركت الكلب
 المعلم غير المعلم وكلب الجوسي وكلب لم يذكرا اسم الله عليه عند اكله كذا
 في الهداية **ومنها** ما في صيد الحائية بجوسي اخذ بيد مسلم فذبحه و
 السكين في يد المسلم لا يحل اكله لاجتماع المحرم والبيع في حرم كالحجر مسلم

سواء لو كان في الجوارح
 ولو كان في الجوارح
 ولو كان في الجوارح
 ولو كان في الجوارح

عن مدقوسه بنفسه فاعاد على مدقوسه لا يحل اكله انتهى **ومنها** عدم
 جواز وطئ الحامية المشتركة **ومنها** لو كان بعض الشجرة في الحل وبعضها في
 الحرم **ومنها** لو كان بعض الصيد في الحل وبعضه في الحرم والمنقول في الثانية
 كذا في الاستيعاب ان الاعتبار لقوامه لا لراسه حتى لو كان قائما في الحل
 وراسه في الحرم فلا يمتنع بقتله ولا يشترط ان يكون جميع قوامه في الحرم حتى
 لو كان بعضه في الحرم والبعض في الحل وجب الجزا بقتله لتغليب الخطر على الاباحة
 بلغة انتهى واما المنقول في الاول ففي الاجناس الاعضاء تابعة لاصحابها فلو كانت
 على ثلاثة اقسام احدها ان يكون اصلا في الحرم والاعضاء في الحل فعلى
 قاطع اعضائها القيمة والثاني ان يكون اصلا في الحل واعضاءها في الحرم
 الثالث ان يكون بعض اصلا في الحل وبعضه في الحرم فعلى القاطع ان يمتنع
 سواء كان الغرض من جانب الحل او من جانب الحرم انتهى **ومنها** لو اختلطت
 مساليج المزكاة بمساليج اللبقة ولا علامة تميز وكانت الهبة تلمست
 او استوي بالمزج تناول شيء منها لم يجرى الا عند النجاسة واما اذا كانت الغلبة
 بالمزكاة فانه يجوز التحريم **ومنها** لو اختلط ذلك البتة بالزيت ونحوه
 لم يوكّل الا عند الضرورة والمسلتان في صلوة الخلاصة من فصل الشبهة
 القبلة ومقتضى الثانية انه لو اختلط لبن بغير لبن امان او ماء وبول
 عدم جواز تناول ولا بالتحريم **ومنها** لو اختلطت زوجه بغيرها
 فليس له الوطئ ولا بالتحريم محصورات ولا كذا في اصحابنا في الطلاق
 المبرم قالوا لو طلق احدى زوجتيه بها حرم الوطئ قبل التيسير وهذا
 كان وطئ احدىهما قبل الطلاق الاخرى ومن صور ما لو اسلم على الكثر
 من اربع فانه يحرم عليه الوطئ قبل الاختيار على قول من خبره وهو قول

لو كان في الجوارح

عند

في الجواهر، في الجواهر، في الجواهر

محمد والشافعي والشيخان فقالا لا يطالان الكناح قال في الجمع من فصل
 كناح الكافر ولو اسلم وتحتة خمس واخنان او اقر وبنت بطل الكناح
 فان رتب فالأخت في اختيار أربع مطلقا واحد الأخنين والبنت انتهى
ومنها لو دعى صيدا فوقع في ماء او على سطح او جبل ثم تردى منه الى
 الارض حرم للاختمال والاحتياط في الحرمه بخلاف ما اوقع على الارض
 ابتداء فانه يحل لانه لا يمكن التحريم عنه فسقط اعتباره وخرج عن هذه
 القاعده مسائل الأولى من احاديث كذا في الاخر نحو سني فانه يحل كذا
 وفيه ويجعل كتابا وهي تقتضي ان يجعل نحو سيا وبه قال الشافعي
 ولو كان الكتاب في الاب في الاظهر عندنا غلب الجانب التحريم لكن اصحابنا
 ذهبوا الى انظر للصغير فان الجوسني شر من الكتابي فلا يحل لولد تاجاله
الثانية الاجتهاد في الاواني اذا كان بعضها طاهرا وبعضها نجسا والافضل
 نجسا فالتحريم يبارو ويرق ما غلب على ظنه انه نجس مع ان الاحتياط
 ان يريق الكل ويقيم كما اذا كان الافل طاهرا عملا لا غلب فيها **الثالثة**
 الاجتهاد في ثياب مختلطة بعضها نجس وبعضها طاهر جازر سواء كان
 الاكثر نجسا او لا والفرق بين الثياب والاواني انه لا خلف لها في
 ستر العورة وللوضوء خلف في التطهير وهو التيميم وهذا كله حالة
 الاختيار واما في حالة الضرورة فيتحريم للشرب اتفاقا كما في
 شرح الجمع قبيل التيميم وينبغي ان يلحق بمسئلة الاواني في الثوب
 المنسوج حتمه من حرير وعنبه فحل ان كان الحرير اقل وزنا واستويا
 بخلاف ما اذا زاد وزنا ولم اده لان وفي الخلاصة من التحريم في كتاب
 الصلوة لو اخلط او انيه باواني اصحابه في السفر وهم غيبوا واضط

في الجواهر، في الجواهر، في الجواهر

في الجواهر، في الجواهر، في الجواهر

في الجواهر، في الجواهر، في الجواهر

في الجواهر

رغيفه بار غفة غيره قال بعضهم تحريم وقال بعضهم لا تحريم ويترتب
 حتى ينجي اصحابه وهذا في حالة الاختيار وفي حالة الاضطرار جاز التحريم
 مطلقا انتهى وقد جوزه اصحابنا من كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا
 بين كون الاكثر تفسير او قرا او قرا ولو قيل به اعتبارا للغالب كان حسنا
الرابعة لو سقي شاة فخرتم من يدها من ساعة فانه يحل بل ذكر اهية كذا
 في البرازية ومقتضى القاعده التحريم ومقتضى الفرع انه لو علقها علقا
 حراما لم يحرم منها ولحمها وان كان الورع الذلة ثم قال في البرازية بعده
 ولو بعد ساعة الى يوم يحل مع الكراهة انتهى **الخامسة** ان يكون الحرام مستهلكا
 فلو اكل الحرام شيئا قد استهلكه الطيب فلا فدية وقد اوضحناه في
 شرح الكفر من خبايات الاحكام **السادسة** اذا اخلط ما بين طاهرا وما مطلق
 فالغلبة للغالب فان غلب الماء جازت الطهارة به والا فلا وينبغي في الطهارة
 من شرج الكثر بما اذا اعتبر الغلبة **السابعة** لو اخلط لبن المرأة بماء او بذر
 او بلبن شاة فالغلبة للغالب ونبت الحرمه اذا استويا احتياطا كما في
 الغاية واختلف فيما اذا اخلط لبن امرأة بلبن اخرى والصحيح ثبوت
 الحرمه منهما من غير الاعتبار الغلبة كما بيناه في الرضاع **الثانية** اذا كان ثياب
 مال للمهدي حلا فلا يباين قبول هديته واكل ماله ما لم يبين انه من
 حرام وان كان غايب ماله حرام فلا يقبل ولا ياكل الا ان قال انه حلال
 ودفعه او استقرضته قال الحلواني وكان الامام ابو القاسم الحاكم يأخذ
 جوايز السلطان والحيلة فيه ان يشتري شيئا بمال مطلق ثم ينسقد من
 اى مال شاء كذا رواه الثاني عن الامام وعن الامام ان الميتلى يطعمه
 السلطان او الظلمة تحريم فان وقع في قلبه حله قبل واكل والا لا لقوله

في الجواهر، في الجواهر، في الجواهر

بسم الله الرحمن الرحيم

ادامی

او اختين في عقد فانه يبطل في الكل فان المحرم الجمع لا احد من واحد منهما
 فقط وكذا اذا تزوج امرأة واحدة معاني عقد بطل فيهما ومنها المهر فاذا سمي
 ما يخل وما يحرم كما لو تزوجها على عشرة دراهم ودن من غمر فلها العشرة
 وبطل الحرم ومنها الخلع فكما المهر فيها غالب الحلال الحرام ما ان شرط بغيره
 الشرط انفساد وهما لا يبطلان به فاما اذا زوج الولي الصغير باكثر
 من مهرات فلان كان با او جئا صح عليه والافسد النكاح وقيل يصح بمهر
 المثل ومنها البيع اذ جمع بين حلال وحرام صفقة واحدة فان الحرام
 ليس بمالك الزكية وليتة والحرم والعبد فانه ليسرى البطلان الى الحلال
 بقوة بطلان الحرام وكذا اذا جمع بين خل وغمر وان كان الحرام ضعيفا
 بان كان مالا في الجملة كما اذا جمع بين المذبر والفقن او بين الفقن والمكاتب
 او امر الولد وعبد غيره فانه لا يسرى الفساد الى الفقن لضعفه وخلف
 فيما اذا جمع بين ما وقف وملك والاصح انه لا يسرى الفساد الى الملك
 لان الوقف مال غنم اذا كان مسجدا عامرا فهو كالحر بخلاف الغامري
 الخراب فكالمذبر ومن هذا القبيل ما اذا شرط الميثاق اكثر من ثلاثة فانه
 لا يصح في الثلاثة وسيط فيما زاد بل يبطل في الكل لكن اذا سقط الزايد قبل
 دخوله انقلب البيع صحيحا ومنه ما اذا جمع بين مجهول ومعلوم في البيع
 قال كان المجهول فان كان المجهول لا يفيضي جهالته الى المأذون لا يصح والا
 فسند في الكل كما عرفت في البيع ومنها الاجارة وهي كالبيع لا يشتراكمها في انهما
 يبطلان بالشرط انفساد وصرحوا بانها لو استأجر دارا كل شهر بكذا فانه
 تصح في الشهر الاول فقط ولم ار ان يحكم ما اذا استأجر سنين لا يبيع له
 بواطو له كذا او عرض ملكا لآخر بزيادة او نقص هل يستحق بقدره أولا

او اثنين في عقد فانه بطل في الكل فان المحرم الجمع لا احدهن او احدهما فقط وكذا اذا تزوج امة وخوفه معاني عقد بطل فيما **ومنها** المهر فاذا سمي ما يحل وما يحرم كما لو تزوجها على عشرة دنانير ومن من غرمها العشرة وبطل الخ **ومنها** الخلع فكما المهر ففيها غلب اطلاق الحرام لما ان شرطه بمنزلة الشرط الفاسد وهما لا يبطلان به فاما اذا زوج الولي الصغير باكثر من مهرات فلان كان ابا او جذا غاص عليه والافسد النكاح وقيل يصح مهر المثل **ومنها** السبع اذ جمع بين حلال وحرام صفعة واحق فان الحرام ليس بمالك كالزينة والبيعة والحر والعبد فانه يسري البطلان الى الحلال لقوة بطلان الحرام وكذا اذ جمع بين خل وغرم النكاح الحرام ضعيفا بان كان ما لا في الجملة كما اذ جمع بين المدبر والفقن او بين الفقن والمكاتب او اهرال ولد وعبد غيره فانه لا يسري الفساد الى الفقن لضعفه وخفف فيما اذ جمع بين ما وقف وملكت والاصح انه لا يسري الفساد الى الملك لان الوقف مال غنم اذ كان مسجدا عامرا فهو كالحر بخلاف الغامري الخراب فكما لم يبر من هذا القيل ما اذ شرط الميزان باكثر من ثلاثة فانه لا يصح في النكحة ويطل فيما رد بل يبطل في الكل لكن اذ سقط الزايد قبل دخوله انقلب السبع صحيحا ومنه ما اذ جمع بين مجهول ومعلوم في البيع قاله كان المجهول فان كان المجهول لا يقضي جهالته الى المتادع لا بصرفه والا فسد في الكل كما علم في البيع **ومنها** الاجارة وهي كالبيع لا اشتراكها فيهما يبطلان بالشرط الفاسد وصرحوا بانه لو استأجر دارا كل شهر كذا فانه يصح في الشهر الاول فقط ولم اذ ان حكم ما اذا استأجر تسليحا ليس له ثوبا طوله كذا او حرا صاعدا في الف زيادة او نقص هل يستحق بقدره او لا

لو قال لها صمتت لك نفقت كل شرف فانه يصح في شهر واحد **ومنها** الهبة وهي
 لا تطل بالشرط الفاسد ولا يبعدى الى الجابر ومنها الاهداء قالوا الواهدى
 الى القاضى من له عادة بالاهداء لقبيل القضاء وزاد من القاضى الزايد
 لا اكمل كما في فتح القدير فلم يبعدى الى الجابر. وظاهر كلامهم انه اذا كان في القدر
 واما اذا كان في اللعين كان عادت الاهداء ثوب كان فاهدى ثوب بغيره
 لم اده لان لا صحابا وينبغي بموجب ركن الكل لا يبعد وما زاد في قيمته لعدم
 تميزها من الجابر **ومنها** الوصية فلو اوصى لاجنبى ووارثه فلا جنبى ضمنها
 بطل للوارث كما في الكفر. وكذا لو اوصى للمقاتل والاجنبى **ومنها** الاقرار قال
 الر. يلغى فيما لو اقر بهين او دين لو اقره والاجنبى لم يصح في حق الاجنبى ايضا
 انتهى وفي الجمع من الاقرار لو اقره لو اقره مع اجنبى فكانت بالشركة
 صحة في الاجنبى انتهى **ومنها** باب الشهادات فاذا جمع فيها بين من يجوز
 شهادته وبين من لا يجوز ففي التمهيدية منها رجل مات واوصى لفقره
 جيرانه بشتى وانكر الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلان من
 جيرانه لهما اولاد محايوج قال محمد لا تقبل شهادتهما لانها شهدا
 لا اولاد هما فمحايوج اولادهما فبطلت شهادتهما في ذلك وان ابطت
 في حق الاولاد بطلت اصلا لان الشهادة واحدة كما لو شهدا على رجل
 انه قدفهما فاولادهم لا تقبل شهادتهما وذكر محمد في وقف الاصل
 على فقره جيرانه جازت شهادتهما قال الفقيه ابو الليث ما ذكره في
 الوقف قول ابى يوسف اما على قياس قول محمد فينبغي ان لا يقبل في
 الوقف ايضا لان عند ابى يوسف يجوز ان يبطل الشهادة في البعض

دق

لو قال لها صمتت لك نفقت كل شرف فانه يصح في شهر واحد ومنها الهبة وهي لا تطل بالشرط الفاسد ولا يبعدى الى الجابر ومنها الاهداء قالوا الواهدى الى القاضى من له عادة بالاهداء لقبيل القضاء وزاد من القاضى الزايد لا اكمل كما في فتح القدير فلم يبعدى الى الجابر. وظاهر كلامهم انه اذا كان في القدر واما اذا كان في اللعين كان عادت الاهداء ثوب كان فاهدى ثوب بغيره لم اده لان لا صحابا وينبغي بموجب ركن الكل لا يبعد وما زاد في قيمته لعدم تميزها من الجابر ومنها الوصية فلو اوصى لاجنبى ووارثه فلا جنبى ضمنها بطل للوارث كما في الكفر. وكذا لو اوصى للمقاتل والاجنبى ومنها الاقرار قال الر. يلغى فيما لو اقر بهين او دين لو اقره والاجنبى لم يصح في حق الاجنبى ايضا انتهى وفي الجمع من الاقرار لو اقره لو اقره مع اجنبى فكانت بالشركة صحة في الاجنبى انتهى ومنها باب الشهادات فاذا جمع فيها بين من يجوز شهادته وبين من لا يجوز ففي التمهيدية منها رجل مات واوصى لفقره جيرانه بشتى وانكر الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلان من جيرانه لهما اولاد محايوج قال محمد لا تقبل شهادتهما لانها شهدا لا اولاد هما فمحايوج اولادهما فبطلت شهادتهما في ذلك وان ابطت في حق الاولاد بطلت اصلا لان الشهادة واحدة كما لو شهدا على رجل انه قدفهما فاولادهم لا تقبل شهادتهما وذكر محمد في وقف الاصل على فقره جيرانه جازت شهادتهما قال الفقيه ابو الليث ما ذكره في الوقف قول ابى يوسف اما على قياس قول محمد فينبغي ان لا يقبل في الوقف ايضا لان عند ابى يوسف يجوز ان يبطل الشهادة في البعض

وتقبل في البعض وعلى قول محمد لا تقبل اصلا ويجوز ان ما ذكره في الوقف
 محمول على ما ذكره اهل بيلا يخصون انتهى وفي القبية اخ واخت ان عينا
 ارضا وشهد زوجها ورجل اخر ترد شهادتهما في حق الاخت والاخر قال
 الشهادة متى رد بعضها وذكها وفي روضة الفقهاء ان اسهدين لا يجوز
 له الشهادة ولغيره لا يجوز لمن لا يجوز له الشهادة بالاتفاق واختلف في حق
 الاخر فقبيل تبطل وقيل لا تبطل انتهى وكتبنا في شرح الكفر ان شهادتهما
 لا تقبل ان كانت لاجل الدنيا سواء كانت على عده او غيره بناء على انها شق
 وهو لا يخرجى ومن هذا القبيل اختلاف الشاهدين مانع من قبولها لان
 احدهما طابق الدعوى والاخر خالفها وكتبنا في الفتاوى المستثنى من ذلك
ومنها القضاء فاذا امتنع القضاء من البعض امتنع للباقيين كما في شهادات
 البزاية **ومنها** باب العبادات فلو نوى صوم جميع الشهر بطل فيما عدا اليوم
 الاول وليس منه اذا عجل ذكوة سبشرين فانه اذا كان بعد ملك الضباب
 فهو صحيح فيها ولا فلا يبرئ وليس منه ايضا ما ان نوى حجتين واحرم بهما معا
 فانا نقول بدخوله فيما لم يكن اختلافوا في وقت رفضه لانهما كما علم في
 باب اضافته الاحرام الى الاحرام وليس منه ما ان نوى التيمم لفرضين لانا
 نقول يجوز ان يصلى بالتيمم لو احدى ما شاء من الفرائض والنوافل **ومنها**
 ما اذا صلى على حى وميت وينبغي ان يصح على الميت **ومنها** ما اذا استنجى
 للبول بخرم نافر فاحلم وامنى فاصاب ثوبه لم يظهر بالفرق لان البول لا
 يظهر به فلا يظهر للمنى كما هو جوابه ولهذا قال شمس الائمة المسر خستى مسئلة
 المنى مسئلة لان كل حل يذى او لا ولا يذى لا يظهر بالفرق الا ان يجعل تبعا
 انتهى وقد يقال يمكن جعل البول الباقي بعد الاستنجاء تبعا ايضا وجوابه

لم

ان التبعية فيها هو لازم له وهو المذني بخلاف البول ولم ار من شبه عليه
ومنها بابا الطلاق والطلاق فلو طلق زوجته وغيرها واعتق عبده
وعبد غيره او طلقها اربعاً فغذا فيما عداكم **ومنها** لو استعار شيئا لغيره
على قدر معين فزعمه باز يد قال في الكفر. ولو عين قدراً او جنساً
او بلداً فالصحيح للمعير المستعير والمرتب واستثنى الشارح ما اذا
عين له اكثر من قيمته فزعم بطل قيمته واكثر فانه لا يضمن بكونه خلافاً
خبر انتهى **ومنها** لو شرط الوافقان لا يبيع وقفه اكثر من سنة فزاد
الناظر عليها فظاهر كمالهم الفساد في جميع المدة لا فيما زاد على المشروط
لانها كالباع لا تقبل الفرق في الصفقة وصرح به في فتاوى قاضي الهاديته
ثم قال والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه **تنبيه** وليس من
القاعدة ما اذا اجتمع له في العبادة جانب احضر وجانب السفر فانه لا يغيب
جانب الحضر ومقتضاه تغليبها لانه اجتمع المبيع والمحرم لان اصحابنا قالوا
في المسح على الخفين لو ابتدأ بالمسح وهو مقيم فسافر قبل ان يمسح يومه وليلته
انتقلت مدته الى مدة المسافر فمسح ثلثاً وكان على عكسه انتقلت الى
مدة المقيم ومقتضاها اعتبار مدة الإقامة فيها تغليباً لجانب الحضر وبه
قال الشافعي وعنده لو مسح احد الخفين حضراً والاخر سفر فكذلك
على الاصح طرفي القاعدة واما عندنا فلا يخفى في ان مدته مدة المسافر
واما لو احرم قاصراً قبلت سفينة داراً فقامت فانه يمسح ولو شق في القلعة
في دار الإقامة فسارت سفينة فليس له المقوم اذها الا ان وعندنا فائنة
السفر اذا قصاها في الحضر بغيرها وكثيرين وعكسه يفتي اربابنا لان القفا
يحكي الاداء واما باب الصوم فاذ صام مقيماً فسافر في اثناء النهار وعكسه

حرم الفطر **فصل** هل يدخل في هذه القاعدة قاعدة اذا تعارض
المانع والمقتضي فانه يقدم المانع فلو ضاق الوقت والماء عن سنن الطهارة حرم
فعالها ولو جرحه جرحين خطأ او مضمناً او هدد رباتهما فلا قصاص
ويخرج عن مسائل الاولى لو استشهد الحبيب فانه يغسل عند الامام ومقتضاه
ان لا يغسل كقولها الثانية لو اختلطت موتي للمسلمين بموتي الكفار فمقتضى
القاعدة عدم الغسل لكل والشافعية قالوا يغسل الكل ولم يفصلوا واصحابنا
فصلوا فقالوا الحكم في الكافي من كتاب النجوى واذا اختلط موتي المسلمين وموتي
الكفار فمن كانت عليه علامة الكفار لم يغسل عليه ومن كانت عليه علامة المسلمين
غسل عليه ومن لم يكن عليهم علامة المسلمين اكثر غسلوا وكفوا واصلوا عليهم
ويؤنن بالصلاة والدعاء المسلمين دون الكفار ويدفون في مقابر المسلمين
وان كان الفريقان سواء او كانت الكفار اكثر لم يغسل عليهم ولا يدفون ولا يكفون
ويدفون في مقابر المسلمين انتهى وقد رجح المانع على المقتضي في مسألة سفل
لوجل وعلو الاخر فان كلامهما ممنوع عن التصرف في ملكه بحق الاخر فملكه مطلق
له وتعلق بحق الاخر به مانع وكذا التصرف في الارض والموتى في الرهون والعين
للمويرة منع بحق المترين والمستأجر وانما قدم الحق مناعاً للملك لانه لا يفوت
به الا منفعة بالتأخير وفي تقديم الملك تقوية عين الاخر وتماهي في الحصول
العادية من مسائل الخيطان انتهى والله اعلم **القاعدة الثانية** ان اربابها الا
لاصحابنا وارجو من كونه الفتح ان يفتح بها او يثبت من مسائلها وهي الايتار
في القرب قال الشافعية الايتار في القرب مكروه وفي غير ما يجوب
قال الله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة قال الشيخ
عز الدين ابن الايتار في الايتار في القرب بات فلا ايتار عليه الطهارة

ولا يستوي العودة ولا بالصف الاول لان الغرض من العبادات التعظيم والاحلال
 فمن اشر به فقد ترك اجلال الاله وتعظيم وقال الامام رحمه الله لو دخل الوقت
 ومعه ما يتوضأ به لم يجز له الا عرف فيه خلافا لان الايتار انما يكون فيما يتعلق
 بالنفوس لا فيما يتعلق بالقرب والعبادات وقال في شرح المذهب في باب
 الجمعة لا يقام احد من مجلسه لمجلس في موصفه فان قاهر باختياره لم
 يكره فان انتقل الى بعد من الامام كرهه قال صاحبنا لا يشر بالقرية وقال
 الشيخ ابو محمد في الفروق من دخل عليه وقت الصلوة ومعه ما يكتفيه
 لم يهره وهناك من هو محتاج للعبادة لم يجز الايتار ولو اراد المضطر
 ايتار غيره بالطعام لا يستفاد به محبة كان له ذلك وان خاف فوات
 محبته والفرق ان الحق في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الايتار ولو الحق
 في حال المحبة لنفسه وكره ايتار الطالب غيره بنوبته في القراءة لان قراءة
 العلم والمساعدة اليه قوية والايتار بالقرب مكروه قال الجلال السيوطي
 من اشكل على هذه القاعدة من جاد ولم يجد في الصف فرجة فانه يخرج شخصا
 بعد الاحرام ويندب المجرور ان يساعد في هذا يعوت على نفسه قرنة
 وهو امر الصف الاول انتهى ثم ايت في المحبة من منية المني فغير متجلب
 معه درهم فاراد ان يوشربه الفقراء على نفسه ان علم انه يصير على
 الشدة فالأيتار افضل والآفاق على نفسه افضل انتهى **القاعدة**
الرابعة التابع تابع ويدخل فيها قواعد **الاولى** انه لا يفرق بالحكم ومن
 فروعها الحمل يدخل في بيع الام تبعاً ولا يفرق بالبيع والمجبة كالبيع **ومنها**
 الشرب والطريق يدخلان في بيع الارض تبعاً ولا يفرقان بالبيع على الا
 ظهر **ومنها** لا كفارة في قتل الحمل **ومنها** لا كفارة بغيره وخرج عنها مسائل
 قبل الولادة

في ايتار غيره

يمكن ان يقال ان الجور والادب بالصف الاول والاشارة
 وبما كان في الصف الاول والادب بالصف الاول والاشارة
 ان من جازع ولم يفرق في الصف الاول والادب بالصف الاول والاشارة
 ان من جازع ولم يفرق في الصف الاول والادب بالصف الاول والاشارة

ومنها لا كفارة بغيره وخرج عنها مسائل منها نفع اعتاق المحل دون ام شرط
 ان تلبه لاقل من ستة اشهر ومنها يصح افراجه بالوصية بالشترط المذكور
 ومنها يصح الاصله به ولو حمل جارية ومنها يصح الاقرار له ان يبين المقر سببا
 صالحا ولو لد لاقل من ستة اشهر ومنها انه يرث بشرط ولادته حيا ومنها انه
 يرث فيقسم الغرة بين وراثته الجنتين اذا ضربت بطنها فالقتل ومنها يصح
 الاقرار به وان لم يبين له سببا ان اجازت به لاقل المدة في الادعى وفي مدة
 يتصور عند اهل الخبرة في البهايم ومنها صحة تدبيره ومنها بثوت نسبه
 فقول صاحب الهداية في باب اللعان ان الاحكام لا تنزيت على الحمل قبل وضوء
 ليس على اطلاق لما علمت من بثوت الاحكام له قبله فالمراد بعضها كما اشار
 اليه في الخاتمة وخرج عنها ايضا ما لو قال المديون تركت الاجل او ابطلته او
 جعلت المال حالا فانه يبطل الاجل كما في الخاتمة وغيرهما مع انه صفة للدين
 والصفة تابعة لموصوفها فلا يفرق بحكم ومما خرج عنها لو اسقط الجورة
 فانه يصح لانها حقيقة ومما خرج عنها لو اسقط حقه من حبس الرهن قالوا يصح
 ذكره العادى في القبول ومنها الكفيل لو ابراه الطالب مع مع ان الرهن
 والكفيل تابعان للدين وهو باق ووافقنا المشافعية في الرهن والكفيل
 على الاصح وخالفونا في الاجل والمجدة فارقين بان شرط القاعلة ان لا
 يكون الوصف مما يفرق بالعقد فان افرقك الرهن والكفيل افرقك بالحكم انتهى
 التابع ليسقط بسقوط المتبوع ومنها من فاتته صلوة في ايام الجوار وقفلنا
 بعلم الغنم لا يقضى سننها الرواتب ومنها من فاتته الحج وتحلل باهاال
 العرق لا ياتى بالرمي والمبث لا ياتى تابعا للوقوف وقد سقط ومنها لو ما
 الفارس سقط سهم الفرس لا عكسه ومما خرج عنها من له حق في ديون

في عطف الكفيل على الرهن
 في ما من رافقه
 انما عطف الكفيل على الرهن
 على ما في

اخر اجزا لمقاتلة والعلماء وطلبهم والمفتيين والعقهاء يفرض لاولادهم
 تبعوا ولا يسقط بموت الاصل ترغيبا وقدا صنفناه في شرح الكفر. واما
 خرج عنها الاخر من يلزم تحريك اللسان في كبدية الافتتاح وفي التلبية
 على المعنى به واما بالقرأة فلا على المختار مع ان المتبوع قد سقط وهو
 التلقظ ومنها البراءة الموسى على رأس الاقرع فانه واجب على المختار **تنبيه**
 يقرب من ذلك ما قبل يسقط الفرع اذا سقط الاصل ومن فروع
 قولهم اذا برئ الاصيل يرى الفضل بخلاف العكس وقد ثبت الفرع و
 ان لم يثبت الاصل من فروع لو قال لو زيد على عمر الف وانا من من به
 فانكروا لزوم الكفيل اذا ادعاهما زيدون والاصل كما في الثانية ومنها
 لو ادعى الزوج المخلع فانكروا المرأة بآنت ولم يثبت المال الذي هو الاصل
 في المخلع ومنها لو قال بعت عبدي من زيد فاعتقه فانكروا بعت عبدي
 ولم يثبت المال ومنها لو قال بعت من نفسه فانكروا بعت بلاء عوض
الثالثة التابع لا يتقدم على المتبوع فلا يصح تقدم المأموم على امامه
 في كبدية الافتتاح ولا في الادران اذا انتقل قبل مشادة الامام وخرج
 عليه قاضيان في فناء واه ما اذا سبق امام في الركوع والسجود في الرابعة
الرابعة يفتقر في التتابع ما لا يفتقر في غيرهما وقريب منها يفتقر في الشيء
 ضمنا ما لا يفتقر قصد وفي الفضل التاسع من جامع القبولين فيما
 يثبت ضمنا حكما ولا يثبت قصدا منه **تنبيه** فن لهما اعتقه احدهما
 وهو موقوف على شري المعق نصيب الساكن لم يجر ولا يمكن
 الساكن من نقل ملكه الى اخر لكن لو ادعى المعق الفهم الى الساكن
 ملك نصيبه ومنه لو عصب قفا فابق من يده وضمه المالك ملكه

القاسم

القاصب غلو شرا قصدا لم يجر ومنه فتوى زمنية امرأة برضاها ثم ان
 الزوج وكل بعده بان يزوجه امرأة فقال له نقضت ذلك النكاح لم ينقض
 ولو لم ينقضه قولا ولكن زوجه اياها بعد ذلك انقض النكاح الاول ومنه
 اشترى كوبر عينا وامر المشتري البائع بقبضه له شترى لم يصح ولو دفع
 اليه غرامة وامره ان يكيله فيها صح اذا البائع لا يصح ويكلا عن المشتري
 في القبض قصدا ويصلي ضمنا وحكما لا يجل الغرامة ومنه شري مائة درهم وكل
 ويكلا بقبضه فقال لو يكيل قد سقط الخيار اعني خيار الزوية لم يسقط
 خيار الموكل ولو قبضه لو يكيل هو مراه سقط خياره ولو يكيل عنداني خيفة
 خلاها لهما وقرب من هذا الجنس من لا يجوز اجازته ابتداء ونحوه انهاء
 ومنه القاضى اذا استخلف مع ان الامام لم يول له لا استخلاف لم يجر
 ومع هذا الحكم خليفته وهو يصلح ان يكون قاضيا و اجاز القاضى احكام
 يجوز ومنه ان الوكيل لا يبيع لا يملك التوكيل به ويملك اجازة بيع بايعه
 حضوى والمعنى فيه انه اذا اجاز يحيط علمه بما الى به خليفته ووكيل الوكيل
 كذلك فتكون اجازته في الانتهاء عن بصيرة بخلاف الاجلدة في الابتداء
 ومنه القاضى لو قضى في كل اسبوع يومين بان كان له ولاية القضاء في
 يومين في كل اسبوع لا يجر فقضى في الايام التي لم تكن له ولاية القضاء فيها
 فاجازت وتنفذ اجاز ما قضى جازت لاجازته انتهى **فائدة** ظفرت بمسئلين
 يفتقر في الابتداء ما لا يفتقر في البقاء عكس القاعده المشهورة الاولى يصح
 تعليل القاسق القضاء ابتداء ولو كان عدلا ففسق اغتر عند بعض المشايخ
 وذكر ابن الكمال ان الفتوى عليه الثانية لوابق الماذون والجر ولو ادعى
 للاق صم كافي قصدا المعراج وقيد قاضيان بما في يده انتهى والله اعلم

اي اذا اجاز الوكيل البيع فله
 فقه غلبت عليه واما
 غلبه مع اسم

وقال في حاشية العبدان اذا ادعى القاضى
 لغيره ان يبيع له من ماله في كل اسبوع
 يوما او يوما او يوما او يوما او يوما
 فانما هو بيع له من ماله في كل اسبوع
 يوما او يوما او يوما او يوما او يوما

القاعدة الخامسة نصرت الامام على الرعية منوط بالمصلحة وقد مر
 به في مواضع منها في كتاب الصلح في مسئلة صلح الامام عن الظلمة المبينة
 في طريق العامة وصرح به الامام ابو يوسف في كتاب الخراج في مواضع
 وصرحوا في كتاب الجاليات ان السلطان لا يصح عفو عن قاتل من لا
 ولي له وانما له القصاص والصلح وعللة في لا يصح فانه نصب ناظر
 وليس من النظر للمستحق العفو واصلاهما اخرجه سعيد بن منصور
 عن البراء رضي الله عنه قال قال عمر رضي الله عنه اني انزلت نفسي
 من مال الله تعالى بمنزلة والي اليتيم ان اخذت منه فاذا ابرئت
 ردت فان استغيت استعفت وذكر الامام ابو يوسف في كتاب
 الخراج قال بعث عمر بن الخطاب عمار بن ياسر رضي الله عنه على الصلوة
 والحرب وبعث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه على القضاء وبيت
 المال وبعث عثمان بن حنيف على مساحة الارضين وجعل بينهم شاة
 كل يوم شطرها وبطنها لعمار وربعها لعبد الله بن مسعود وربعها لالا
 خر عثمان بن حنيف وقال اني انزلت نفسي واباكم من هذا المال
 بمنزلة والي اليتيم فان الله عز وجل قال من كان غنيا فليستعفف
 ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف والله ما رى ارضا يؤخذ منها شاة
 في كل يوم الا استسرع خرابها انتهى فعلى هذا لا يجوز له التفصيل
 ولكن قال في المحيط من كتاب الزكوة والزكاة الى الامام من تفصيل
 وتنويعه من غير ان يميل في ذلك الى هوى ولا يجللهم الاما يكرههم
 ويكني اعوانهم بالمعروف وان فضل من المال شي بعد ايهما الحقوق
 الى اربابها قسم بين المسلمين وان قصص في ذلك كان الله عليه

حسبنا انتهى وذكر الزبلي من الخراج بعد ان ذكر ان اموال بيت المال
 اربعة انواع قال وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع بيتا يخصه
 ولا يخلط بعضه ببعض لان لكل نوع حكم يخصه الى ان قال ويجب على الامام
 ان يتق الله تعالى ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة فان
 قصص في ذلك كان الله عليه حسبنا وفي كتاب الخراج لابي يوسف ان
 ابا بكر الصديق رضي الله عنه قسم المال بين الناس بالسوية فجاء ناس
 فقالوا له يا خليفة رسول الله انك قسمت هذا المال
 يسوي بين الناس ومن الناس من ليس لهم فضل وسوابق وقدم فلو
 فضلت اهل السوابق والقدم والفضل بفضلكم فقال اما ما ذكرتم
 من السوابق والقدم والفضل فما اعرفني بذلك وانما ذلك شئ توبه
 على الله تعالى وهذا معاش فلا سوية فيه خبر من الاثر فاما كان عمر بن
 الخطاب وجا القتيح فضل وقال لا اجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كمن قاتل معه فخر من اهل السوابق والقدم من المهاجرين
 والا نصار ومن شهد بدر او لم يشهد بدر اربعة آلاف وفرض من كان
 اسلامه كاسلامه يدرون ذلك انهم على قدر منازلهم من السوابق انتهى
 وفي القتيق من باب ما يحصل للمدرس والمتعلم كان ابو بكر رضي الله عنه
 يسوي بين الناس في العطاء من بيت المال وكان عمر رضي الله عنه يعطيهم على
 قدر الحاجة والفضل والاخذ بما فعل وعمر في زماننا احسن فقير لا مور
 الثالثة انتهى وفي البرازية السلطان اثار له العشر لمن هو عليه جاز غنيا
 كان او فقيرا لكن اذا كان المتزول له فقيرا فلا ختمه على السلطان وان كان
 غنيا ضمن السلطان العشر لعقرا من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة

من لم يكن اسلامه كاملا اعز برك

انتهى **تنبيه** اذا كان فعل الامام منبياً على المصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ امره شرعاً الا اذا وافقه فان خالفه لم ينفذ ولهذا قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج من باب احياء الموات وليس للامام ان يخرج شيئاً من مباحد الابحاث ثابت معروف انتهى وقال القاضي صيخان في فتاواه من كتاب الوقف ولو ان سلطاناً ان لم يقوم ان يجعلوا ارضاً من ارضي البلدة حوايت موقوفة على المسجد وامرهم ان يزيدوا في مسجد ثم قالوا ان كانت البلدة مفتحة عنوة وذلك لا يضر بالمار والاس ينفذ امر السلطان فيها وان كانت البلدة مفتحة صلحاً بقي على ملك ملاكها فلا ينفذ امر السلطان فيها انتهى وفي صلح البرازية له له عطاء في الديار مات عن ابين فاصطلحوا على ان يكتب في الدواوين اسم حدهما وياخذ العطاء والاخر لا شيء له من العطاء ويبدل له من كان العطاء له ما لا يعملون افا الصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء لذلك جعل الامام العطاء له لان الاستحقاق للعطاء بآبائات الامام لا دخل له لرضاه الغير وجعله غير ان السلطان ان منع المستحق فقد ظلم حررين في قضية حرمان السفح وابنت غير المستحق مقامه انتهى **تنبيه آخر** تصرف الامام المقاضي فيما له فعله في اموال اليتامى والتركات والادواق مقيد بالمصلحة فان لم يكن منبياً عليها لم يصح ولهذا قال في شرح تلخيص الجامع من كتاب الوصايا اوصى ان يستوزر بالثقة ويقع فيان بعد الايمان دين يحيط الثلثين فشرى القاضي عن الموحي كلاً يصير خصماً بالعهد واعتاق لغول تغدي الوصية وهي الملك بعد الدين قال الفارسي شارحه ولما اعتاقه فهو اوفى لتقدير تنفيذها باعتبار الولاية العامة لان ولاية القاضي مقيدة

بالنظر ولم يوجد لفرضه فيقوانته وفي قصدها الواو الحجة رجل اوصى الى رجل
واصره ان يصدق من ماله على فقراء بلدة كذا بما تدينه وكان الوصي
بعيد من تلك البلدة وله باعز يحمله عليه الداهم ولم يجد الوصي
الى تلك البلدة سبيلا فامر القاضى بصرف ما عليه من الداهم الى الفقراء
قالدين عليه باق وهو مستطوع في ذلك ووصية الميت قائمه انتهى وبهذا
علم ان امر القاضى لا ينفذ الا اذا وافق الشارع وصرح في الذخيرة و
الواو بلحيد وعندهما بان القاضى اذا قرر فرائش المسجد بغير شرط
الواقف لم يحل للقاضى ذلك ولم يحل للفراش تناول المعلوم انتهى وبه
علم احداث الوطايف بالاوقاف بالاولى لان المسجد مع احتياجه الى
الفراش لم يجر تفرقه لا مكانه لا يستجار فراش بلا تفرق فقرير غيره من اوقاف
لا يحل بالاولى وبه علم ايضا احداث المرتبات بالاوقاف بالاولى وقد
سئلت عن تقرير القاضى المرتبات بالاوقاف فاجبت بانه ان كان من
وقف مشروط للفقراء فانقرض صحيح لكنه ليس بلازم ولنا غير العرف
الخيزه وقطع الاول الا اذا حكم القاضى بعدم تقرير غيره فلم يلزم وهي في
اوقاف الخضاف وغيره وان لم يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم يحل وكذا
ان كان من وقف الفقراء وقرره لمن يملك ايضا فان سئلت لو قرر من فاض
وقف سكت الواقف عن مصرف فاض فهل يصح فاجبت بانه لا يصح ايضا في
التاخر اذ انفاض الواقف لا يصح للفقراء وانما يشتري به للتولى
مستغلا وصح في البرزلية وتبعه في الدرر والغربان لا يصح مصرف فاض
وقف لو قضا اخر اتحد قضاها واختلف انتهى وكتبنا في شرح المنكر كتاب
القضبان من القضا الباطل للقضا بخلاف شرط الواقف لاث

وكان في ذلك يوم من أيام شهر ربيع الأول سنة ١٢٠٠
هـ الموافق لـ ١٨٨٥ م في مدينة القاهرة عاصمة مصر
عند الحاكم العام في مصر آنذاك السيد
مفتي مصر محمد طه عيسى بن محمد علي
محدث الأثر في تاريخ مصر

مخالفة كماله النص وفي الملقط القاضى ذزوج الصغيرة من غير كفو لم
يجز انتمى فعله وقيد بالمصلحة ولهذا صرحوا بان الحايطة اذ امال
الى الخلق فاشهد واحد على ما كلفتم ابراه القاضى لم يصح كما في التهذيب
وكذا لا يصح تاجيل القاضى لان الحق ليس له كذا في جامع الفصولين
والله تعالى اعلم **القاعدة السادسة** الحدود وتدرأ بالشبهات وهو
حديث رواه الجلال الاسيوطى معزى الى ابن عدى من حديث ابن
عباس رضى الله عنه واخرج ابن ملجم من حديث ابى هريرة رضى الله
ادفعوا الحدود وما استطعتم واخرج الترمذى والحاكم من حديث
عائشة اذ روى الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم
للمسلمين محرما فاجتنبوا سبيلهم فان الامام لان يخطئ في العقوبة
من ان يخطئ في العقوبة واخرج الطبرانى عن ابن مسعود موقفا اذ روى
الحدود والقتل عن عيان الله تعالى ما استطعتم وفي فتح القدير اجمع فترأوا
الا مصار على ان الحدود وتدرأ بالشبهات والحديث لم يروى في ذلك
متفق عليه وتلقته الامه بالقبول والشبهة ما يشبهه الثابت وليس
بنات واصحابنا قسموها الى شبهة في الفعل وهي شبهة اشتباهه الى شبهة
في المحل فالاولى تتحقق في حق من اشتبه عليه المحل والمحرمه ظن غير الدليل
دليلا فلا بد من الظن والافلا شبهة اصلا كظنه حل وطى جارية
زوجته او ابية او امه او جده او جدته وان عكيا وطى المطلقة ثلثا في
العلة او باينا على مال والمختلة او امه او لولدا اذا اعتقها وهي في هذه وطى
العبد جارية مولاه والمرتين في حق الموهنة في رواية ومستعمل الرهن
كالمرتين في هذه المواضع لاحدا قال طهنتها تعطل ولو قال

عائشة الشبهة

علمت انها حرام على وجب الحد ولو اراد على احد هما القتل والاخر لم يدع لاحد
عليها حتى يقر جميعا علمها بالجرمة والشبهة في المحل في ستة مواضع جارية ما بينه
والمطلقة طلاقا باينا بالكتابات والجارية المبيعة اذا وطئها البائع قبل
تسليمها الى المشتري والمجوعة مهر اذا وطئها الزوج قبل تسليمها الى الزوجة
والمشتركة بين الواطئ وغيره والمرهونة اذا وطئها المهرمن في رواية كتاب
الرهن وقال علمت انها ليست بالمختارة في هذه المواضع لا يجب الحد وان
قال علمت انها على حرام لان المانع هو الشبهة في نفس الحكم ويدخل في النوع
الثاني وطى جارية عبده للماذون والمدين ومكاتبه وطى البائع الجارية
المبيعة بعد القبض في البيع الفاسد والتي فيها الجان بالمشتري وجاريته
التي هي اخته من الرضاع وجاريته قبل الاستبراء والزوجة المحرمة بالردة
او بالمطاعة لا ينهوا ويجمع لامها انتهى ما في فتح القدير وهذا شبهة ثالثه
عن الخليفة وهي شبهة العقد فلا ماذون وطى محرمة بعد العقد عليها وان
كان عالما بالمحرمة فلا حد على من وطى امرأته تزوجها بلا شهوة وبغير ان
مولاه او مولاه وقال لا يحد في وطى محرمة للعقود عليها اذا قال علمت انها على
حرام والقوى على قولها كما في الخلاصة ومن الشبهة وطى امرأة اخذت
في صحة كلحها **ومنها** شرب الخمر للنداوى وان كان المعتمد حريم **ومنها**
انه لا يجوز التوكيل باستيفاء الحدود واختلف في التوكيل بانباتها ومما جنى على
انها تدراها انها لا تثبت لبها في النساء ولا كتاب القاضى الى القاضى ولا
بالشهادة على الشهادة ولا يقبل الشهادة بخدمه متقدم سوى هذا القدر
الا ان كان بعدهم عن الامام ولا يصح اقرار السكون بالحد والخالصة
الا ان يضمن المال ولا يستخلف فيها لانه لرجاء النكول وفيه شبهة حتى

اذا انكروا القاذف ترك من غير عيب ولا يصح الكفالة بالحدود والعقاص
 ولو برهن القاذف برطين او رجل وامرأتين على اقواله المقذوف بالزنا
 فلا حد عليه ولو برهن بثلاثة على الزنا لحد وحده ولا قطع بسرقته
 مال اصله وان علا وقرع وان سفل واحدا الزوجين وسبيته و
 عبده ومن بيت ما دون في نسوله ولا يملك اصله ميسرا كما علمت ^{دفعه}
 في كتاب السرقة ويسقط القطع بدعواه كون المسروق ملكه وان لم تثبت
 وهو اللص الظريف وكذا اذا ادعى ان الموصولة زوجته ولم يعلم ذلك
تنبيه يقبل قول المترجم في الحدود وغيره فان قيل وجب ان لا يقبل
 لان عبارة المترجم بدل عن عبارة المترجم العجمي والحدود لا تثبت بالابدال
 الا ترى انها لا تثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي
 اجيب بان كلام المترجم ليس ببدل عن كلام العجمي لكن القاضي لا
 يعرف لسانه ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه
 فكانت عبارة ترجمته في ذلك الرجل لا يطريق البديل بل بطريق الاصل
 لانه يصار الى الترجمة عن العجمي عن معرفة كلامه كالمشاهدة يصار اليها عند
 عدم الاقرار كما في شرح الادب للصدر الشهيد من الثامن والثلاثين
تنبيه العقاص كحدود في الدخ بالمسبة فلا تثبت الا بما ثبت به
 الحدود ومما في عليه انه لو نفي نائما فقال في محته وهو ميت فلا
 قصاص ووجبا لدية كما في العرف **منا** لو حن القاتل بعد الحكم عليه
 بالعقاص فانه ينقلب دية ولا قصاص يقبل من قال اقتلني فقتلته
 اختلف في وجوب الدية والاصح عدمه ولا قصاص اذا قال اقتل عبيد
 او اخي وابني لابي لكن لا شئ في العبد وجب المدية في غيره واستثنى

على المترجم

في خزانة المفتين ما اذا قال اقتل ابني وهو صغير فانه يجب العقاص وتماه
 في الزانية ويمنع ان لا قصاص يقتل من لا يعلم ان حقوق الدم على التام ولا
 وفي الحائنة ثلثة قتلوا احدا بعد ان شهدوا بعد الوتيرة ان الوتي قد عفا عنا
 قال الحسن لا يقبل شهادتهم الا ان يقولوا ثلث منهم عفا عنا وعن هذا الواحد
 في هذا الوجه قال ابو يوسف يقبل شهادتهم في حق الواحد وقال الحسن يقبل
 في حق الكل انهم وكتبنا مسئلة في العفو في شرح الكز من الدعوى عند قوله
 وقيل خصمه عطه كفيلا لا يراجع وكتب في الفوائد ان العقاص كحدود
 الا في سبع مسائل الاولى يجوز العفو بعلمه في العقاص دون الحد كما
 في الخلاصة الثانية الحدود لا تورث والعقاص يورث الثالثة لا يصح
 العفو في الحدود ولو كان حدا لحدف بخلاف العقاص الرابعة التقادم
 لا يمنع من الشهادة بانقتل بخلاف الحدود سوى حد القذف الخامسة
 تثبت بالاشارة والكتابة من الاخر بخلاف الحدود كما في الهداية من
 مسائل شتى السادسة لا يجوز الشفاعة في الحدود ويجوز في العقاص
 السابعة الحدود سوى حد القذف لا يتوقف على الدعوى بخلاف
 الفصل لا بد فيه من الدعوى والله سبحانه اعلم **تنبيه** المقر ثبت مع
 الشبهة ولذا قالوا ثبت بما ثبت به المال ويجري فيه الحلف ويقضى فيه
 باليكون والكفارات تثبت معها الا كفارة الظفر في رمضان فانها تسقطها
 ولذا لا يجب مع السنيان والخطاء وبافساد صوم مختلف في صحته كما
 علم في محله واما القدية فهل تسقطها لم ارها الا من ومن العجب ان الشافعية
 شرطوا في الشهادة ان تكون قوية قالوا فلو قتل مسلما فبما قتلته وفي الذي
 فانه يقتل به وان كان موافقا لراي ابي حنيفة ومن شرب البندنج تحسد

سبع مسائل في العقاص
 العقاص كحدود
 العقاص كحدود
 العقاص كحدود

والا يراعى خلاف في حنفية انتهى **القاع** **المتابعة** الحر لا يدخل تحت اليد
فلا يضمن بالعقب ولو صبتا ولو غضب صبيتا فمات في يد فجاءه او بجلى لا يضمن
ولا يرد ما لو مات بصاعقة او شنت حية او نقله الى ارض مسبعة او الى
مكان الصواعق او الى مكان يغلب فيه الحى والامراض فان دبتة على عاقلة
العاصب لانه ضمان الملقى لا ضمان العقب والحر يضمن بالانقلاب والعبد
يضمن بهما والكاتب كالححر لا يضمن بالعقب ولو صغيرا ونمسه في نهر
الزبلع فيبلى باب العتامة وام الولد كالحرة ولم ار الا ان ما اذا وطئ حرة
لبشبهته فاجلها وماتت بالولادة وينبغي عدم وجوب دينها بخلاف
ما اذا كانت امه ومن فرغ العتادة لو طأ وعته حرة على الزنا فلا مهر
لها كما في الثانية ولو كان الزوج صبيتا فلا مهر وهذا مما يقال لنا
وطئ خلا عن الحد والعقر بخلاف ما اذا طأ وعته امه لكون المهر حق
السيد وخرج عن القاعلة قول الصحابا اذا تنازع رجلان في امرأة وكا
في بيت احدهما او دخلها احدهما فهو الاولى لكونه لا يلا على سبق عقد
والاولى ان يقال ان الزوجة في يد الزوج كما قد منا ولقولهم في باب
المخالعة ان القول قوله فيما يصح لهما مع المعلن بانه في يد الزوج وما
في يد هاتى به فيقال في اصل القاع ان الحر لا يدخل تحت يد احد
الا الزوجة فانها في يد زوجها والله اعلم ثم رأت في جامع الفصولين
من التاسع عشر ما نصه امرأة في دار رجل يدعى انها امرأة وخارج
يدعيها وهي تصدق بالقول لرب الدار فقد صرح بان اليد تثبت
على الحرة لحفظ الدار كما في المتابع انتهى **القاع** **الثامنة** اذا اجتمع
اخران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل احدهما في الاخر

فيما اذا اجتمع
من جنس واحد
ولم يختلف
مقصودهما
دخل احدهما
في الاخر

غالبها

غالبها **فروعا** اذا اجتمع حدث وجنابة او حدث وحيض كفي الغسل الواجب
ولو باشر المحرم فينادون الفرج ولزم منه شاة ثم جلع ومقتضاه الاكفا
بوجوب الجماع ولم ار الا ان صريحا **ومنها** لو قض المحرم يديه وجلبه في
مجلس واحد فانه يجب دم واحد اتفاقا فان كان في مجلس فكل ذلك عند
مجلس وعلى قوله لا يجب كل يدهم وكل رجل يدها اذا وجد ذلك في كل مجلس
حتى يجب عليه اربع دماء اذا وجد في كل مجلس فلم يدا رجل فجلبه جنابة واحدة
مع الاتحاد المقصود وهو الاتفاق فاذا اتحد المجلس بعتر المعنى وان اختلف
بغير جنابات لكونها اعضاء متبانية وعلى هذا الاختلاف لو جامع مرة بعد
اخرى مع امرأة واحدة او نسوة الا ان مشايخنا قالوا في الجماع بعد الوقوف
في المرة الاولى عليه بدنة وفي المرة الثانية عليه شاة كذا في المبسوط وفي
الثانية فان جامعها مرة بعد اخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف بعرفة
ولم يقصد به دفع الحجلة الفاسدة يلزم دم اخر بالجماع الثاني في قول ابى
حنيفة وابى يوسف ولو نوى بالجماع الثاني دفع الحجلة الفاسدة لا يلزم
بالجماع الثاني شى انتهى **ومنها** لو دخل المسجد فصلى الفرض او الراتبة دخلت
فيه الحية ولو طاف القاد من فرضا ونذر خلفه طواف القدوم فخل
مالوطاف للافاضة لا يدخل فيه طواف الوداع لذلك كلامهما مقصود و
مقصود ومقصود هما مختلف ولودخل المسجد الجرد فصلى مع الجماعة لا
توب عن تحية البيت لا خلاف الجنب ولو صلى فريضة عقب طواف
ينبغي ان لا يكتفيه عن ركعتي الطواف بخلاف تحية المسجد لان ركعتي هو
الطواف ولجبة فلا تسقط بفعل غيرهما بخلاف تحية المسجد ولو تراه اية
سجدة صلواته قبل ان يقرأ ثلاث ايات فسجدت عن الثلاثة حصول المقصود

وهو التعظيم وكذا لو كان لها فواجزاً ته قياساً وهذه من المواضع
التي يعمل فيها بالقياس كما بيناه في شرح المنار وكذا لو تلافاه وكذا في
مجلس واحد كتي سبعة واحد ولو تعدد السهو في الصلوة لم يتعد
الجابر بخلاف الجابر في الإحرام فإنه يتعد بعد الجناية إذا اختلف
جنسها لأن المقصد يستوي السهو رغم انفسا الشيطان وقد حصل
بالسجدتين آخر الصلوة وللقصود في الثاني جبره من حرمة فكل
جبر فاختلف المقصود ولو زنى أو شرب الخمر وسرق حرراً كفي حد
واحد سواء كان الأول موجباً أو جبه الثاني أو لا فلو زنى بكراً شته
نبياً كفي الرجم ولو قذف حرراً واحداً وجماعة في مجلس أو مجلس
كفي حد واحد بخلاف ما إذا زنى في حد ثم زنى فانه يحد تانياً ولو زنى
وشرب وسرق أقيم لكل لاخلاف الجنس ولو وطئ في نهار رمضان
حرراً لم يلزمه بالثاني وما بعده شيء ولو في يومين فإن كانا من رمضان
تعددت والأفان كفر تلافى تعددت والآن تحدت ولو قتل
المحرم صيداً في الحرم فعليه جزاء واحد للإحرام كونه أقوى ولو لبس
المحرم ثوباً مطيباً فعليه قد يتان لاخلاف الجنس ولذا قال
الزبيلي في قول الكثر أو خضب رأسه بخملاً هذا إذا كان ما يصبغ
وإن كان ملبساً فعليه دمان للطيب ودم لتغطية رأسه انتهى
يتعد الجزار على القاتل فيما على المفرد من كونه محرماً بأحد من
عندنا وقولهم لا أن يتجاوز المقام غير محرماً استثناء منقطع لانه
حالة المجاوزة لم يكن قاتلاً ولو تكرر الوطئ بشبهة واحدة فإن كان
شبهة ملك لم يجب الأهر واحد لأن الثاني صادق ملكه وإن

كان

وإن كانت بشبهة اشتباه وجب لكل وطئ مهر لأن كل وطئ صادق
ملك الغير فالأول كوطئ مجارية ابنة أو مكاتبته والمنكوحه فاسداً
ومن الثاني وطئ أحد الشريكين المجارية المشتركة ولو وطئ مكاتبته
مشتركة مراراً المتحد في نصفه لها وتعد في نصيب شريكها وكل لها
ولا يتعد في المجارية المستحقة كذا في الظاهر يروى من زنى بأمة فقتلها الزم
الحد والقيمة لا تختلف ولو زنى بجمرة فقتلها وجب الحد مع الدية ولو
زنى بكيرة فافضلها فإن كانت مطاوعة من غير دعوى شتهه عليها
الحد ولا شيء في الإفضاء لرضاها به ولا خيرة لها الوجوب الحد وإن
كان مع دعوى شتهه فالحد ولا شيء في الإفضاء ووجب العقر وإن
كانت مكروهة من غير دعوى شتهه عليها الحد ونها ولا مهر لها
إن لم تستمسك بولها فعليه الدية كاملة والأحد ومن ثلث الدية
وإن كان مع دعوى شتهه فلا حد عليها وإن كان البول يستمسك فعليه
ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وإن استمسك البول فعليه الدية
كاملة ولا يجب المهر عند مخالفاً لغيره وإن كانت صغيرة يجامعها
فهي كالكبيرة لا في حق سقوط الإفضاء وإن كانت لا يجامعها فإن
كان يستمسك بولها فعليه ثلث الدية وإن كان المهر ولا حد عليه ولا
فالدية فقط كذا في شرح الزبيلي من الحد واما الجناية إذا تعددت
بقطع عضو ثم قتله فانه لا يتأخر فيها إلا أن كانا خطابين على واحد
ولم يخلها بوجهها ستة عشر لانه لا قطع ثم قتل فاما أن يكونا
عديين أو خطابين واحد عاصراً والاخر خطاً وكل من الأدبعتا
واحداً واثنين وكل من الثمانية أما أن يكون الثاني قبل الدبر أو بعد

وإن كانت بشبهة اشتباه وجب لكل وطئ مهر لأن كل وطئ صادق ملك الغير فالأول كوطئ مجارية ابنة أو مكاتبته والمنكوحه فاسداً ومن الثاني وطئ أحد الشريكين المجارية المشتركة ولو وطئ مكاتبته مشتركة مراراً المتحد في نصفه لها وتعد في نصيب شريكها وكل لها ولا يتعد في المجارية المستحقة كذا في الظاهر يروى من زنى بأمة فقتلها الزم الحد والقيمة لا تختلف ولو زنى بجمرة فقتلها وجب الحد مع الدية ولو زنى بكيرة فافضلها فإن كانت مطاوعة من غير دعوى شتهه عليها الحد ولا شيء في الإفضاء لرضاها به ولا خيرة لها الوجوب الحد وإن كان مع دعوى شتهه فالحد ولا شيء في الإفضاء ووجب العقر وإن كانت مكروهة من غير دعوى شتهه عليها الحد ونها ولا مهر لها إن لم تستمسك بولها فعليه الدية كاملة والأحد ومن ثلث الدية وإن كان مع دعوى شتهه فلا حد عليها وإن كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وإن استمسك البول فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر عند مخالفاً لغيره وإن كانت صغيرة يجامعها فهي كالكبيرة لا في حق سقوط الإفضاء وإن كانت لا يجامعها فإن كان يستمسك بولها فعليه ثلث الدية وإن كان المهر ولا حد عليه ولا فالدية فقط كذا في شرح الزبيلي من الحد واما الجناية إذا تعددت بقطع عضو ثم قتله فانه لا يتأخر فيها إلا أن كانا خطابين على واحد ولم يخلها بوجهها ستة عشر لانه لا قطع ثم قتل فاما أن يكونا عديين أو خطابين واحد عاصراً والاخر خطاً وكل من الأدبعتا واحداً واثنين وكل من الثمانية أما أن يكون الثاني قبل الدبر أو بعد

الاستحالة عند استحالة الحكم انتهى قيداً ولأنه لو قال لعبد وراثته
احد كما عتق بالاجماع كما في المحيط وبنيا الفرق في شرح النزار و
منها لو وقف على اولاده وليس له الا اولاد اولاده حمل عليهم صونا
لفظ عن الاممال عملا بالمجاز وكذا لو وقف على موالية وليس له موال
وانما له موال موال استحقوا كما في التحرير وليس منها موال في الشرط
والجواب بلا فافانا لا نقول بالعلق لعدم امكانه في غير ولا يدور
خلافا لنقل عن ابي يوسف وكذا استدل في مكة فيتميز الا اذا
اراد في دخول مكة فيدين وان ادخلت مكة بعلق وقف
حمل الامام السبكي من فروعهما موقع في فتاوى السبكي فنذكر
كلها بالتام ثم نذكر ما ييسر الله تعالى مما ياسب اصولنا
قال السبكي لو ان رجلا وقف عليه ثم على اولاده ثم اولادهم
ونسله وعقبه ذكرا وانثى للذكر مثل حظ الانثيين على ان من
توفي منهم عن ولدا وسئل عا ما كان جارا عليه من ذلك على ولده
ثم على ولده ثم على نسله على الغرضية وعلى ان من توفي من غير
سئل عا ما كان جارا عليه على من في درجته من اهل الوقف
المذكور فيقدم الاقرب اليه فالاقرب ويستوى الاخ المتعيق والاف
من الاب ومن مات من اهل الوقف قبل استحقاقه بشئ من منافع الوقف
وترك ولدا واسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى لو توفي
الى ان يصير بشئ من منافع الوقف المذكور وقام في الاستحقاق
مقام المتوفى فاذا انقضوا على الفقراء وتوفي الموقوف عليه
وانتقل الوقف الى ولديه احمد وعبد القادر ثم توفي عبد

القادر وتترك اولادهم على وعمر لطيفة وولد ابنة حمل المتوفى
في حيوة والده وبها عبد الرحمن ومكة ثم توفي عمر بن عبد الله ثم توفيت
لطيفة وتركتهما استحق فاطمة ثم توفي على وتركتهما استحق زينب ثم
توفيت فاطمة بنت لطيفة من غير سئل فالي من ينقل نصيب فاطمة للذكر
فاجاب الذي علم ان ابن ان نصيب عبد القادر جميعه يقسم هذا
الوقف على اثنين جزء لعبد الرحمن منه اثنان وعشرون ومكة احد
عشر واربعة سبعة وعشرون ولا يستمر هذا الحكم في عقابهم ثم نقل
وقف بحسب بقال وبيان ذلك ان عبد القادر لما توفي انتقل نصيبه
الى الاولاد الثلاثة وهم على وعمر لطيفة للذكر مثل حظ الانثيين اهل غسلا
ولهم غسلا وللطيفة خمسة وهذا هو القادر عندنا ويجوز ان يقال
يشاء الله لهم عبد الرحمن ومكة ولد حمل المتوفى في حيوة ابنة وتركه ابنة
ايها يكون لهما السبعان والعل السبعان ولهم السبعان وللطيفة
السبع وهذا وان كان محتملا فهو مرجوح عندنا لان التمكن في ملحق
ثلاثة امور احدها ان مقصود الواقف ان لا يحرم احدا من ذريته وهذا
ضعيف لان المقاصد ان لم يدل عليها اللفظ لا يقتضي الثاني ادخالهم
في الحكم وجعل الترتيب بين كل اصل وفرع بين الطرفين جميعا وهذا
محتمل لكنه خلاف الظاهر وقد كنت ملت اليه متوقفا في وقف لفظه فها
فيه استعاضة في كل ترتيبا لثالث الاستناد الى قول الواقف ان من
مات من اهل الوقف قبل استحقاقه بشئ قام ولده مقامه وهذا أقوى
اكن انما يتم لو صدق على المتوفى في حيوة انه من اهل الوقف وهذه
كان قد وقع منها في انشام قبل التسعين وستة وطلبوا فيه نقد

فلم يجدوه فاسلوا الى الديار المصرية ليسئلون عنها ولادى بها الوهم
 لكنى رايت بعد ذلك في كلام الاصحاب فيما اذا وقف على اولاده على ان
 من مات منهم انتقل الى اولاده ومن مات ولا ولد له انتقل الى الباقيين
 من اهل الوقف فمات واحد عن ولده انتقل نصيبه اليه فاذا مات
 اخر من غير ولد انتقل نصيبه الى اخيه لانه صار من اهل الوقف فهذا
 التعليق يقتضى انما صار من اهل الوقف بعد موت والده فيقتضى
 ان ابن عبد القادر المتوفى في حيوة والده ليس من اهل الوقف وانما
 يصدق عليه اسم اهل الوقف اذا آل اليه الاستحقاق قال ومما ينبغي
 له ان يبين اهل الوقف والموقوف عليه نحو ما مخصوصا من وجه فاذا
 وقف مثلا على زيد ثم عمر ثم اولاده فموقوف عليه في حيوة زيد
 لانه معين قصده الوقف لخصوصه وسماه وعينه وليس من اهل
 الوقف حتى يوجد شرط الاستحقاق وهو موت زيد واولاده ان
 آل اليهم الاستحقاق كل واحد منهم من اهل الوقف ولا يقال في كل واحد
 انه موقوف عليه بخصوصه لانه لم يبينه الوقف وانما الموقوف عليه
 الاولاد كما افقر قال فبين بذلك ان ابن عبد القادر ووالد عبد الرحمن
 لم يكن من اهل الوقف اصلا ولا موقوفا عليه لان الوقف لم ينس على
 اسمه قال وقد يقال ان المتوفى في حيوة ابيه يستحق ان لو مات ابوه
 جرى عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق الى اولاده قال وهذا قد
 كنت في وقت الجته ثم رجعت عنه فان قلت قد قال الواقف ان من مات
 من اهل الوقف قبل استحقاقه بشئ فقد ساء من اهل الوقف مع عدم
 استحقاقه فيدل على انه اطلق اهل الوقف على من لم يصل اليه الوقف فيضل

محمد والد عبد الرحمن وملك في ذلك فيستحقان ونحن انما نرجع في
 الاوقاف الى ما دل عليه لفظ واقفها سواء وافق ذلك عرف
 الفقهاء او لا قلت لا نسلم مخالفة ذلك لما قلنا اما اولاد فلانة لم نقل
 قبل استحقاقه وانما قال قبل استحقاقه لشيء فيجوز ان يكون قد استحق شيئا
 صار به من اهل الوقف ويترتب استحقاقه اخر فيموت قبله ففضل الوقف
 على ولده يقوم مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل اليه ولو سلمنا
 انه قال قبل استحقاقه فيقول ان يقال ان الموقوف عليه او البطل الذي بعده
 وان وصل اليه الاستحقاق اعني انه صار من اهل الوقف قد بنا
 استحقاقه اما لانه مشر وطبقه كقولك في كل سنة كذا فيموت في
 اثنا عشر شهرا ما تشبه ذلك فيصنع ان يكون ان هذا من اهل الوقف ويجوز ان
 ما استحق من الغلة اما لعدم شرط الاستحقاق بمعنى زمانا
 او غير هذا حكم الوقف بعد موت عبد القادر فلما توفي عمر من غير
 نسل انتقل نصيبه الى اخوته عملا بشرط الواقف لمن في درجة فيصير
 نصيب عبد القادر وكله بينهما اثلاثا اعلى الثلثان وللطيفة الثلثة
 ويستمر حرمان عبد الرحمن وملكه فلما مات الطيفة انتقل نصيبها و
 اثنتان الى ابنها ولم ينتقل عبد الرحمن وملكه لوجود اولاد عبد
 القادر وهم محجوبون لانهم اولاد وقد هم على اولاد الذين هم
 منهم ولما توفي علي بن عبد القادر وخلف بنته زينب احتمل ان يقال
 نصيبه كله وهو ثلثا عبد القادر ولها عملا بقول الواقف من مات
 منهم عن ولد انتقل نصيبه لولد له وبقي هي بنت عمها مستوعبتين
 بنصيب جد هما زينب ثلثاه ولعاطية ثلثه واحتمل ان يقال نصيب

عبد القادر وكل ينقسم الى اربعة اولاد على اولاده على ان يكون له ولدان
ثم اولاد اولاده فكل واحد من اربعة اولاد اولاده فكل واحد من اربعة اولاد
الاولاد وانما نجيبنا عبد الرحمن ومملكه وهما من اولاد الاولاد
بالاولاد فاننا نفر من الاولاد فان الحب فيستحقان وينقسم
نصيب عبد القادر بين جميع اولاد اولاده فلا يحصل لزينب
جميع نصيبها وينقص ما كان بيد فاطمة بنت لطيفة وهذا امر
اقتضاء النزول الحادث بانقرض طبقة الاولاد المستفاد من
شرط الواقف ان اولاد الاولاد بعدهم ولا يشك ان فيه مخالفة
لظاهر قوله ان ياتي نصيبه لولد فان ظاهره يقتضي ان نصيب
على لينة زينب واستمرار نصيب لطيفة لينة فاطمة فافسناه بهذا
العمل فاجمعوا ولو لم يجالفت ذلك لزمنا مخالفة قول الواقف ان
بعد الاولاد يكون الاولاد الاولاد فظاهره يشمل الجميع فلهذا
الظاهر تعارضها وهو تعارض قوي صعب ليس في هذا الوقف
بحر أصعب وليس لزوج فيه بالهين بل هو محل نظر الفقيه
وخطري فيه طرق منها ان الشرط المقتضى لاستحقاق اولاد
الاولاد جميعهم متقدم في كلام الواقف والشرط للمقتضى
لاجل جميعهم بقوله من مات انتقل نصيبه لولد متاخر فالعمل بالمتقدم
اولا لان هذا ليس من باب التسخير حتى يقال العمل بالمتاخر اولي
ومنها ان ترتيب الطبقات اصل وذكر انتقال نصيب لوالد الى ولده
فوع وتقصير لذلك الاصل فكان التمسك بالاصل اولي ومنها
ان من صيغة عامة بقوله من مات وله ولد صالح لكل فرد

منهم ولجميعهم ولذا اريد مجموعهم كان انتقال مجموعهم الى مجموع الاولاد
من مقتضيات هذا الشرط فكان اعماله من وجه مع اعمال الاب
وان لم يعمل بذلك كان الغاء للاولاد من كل وجه وهو مرجوح ومنها اذا
تعارض الامر بين اعطائه الذي ربه وحرمانهم تعارض لا ترجح فيه فالاعطائه
اولى لانه لا شك انه اقرب الى عرض الواقفين ومنها ان استحقاق
زينب لا قبل الامرين وهو الذي يخضعها اذا شربك بينهما وبين بقية الاولاد
الاولاد لحق وكذا فاطمة والزائد على الحق في حقها مشكوك فيه
ومشكوك في استحقاق عبد الرحمن ومملكه له فاذا لم يحصل ترجيح
في التعارض بين اللقطنان يقسم بينهما فيقسم بين عبد الرحمن
ومملكه وزينب وفاطمة وهل يقسم للذكر مثل حظ الانثيين فيكون بعد
عبد الرحمن خمسة ولكل من الاناث خمسة نظر الهمم دون اهلها
او ينظر الى اهلهم فينزلون منزلتهم ولو كانوا موجودين
فيكون لفاطمة خمسة ولزينب خمسة ولعبد الرحمن ومملكه خمسة
فيه احتمال وانا الى الثاني اميل حتى لا يفضل اخذ على اخذ في المقدار
بعد ثبوت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة من غير نسل والباقيون
من اهل الوقف زينب بنت خالتها وعبد الرحمن ومملكه ولدا عموها
وكلهم في درجة واحدة وجب قسم نصيبها بينهم لعبد الرحمن نصفه
ومملكه ربعه ولزينب ربعه ولا نقول هنا نظر الى اهلهم لان الانتقال
من مساوئهم ومن هو في درجة واحدة كان اعتبارهم بانفسهم اولي
فاجمع لعبد الرحمن ومملكه الخمس حصلا لهما بموت علي ونصف
وربع الخمس الذي لفاطمة بينهما بالمرضية ولعبد الرحمن ونصف

خمس وثلاث خمس وملكك ثلاثا خمس وربع خمس واجتمع لزيب الخمس
 بموت والدها وربع خمس فاطمة فاجتمعنا الى عدد يكون له خمس
 وخمسة ثلث وربع وهو ستون فقسما نصيب عبد القادر عليه
 لزيب خمسة وربع خمسة وهو سبعة وعشرون وعبد الرحمن
 اثنان وعشرون وهي خمس ونصف خمس وثلاث خمس وملكك احد
 عشر وهي ثلثا خمس وربع فلهذا ما ظهر لي ولا اشتري احدا من الفقهاء
 يثقلني بل نفسيه انتهى كلام السبكي رحمه الله عليه قلت قاله
 السبكي الذي يظهر اختياره اولاد حول عبد الرحمن وملكك بعد موت
 عبد القادر وعلا بقوله ومن مات من اهل الوقف الى اخره وما ذكره
 السبكي من انه لا يطلق عليه انه من اهل الوقف ممنوع وما ذكره في
 تأويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف التناول
 الى الان فهم بل صرح بكلام الواقف انه اذا باهل الوقف الذي مات
 قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية لكنه جدد
 انه يصلوا اليه وقوله لشي من منافع الوقف دليل قوي لذلك
 فانه نكرة في سياق الشرط وفي سياق كلام معناه التي فيعتم
 لان المعنى ولم تستحق شيئا من منافع الوقف وهذا صريح في رد التأويل
 الذي قاله ويؤيد ايضا قوله استحق ما كان يستحقه المتوفى لو
 بقي حيا الى ان يصير له شي من منافع الوقف فلهذا اللفاظ كلها
 صريحة في انه مات قبل الاستحقاق وايضا لو كان المراد ما قاله
 السبكي لاستغنى بقوله اولا على ان من مات عن ولد عا د ما كان
 جاريا عليه على ولده فانه يعني عنه ولا ينافي هذا اشتراط الترتيب

في الطبقات يتم لان ذلك عام خصيصه هذا كما خصصه ايضا قوله
 على ان مات عن ولده الى اخره وايضا فانا اذا علمنا بعموم اشتراط
 الترتيب لزوم منه الفاء هذا الكلام بالكلية وان لا يهل في صورة
 لانه على هذا التقدير انما استحق عبد الرحمن وملكك ما استويا
 في الدرجة احدا من قوله عاد على من في درجة في قوله ومن مات
 قبل استحقاقه الى اخره مما لا يظهر له اثر في صورة خلاف ما اذا علمنا
 وخصصناه به عموم الترتيب فان فيه امالا لكلا من وجع بينهما
 وهذا امر ينبغي ان يقطع به فقول للمات عبد القادر وقسم نصيبه
 بين اولاده الثلثة وولدي ولده اسبعا لعبد الرحمن وملكك
 السبعان اولا فلهذا ما عمن غير نسل انقل نصيبه الى اخيه وولدي
 اخيه فيصير نصيب عبد القادر كله بينهم على خسان وكطيفة خمس
 وعبد الرحمن وملكك خسان اثنان ولما توفيت لطيفة انقل نصيبها
 بكامله لبنها فاطمة ولما مات على انقل نصيبه بكامله لبنه زيب ولما
 توفيت فاطمة بنت لطيفة والباقي في درجة تازيب وعبد الرحمن
 وملكك قسم نصيبها بينهم للذكر مثل المذكو حظا لاثنين اعتبارا بهم لا با
 باصولهم لما ذكره السبكي لعبد الرحمن نصف وكل بنت ربع فاجتمع
 لعبد الرحمن بموت عمر خمس وثلاث بموت فاطمة نصف خمس وملكك
 بموت عمر ثلثا خمس وبموت فاطمة ربع خمس فقسما نصيب عبد القادر
 ستين جزءا لزيب سبعة وعشرون وهي خمس ونصف خمس و
 لعبد الرحمن اثنان وعشرون وهي خمس وثلاث ونصف وملكك احد
 عشر وهي ثلثا خمس وربع فلهذا ما قال السبكي لكن الفرق بعد استحقاق

عبد الرحمن ومملكه واخرج هذه القسمة والسبكي تردد فيها
وجعلها من باب قسمة للشكوك في استحقاقه ونحن لانتردد في ذلك
وسئل السبكي ايضا عن رجل وقف على حمزة نورا ولده ثم اولادهم
وشرط ان من مات من اولاده انتقل نصيبه للباقيين من اخوته ومن
مات قبل استحقاقه تبنى من منافع الوقف وله ولد استحق ولده ما كان
يستحقه المتوفى لو كان ثيافها من حمزة وخلف ولدين هما عماد الدين
وخديجة وولد ولد مات ابوه في حمزة والده وهو نجم الدين بن
مؤيد الدين بن حمزة فاخذوا لولدان نصيبهما وولد لولد نصيب الذي
لو كان حيا ابوه لاخذه ثم مات خديجة فحل نصيب اخوها الباقي او
يستوله مع ولد اخيه نجم الدين فلجاب تعارض فيه اللفظان فيحمل
المشاركة ولكن الارجح اخضاص النخ ووجهه ان التضييع على
الاخوة وعلى الباقيين منهم كالحاص وقوله ومن مات قبل استحقاقه
كالعام فيقدم الخاص على العام انتهى وهذا اخر ما ورد في السبكي
في هذه المسئلة وان اذكر ما حصل السؤال وما حصل جواب السبكي وما حصل
فيه السيوطي ثم اذكر بعده ما عني في ذلك وانما اظن فيها كثرة وقولها وقد
افيت فيهما رايا ما حصل السؤال ان الواقف وقف على ذرية مرتبة
بين البطون ثم لذكر مثل هذا لاثنين بشرط انتقال نصيب المتوفى عن ولد
اليه وعن غيره لولده في درجة وان مات قبل استحقاقه وله ولد مقام
لوبي ثياف الواقف عن ولدين ثم مات احدهما عن ثنية وولد ابن
لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة عن ولدين ثم مات واحد غير نسل ثم
مات احد الولدين غير نسل **وما حصل جواب السبكي** ان ما نص المتوفى وهو

النصف

النصف مقسوم بين الاولاد الثلاثة ولا تبنى لولد ابية المتوفى في حياته
ومن مات من الثلاثة من غير نسل رد نصيبه الى اخويه فيكون النصف
بينهما ومن مات عن ولد فقصيبه له مادام اهل طبقة ابية فمن مات
بعدهم يقسم نصيبه بين جميع اولاد الاولاد بالتسوية فيدخل ولد
المتوفى في حمزة ابية فنقص القسمة بموت الطبقة الثانية وبزوال الخ
عن ولد المتوفى في حمزة ابية علا بقوله ثم على اولاد اولاده وانه
واحدة لما جعل بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده مادام
البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويقسم الربع على هذا فان لم يبق
احد من البطن الاول ينقص القسمة ويكون بينهم بالتسوية فمن مات
من اهل الثلث عن ولد انتقل نصيبه اليه الى ان ينقرض اهل تلك
الطبقة فينقص القسمة ويقسم بينهم بالتسوية وهكذا يفعل في كل
بطن وحاصل مخالفة السيوطي له في شئ واحد وهو ان اولاد المتوفى
في حمزة ابية لا يجرمون مع بقايا الطبقة الاولى وانهم يستحقون
معهم ووافقه على انتقاض القسمة قلت اما مخالفة في اولاده
المتوفى في حمزة ابية فواجبة لما ذكره السيوطي واما قوله ينقص
القسمة بعدا فنراض كل بطن بخلافه في بعض علماء العصر وعرضوا
ذلك الى الخصاص فلم يميزوا ما صورته الخصاص وما صورته السبكي
فانما اذكر حاصل ما ذكره الخصاص بالاختصار وايضا ما بينهما من الفرق
فلذكر الخصاص صور الاولى وقف على ذرية بلا ترتيب بين
البطن استحق الجميع بالتسوية الاعلى والاسفل فنقص القسمة
في كل سنة بحسب قوتهم وكثرتهم الثانية وقف عليهم ثلثا

من مات من اهل البطن الاول

تقديم البطن الاعلى ثم ولم يزد فلا شئ لاهل البطن الثاني مادام
 من واحد من الاعلى من مات عن ولد فلا شئ لولده ويستحق من مات
 ابوه قبل الاستحقاق مع اهل البطن الثاني لامع الاول لكونهم منهم الثالثة
 وقف على ولده واولادهم ونسلهم لا يدخل ولد من كان ابوه مات
 قبل الوقف لكونه خصته واولاد الوالد الموقوف عليه فخرج المتوفى قبله
 الرابعة وقف على ولده واولاد ولده وزرعيته على ابناها البطن
 الاعلى ثم وقفنا لا شئ للبطن الثاني مادام واحد من الاعلى فلو مات
 واحد من البطن الثاني وترك ولد مع وجود الاعلى ثم انقرض الاعلى
 فلا مشاركة له مع البطن الثاني لانه من الثلث فان انقرض الثاني
 شارك الثالث الخامسة وقف على ولده واولاد ولده وزرعيته
 ونسله ولم يترك بشرط ان من مات عن ولد فخصيه له وحكمه
 قسمته بين الولد وولد الولد بالسوية فما اصاب المتوفى كان لولده
 فيكون لهذا الولد سهمان سهمه للجهول له معهم بالسوية واما انقل اليه
 من والده السادسة وقف على ولده لصلبه ذكر كان وانثى وعلى اولاده
 المذكور من ولده واولاد اولادهم ونسلهم وحكمه قسمه الغلة بين ولده
 ذكر كان وانثى بالسوية ويدخل اولاد بنات البنين فلو قال بعد يعلق
 الاعلى ثم ونم اخنص ولده لصلبه ذكر وانثى فان انقرضوا صار لولد
 البنين دون اولاد البنات ثم لا اولاد هم هؤلاء ابدا انسابه وقف
 على بناته واولادهن واولاد اولادهن وحكمه ان الغلة لبناتهن ونسلهن
 فلو قال يقدم البطن الاعلى اتبع فان شرط بعد انقرضهن ونسلهن
 لولده المذكور ونسلهم اتبع فان مات بعض ولده المذكور عن اولاد

واولاد المذكور ذكرا وانثى

وبني البعض ولهم اولاد وحكمه عند علم الذريتين ان الغلة لهم سوا
 فان رتب فالغلة للباقيين من ولده فان انقرضوا كانت لولده المتوفى
 الثامنة وقف على ولده وولد ولده ونسلهم مرتبا شارطا ان مات
 عن ولد فخصيه له وعن غير ولد فراجع الى الوقف وحكمه ان الغلة
 للاعلى ثم ونم فان قسمت سنين ثم مات بعضهم عن نسل قال يقسم
 على اولاد الوقف الموجودين يوم الوقف وعلى اولاده الحاضرين له بعده
 فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب الميت كان لولده وانما جعل
 لولد من مات حصته ابية مع وجود البطن الاعلى مع كون الواقف
 شرط تقديم الاعلى لكونه قال بعده ان من مات عن ولد فخصيه
 له وكذا بنات الاعلى الا واحد فيجعل سهم الميت لابنه وان كان من
 البطن الثاني مع وجود الاعلى ولو كان عدد البطن الاعلى عشرة
 فمات اثنان بلا ولد ونسل ثم مات اثنان عن ولد لكل ثم مات
 اثنان عن غير ولد وحكمه ان تقسم الغلة على ستة على هؤلاء
 الاربعة وعلى الميتين الذين تركا اولاد فما اصاب الاربعة فهو
 لهم وما اصاب الميتين كان لاولادهم ولومات واحد من الغلة
 عن ولد ثم مات عن ثمانية من غير نسل تقسم على سهمين سهم للميت
 وسهم للميت يكون لاولاده فلو قسمنا سنين بين الاعلى وبعشر
 ثم مات واحد عن اربعة اولاد وواحد عن اولاد ثم مات من الاربعة واحد
 وتولد ولدا ومات اخر عن غير ولد تقسم الغلة على ثمانية فما اصاب
 الاحياء اخذوه وما اصاب المتوفى كان لاولادهم لكل سهم ابية ثم ينظر
 الى ما اصاب الاربعة يقسم اربعا غير سهم من مات عن غير ولد

بني

الى اصل الوقف فيعاد القسمة على ثمانية فما اصاب والدهم قسم بين
 الاثنين والباقي بين اخيهما الميت الذي مات عن ولدان ثمانية فما اصاب
 الميت كان لولده فلو لم يميت احد من البطن الاعلى ومات واحد من البطن
 الثاني عن ولدا ومات بعض الاعلى ثم من الثاني رجل واحد وولد
 عن ولد وحكمة لا تراثي لولد من مات قبل ابيه ولا لولد من مات
 من الثاني لعدم استحقاق الاب ثم عان الامام لخصاف الصورة الثامنة
 من غير زيادة ولا نقص وفرج ان البطن الاعلى لو كانوا عشرة وكاف
 له اثنا عشر ما قبل الوقف وترك كل ولد اثنين لهما ايام واحد من
 الاعلى لانهما من البطن الثاني فالحق لهما حتى يقرض فلو مات
 العشرة وترك كل ولد اثنى عشر لولده من مات
 قبل الوقف وان استنوا في الطبقة فان بقي منهم واحد تمت
 على عشرة فما اصاب الحق لولده وما اصاب المتوفى كان لاولادهم
 فان مات احدهم عن ولدا تمت القسمة لانقرض البطن الاعلى
 ورجعت الى البطن الثاني فينظر الى اولاد العشرة واولاد الميت
 قبل الوقف فيقسم بالتبوية بينهم ولا يرث نصيب من مات الى ولده
 قبل لانقرض البطن الاعلى فيقسم على عدد البطن الاعلى فما اصاب
 الميت كان لولده فان انقرض البطن الاعلى نقصت القسمة وجعلنا
 على عدد البطن الثاني ولم نعمل باشتراط انتقال النصيب الميت الى ولده
 هنا لكون الواقف قال على ولده وولد ولده فلزم دخول الاولاد
 من مات قبل الوقف فلزم نقل القسمة فلم يكن له ولد الا العشرة فما لو
 واحد بعد واحد وكل مات واحد تركه اولاد حتى مات العشرة

فمنهم

فمنهم من ترك خمسة اولاد ومنهم من ترك ثلثة اولاد ومنهم ترك
 ستة اولاد ومنهم من ترك واحدا ليس قلت فن مات كان نصيبه
 لولده فما مات العاشر كيف يقسم العاقلة قال انقص القسمة الاولى
 وارث ذلك الى العبد والبطن الثاني فانظر جماعة منهم فاقسم على عددهم
 وبطل قوله عن ولدا تنقل نصيبه لولده لان الامر يؤول الى قوله
 وولد ولدي كذلك لو مات جميع ولد ولدا نصيب فلم يبق منهم
 احد فتنظر الى البطن الثالث ووجدنا ثمانية بنفسه وكذلك
 كل بطن تصير لهم فانما يقسم على عددهم وبطل ما كان قبل ذلك
 انتهى فانخذ بعض العصرين من الصورة الثامنة وبيان حكمها ان
 لخصاف قال انقص القسمة في مثل مسألة السبكي ولم يماثل الفرقين
 الصورتين فان مسألة السبكي وقف على اولاده ثم اولادهم بكلمة
 فرقين الطبقتين وفي مسألة لخصاف وقف على ولده وولد ولده
 بالاولاد ثم ضد مسألة لخصاف فقصي اشتراك البطن الاعلى
 مع السفلى ضد مسألة السبكي فقصي عدم الاشتراك فالقول
 بنقص القسمة وعدم مبنى على هذا والدليل عليه ان لخصاف بعد ما
 قرر نقص القسمة كان كرنا قلت فلم كان هذا القول عندك للمعول وترك
 قوله كما حدثت منهم الموت كان نصيبه مرد ووالد ولده وولد ولده
 ونسب له ابا ما تناسلوا قال من قبلنا وجدنا بعضهم يدخل في
 العاقلة ويجب حقه فيما بنفسه لا بابيه فها هنا بذلك وقسمنا العاقلة
 على عدد دم انتهى فقد اذ ان سبب نقصها دخول ولدا ولد مع الولد
 ضد الكاظم فاذا كان صدوره لا يتناول ولد الولد مع الولد بل

واجب بان يخرج بغير العقل الملك المحرور عنه به وبالصانع معا
أقصر في الحديث على العقل والصانع لانه أظهر عند الباع واضع للطلب واستبعاد
ان يخرج للمستري الثاني لو كانت اهله الصانع لزمن ان يكون الزيد الغائب
لان ضمانا شدة من ضمان غيره وهذا صحيح لابي حنيفة في قولها ان الغائب
لا يضمن منافع العصب واجيب بان صلى الله عليه وسلم قضى بذلك في ضمان
الملك وجعل الخراج لمن هو مالكه ان تلف تلف على ملكه وهو المستري
والغائب لا يملك المعصوب وبان الخراج هو المنفعة جعلها لمن عليه
الضمان ولا خلاف ان الغائب لا يملك المعصوب بل انفعها فاختلاف
في ضمانها عليه بالقرينة في موضع الخلاف ذكره الاسيوطي وقال ابو يوسف
ومجس في ان دفع الاصل في الدين الى الكفيل قبل الاداء عنه فخرج الكفيل فيه
وكان مما يتعين ان الرجوع يطيب له واستدل لصاحبه في حق التفسير بالحديث وقال
الامام يردّه على الاصل في رواية قالوا في البيع فابعدا انفعه فانه يطيب للبايع
ما يرجع للمستري والحاصل ان الخبز ان كان لعدم الملك فان الرجوع لا يطيب
كما اذا رجع في المعصوب والامانة ولا فرق بين المتعين وغيره وان كان
لعساذ الملك طاب بما لا يتعين الا فيما يتعين ذكره الزيلعي في البيع القاسد
قال الاسيوطي خرج عن هذا الاصل مسئلة وهي ما لو اعتقت المرأة عبدا
فان ولاؤه يكون لا بها ولو جنى جناية خطأ فاهل عقل على عصبها ومنه وقد
يجب مثله في بعض العصباء يعقل ولا يرتب انتهى واما منقول مشايخنا
القاعدة الحادية عشر السؤال معاد في الجواب قال البرزلي في
فتاواه من احوال كالة وعن الثاني قال امرأة زيد طالق او عبدا خرو عليه
المشي الى بيت الله تعالى ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان يحكمه لان

تفسير في رواية خرو

الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال ولو قال اجرت ذلك ولم يقل نعم فهو لم
يخلف على شيء ولو قال اجرت ذلك على ان دخلت الدار او اوتيته فبني ان
دخلت لزمن وان دخل قبل الاجازة لا يقع شيء الى اخره وفيها من كتاب الطلاق
قالت له انا طالق فقال نعم طلق ولو قالت طلقني فقال نعم لا وان نوى قيل
الست طلقنا امرأتك قال بلى طلقته لانه جواب الاستفهام بالاثبات ولو
قال نعم لا لانه جواب الاستفهام بالنفي كانه قال نعم ما طلقته انتهى ومن
كتاب الايمان قال نعمت كذا امس فقال نعم فقال السائل والله لقد فعلتها
فقال نعم فهو العاقبة انتهى وفي اقوال القسبة قال لا ترضى عليك كذا فان فعلها
الى فقال استمر نعم حسنت فهو اقرار عليه ويؤخذ به انتهى وقد ذكرنا
الفرق بين نعم وبلى وما فرغ على ذلك في شرح المنار من فصل الادلة
القاسدة في شرح قوله والحام ان يخرج مخرج الجرح الى اخره فمن رام الاطلاع
فليرجع اليه وفي تهذيب الدرر في فتاوى اهل العصر قالت لزوجهما اخلع على
فقلت طالق ثلثا ان اخذت هذا الشيء فقال الرجوع انت طالق ثلثا
ان اخذت هذا الشيء فقال الرجوع انت طالق ثلثا ولم يرد على يتضمن الرجوع
اعادة في السؤال فيكون تعليقام يكون تخييرا فقال بل يكون تخييرا انتهى
القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكن قول فلو راى جنبا بيع ماله ولم
ينبه لم يكن وكبره بسكوته ولو راى القاضى الضمى والمعوذ او عبدا هما بيع
وشترى فسكت لا يكون اذنا في التجارة ولو راى المرتب الواهر ببيع الزين
لا يبطل الزهري ولا يكون رضاي رواية ولو راى غيره تلف ماله فسكت
لا يكون اذنا بآثاره ولو راى عبدا يبيع عبدا من ايمان انا لئن فسكت لم يكن
اذا نكذ ذكره الزيلعي في المأذون ولو سكت عن وطئ امته لم يسقط

تفسير في رواية

المهر وكذا عن قطع العضوة اخذ من سكوتة عند اطلاق ماله ولو رآى
 المالك رجلا يبيع متاعا وهو حاضر ساكت لا يكون رضا عندنا خلافا
 لابن ابي ليلى ولو رآى قفله يتزوج فسكت ولم يبه لا يصير اذ ناله في البيع
 ولو تزوجت غير كفوف فسكت الولى عن مطالبة التفرق ليس برضا
 وان طال ذلك وكذا سكوت امرأة العين ليس برضا ولو اقامت
 معه سنين وهي في جامع الفضولين وفي عارية الحانية الاعادة لا
 تثبت بالسكوت ونخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت
 فيها كالنطق الا ولى سكوت البكر عند استجارها قبل النكاح وبعد
 الثانية سكوتها عن قبض مهرها الثالثة سكوتها اذا بلغت بكرة الرابعة
 حلفتان لا تزوج فزوجها ابوها فسكت خفت الخامسة سكوت
 المتصدق عليه انسا دسه سكوت المالك عن قبض الموهوب له
 او المتصدق عليه ان الشابعة سكوت الوكيل قبول ويرتد بركة
 التسعة سكوت المفوض اليه قبول للقول وله دونه العاشر سكوت
 للوقوف عليه قبول ويرتد بركة وقيل لا الحادية عشر سكوت احد المتباعد
 في بيع التخيخ حين قال صاحبه قد بدلى ان اجله بواصحه الثانية عشر
 سكوت المالك القديم حين قيمه ماله بين الغائبين رضا الثالثة عشر
 سكوت المشتري بالخيار حين رآى العبد يبيع ويشترى سقط الخيار الرابع
 عشر سكوت المبيع الذي له حتى حبس للمبيع حين رآى المشتري قبض المبيع
 قبض المبيع ان يقبضه صحيحا كان البيع او فاسدا الخامسة عشر يشترى
 علم بالبيع السادس عشر سكوت المولى حين رآى عبده يبيع ويشترى اذن
 في التجارة السابع عشر لو حلف المولى لا يان له فسكت خفت في طاهر

في البيع

في البيع

الرواية الثامن عشر سكوت الفق وانقياد عند بيعه او رهنه او دفعه
 بجنابة او اقراره وان كان يعقل بخلاف سكوتة عند جارية او عرضة
 للبيع او تزويجه التاسع عشر لو حلف لا ينزل فلا يفي في دارة فسكت
 خفت لا لو قال له اخرج منها فاني ان يخرج فسكت العشرون سكوت
 الزوج عند ولادة الملة ومنهية اقاربه فلا يملك نفقه الحادى والعشرون
 سكوت المولى عند ولادة ام ولده اقاربه الثاني والعشرون السكوت
 قبل البيع عند الجبار بالعب رضا بالعبان كان المحذر عدلا لا لو اسقا
 عنده وعندهما وضوا ولو اسقا الثالث والعشرون سكوت البكر عند
 اجازة تزويج الولى على هذا الخلاف الرابع والعشرون سكوتة عند بيع زوجته
 او قريبه عقارا او زواجا له ليس له على ابي به مشايخ سمرقند خلافا لمشايع
 بخلاف انظر المفتى الخامس والعشرون ربيع عرضا او حادى فصرف فيه
 لا يشتري زمانا وهو ساكت تسقط دعواه السادس والعشرون احد
 شريكى الخنان قال لا اخراى اشترى هذه الامة لنفسى خاصة فسكت
 الشريك لا يكون لهما السابع والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكيل
 ابشر به حين اريد شراءه لنفسى فشره كان له الثامن والعشرون
 سكوت ولى الصبي لما قل اذا به يبيع ويشترى اذن التاسع والعشرون
 سكوتة عند ذوية غيره شق زمة حتى سال ما فيه وحى العشرون في جامع
 الفضولين وعينه وزدت ثلثا اثنين من القينة الاولى دفعت في تجهيزها
 لبنتها شيئا من امتعة الاب فهو ساكت فليس له الاسترداد الثانية
 انفتت الام في جهازها ما هو موقاد فسكت الاب لم يضمن الام الثالثة
 باع جارية وعليها حلى وقطاعات ولم يشتري ذلك لا يشتري لكن تسلم المشتري

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

المجارية وقد هب بها والبائع ساكت كان سكوتة بمنزلة التسليم فكان سكوتة
الحق لها كما في الظهيرة ثم زدت أخرى القرعة على الشيخ وهو ساكت
ينزل منزلة نقطة في الاصح وأخرى على خلافها سكوت المدعى عليه ولا
عذر له الكاذب أو قيل لا يجيبس وهي في قضاء الحارصة في خمس وثلاثون
ثم رأيت أخرى كتبها في الشرح من الشهادات سكوت التزكى عند سؤاله عن
الشاهد بعد بل السابعة والثلاثون سكوت لراهن عند قبض المهر من العين
المهر حوتة كافي القنية **القاعدة الثالثة عشر** العرض أفضل من النقل الأفي
مسائل الأولى بزيادة المعير مندوب أفضل من نظاره الواجب الثانية ابتداء
السلام سنة أفضل من رد الواجب الثالثة الوضوء قبل الوقت مندوب
أفضل من الوضوء بعد الوقت وهو العرض **القاعدة الرابعة عشر**
ما حرم أخذه حرم إعطاؤه كالربو أو مهر البقي وحلوان الكاهن والرشوة
واجبة الناحية والمزاحم الأفي مسائل الرشوة خوف على نفسه أو ماله أو
يسوئ لمره عند سلطان أو أمير أو القاضي فإنه يحرم الأخذ والإعطاء
كما بيناه في شرح الكفر من القضاء وفن الأسير وإعطاء شيء لمن
يخاف هجمه ولو خاف الوصي أن يستولى غاصب على المال فله داء شيء
ليخلصه كما في الخلاصة وهل يحل من الصدقة ثلث سنال ومعه قوت
يومه تردد الأكل في شرح المشارق فقضى أصل القاعدة الحرمه
الان يقال ان الصدقة ههنا هبة كالصدق على الخفي **تنبيه**
يقرب منها فاعرف ما حرم فعله حرم طلبه الأفي مسئلتين الأولى
ادعى دعوى صادقة فأنكر الغريم فله تخليفه الثانية الجزية
يجوز طلبها من الذي مع أنه يحرم عليه إعطاؤه لأنه لا يمكن من إزالته

الكفر

الكفر لا سلام فاعطاه إياها فما هو لا يستمره على الكفر وهو حرام و
الأولى سقوطه عند ناوله **القاعدة الخامسة عشر** من استعمل
الشيء قبل أن يعوق بحرماته ومن فروعه حرامان القائل مودعه عن
الأدث ومنها ما ذكره الطحاوي في مشكل الأوان الكتاب إذا كان له قدرته
على الإداء فخره ليدوم له النظر إلى سيده لم يجز له ذلك لأنه منع وجبا
عليه البقي ما يحرم عليه إذا كانه نقله عن السبكي في شرح المنهاج وقال
أنه يخرج بحسن لا يبعد من جهة الفقه أنه لم يظركونهما من فروعهما وإنما
هو من فروعه عند ما هو من الخ المني بعدا واستفينا في الحكم فإنه
لم يذكر الأعدم الجواز فاعاقب بحرم شيء ومن فروعهما لو طلقها بالرضا
قاصدا حرما منها من الأدث في مرض موته فإنها ترضه ويخرج عنها مسائل الأولى
لو كانت أم الولد سيدا عتقت ولا تحرم الثانية لو قبل المذبر سيده
عتق ولكن يسمى في جميع قيمته لأنه لا وصية لقائل الثالثة قل صاحب
الدين المذبول محل دينه الرابعة مسك زوجه مسينة عشرها لأجل
ارتباطها بها الخامسة مسك كذا لك لأجل الخلع نفذ السادسة شرب
دواء فاصت لم تقض الصلوة السابقة باع مال الزوجة قبل الحول فورا عنها
صح ولم يجز الثامنة شرب شيء يمرض قبل الفجر فاصح من يصلي أزاله الفطر
الطيفة قال الأسيوطي رأيت لهذه القاعدة نظير في العربية وهو أن
اسم القائل يجوز أن ينع بعد استيفاء معوله فإن نعت قبله شتم عمل من
أصله انتهى **القاعدة السادسة عشر** الولاية الخاصة أقوى من الولاية
العامة ولهذا قالوا ان القاضي لا يزوج اليتيم واليتيمه الأعداء ولم ي
لها في النكاح ولو نذر حرم ما وإنما أو معقها وللولي الخاص استيفاء القضاء

هذا هو الأصل في النكاح وهو أن يزوج القاضي اليتيم واليتيمه الأعداء ولم ي

والصلح والعفو مجازا والامام لا يملك العفو ولا يعارضه ما قال في الكفر
والاب المعفو عنه القود والصلح لا العفو بقتل وليه لانه فيما اذا قتل وقت
المعفو عنه كانه قال في الكفر والقاضي كلاب والوصي يصلح فقط اي فلا
يقتل ولا يعفو **ضابط** الوي قد يكون وليا في المال والنيكاح وهو الاب
والجد وقد يكون وليا في النكاح فقط وهو سائر العصبات والام والوصي
الارحام وقد يكون في المال فقط وهو الوصي الاجنبي وظاهر كلام
المشايخ انها مراتب الاولى ولاية الاب والجد وهي وصف ذاتي لهما ونقل
ابن السبكي الاجماع على انها لا عز لا انفسها لم ينزل الثانية السفلى
وهي ولاية الوكيل وهي عز لامة فلم يكن عزاء ان علم والوكيل عز لنفسه
يعلم موكله الثانية الوصية وهي بها ظلم بجزءه ان يعزل نفسه الرابعة
ناظر الوقت واختلاف الشيطان مجوز الثاني للمؤقت عز له بلا اشتراط
ومنه الثالث واختلاف الصحيح والمعتد في الاوقاف والقضاة قول
الثاني واما اذا عزل نفسه فان اخرج القاضى خرج كما في الفتية وفي
الفتية لا يملك القاضي المصروف في مال القيمة مع وجود وصية وعلى
هذا لا يملك القاضي المصروف في الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله
منصوبه انتهى **القاعدة السابعة عشر** لا عبرة بالظن البين خطاؤه مرجح
به احكامنا في مواضع منها في باب قضاء الفوات قالوا لو ظن ان وقت الفجر
ضاق ثم تبين ان كان في الوقت سعة جاز الفجر فاذا جاز نظر ان كان في
الوقت سعة يصلي العشاء ثم يعيد الفجر فان لم يكن فيه سعة يصلي الفجر
فقط وتماه في شرح الزيلعي ومنه لو ظن المأجنا فوضا به لغرضين
انه ظاهر جاز وضوئه كذا في الخلاصة ومنها لو ظن المندفع اليه

هذا هو الوجه في قوله لا عبرة بالظن البين خطاؤه مرجح به احكامنا في مواضع منها في باب قضاء الفوات قالوا لو ظن ان وقت الفجر ضاق ثم تبين ان كان في الوقت سعة جاز الفجر فاذا جاز نظر ان كان في الوقت سعة يصلي العشاء ثم يعيد الفجر فان لم يكن فيه سعة يصلي الفجر فقط وتماه في شرح الزيلعي ومنه لو ظن المأجنا فوضا به لغرضين انه ظاهر جاز وضوئه كذا في الخلاصة ومنها لو ظن المندفع اليه

عز مصرف للزكوة وودع له ثم تبين انه مصرف اخر له اتفاقا وخرج عن
التعاقد مسائل الاولى لو ظن انه مصرف للزكوة قد نفع ثم تبين انه
غنى او ابنه اخر له عندهما خلافا لا ييوسف ولو تبين انه عبده او
مكاتبه او حر لم يجزه اتفاقا الثانية لو صلى في توب وعنده انه نجس
ثم ظهر انه طاهر اعادة الثالثة لو صلى وعنده انه محدث فظهر ان
متوضي الرابعة صلى الغرض وعنده ان الوقت لم يدخل ظهر ان كان قد
دخل لم يجزه فيها وهي في فتح القدير من الصلوة والثانية تقتضي ان محل
مسألة **القاعدة** مسابقة على ان لم يصل اما ان صلى فانه بعيد في هذه
المسائل لا اعتبار لما ظن المكلف لا لما في نفس الامر وعلى عكسها الاعتبار
لما في نفس الامر قالوا اقل صلى وعنده ان التوب طاهر وان الوقت قد
دخل وانه متوضي فبان خلافا عاين ويغني انه لو تزوج امرأة وعنده
انها غير حائضين انها محل او عكسه ان يكون الاعتبار لما في نفس الامر وقالوا
في الحد ولو وطئ امرأة وجد حائض طائفا انها امرأته فانه يجحد
ولو كان اعلى الا اذا ناداهما فليجاب ولو اقر بطلاق زوجته طائفا الوقت
باقا المتفتي قتيبن عدم لم يقع كما في الفتية ولو اكل ظنه ليلافان انه
بعد الطلوع قضى لا تكفيرة ولو ظن الغروب فاكل ثم تبين بقاء النهار
قضى وقالوا لو راوا سوارا فظنوه عدوا فاضلوا وصلوة الخوف فبان خلافا
لم يقع لان المشرك حاضرة العدو وقالوا الاستتباب المربى في فتح الغرض
طائفا انه لا يعيش ثم صح اذاه بنفسه ولو ظن ان عليه دينافان خلافا
رجع بما ادى ولو خاطب امرأته بالطلاق طائفا انها اجنبية فبان انها زوجة
طلقت وكذا في الفراق **القاعدة الثامنة عشر** ذكر بعض ما لا يخفى

كذا ذكر كله فاذا اطلق نصف تطليقة وقعت واحتمل اطلاق نصف المنة طلقت
 ومنها العفو عن المصاحف اذا عفي عن بعض القاتل كان عفو عن كله وكذا
 اذا عفي بعض الاولياء سقط كله وان انقلب نصيب الباقيين مالا ومنها
 النسيك اذا قال حرمت بنصف بنصف نسك كان محرما ولم اره الا ان
 صرحا وخرج عن القاعد العتيق عندا في خيفة فانه اذا عتيق عبده
 ولم يعتق كله ولكن لم يدخل لانه مما يجزى عنده والكلام فيما لا يجزى
منا بطله لا يراد البعض على الكل الا في مسئلة واحدة وهي اذا قال
 انت على كذا امرى فانه صريح ولو قال كما في كذا نية **القاعدة السبعة**
عقرب اذا اجتمع المباشر والمسبب ايضا الحكم الى المباشر فلا ضمان على
 حافر البئر قد يما تلف بالقار عتق ولا يعين من ذل سدا على مال
 انسان فسرقة ولا سهم لمن ذل على حصص في دار الحرب ولا ضمان
 على من قال تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها امه لا ضمان
 على من دفع الى صبي سكين او سارحا لم يسكره فقتله نفسه وخرج
 عنها مسائل منها لو ذل المودع السارق على اربعة فانه يضمن للثلاث
 الحفظ الثانية لو قال ولي المرأة تزوجها فانها حرة الثانية قال وكيلها
 ذلت فولدت ثم ظهر انها امه العبر رجوع المغرور بقبلة الولد الرابع
 ذل محرم حلا لا على صيد فقتله وجبا الجزاء على الدال بشرطه في
 محله لا ازالة الامن بخلاف الدلالة على صيد المحرم فانها لا توجب شيئا
 لبقائه امه بالمكان بعد الخامسة الافتاء بتضمن الساعي وهو قول
 المتأخرين لعلبة المشعة السادسة لو دفع الى صبي سكين لم يسكره
 فوقع عليه فجره كانه على الداع الضمان **فائدة** في حفر البئر قال

الون سقط وقال الحافر اسقط نفسه فالقول المحافرة كذا في التوضيح
كجبل بضاف الحكم الحفر البئر وشق الزوق وقطع جبل القنديل وفتح
 باب القفص على قول محمد وعندهما لا ضمان لكل قيد العبد وتماه في
 شرجنا على المنار والله سبحانه اعلم وهذا اخبرنا كتبناه وحررناه من
 النوع الاول من الاشياء والتظاير وفي القواعد الكلية
 وهو الفن المهم منها والى هنا صارت خمسا وعشرين
 قاعد كلية ويتلوه الفن الثاني فن
 الفوائد

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد كتبت
 الفت النوع الثاني من الاشياء والنظاير وهو الفوائد على سبيل القدر
 حتى وصلت الى خمسة فائدة ولم اجد لها ابوابا ثم ادت ان اذهب على كتب
 الفقه المشهورة كالهداية والكنز ليسهل الرجوع اليها وصنعت لها بعض
 ضوابط لم تكن في الاول كثير المفوائد وفي الحقيقة هي الضوابط والا
 ستغنائات والفرق بين الضابط والقاعدة ان القاعدة تجمع في وعاء
 من ابواب شتى والضابط تجمعها من باب واحد هذا هو الاصل انتهى
كتاب الطهارة شرائطها ثمانية شرط وجوب وهي تسعة
 الاسلام والعقل والبلوغ ووجوب الحدث ووجوب الماء المطلق
 الطهور الكافي والقدره على استعماله وعدم الحيض وعدم النفاس
 وتجر خطا بكلف بصيق الوقت وستر وطهارة وهي اربعة
 مباشرة الماء المطلق الطهور لجميع الاعضاء وانقطاع الحيض وانقطاع
 النفاس وعدم التلبس في حالة الظهور بما يقضيه في حق بحر المعدور
 بذلك المظهرات للنجاسة خمسة عشر المانع الطاهر لقاع وذلك النقل
 بالارض وجفاف الارض بالشمس ومسح السيفل ونحت الخشب وفرد
 المني من الثوب ومسح المحاجم بالحرق بمسح بالماء والناو انقلاب
 العين والدماغ والقوز في القارة اذا مات في سمن جامد والزكاة

لست في هذا الكتاب
 من غير ما ذكره في
 كتاب الطهارة

في كتاب الطهارة

من الاهل في المحل ونزح البزور دخول الماء من جناب وخر وجه من جناب
 وحفر الارض بقدر الاعلى اسفل وكذا بعضهم ان قسمة الشئ من المظهرات
 فلو تجسست في نفسه طهر وفي التحقيق لا يظهر وانما جاز لكل الانقاع للشئ
 وما حتى لو جمعت عادت القوب يظهر بالفرد من المني في مستلئين
 ان يكون القوب جيدا او امني عقيب بول لم ينزله بالماء وقد ذكرناه
 في شرح الكذا الا ان كل ما نجسة الا بول الخفاش فانه طاهر واختلف
 التعيين في بول الهرة وقررة كل شئ يكون له وبخرة البعير كسرقينه الدماء
 كلها نجسة لادم الشهيد والدم الباق في اللحم لا ينجس ولا اذا قطع والباقي
 في العروق والباقي في الكبد والطحال ودم قلب انشاة ومام يسيل من
 بدن الانسان على المخار ودم ابق ودم البز اعيت ودم الفحل ودم السم
 فالمستثنى عشر فخر نجس الاخر طيبة ما يكون وغيره ما يكون على احد القولين
 وغيره القارة على احد من اثنين الجزاء المنفصل من الشئ كمنته كالاذن
 المقطوع والسن الساقطة الا في حق صاحبه فظاهر وان كثر ما لا ينجس
 اذا تجسست فلا بد من التجفيف الا في البدن فتوالي العضلات يقوم مقام
 ليشترط في الاستعمال ازالة الروائح عن موضع الاستعمال والاصبع
 الذي استبنى به اذا عجز الناس عنه غافلون توضع من ماء نجس
 وهناك من يعلمه يفترض عليه الاعلام راي في قوب غير نجاسة
 ما فقه ان غلب على ظنه انه لو اجتره ازالها وجب والا فلا للفرقة
 اذا انتبت لا تجسست الطعام اذا تغيروا واشتد تغيره يتنجس وحركه
 واللبن واليمن اذا انتبت لا ينجس وكله الدجاجة اذا قبحت وتنكف
 ريشها واعليت في الماء قبل شق يطهرها صا والماء نجسا وصارت نجسة

في كتاب الطهارة
 قال بعض العلماء
 ان قسمة الشئ من المظهرات
 فلو تجسست في نفسه طهر
 وفي التحقيق لا يظهر
 وانما جاز لكل الانقاع
 للشئ وما حتى لو جمعت
 عادت القوب يظهر
 بالفرد من المني في
 مستلئين ان يكون
 القوب جيدا او امني
 عقيب بول لم ينزله
 بالماء وقد ذكرناه
 في شرح الكذا

في كتاب الصلاة
باب في حكمها
باب في حكمها

في كتاب الصلاة
باب في حكمها
باب في حكمها

في كتاب الصلاة
باب في حكمها
باب في حكمها

في كتاب الصلاة
باب في حكمها
باب في حكمها

بحيث لا طريق لعلها الا ان يحمل الترتيل لهما والله اعلم **كتاب الصلاة**
 اذا شرع في صلوته وقطعها قبل اكملها فانه يقضيها الا العرض والستون
 فلا قضاء فيها وانما يؤيدها وكذا اذا شرع طائفا ان عليه فضا ولم يكن
 عليه اقدار الا انسان ياد في حالته فاسد مطلقا ولا على صحيح مطلقا
 وبالمثل صحيح ايضا الا ثلاثة المستحاضة والصلاة والختي القراءة في الفرض
 الرباعي فرض في كتيبين الا فيما اذا حدثت الامام بعد الايتين ولم يكن خرا
 فيها فاستخلف مسبوقة بها فافرض عليه في الاربعة المسبوق مفردا يقضي
 الا في اربع لا يقدي ولا يقدي به ولو كبروا ولا لا مستئناف وضع ويتابع
 امامه في سجود السهو فانه اذا لم يعد اليه سجدتها وثاني بكتيرات
 التشريق اجاعا المسبوق لا يكون اماما ههنا اذا استخلفه الامام المرنث
 كما ذكره ملا خسر والمسبوق يقضي اول صلواته في حق القراءة ولغيرها
 في حق المشهد وعناصر في البرازية لا اعتبار بنية الكافر الا اذا قصد السجدة
 ثلثة ايام ثم اسلم في اثنا دلالة فانه يقصر بناء على قصد السابق بخلاف
 الصبي اذا بلغ كما في الخلاصة اذا كثر اياته سجدة في مكان متحدث كفته واحدة
 التي مسئلة اذا قرأ خارج الصلوة وسجد لها ثم اعادها في مكانه في الصلوة
 فانه تلزم اخرى لا كبرتها الا في مسائل في عيدا لا معنى وفي يوم عرفه للشرق
 وبازا عدو وبازا قطع الطريق وعند وقوع حريق وعند المخادف
 كذا في عيدا لبنانية النية بالغلب ولا يقوم اللسان مقام الا عند التعذر
 كما في الشرح الدعوى المستجابة يوم الجمعة في وقت العصر عند ناعلى عامية
 قول شليخا كذا في القيمة اذا صحت صلوته الامام صحت صلوته المأموم الا
 اذا حدث الامام عمدا بعد العقود الاخير وخلفه مسبوق فان صلوته

الامام

الامام صحيحة دون هذا المأموم اذا قصدت صلوته المأموم لا تقصد
 صلوته الامام الا في مسئلة اقدى قارئ في صلوته فاسد ولمسئلان
 في الايضاح اذا ادرك الامام ركعا فشرع وحصل الركعة في النصف
 الاخير افضل من وصل النصف الاول مع فيهما شرع متفلا ثلثت وسلم
 لزمه قضاء ركعتين شرع في الفجر ناسيا سنة مضي ولا يقضيها الاشتغال
 بالسنة عقبا لفرض افضل من الدعاء قرا الفاتحة افضل من الدعاء
 المأثور كل ركعات سجدة لم يات به فلا يحل التسليم بعد رفع راسه
 ولا ياتي بالتسليم بعد رفع راسه من الركوع صلى مكشوف الرأس لم
 يكره الرباعية المسنونة كما لفرض فلا يصلي في القعدة الاولى ولا في
 اذا قام الى الثالثة الا في حق القراءة فانها واجبة في جميع ركعاتها يقرأ في كل
 ركعة الفاتحة وسورة الاولى ان لا يصلي على منديل الوضوء الذي مسح به
 كل صلوته اذ يتبع ترل واجبا وفعل مكره محرما فانها اقد وجوبا
 في الوقت فان خرج لا تقاد اذا رفع راسه قبل امامه فانه يعود الى السجود
 من جميع باهله لا ينال ثواب الجماعة الا اذا كان لعذر ودخل المسجد في الفجر
 فوجد الامام يصلي فانه ياتي بالسنة بعيدا عن الصفوف اذا خاف
 سلام الامام مسجد المحلة افضل من الجامع الا اذا كان عالما ومسجد
 المحلة في حق السجود بها ما كان عند حانوته وليلا ما كان عند منزله
 يكره ان لا يرتب بين السجود الا في النافذة لتقليل القراءة في سنة الفجر افضل
 من تطويلها نذركنا فلة افضل وقيل لا التكلم بين السنة والفرض
 لا يستعملها ولكن ينقص الثواب يكره ان يحضن صلوته كما في المسجد
 وان فعل وسبقه غيره لا يبرحه يكون شارعا بالتكبيره الا اذا اراد به

في كتاب الصلاة
باب في حكمها
باب في حكمها

العجب دون المقيّم اذا تفكر المصلّي في عزّ صلواته كجاءته ود رسه لم يحط ولو
 ان شغلته هموم عن خشوعه لم يتقصّر اجره ان لم يكن عن تقصير ولا يستحب
 اعادته بالزوال للخشوع ولا ينبغي للمؤذن والامام انتظار احد الا ان يكون
 شريفا يصح اقتداء الرجل بالمصلي وان لم ينو امامته ولا يصح اقتداء المرأة
 الا اذا نوى امامتها الا في الجمعة والعيدين وتصح نية امامتهن في غيرهن
 خرج الخطيب بعد شروعه منفلا قطع على راس الركعتين الا اذا كان
 في سنة الجمعة فانه يتها على الصحيح لم يجد الا توب حريص على فيه بالاجابة
 بخلاف توب الجحش حيث يخبر من لم يجدا الا بما صلي في الحرير قال المسجد
 كالمسجد فصح الاقتداء وان لم يصل الصفوف المانع من الاقتداء طريق
 يمر فيه الجملة او يمر في فيه السفن او خان في الصحراء يسع صفيين
 والخلاء في المسجد لا يمنع وان وسع صفوفه لان له حكم بقعة واحدة
 واختلفوا في الحاييل بينها والاصح الضخمة اذا كان لا يشبهه عليه حال
 امامه المسافر اذا لم يقعد على راس الركعتين فانها تبطل الا اذا نوى
 الاقامة قبل ان يقعد الثالثة بسجدة الاسير اذا اخلص يقضي صلوة
 المقيمين الا اذا وصل العدد وبه الى مكان ارادوا الاقامة فيه خمسة
 عشر يوما فيقضيها صلوة المسافر في وكن به شقيقة براسه الايام
 لو كان المريض بحيث لو خرج الى الجماعة لا يقدر على القيام ولو صلى
 في بيته قد رعليه الاصح انه يخرج ويصلي قاعدا لان الغرض مقدر
 بما له على الاقتداء وعلى اعتباره سقط القيام واختلفوا في مريض
 ان قام لا يقدر على مراعات سنة القراءة وان قد قد رالاصح انه
 يقعد وبراها قد المريض على بعض القيام قام بقدره اذا كره اية

سجدة واحدة في مجلس واحد فلا فضل الا كفا بسجدة واحدة واذا كره
 اسم النبي صلى الله عليه وسلم فلا فضل تكرار الصلوة عليه وان كفاه
 واجبة فيها ولا يرضى يد بسجدة واحدة ولا فدية لسجدة واحدة ولا
 يجب نية المقيمين لها والسنة القيام لها اذا قرأ الامام اية سجدة
 فلا فضل الركوع لها ان كان في صلوة الخادم والاسجد لها كونه ترك السنة
 في الآخرين من القطع عمدا وان سهوا فله السهو ولو ضمتها ساهيا في
 اخرى لم يضر لا يسجد وعليه الفتوى لا يجوز الاقتداء بالشافعي
 في الوتر وان كان لا يقطع القرآن يخرج عن القرآنية بقصد التمام فلو
 قرأ الجنب الفاتحة بقصد التمام لم يجره ولو قصد بها الشاء في الجازة لم
 يكره الا اذا قرأ المصلي قاصدا الشاء فانه يحرمه لا رياء في الغرضين
 في حق سقوطهما اذا اراد فعل طاعة وغافل الرياء لا يتركها في الفاتحة
 لاجل المهمات عقيب المكتوبة بدعة القراءة في الحمام جهرا مكرهه وشرأ
 لا هو المختار ولا يكره للمحدث من كتب الفقه والحديث على الاصح
 وضع المقلدة على الكتاب مكرهه الا لاجل الكتابة وضع المصحف تحت
 راسه مكرهه الا للحفظ لا ينبغي تاقبت الدعاء الا في الصلوة يكره
 الاقتداء في صلوة الرغائب وصلوة الباء وليالة القدر الا اذا قال برب
 كذا ركعة بهذا الامام بالجماعة كذا في البزاية قد السهل لا يوجب قراء
 السجود الا في المسبوق بكونه الاذان قاعدا الا لنفسه لا سفار بالغفر
 افضل الا تمزدة لغة اللباس تاخير للمغرب مكرهه الا في السفر او على مائة
كتاب الزكاة الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاجة اليها الا في
 فدين الجار فتياع لقصد الدين كذا في منظومة ابن وهبان الاعتبار

سجدة واحدة في مجلس واحد
 لا يرضى يد بسجدة واحدة
 لا فدية لسجدة واحدة
 لا يجب نية المقيمين لها
 والسنة القيام لها اذا قرأ
 الامام اية سجدة فلا فضل
 الركوع لها ان كان في صلوة
 الخادم والاسجد لها كونه
 ترك السنة في الآخرين من
 القطع عمدا وان سهوا فله
 السهو ولو ضمتها ساهيا في
 اخرى لم يضر لا يسجد وعليه
 الفتوى لا يجوز الاقتداء
 بالشافعي في الوتر وان كان
 لا يقطع القرآن يخرج عن
 القرآنية بقصد التمام فلو
 قرأ الجنب الفاتحة بقصد
 التمام لم يجره ولو قصد
 بها الشاء في الجازة لم يكره
 الا اذا قرأ المصلي قاصدا
 الشاء فانه يحرمه لا رياء
 في الغرضين في حق سقوطهما
 اذا اراد فعل طاعة وغافل
 الرياء لا يتركها في الفاتحة
 لاجل المهمات عقيب المكتوبة
 بدعة القراءة في الحمام
 جهرا مكرهه وشرأ لا هو
 المختار ولا يكره للمحدث
 من كتب الفقه والحديث
 على الاصح وضع المقلدة
 على الكتاب مكرهه الا لاجل
 الكتابة وضع المصحف تحت
 راسه مكرهه الا للحفظ
 لا ينبغي تاقبت الدعاء
 الا في الصلوة يكره الاقتداء
 في صلوة الرغائب وصلوة
 الباء وليالة القدر الا اذا
 قال برب كذا ركعة بهذا
 الامام بالجماعة كذا في
 البزاية قد السهل لا يوجب
 قراء السجود الا في
 المسبوق بكونه الاذان
 قاعدا الا لنفسه لا سفار
 بالغفر افضل الا تمزدة
 لغة اللباس تاخير للمغرب
 مكرهه الا في السفر او على
 مائة كتاب الزكاة
 الفقيه لا يكون غنيا
 بكتبه المحتاجة اليها
 الا في فدين الجار
 فتياع لقصد الدين
 كذا في منظومة ابن
 وهبان الاعتبار

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in black ink on aged paper.

١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page's content.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وكذا في لزوم الأصححة الولد من الزنا لا ينبت نسبه من الزنا في شيء
إلا في الشهادة لا يقبل الزنا وفي الزكوة لا يجوز دفع زكوة الزاني إلى
الولد من الزنا إلا إذا كان من امرأة له زوج معروف كان جامع الله
القضولين الزكوة واجبة بقدره مبسرة فتسقط بهلاك المال بعد
الحول وصدقة الفطر وجبت بقدره ممكنة فلو أفقر بعد يوم العيد
لم تسقط اتفاق على قاربه بنية الزكوة جاز إلا إذا حكم عليه بنفقتهم
وأجل الصدقة لمن له غلة عقار لا تكفيه وعياله سنة ومن معه
الف وعليه مثلها كره له الإخذ وأجر للذائع ولوله قوت سنة
لنساوى ضاها أو كسوة شتوية لا يحتاج إليها في الصيف الصحيح حل
الأخذ عيالها عن نصابه عند فتم الحول وعدم أقل من نصاب
إن دفعها إلى الفقير لا يسترد هاهنا مطلقا وإلى الساعي يسترد هاهنا
فإنما وإن قسمها الساعي بين الفقراء أصنامها من مال الزكوة خلاف الحمد
ولو عمل زكوة حل السوا ثم بعد وجوب جاز لأقبله وفي اللقط من
الإجارة المعلم إذا أعطى خليفته شيئا نأويا للزكوة فإن كان بحيث
يعال له لو لم يعطه صححها والألا **كتاب الصوم** نذر
صوم الأبد فأكمل بعد رمقدي لما أكل نذر صوم اليوم الذي يقيد
فيه فلا إن فقد بعد ما نأواه فطو عا ينوب النذر للزوج إن منع
زوجته عن كل صوم وجب بإيجابها إلا عن صوم وجب بإيجاب
الله تعالى وقص المسأله في منعه عن قضاء رمضان إذا أفطر
بغير عذر قال بعض أصحابنا لا بأس بالاعتماد على النجس وعن محمد
بن مقاتل أنه كان يسألهم ويعقد قولهم بعد أن يتفق على ذلك

مسبب الاعتقاد على قول المنجدين

الحاج عن الميت اذا خلط ما دفع اليه بماله يجوز فان اخذ المأمور المال
واخرج به ورجع وجع عن الميت قال ابو حنيفة وابو يوسف لا يخرج به
الحج خلا فالحمل المحرم للحج من لا يجوز له تكاثرها تابيدا الا الضبي والقاسق
وليجوز سوا نفق المأمور بالحج الكفل في الذهاب ورجع من ماله ضمن للمال
بيد الحاج الفرض قبل زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وغيره ان كان تطوعا
جج الغنى افضل من حج الفقير لان الفقير يودي الفرض من مكة وهو
منطوع في ذهابه وفضيلة الفرض افضل من فضيلة التطوع اذا
جمع بين الصلوتين بحرفة لا ينقل بعد هما كما في البيعة المأمور بالحج
له ان يؤخره عن السنة الاولى ثم الحج ولا يضمن كما في الثانية وداخانية
ولو عين له هذه السنة لان ذكرها لا يستعمل لا للتقيد
كما في الحائنة والصحيح وقوعه عن الامر والفاضل من النفقة هو
للعم ولو ارثه ان كان ميتا الا ان يقول وكلت ان تهيب الفضل
من نفسك وتقبله لنفسك وللوحي عند الاطلاق الحج بنفسه
الا اذا قال ادفع المال من حج عني او كان الوصي وارث الميت فيتوقف
على اجازتهم والمأمور بالاتفاق من مال الامر اذا اقام ببلد خمسة
عشر يوما الا اذا كان لا يقدر على الخروج قبل القافلة واقامة مكة
بعد الحج اقامة معتادة كسفره وعزمه على الاقامة زيادة على المعتاد
مبطل لنفقة الا اذا عزم بغيره على الخروج فانها تعود الا اذا اخذ
مكة دارا ونفقة خادم المأمور عليه الا اذا كان ممن يتقدم بنفسه
وللمأمور خلط الدراهم مع الرفقة والاداع وان ضاع المال بمكة
او بقرب منها فانفق من مال نفسه رجع به وان بغير قضاء لان

نحوه في الحج

دلالة المأمور اذا المسك مؤنة الكراء وجع ما شيا ضمن المال ادعى
المأمور ان منع عن الحج وقد انفق في الرجوع لم يقبله الا اذا كان
احرا ظاهرا يشهد على صدقه واذا ادعى ان حج وكذب فالتقول له
الا اذا كان مدبرون الميت وقدموا بالانفاق منه ولا تقبل بيعة
الوارث ان كان يوم النحر بالكوفة الا اذا برهنوا على اقراره انه لم يحج
ليس للمأمور بالحج الاعتماد قبله وبعد وكل دم وجب على المأمور وهو
في ماله الا دم الاحرار في قول الامام اوصى الميت بالحج فتيقن الوارث
من ماله او الوصي لم يخرج ولو اوصى بماله ليرجع جاز وله الرجوع
وكذا الزكاة والكفاية بخلاف الاجنبي ليس للمأمور الاخر بالحج ولو
مرض الا اذا قال للمأمر ان يصنع ما شئت فله ذلك مطلقا يصح اختيار
الحاج عن الغير وله اجر مثله والمأمور اذا مسك البعض وجع
بالبيعة جاز ويعين ما خاف واذا انفق من ماله ومال الميت فانه
يضمن الا اذا كان اكثرهما من مال الميت وكان مال الميت يكتفي للكراء
وعامة النفقة كذا في الحائنة **كتاب النكاح**
المقبوض على سؤم النكاح مضمون كذا في جامع الفصولين احتاط
اصحابنا في الفرج في الا في مسئلة ما اذا كانت الجارية بين شرطين
فان عي كل الخوف عليهما من شر طر وطلب الوضع عند عدل لا يجابا الى
على ذلك وانما تكون عند كل يوم احشمة للكل كذا في كراهية المعرف
ما ثبت لجماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل الادنى
ولاية النكاح للصغير والصغيرة ثابتة للاولياء على سبيل الكمال لكل
الثانية القصاص للموروث ثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال

الامام للوالت الكبير استيفاه قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كان
 لباغين فان الحاضر لا يملك في غيبته الاخر اتفاقا لاحتمال العفو
 الثالثة ولاية المطالبة بازالة الضرر العام عن طريق المسلمين
 ثبت لكل من له حق المروءة على الكمال والصنا بطان الحق اذا كانت
 مما لا يتجزى فانه ثبت لكل على الكمال فلا يستعمل في المملوك مما يتجزى
 ليس لنا عبادة شرعت من عهد ادم عليه السلام الى الان ثم
 ليستجمر في الجنة الا الايمان والنكاح المولى لا يستوجب على عبده
 دين فلا مهران زوج عبده من امته ولا ضمان عليه بالتلاف مال
 سيده ولو قتل العبد مولاه وله ائتمان فعلى احدى سقطة القصاص
 ولم يجب شئ لغير العاقب عند الامام الفرق ثلثة عشر فرقة سبعة
 منها تحتاج الى القضاء وستة لا فالاول باجب والبغنة ونحوها بالو
 ويعلم الكفاية وينقصان المهر وبابا الزوج عن الاسلام وهو
 بالعان والثاني الفرقه تجوز العتق وبالايلاد وبالورثة وتبناي
 الدارين وبملك احد الزوجين صاحبه وفي النكاح القاسد
 النكاح يقبل العتق قبل التمام لا بعد فلم يصح اقلته ولا يفسخ
 بالجمود الا في مستثنين فقبله بعد زوجه احد هما ملك احدهما
 الاخر يكمل المهر باربعه بالدخول وبالحلوة الصحيحة وبوجوب
 العدة عليها منه سابقا وموت احدهما للزوج ان يضرب
 امرته على اربعة وما بعدها على ترك الزينة بعد طلبها وعلى
 عدم اجابتها الى فراشه وهي طاهرة من الحيض والنفاس وعلى
 خروجهما من منزله بغير اذن بغير حق وعلى ترك الصلوة في

من ترك الصلوة
 من ترك الصلوة
 من ترك الصلوة

رواية وقد بينا في شرح الكز في قولهم وما كان بمعناها لهما ان تخرج
 بغير اذن قبل ابقاء المجل مطلقا وبعد ان كان لها حق او عليها او
 كانت قابلة او غسالة او لزيارة ابوها كل جمعة مرة ولزيارة المحارم
 كل سنة وفيما عدل ذلك من زيادة الاجاب وقيامهم والولية لا يخرج
 الا بغير اذن ولا بان ولا يخرج بان نكاحا عاصيين واختلافوا في خروجها
 الحرام والمعتق الجواز بشرط عدم الترتين والتقليب يتعقد النكاح
 بما اقام ملك المال الا في لفظ المتعة فانه يفيد ملك العين كما في
 هبة الخانية ولو قال متعتك بهذا الثوب كان هبة مع النكاح لا
 يتعقد به الوطى في دار الاسلام لا يخلو عن حد او مهر الا في مستثنين
 تزوج صبي امرأة مكنته بغير اذن وليه ثم دخل بها طوعا فلا
 حد ولا مهر كما في الخانية ولو وطئ الباج المبيعة قبل القبض فلا
 حد ولا مهر ويسقط من الثمن ما قابل الكبارة والا فلا كافي بوج
 الولو الحجة لا يجوز للمرأة قطع شعر ولو بان الزوج ولا يجل لها
 وصل شعرها بشعرها تزوجها على انها بكر فانه يثبت فحليه كمال
 للمهر والعدرة تذهب باشياء فليحسن الظن بها كذا في الملحق
 لو غلط وكملها بالنكاح في اسمها ولم تكن حاضرة لا يتعقد النكاح
 تزوج امرأة اخرى وخاف ان لا يجد لايسته ذلك وان علم انه
 يعدل بينهما في القسم والنفقة وجعل لكل واحد مسكنا على حدة جاز
 له ان يفعل فان لم يفعل فهو ماجور لترك القسم عليها وفي زماننا ومكاننا
 ينظر الى مجل مثلها من مثله واما نصف المستمى فلا يعتد به لانه قد
 يمر خمسين الف دينار ولا يجل الا اقل من الف ثم ان شرط

ملكه ان يخرج بغير اذن الزوج

واذا تزوجت بغير اذن العبد عتقا ملك النكاح
 فقط كالامانة فلا يعتد بها

ملك غريب

من ترك الصلوة
 من ترك الصلوة

لها شيئا معلوما من المهر محلا فاقوا هذا ذلك ليس لهما ان تمتنع وكذا
المشروط عادة نحو الحنف والمكعب ودبياج اللقافة ودرهم التسكر
على ما هو عرف سمرقند وان شرطوا ان لا يدفع شيئا من ذلك لا يجب
وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف من غير تردد في الاعطاء بمثلها
من مثله والعرف الضعيف لا يطبق المسكوت عنه بالمشروط كذا في
الملتقط الفقير لا يكون كفو للغنية كبيرة او صغيرة الا ان يكون عالما او
شرفيا كذا في الملتقط ادعت جدا الزفاف انها زوجت بغير رضا
فالقول لهما الا اذا طاعت في الزفاف ولو زوج بنته وسلمها الاب
الى الزوج فهرت ولا تدرى ولا يلزم الزوج طلبها كذا في الملتقط لا
ينبغي للقاضي ان يزوج صغيرة الا اذا كانت حرا حقة تطلب ذلك
منه ايضا تحبس من خلع بنت رجل وامرأته واخرجهما من منزله
يجس الى ان يلف بها او يعلم موتها كذا في الملتقط اختلفا في الضحية
والفساد فالقول للمدعي الضحية كذا في الحائنية الاقرار بالولد من
خبرة اقرار نكاحها الا الاقرار بمهرها وقوله خذي هذا من نفقة
عدتك لا يكون اقرارا بطلاقها اعطى مهرى اقرارا بالنكاح كذا في
اقرار البتة يجوز خلو النكاح عن الصداق والنكاح باقل من مهر
للمثل الا في صغيرة يزوجهما عز الاب والجد ومجوده وموكله عفته
النكاح لا يقبل الغش بعد التمام هكذا ذكر ابو عليه ان جموده
لا يكون فسحا قلت قبله بعن في ردة احدهما كما كتبه في الشرح
واما طرق الرضاع عليه والمصاهرة فتعدنا بنفسه ولا يقسمه
كما في الشرح **كتاب الطلاق** السكران كالصالح الا في

91
الاقرار بالحدود كالصحة والردة والاشهاد على شهادة نفسه
كذا في خلع الحائنية النداء للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق
يا طالق وفي العتق يلحق وفي الحدود بازائه وفي التعزير يا سارق
فتفرع على الاول لو قال بجاريته يا سارق يا زانية يا مجنونة و
باعها فظعن المشتري بقول البائع لا يرد لها لانه للاعلام لا
للتحقيق ولو قال لزوجته يا كافرة لم يفرق بينهما كذا في الجامع ولد
الملاعة لا ينسب نسبه في جميع الاحكام من الشهادة والزكوة
والمسكنة والعتق بملك القريب الا في حاكمين الارث والنفقة
كذا في البديع المجنون لا يقع طلاقه الا في مساييل اذا علق عاقلا ثم
جن فوجد الشرط وفيما اذا كان مجنونا فانه يفرق بينهما بطلبها بخصوصه
وهي طلاق وفيما اذا كان عتينا فوجدها فان لم يصل فرق بينهما
بخصوصه ووليته وفيما اذا اسلمت وهو كافر فوالى ابواه الاسلام
فانه يفرق بينهما وهي الطلاق الصبي لا يقع طلاقه الا اذا اسلمت
فرض عليه مميزا في وقع الطلاق على الصحيح وفيما اذا كانت
مجنونا ووفرق بينهما فهو طلاق على الصحيح ويؤهل له لكونه مستحقا
عليه عتق قريبه كذا في عتق المملوك بالشرط لا ينعقد
سببا للمال والمضام منعقد في الطلاق والحق والنذر
فاذا قال انت حر عند الم ملك ببيعة اليوم وملكه اذا قال
اذا جاء غدا وقال الله على الصدق بدرهم غلامك
التجمل بخلاف اذا جاء غدا الا في المستثنين فقد سؤوا
بينهما الا في في ابطال جناب الشرط قالوا لا يصح تعليق

ابطاله بالشرط وقالوا لو قال اذا جاء غد فقد بطلت خيارى او
قال بطلته غدا فجاء غد بطل خياره كذا في خيار الشرط من الخاتمة
الثانية يمكن الفقيه ابو الليث والاسكاف لو قال اجرتك غدا او
اذا جاء غد فقد اجرتك صح مع ان الاجارة لا يصح تعليقها وتصح
اضافتها ومن فرغ اصل المسئلة ما في ايمان الجامع لو حلف لا يخلف
ثم قال فانها اذا جاء غد فانت طالق محنت بخلاف ان دخلت وفي
الخاتمة تصح اضافته فصح الاجارة المضافة ولا يصح تعليقها طلب المرأة
الحكم حرام الا اذا علق طلاقها بالبين بشرط فشدها بوجوده
فلم ينعض بها فله ان تخاطب في طلبه القدا للمقادير والقول له ان
اختلفا في وجود الشرط فيما لا يعلم من جهتها الذي مسائله لو علق بعدم
وصول نفقتها شهر فاته ما وانكوت فالقول لها في المال والطلاق
على الصحيح كافي للخلاصة وفيما اذا اطلقها للسنة وان عيها
في الحيض وانكوت وفيما اذا ادعى المولى قربانها بعد الحلق فيها و
انكوت وفيما اذا علق عتقه بطلاقها ثم خبرتها وادعى انها اختارت
بعد المجلس وهي فيه كافي الكافي اذا علقه بفعليها القلي تطلق باخبار
ولو كان به الا اذا قال انكوت فانك طالق فصرها فقلت سررت
لم ينع كافي الخاتمة من الطلاق اذا علقه بما لا يعلم الامتناع منها
فالقول لها في حقها واذا علق عتقه بما لا يعلم الا منه فالقول له
على الامتناع كقوله للعبد ان اخلت فانت حر فقال اخلت
وقع باخباره كافي المحيط وفرق بينهما في الخاتمة بما كان النظر
الى خروج المني بخلاف الدم الخارج من الرحم كذا الشرط ثلثا

والمراد واحد افوجد الشرط طرقة طلقت واحدة ولو تعدد الاجزاء تعدد
الوقوع كما في الخاتمة ولو طلقها ثم عطفها مع اخرى بالواو او ثم والفاء
طلقت اثنين والاخرى واحدة ولو طلقها ثم اضرب وانبت لها لا يعد
الا بالنية ولو جمع الاولى مع اخرى في الاضرب تعدد على الاولى
اذا دخل كلمة او في الايقاع على امرأتين واعقبه بشرط فان التعيين
له بعد وجود الشرط اذا اطلق ثم انى باو فان كان ما بعد او كذبا
وقع بالاول والا لا كذا الشرط ثم اعقبه جزاء واحدا بعد الشرط
لا الجزاء ولو ذكر الجزاء بين الشرطين تعدد الشرط لكل امرأة اتروجهما
بالبينة عندهما بخلاف الثاني وبما اخذ الفقيه ابو الليث بتكرار الجزاء
بتكرار الشرط كلما دخلت فكذا كلما تحدث عند كذا فكذا ففقد
ساعة طلقت ثلثا كلما ضربت بك فصرها بيبطلت اثنين
وان يكفى واحد فواحدة وكلما طلقته فطلقها وقع ثلثان كلما
وقع عليك طلاق فطلقها طلقت ثلثا وشرط الشرطين طلقين
تجزئ الثاني وتعلق الاول ذكر من ادعى بين شرط وجزاء ثم نادى
اخرى تعلق طلاقى الاولى وينوى في الاخرى ولو بدأ بالثانية ولو احدث
ثم ذكر الشرط والجزاء ثم نادى اخرى فاذا وجد الشرط طلقها كلمة
كل في التعليق عند عدم امکان الاحاطة بالافراد مخرقة الى
ثلاثة لقولهم لو قال لها ان لا اقر عنك لاجبك بكل فصح في الدنيا فان
كذا يبر ثلثة انواع من التبع اذا علقه بوصف قائم بها كان
على وجوده في المستقبل كقوله للماء ان حضت وللريضة
ان مرضت الا اذا قال لصبيحة ان صححت والضابط ان ما يمتد

قاله وام حكم الابتداء والا لان على التراخي الأبقريته الفور
ومنه طلب جماعها فابت فقال خطا ان لم تدخلي معي البيت فانت
طالق قد خلت بعد شهرته ومنه طلقتي فقال ان لم اطلقك علقه
على زناه فشهد على فراده به وقم وان على العائنة الا كما لو شهد
اربعة به فعدل منهم اثنان قال لاربعة المدخولات كل امرأة لم اجمعا
مكن اللبلة فالأخريات طوائف في جامع واحدة ثم طلع النحر طلعت
التي جامعها ثلاثا وعزها اثنين اضافة وعلقه فان قدم الحرام واخر
شرطه ووسطه ولفغ الاضافة ولو قدم الشرط تعلق المضاف به
وفي ولو ذكر شرطه او لا ثم خرا ثم عطف عليه بالواو ثم ذكر خرا
اخر تعلق الاوليات بالاول والثالث بالثاني ولو كان الخراج وحدا
كان المعلق بالثاني خرا للاول فلا يقع لو وحدا الثاني قبل الاول
ثم الاول وهذه المسائل في الصفحين مع ايضاها من الخانية
كل من علق على صفة لم يقع دون وجودها اذا قال انت طالق
امسق انها تطلق للحال ولم اذ الان ما اذا علقه بزوجتها الهلال
فراه عزمها وينبغي الوقوع لان المرد دخول الشهر استثناء الكل من
الكل باطل وفرغ عليه في النهاية من مسائل شتى من القضا ان لو
اقر بقبض عشرة دراهم جبار وقال متصلا الا انها يوف لم يصح
لانه استثناء الكل من الكل كما لو قال له على مائة درهم وبنار
الدينار لم يصح انتهى وفي الايضاح قبيل الايمان اذا قال علما
حران سالم وبنزع الا بز يباح استثناء لانه فضل على سبيل
التفسير فانصرف الاستثناء الى المفسر وقد ذكرها جملة فصح

الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم خرو بنزع خرا الا بز يغالانه افر
كلامها بالذكور كان هذا الاستثناء بجملة ما حكم به فلا يصح انتهى
كتاب العتاق ونوابعه في ايضاح الكرماني وجعل له
خمسة من الرقيق فقال عشرة من ممالكي الا واحدا احرا عتق
لان نقد بده تسعة من ممالكي احرا وله خمسة فعتقوا ولو قال
ممالكي عشرة احرا الا واحدا عتق اربعة منهم لاني كالعشرة على
سبيل التفسير وذلك غلط منه فلغا فانصرف الى ممالكه وانا
اوجبت قيمة على انسان واختلف المقومون فانه يقضي بالوسط
الا اذا كاتبه على قيمة نفسه فانه لا يعق حتى يودي الى العتاق في
الظهيرية احدا الشريك في العبد اذا عتق نصيبه بلا اذن شريكه
وكان موسرا فان لشريكه ان يضمه حصته الا اذا اعتق في مرضه
فلا ضمان عليه عند الامام خلافا لما كان في عتق الظهيرية دعوة
الاستيلاء تستند والتحرير يقتصر الاولى وبيان في الجامع
معنى البعض كالمكتبة الا في ثلث الاولى اذا عجز لا يرد في الرق
الثانية اذا جمع بينه وبين فن في البيع بعد الجحلا الى العتق
بخلاف المكتبة اذا جمع الثلاثة اذا قتل ولم يترك وفاد لم يجز العتاق
بخلاف المكتبة اذا قتل عن غير وفاد فان العتاق واجب ذكوه
الزبيعي في الجنايات والثانية في السلاج الوهاج والاولى في
المنون التوءم ان كان له الواحد الثاني تبع للاول في احكامه
فاذا عتق ما في بطنها فولدت توأمين الاول لاقل من ستة

اشهره الثاني لتمامها فاكثر عتق الثاني بتعادل اول بخلاف ما اذا
ولدت الاول والتمامها فانه لا يعق واحدهما الا في مسئلتين الاولى
من جنبايات المبسوط لوضرب بطن امرأة فالتقت جنينين فخرج احدهما
قبل موتها والاخر بعد موتها وهما ميتان ففي الاول عتق فقط الثانية
نفاس التوأمين من الاول ومادته عقيب الثاني لا من ملك ولأن
من الزنا يعق عليه ومن ملك لخته وأخاه لا يبيعه من الزنا لم يعق عليه
ولو كانت لخته لأمه من الزنا عتقت والفرق في غاية البيان من
باب الاستيلاء والتدبير وصية فيعتق المدبر من الثلث الا في ثلث
لا يصح الرجوع عنه وتصح عنها وتدبير المكره صحيح لا وصيته
ولا يبطله الجور ولكن يبطل الوصية والثلث في الظهيرة التاقت
الى مرة لا يعيش الانسان اليها غالبا تبديد معنى في التدبير على
المختار فيكون مطلقا وفي الإجارة ففسد الى نحو مائة سنة الا في
النكاح فتاقت ففسد التكليم لا يعلم معناه يلزم حكمه في الطلاق
والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على الصحيح
فلا يلزمها المال والإجارة والهبة والابراء عن الدين كما في نكاح
الحانية المعق لا يصح اقراره بالرق قلت الا في مسئلة لو كان المعق
مجهول النسب فاقرب بالرق لرجل وصدة المعق فانه يبطل اعاقه
كما في اقرار الشخص بالولاء لا بطل قلت الا في مسئلتين وهي المذكورتان
فانه يبطل الولاء بأفراده والثانية لو ادتت الحقيقة وسببت
فاعتقها السبا كان الولاء له وبطل الولاء عن الاول كما في اقرار

سنة التكليم لا يعلم معناه

في

النفق

النفق لو اختلف المولى مع عبدين في وجود الشترط فالقول للمولى
الا في مسائل كل امرة في حق الامه جباية الامه اشتد بها من زيد
الامه نكحتها البتة رخصه الامه يتباني في هذه الاربعة ان انكوت
ذلك الوصف وادعاه فالقول لها بخلاف ما اذا قال الامه
بكر او لم اشتد بها من فلان ولم اطأها البارحة او الاخر ساعة
فالقول له وتماضي ايمان الكافي المدبر اذا خرج من الثلث
فانه لا سعاية عليه الا اذا كان السيد سفيها وقت التدبير فانه
يسعى في قيمته مدبرا كما في الحانية من الحجر وفيما اقل سبين
كما في شتر حنا المدبر في زمن سعايته كما كتب عنه فلا يقبل
شهادته كما في البرزانية في العق في المرض وجبايته جباية المكاتب
كما في الكافي وقرئت عليه لا يجوز نكاحه مادام يسعى وعندهما
حرمد يوبن في الكل **كتاب الايمان** المعرفة لا يدخل تحت النكحة
الا المعرفة في الجرائد كما في ايمان الظهيرة يمين الغلام مؤخذا فيها الا في
ثلث الطلاق والعتاق والتدبر كما في الخلاصة لا يجوز تميم المشترك
الا في اليمين حلف لا يكلم مواليه وله اعلون واسفلون فانهم
كلهم تحت كما في المبسوط قطعت الوصية للموالي والحالة هذه
ولو وقف عليهم كذلك ففي الفقهاء لا يكون الجمع للواحد الا في
مسائل وقف على اولاده وليس له الا واحد بخلاف بنيه وقف
على اقدارهم القيمين في بلد كذا فلم يبق منهم فيها الا واحد كما في العدة
حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد حلف لا يكلم ثلثة
ارغفة من هذا الحب وليس فيه الا واحد كما في الوافعات

حلف لا يكلم الفقراء والمساكين أو الرجال حنت بواحد بخلاف
رجلا لا حلف لا يركب واث فلان لا يلبس ثيابا لا يكلم عبيد
ففعول ثلثة حنت لا يكلم زوجات فلان واصدقائه واخوته لا
يحنت بالكل والاطمير والنساء والنياب مما يحنت بفعل البعض كما في
الواقعات لا يحنت الحائف بفعل بعض المحلوف عليه الا في مسائل
حلف لا ياكل هذه الطعام ولا يمكن كلكه في مجلس واحد حلف لا يكلم
فلانا وفلانا وابا واحد مما كلام هؤلاء القوم او كلام اهل بعلباد
على حرام تكلم واحد الكل من الواقعات الصغرة امرأة فيحنت بها
في قوله ان تزوجت امرأة الا في مسئلة لا تشتري امرأة لم يحنت
بالصغيرة الايمان بنينة على اللفاظ لا على الاعراض فلو حلف لا يشتري
اليوم بالف فاشترى عتقه بغيره برب ولو حلف ليحقق مملوكا
اليوم بالف فاشترى مملوكا بالف لا يساها فاعقده برب الا في مسائل
حلف لا يشتري بعشرة حنت باحد عشر لو حلف بالبيع لم يحنت به
لان مراد المشتري المطلقة ومراد البائع المفردة ولو اشترى وبيع
تسعة لم يحنت لان المشتري مستنقص والبائع وان كان مستريدا
لكن لا حنت بالغرض بلا مسمى وتما في الجامع من باب المساومة
حلف لا يخلف حنت بالتعليق الا في مسائل ان يعلق بافعال القلوب
او يعلق بمجيئ الشئ في ذوات الاشهر والتطبيق او يقول ان اذيت
اني فكما فانت حنت وان عجزت فانت رقيق او ان حصنت حبسه او
عشرين حصة او ما بطلوع الشمس كما في الجامع الحالف على عقد
لا يحنت الا بالايجاب والقبول الا في تسعة فانه يحنت بالايجاب

حلف لا يشتري بعشرة حنت باحد عشر لو حلف بالبيع لم يحنت به

وهذه الهبة والوصية والافراد والبراء والاباحة والصدقة والاعارة و
القرض والكفالة ان تزوجت لفسادا واشترت العبد او كملت ذنبي الناس
ادهم او اكلت الطعام او طعاما او شربت الشراب او شربا يحنت بواحد
للجنس ولو قال فساده وعبيدا فثلاثة للجمع ولو نوى الجنس في الكل
صدق للحقيقة المتعلق بآخر والمضاف يقارن قال لا جنسية است
طابق قبل ان تزوجك بشر او اطلق لا تعقد ولو قال اذا تزوجت
فانت طالق قبل ذلك بشهر فحرف وجهه قبل شهر لا تطلق وبعده تطلق
النيتما غا في المفوض وهي مسئلة ان اكلت ونوى طعاما دون طعام
الا اذا قال ان خبز ونوى السفر للتمتع وفيما اذا حلف لا يزوج ونوى
حبسية او عربية المرف لا يدخل تحت المنكر قال ان يزوجي هذه احد
او كلهم علامي هذا او ابني هذا واصناف في غيره لا يدخل المالك تعريفه
بخلاف النسبة ولو لم يضيف يدخل لتكثيره الا في الاخر كما ليد والبرك
وان لم يضيف لا اتصال الفعل يتم بفاعله مرة ومجمله اخرى قال ان
نتمته في المسجد او ميتة البه فشرط حنته كون الفاعل فيه وان ضربته
او جرحته او قتلته او رميته كون المحل فيها بشرط متى اعرض عن الشرط
يقدم للمخرج المتعلق بشرطين ينزل عند اخرهما وباحد هما عند الاول
والمضاف بالعكس مقابلة الجمع بالجمع تنقسم وبالفرق لا وصف الشرط
بالشرط المحذور للصدق وغيره الا ان يوصله بالباء وكذا الكتابة والاعلم و
البشارة على الصدق وفي الغرضية ويجعل شرط المتعذر صفة
للملكية نزول بزوال ملكه وكونه مشتركا لا الاول اسم لغيره سابق

النية مع المفوض وانما في ذوات

حلف لا يشتري بعشرة حنت باحد عشر لو حلف بالبيع لم يحنت به

والاوسط فرد بين عدد من سنسواوين والاخر فرد لاحق او في
 المنفى نعم وفي الاثبات تختص الوصف المعتاد معتبر في الغالب لا في
 العين اضافة بما يندلج من الاستغراق بخلاف غيره الوقت الموصوف
 معرف لا شرط **كتاب** الحدود والتعزير اذا صار
 الشافعي حنيفيا ثم على الى مذهبه يعزده عند البعض لا انتقاله الى
 المذهب الاذون كذا في شفعة البراذنة من اذى غيره بقول او فعل يعز
 كما في التاخر اذينة ولو يعز العين ولو قال للذمي يا كافر يا نمر ان شق
 عليه كذا في القينة وضابط التعزير بكل معصية ليس فيها حد مقدر
 فيها التعزير بوطا من اقسادهم انه يعز على ما فيه الكفاية ولم اره
 مسلم دخل دار الحرب وارتكب ما يوجب الحد والعقوبة ثم رجع
 اليها لم يؤخذ به الا في القتل فحق الدية في ماله عمدا او خطأ يعز
 على الودع بالبارد كتعزير بخرقة كذا في التاخر اذينة قال له يا فاسق
 ثم اذا اثبات فسقه بالبينه لم يقبل لانه لا يدخل تحت الحكم
 كما في القينة التعزير لا يسقط بالتوبة كالحكم كذا في البيعة من له
 دعوى على رجل فلم يجد فامسك اهله بالظلمة بغير كفالة فعقد و
 وحبسوه وصرى بوجههم وعزمهم عزركذا في البيعة رجل خدع امرأة
 الشان ولحقها وزوجها من غيره او صغرة يجلس الى ان يحدث
 توبة او يموت لانه ساع في الارض بالفساد كذا في قضاء الولو الحجة
 علق عتق عبده على زناه فان عصى العبد وجوز الشرط حلف المولى
 فان كمل عتق واختلفوا في كون العبد قاذفا كما في قضاء الولو الحجة

سواء كان له مال او لا
 او كان له مال او لا
 او كان له مال او لا

وفي مناقب الكرد وعرفة اللواطة عقلية فلا وجود لها في
 الجنة وقيل سمعة فلها وجود فيها وقيل يخلق الله تعالى نفة يكون
 نصفها الا على صفة المذكور والنصف الاسفل على صفة الاناث
 والصحيح هو الاول وفي القينة ان الاب يعز اذا اشتبه مع كونه لاء
 يحد له واستثنى الشافعي من لزوم التعزير ذوى الهيات فلا
 تعزير عليهم واختلفوا في تفسيره فقيل صاحب الصغرة فقط
 وقيل من اذ ذنب ندم ولم لا يصح بان **كتاب** الشير باب الردة
 يجزى الكافر كمن فلو سلم على الذمي يجزى كمن ولو قال للجو حتى يا
 استاذي يجزى كمن كمن كذا في صلوة الظهيرة وفي الصغرة الكفر
 شئ عظيم فلا يجزى المومن كافر امتي وجبت رواية انه لا يكفر لا
 تصح ردة السكران الا تصح الردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم
 فانه يقتل ولا يعفى عنه كذا في البراذنة كل كافر ناب فتوته مقبولة
 في الدنيا والاخرة الاجماع الكافر بسبب بنى وليسبب الشيخين
 او احدهما او بالسحر ولو امرأة وبالزندقه اذا اخذ قبل توبته ع
 كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يبا لا المرأة ومن كان اسلامه
 بتعاوا لصبي اذا اسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه
 بشهادة رجل وامرأتين ومن ثبت اسلامه برجلين ثم رجعا كما
 في شهادة القيمة حكم الردة وجوب يقتل ان لم يرجع وجب الا
 عمال مطلقا لكن اذا اسلم لا يقضيه الا الحج كما كافر الاصل اذا
 اسلم ويبطل ما رواه غيره من الحديث فلا يجوز للسامع منه
 ان يرويه عنه بعد ردته كما في شهادات الولو الحجة وبنوته

امرته مطلقا وبطلان وقفه مطلقا واذا مات او قتل على دين
 لم يدين في مقابر اهل ملته وانما يلحق في حفرة كالكلب والمرتب
 افصح كفر من الاصل الايمان تصديق محمد صلى الله عليه وسلم
 في جميع ملجاء به من الدين ضرورة الكفر تكذيب محمد صلى الله
 عليه وسلم في شئ مما جاء به من الدين ضرورة ولا تكفي احدا من
 اهل القبلة الا بمجرد ما دخله فيه وحاصل ما ذكره اصحابنا في
 الفتاوى من الفاظ التكفير يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف
 لكن لا يفتي بما فيه خلاف سب الشيخين ولعنهما كفر وان فضل
 علينا عليهما فمستدع كذا في الخلاصة وفي مناقب الكورد يكفر
 اذا انكر خلافتها او بعضها المحجة النبي صلى الله عليه وسلم
 واذا احب علينا اكثر منها لا يؤخذ به انتهى وفي التهذيب ثم انما يصير
 مرتدا بانكار ما وجب لا قرار به او ذكر الله تعالى او كلامه او
 واحد من الانبياء بالاستهزاء انتهى يقتل المرتد ولو كان مسلما
 بالفعل كالصلوة بجماعة وشهود مناسك الحج مع التلبية هـ
 انكار الردة توبة فاذا شهد واعلى مسلم بالردة وهو متكر لا يتعرض
 له لا لتكديسا لشهود والعبد ولان انكاده توبة ورجوع
 كذا في فتح القدير فان قلت قلته قبله وقبل الشهادة بالردة
 من عدلين فما فائدة قلت ثبوت ردته بالشهادة وانكاده هـ
 توبة فثبت الاحكام التي للمرتد وكوتاب من حبط الاعمال وبطلان
 الوقف وبنونه الزوجه وقوله لا يعرض له انما هو في مرتبة قبل
 توبته في الدنيا اما من لا يقبل توبته فانه يقتل كالردة بسبب

منه في قوله لا يعرض له انما هو في مرتبة قبل توبته في الدنيا

النبي

النبي
 النبي صلى الله عليه وسلم والشيخين كما قد مناه واختلفوا في تكفير
 معقود قطع المسافة البعيج في زمن يسير للوئي ولا يكفر بقوله
 لا اصل الا نحو لا يشترط صحة الايمان بمحمد صلى الله عليه وسلم
 معرفة اسم ابيه بل يكفي معرفة اسمه وصف الله تعالى بحضرة زوجته
 فقالت كنت ظننت ان الله تعالى السماء كفرت ولا يكفر بقوله اما
 فرعون وانا ابليس الا اذا قال اعتقادى كما اعتقاد فرعون واختلفوا
 في كفر من قال عند الاعتقادى كفر فاسلمت قبل لها انت كافرة
 فقالت انا كافرة كفرت استعمل اللواط بزوجته كفر عند الجمهور
 يكفر بوضع رجله على المصحف مستخفا والا لا اسهرزاه بالعلم
 والعلماء كفر ويكفر بانكار اصل الوزر والاضحية وتبرك العبادة
 بها ونأى مستخفا واما اذا تركها كما سله او مؤلا فلا وهي في
 المحبة ويكفر بادعاء علم الغيب ويكفر بقولها لا اعرف الله تعالى
 الاستهزاء بالاذان كفر بالموذن قال الناجران الكفار ودار الحرب
 خير من دار الاسلام والمسلمين لا يكفر الا اراد ان دينهم خير
 ولا يكفر بقول المسلم عليه ان ددت الاسلام وتكبت عتيقة ولا
 يكفر بقوله لا تحب فنهك فان مؤسسى عليه السلام اعجب نفسه
 بذلك وليستفسر فان فسر بما يكون كفر كفر قيل له قل لاله
 الا الله فقال لا اقول لا يكفر ولا يكفر ان قال مرتد احب الى
 من الله ان اراد الشهوة وان اراد محبة الطاعة كفر عبادة

من المصحف من الاستهزاء بالاذان كفر بالموذن قال الناجران الكفار ودار الحرب خير من دار الاسلام والمسلمين لا يكفر الا اراد ان دينهم خير ولا يكفر بقول المسلم عليه ان ددت الاسلام وتكبت عتيقة ولا يكفر بقوله لا تحب فنهك فان مؤسسى عليه السلام اعجب نفسه بذلك وليستفسر فان فسر بما يكون كفر كفر قيل له قل لاله الا الله فقال لا اقول لا يكفر ولا يكفر ان قال مرتد احب الى من الله ان اراد الشهوة وان اراد محبة الطاعة كفر عبادة

الصنم كفن ولا اعتبار بما في قلبه وكذا لو سخر بقلبه عليه
الصلوة والسلام او اكتشف غموره وكذا الوصور عيسى عليه
السلام ليسجد له وكذا اتخاذ الصنم لذلك وكذا الاستخفاف
بالقران والمسيح ونحو مما يعظم او وطئ امراته ولو استعمل
بخاسة لغصد الاستخفاف فكذلك وكذا التزني بزنا اليهود
والضاري من حل كنيسة لم يدخل وكذا لو قال كنت استغني
بهم ولا اعتقد دينهم صدق ديانة ويكفر ان شك في صدق
النبي صلى الله عليه وسلم او سبته او نقضه او صغره وفي قوله
مسيح خلاف ولا يصح لا كتمته ان لا يكون الله بعنه ان لم
يكن عداوة ولوطن القاجر بيا فهو كما لا كتب ويكفر بنسبة
الانبياء الى الفواحش كعزم على الزنا ونحوه في يوسف عليه السلام
لانه استخفاف بهم وقيل لا ولو قال لم يعصوا حال النبوة وقبلها
كفر لانه رد النصوص اذ لم يعرف ان محمد اخر الانبياء فليس بمسلم
لان من الضروريات **كتاب القبط والقطعة والابق والمفقون**
يجعل الجمل لو ان الايق اذا زده من في عيال لتقبله ورده احد
الابوين مطلقا والابن لا احدهما او احدا الزوجين للاخر او وصي
اليتيم او من يعوله او من استعان به مالكة في رده اليه اوردته
السلطان او الشفعة او الخفارة **المستثنى** عشرين من
اطلاق المتون لو اراد الملتقط الانتفاع بها بعد التعريف
وكان غنيا لم يحل له وان كان فقيرا كذلك لا باذن القاضي

فيما كان في يد الزوجين

انما هو في يد الزوجين

في الثانية الصني في الالتقاط كالبائع والعبد كالحرة وان رده
العبد الايق فاجعل لمولاه ان شهد راد الايق انه اخذه ليرده على
ماله انتفى العثمان عنه واستحق الجمل والا فلا فيها **كتاب الشراكة**
الفتوى على جوازها بالقبول من التبر لا يصح الا في موضع يجرى مجرى
التقود للمقاوض العقد مع من لا تقبل نهاده له لا يجوز شركة
القراد والوعاظ والدلائل والشهابين وان حقت بهم الشهود في
الحاكم وان شرط الربح للعامل اكثر من راس ماله لم يصح ويكون مال
الدافع عند العامل مضاربة ولو اشتراط الربح للدافع اكثر من
راس ماله لم يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة
ولكل منهما ربح ماله كما في الشراكة اذا عمل احدا الشريكين
دون الآخر بعد راد وغيره فالربح بينهما بخلاف ما اذا تقبل ثلثة
عملا من غير عقد شركة فعليه احد هم كان له ثلث الاجر ولا
شي للآخرين ولو قال لآخر ما اشتريت اليوم من انواع التجارة
فهو بيني وبينك فقال نعم جاز ولو اشترى شيئا فقال فله الثمن
فيه فجاز الا ان يكون قبل قبضه مني احدهما شريك عن الخروج منه
وعن بيع النسبة جاز ليس لاحدهما السفر بغير اذن الآخر
فان سافر فهلك لم يضمن فيما لا حمل له ولا مؤنة والربح بينهما
نكوه الشراكة مع الذمى يختلف رتب المال مع المضارب في
القتيد والاطلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة القول
للوكل ولو اختلف المولى مع عزماء العبد فالقول لهم

كتاب الوقف لو وقف على المصلح في الامام والخطيب والقيم وشرا
 الدهن والحجير والمراوح كذا في مسأله ابن وهبان كل من ينفق في ارض
 غيره بامر وفالبناء لما لكها ولو بنى لنفسه بلاء اخر قوله وله رغبة الا ان
 ينفقها لارض واما البناء في ارض الوقف فان كان الباقي المتوفى عليه فان
 كان بمال الوقف فهو وقف وان كان بماله للوقف واطلق فهو وقف
 وان كان لنفسه فهو له وان لم يكن متوليا فان كان باذن المتوفى ليرجع
 فهو وقف والا فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه واطلق دفعه
 لو لم يضر فان اضر فهو المصنع لما له فليتبر بص الى خلاصه وفي بعض الكتب
 للناظر تملك باقل العتقين للوقف من وعاء وعزم من وعاء الوقف
 الناظر اذا جرحتم مات فان الاجارة لا تسفح الا اذا كان هو الموقوف عليه
 وكان جميع الربيع له فانها تسفح بموته كما حرره ابن وهبان معزيا الى
 عدة كتب ولكن اطلاق المتوفى عليه لا يستدانه على الوقف لا يجوز الا
 اذا اجتمع اليها المصلحة الوقف كتميز وشرا بزرقي وبشرطين الاول
 اذن القاضي الثاني ان لا يتسب اجارة العين والصرف من اجرتها كذا حرره
 ابن وهبان وليس من الضرورة الصرف على المستحقين كما في الفتية و
 الاستدانة القرض والشراء بالنسيئة وهل يجوز للمتوفى ان يشتري
 مناعا باكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه على العمارة ويكون الربيع على الوقف
 لكونه نعم كما حرره ابن وهبان لا يشترط لصحة الوقف على مئى وجود
 ذلك الشئ وقته فلو وقف على اولاد زيد ولا ولد له صح ونصرف
 العلة الى الفقراء الى ان يوجد له ولد واختلفوا فيما اذا وقف على مئى
 او مسجد وهما مكانا لبنات قبل ان يبنيه والصحيح الجواز اخذ من

السابقة كما في فتح القدير اقاله الناظر عقدا اجاره جابر: الآ في مسئلتين
 الاولى اذا كان العاقد ناظرا قبله كما فهم من تعليلها الثانية اذا كان
 الناظر يجهل الاجرة كما في القضية ومشي عليه ابن وهبان استبدال الوقف
 العام لا يجوز الآ في مسائل الاولى لو شرط الواقف الثانية اذا غضبه
 غاصب واجرى الماء عليه حتى صار حرجا لا يصح للزراعة فيضمنه القيمة
 ويشترى بها ارضه الثانية ان تجده غاصب ولا يبنيه وهي في الحائنة الرابعة
 ان يرغب انسان فيه ببدل اكثر غلة واحسن مستغنيا عن قول ابن يوسف
 وعليه الفتوى كما في فتاوى قاضي الهندي اجاره الوقف باقل من اجر
 المثل لا يجوز الا اذا كان الامر غيبا في اجارتهما الا بالاقل وبما اذا كان
 النقصان يسيرا شرط الواقف حيا يتابع لقولهم شرط الواقف كض
 الشارع اى في وجوب العمل به وفي المفهوم والدلالة كما بيناه في شرح
 الكفر الآ في مسائل الاولى شرط ان القاصى لا يعزل الناظر فله عزل
 غيره الا اهل الثانية شرط ان لا يوجر وقفه اكثر من سنة والناس لا
 يرغبون في استيجاره سنة او كان في الزيادة نفع للمفقر اطلق القاصى للمخالفة
 دون الناظر الثانية لو شرط ان يقر على قبره فالقبرين باطل الرابعة
 شرط ان يقصد في فواصل اعله على من يسأل في مسجد كذا كل يوم لم
 يراع شرطه فللقسم الصدق على سائرهم عز ذلك المسجد وخارج
 المسجد وعلى من يسأل الخامسة لو شرط للمستحقين خبزاً او لحما
 معين كل يوم فللقسم ان يدفع القيمة من النقد وفي موضع اخر لم يطم
 العين واخذ القيمة السادسة سيجوز الزيادة من القاصى على معلوم
 الامام اذا كان لا يكتفيه وكان عالما تقنيا بالسابعة شرط الواقف عدم

المنز

الاستبدال فلقاصى الاستبدال اذا كان الاصح لا يجوز للقاصى عزل
 الناظر المشروط بل حياته ولو عزل له لا يغير الثاني متوليا كذا في فصول القاصى
 ويصح عزل الناظر بلا حياته ان كان مضوبا للقاصى اذا عزل القاصى الناظر
 ثم عزل القاصى فقدم المخرج الى الناظر فان الاول عزله بلا سبب لا يعيد
 ولكن ياعز بان ثبت عنده انه اهل الولاية فاذا اثبتا عاده ليس للقاصى
 عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين حتى يثبتوا عليه تجايزه وكذا الوضى
 الواقف اذا عزل الناظر فان شرط له العزل حال الوقف صح اتفاقا والا لا
 عند محمد ويصح عند ابن يوسف ومشايخ طبعه واقول الثاني والصدور بخار
 قول زفر وعلى هذا الاختلاف لو مات الواقف فلا ولاية للناظر كونه
 وكيلاً عنه فيملك عزله بلا شرط وبطل ولايته بموته وعند محمد ليس ب وكيل
 فلا يملك عزله ولا بطل بموته والخلع فيها اذا لم يشترط له الولاية في حياته
 وبعد ماته اما الوشر ذلك لم تبطل بموته اتفاقا هذا حاصل ما في الخلاصة
 والبرازية والفتوى على قول ابن يوسف كما في الولولة الحية وفي الهاتية لو لم
 يجعل الواقف له فيما مضى القاصى قيتا وقضى بقوامته لم يملك الواقف
 اخراجها متى ولم ار حكم عزل الواقف للمدرس والامام الذى ولاهما
 ولا يمكن الاخلاق بالناظر لتعليقهم لصحة عزله عند الثاني بكونه وكيلاً عنه
 فليس صاحباً لوظيفة وكيلاً عن الواقف ولا يمكن منعه عن العزل مطلقا
 لعدم الاشتراط في اصل الاتفاق كونه من جعلوا له الضبط للامام والمؤذن
 بلا شرط لما في البرازية الثاني اولى بنصب الامام والمؤذن وولد الباقي
 وعشيرة ثم اولى من غيرهم بنى مسجد في محلة فزاره بعض اهل المحلة في
 العمارة قال الباقي اولى مطلقا وان تآزروا في نصب الامام والمؤذن مع

ان قولنا ان الواقف لا يعزل الناظر
 انما هو في حق من كان له الولاية
 في حياته

أهل المحلة أن كان ما اختاره أهل المحلة أولى من الذي اختاره الباني فما اختاره
أهل المحلة أولى وإن كانا سواء فنصبوا الباني أولى انتهى كثر في زماننا العجوة
أرض الوقف مقبلا ومراجا قاصدين بذلك لزوم أجر للثلث وإن لم يروا
بما النيل ولا شئ في صحة الاجارة لانهم يستلج للزراعة وهما منفقان
مقصودتان لما في اجارة الهذلية الأرض مستاجر الزراعة وغيرهما قال
في العناية أي لغير الزراعة نحو البناء وغيره من الاستجار ونصب القسطة
ونحوها وفي المراج وفتح القدير من البيع القاسد ولا يجوز اجارة المراج
أي الكلاء والحيلة في ذلك ان يستاجر الأرض ليعزب فيها قسطة
والجعلها حظيرة لغيره ثم يستبيع للمرجي فذكر ان يلقى الحيلة ان يستاجرهما
لا يقا فالدواب او لمنفعة اخرى انتهى والحاصل ان المقيبل مكان القيلولة
وهي اليوم نصف النهار قال الرازي في تفسير الفرقان المقيبل زمان القيلولة
او مكانها وهي الفردوس وهي اصحاب الجنة يومئذ يستقر واجسن
مقبلا وفي القاموس القائلة نصف النهار قال قبلا وقائلة وقيلولة ومقالا
ومقبلا انتهى فقال في القاموس روح الابل ردوها الى المراح وانما
المراح بالضم أي المأوى والمناخ وفي الصحاح روح الابل ردوها الى المراح
وفي المصباح الرواح روح العشي وهو الزوال الى الليل والمراح بضم الميم
حيث يادى المناشئة بالليل والمناخ والمأوى مثله وفتح الميم بهذا المعنى خطأ
لان اسم مكان واسم المكان والزمان والمصدر من فعل بالاضافة ففتح
الميم على صيغة اسم المفعول واما المراح بالفتح فاسم الموضع من راح بغير الالف
واسم المكان من التلاقي بالفتح والمراح ايضا للموضع الذي يروح القوم
منه او يرجعون اليه انتهى فرجع معنى المقيبل في الاجارة الى مكان القيلولة

عما يجب

في

ويدل على صحتها له قولهم استأجرها لنصب القسطة جاز لانه لتقبلولة
ورجع معنى المراج الى مكان يادى الابل ويدل على صحتها له قولهم لو استأجر
لا يقا فالدواب والجعلها حظيرة لغيره جاز متعلية البعيد باطلة فلو استأجر
قربة وهو بالمصر لم يصح تعلية على الاصح كما في الحاشية والظهرية في البيع والا
بيع وهي كثيرة الوقوع في الاجارة لا وقاف فينبغي المستولى ان يذهب الى القرية
مع المستاجر فيجني حبه وينها ويرسل وكيله او رسوله اجبا المال للوقف اقرو
الموقوف عليه بان فلا يستحق معه كذا وانته يستحق الربيع ونه وصدة
فلان صح في حق المقر دون غيره من اولاده وذريته ولو كان مكتوبا الوقف
نحو اقاله حلالا على ان الواقف رجع عاشره وشطر الاخر به المقر ذكره
الحضات في باب مستقل واطال في تقريره ما شرطه الواقف لانتين
ليس لاحدهما الا انفراد الا اذا شرط الواقف الاستبدال لنفسه ولاخر
فان الواقف لا انفراد لانه ان كان فيهما وى فاصحان ومقتضاء لو شرط
لهما الادخال والاخراج ليس لاحدهما ذلك لو بعد موت الاخر فيلزم ذلك
الشرط بموت احدهما وعلى هذا لو شرط النظر لهما فوات احدهما انما هي غير راس
لما لا نفرا اذا اقاما القسطة كما في الاسراف النافذ وكيل الواقف عند اليه يوسف
وكيل المقر عند غيره ليموت الواقف عند اليه يوسف ولا يطل ما شرط
له بموته فلا يلزم في الكل فالله والحيات المسيلة في الاستبدال وبمسك بعين
فان شئت نصف المثلث لانه لا يجوز اهل المثلث بالكون عند اذ انهم قد وجب
على الحاكم ان يقره بالاستيجار بالثلث وجب عليه تسليم الربيعين الماشية
ولو كان القيم ساكتا مع قررة على الرقة الا انما هي لاغراضه عليها وبما هو على المستأجر
واذا نظر انظر بما لا يسكن فلا اخذ النقصان منه فيصرفه في حرفة فضاء وديانة

بيت المال وهي جواب الواقعة التي اجاب عنها الحق في فتح القدير فانه
 سئل عن الاشرف برسباني اذا اشترى من وكيل بيت المال رصنا ثم فيها
 فاجاب بما ذكرناه واما اذا وقف السلطان من بيت المال رصنا للمصلحة
 العامة فذكر قاضيان في قضاياه جازاه وعلى راي مباشرته وانما وانما
 استواء المستحقين عند الضيق فالحال عند هبنا المال والحاو
 القدسي الذي يبدأ به من ارتفاع الوقف عما تشرط الواقف ان لا
 ثم ما هو اقرب الى العمارة واعلم للمصلحة كالا امام للسيد والمدرس
 للمدرسة ويصرف اليهم كغيرهم ثم السراج والبساط كذلك استحق
 وظاهروا المتقدم في الصرف الامام والمدرس والوقاد والفراش
 وما كان يحتاجه الناظر وينبغي الحاق المتكلمين الشاكرين من العمارة والكتاب
 بهم لا في زمان وينبغي الحاق الجاني المباشر للبيانية بهم والسواق
 ملحق بهم ايضا والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجماعة ولكن قيده
 المدرس بمدرس المدرسة وظاهره اخراج مدرس الجامع ولا يخفى ما
 بينهما من الفرق فان مدرس المدرسة اذا غاب تعطلت المدرسة
 فهو اقرب للعمارة كمدرس الروم واما مدرس الجامع كما ذكر المدرسين
 ولا يجرى فيكون مدرس المدرسة من اشعاره الا اذا لازم التدريس
 على حكم الشرط اما مدرسوا ما سافروا كما لا يخفى وظاهره في الحاو
 تقديم الامام والمدرس على بقية الشعارين لتغييرهم فان علم ذلك
 ظهر ان الشاهد والمباشر في غير من العمارة والمزلات والشحنة
 وكتاب الغيبة وخازن الكتب وبقية ارباب الوظائف ليسوا منهم
 وينبغي الحاق المؤذين بالامام وكذا الميعاق ككثرة الاحتياج اليه

في بيان ما كان ينبغي ان يكون عليه

للسيد وظاهره في الحاو تقديم من ذكرناه ولو شرط الواقف
 الاستواء عند الضيق لانه جعلهم كالعامة ولو شرط استواء العمارة
 بالمستحقين لم يعبر بشرطه وانما يقدم عليهم فكذا في الكمية في الاوقاف
 لها شبه الاجرة وشبه الصلة وشبه الصدقة فيعطي كل شئبه ما يناسبه
 فاعتبرنا شبهة في الاجرة في اعتبار زمن المباشرة وما يقابلها من المعلوم
 والحل للاغنياء وشبه الصلة باعتبار انه اذا قبض المستحق المعلوم
 ثم مات او عزل فانه لا يسترد منه حصته ما بقي من السنة وشبه
 الصدقة لتصح اصل الوقف فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء فان مات
 المدرس في أثناء السنة مثلاً قبل مجي الغلة وقبل ظهورها وقد باشر
 مدة ثم مات او عزل ينبغي ان ينظر وقت قيمة الغلة الى مدة مباشرته
 والى مباشرة من جاء بعده ويبسط المعلوم على المدرسين وينظر كم
 يكون منه للمدرس المنفصل والمقص فيعطى بحسب مدته ولا يعتبر
 في حقه اعتبار زمان مجي الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في
 الوقف بل يفترق الحكم بينهم وبين المدرس والفقيه وطيفة ما وهذا
 هو الاشبه بالفقه والاعدل كذا نراه الطرسوسي في انفع الوسائل
 ثم اعلم ان اعتبار زمن مجي الغلة في حق الاولاد في غير الاوقاف الموجبة
 على الاقساط الثلاثة كل اربعة اشهر قسط فيجب اعتبار اداء القسط
 فكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الواجب حق ثم وهو مخلوق استحق القسط
 ومن لا فله كما في فتح القدير لا تنسخ الاجارة بموت الموجه للوقف الا في
 مسئلتين ما اذا اجرها الواقف ثم اردت ثم مات لطلان الوقف برده
 فانفقت الى ورثته وفيما اذا اجره رصنه ثم وقفها على معين ثم مات

في بيان ما كان ينبغي ان يكون عليه
 في بيان ما كان ينبغي ان يكون عليه
 في بيان ما كان ينبغي ان يكون عليه

تخصم ذكره ابن وهبان في آخر شرحه الناظر الى الجائز انما فهم
وما لا وقف عليه لم يعنى كفى التاخير بنية بخلاف ما ذكر في حشبه
الوقف حتى صناع فانه يعمنه اقر بارض في بيع غيره انما وقف وكذا به
ثم شذراها او ورثها فصادت وقفا مؤاخرا له بزعم وقد كتبنا نظائر
في الاقرار وقعت حادثه وقف على الامير فلان ثم من بعده على اولاده
ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على ذريةهم ولنسلم
وعبرهم من الذكور خاصة دون الاناث فاذا انقضى اولاد الذكور صرف
الى كذا فله من الذكور قيد الاباء والابناء حتى لا يستحق النفي والاولاد
انهم هو قيد في الابناء دون الاباء حتى يستحق الذكور ولو من اولاد
الاناث ام هو قيد في الاباء دون الابناء الاصل كون الوصف بعد
مقاطعين الاختيار كما مر جوابه في باب المحرمات في قوله تعالى بن سائكم
اللاتي دخلتم بن بعد قوله تعالى وربكم وامهات نسائكم ولان الظاهر
ان مقصوده حرمان اولاد البنات لكونهم ينسبون الى الامه ذكورا
كانوا اونا ثا وتحصي اولاد الابناء وكونوا انا ثا لكونهم ينسبون اليه
وبقرينة قوله بعد فاذا انقضى اولاد الذكور ولم يقل ابناء الذكور
ولا ابناء الاولاد والله سبحانه اعلم ثم بلغني ان بعض الشافعية
جعل قيد في الاباء والابناء ووافقه بعض الحنفية فرايت الامام
الاسنوي في التمهيد نقل ان الوصف بعد الجمل مرجع الى الجميع عند
الشافعية والى الاجز عند الحنفية وان محل كلام الشافعية فيما اذا كان
العطف بالواو اما يتم فيعود الى الاختيار اتفاقا لا استندائه على الوقف
لمصلحة الوقف عند الضرورة لا يجوز الابان العاصي وان كان للتولي

في قوله تعالى بن سائكم
اللاتي دخلتم بن بعد قوله تعالى وربكم وامهات نسائكم
ولان الظاهر ان مقصوده حرمان اولاد البنات لكونهم ينسبون الى الامه ذكورا
كانوا اونا ثا وتحصي اولاد الابناء وكونوا انا ثا لكونهم ينسبون اليه
وبقرينة قوله بعد فاذا انقضى اولاد الذكور ولم يقل ابناء الذكور
ولا ابناء الاولاد والله سبحانه اعلم ثم بلغني ان بعض الشافعية
جعل قيد في الاباء والابناء ووافقه بعض الحنفية فرايت الامام
الاسنوي في التمهيد نقل ان الوصف بعد الجمل مرجع الى الجميع عند
الشافعية والى الاجز عند الحنفية وان محل كلام الشافعية فيما اذا كان
العطف بالواو اما يتم فيعود الى الاختيار اتفاقا لا استندائه على الوقف
لمصلحة الوقف عند الضرورة لا يجوز الابان العاصي وان كان للتولي

بعد منه يستند عليه كذا في خزانه المفتاح الناظر اذا فرض النظر
لغيره فان كان له التفويض بالشرط مطلقا صح والافان فرض في صحة
لم يصح وان فرض في مرض موته صح كذا في القنية والتمتة وخزانه الاكل
وخزانه للتقنين وغيرها واذا صح التفويض بالشرط لا يملك عزله
اه الا اذا كان الواقف جعل له التفويض والعزل كما مره الطرسوسي
في انقع الوسايل لم يذكر ما اذا فرض في مرض موته بلا شرط وقلنا
بالصحة وينبغي ان له العزل والتفويض الى غيره كالانصاء وسئل
عن ناظر معين بالشرط ثم بعد وفاته الحاكم للمسلمين فهل اذا
فرض النظر لغيره ثم مات يتفعل الحاكم ولا فاجبت بانه ان فرض في
صحة يتفعل الحاكم بموته اعدم صحة التفويض وان فرض في مرض
موته لا يتفعل له مادام المفوض له باقيا لقيامه مقامه وعن وقد
شرط مرتبا لرجل معين ثم من بعده للقراف فخرج عنه لغيره ثم مات
فهل يتفعل الى القراف فاجبت بالانتقال ليس للقاضي ان يقرر وظيفته
في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للقراف الاخذ بالنظر على الوقف
ذكو الحسامي في واقعاته ان القاضي يضبط القيم لغير شرط وليس
له نصب خادم للمسجد بغير شرط فاستغدت منها ما ذكره بكرة
الاعطاء للمفقدين من وقف الفقراء ما نرى درهم لانه صدقة فاشبهت
الذكو الا اذا وقف على فقر قرابته فلا يكره كالوصية كذا في الاختيار
ومن هنا يعلم حكم المرتب الكثير من وقف الفقراء لبعض العلماء الفقراء
فليحفظ اذا وقف على فقر قرابته لم يستحق مدعيها الابنية على
القرابة والفقراء ولا بد من بيان جهة القرابة ولا بد من بيان

الله فقير معدوم او من له نفقة غيره ولا مال غير ان كانت لا تجب الا بالقبض
 كذوي الارحام المحرم وان كانت تجب بغير قبض فليس بفقير كاولد الصغير
 كذا في الاختيار ان حصل تعبير الوقف في سنة وقطع معلوم للمستحقين
 كلها او بعضه فما قطع لا يبقى لهم دين على الوقف ولا حق لهم في الغلة
 زمن التعديل بل زمن الاحتياج اليه غير اولا وفي الذخيرة ما يفيد ان
 الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعديل فانه يضمن انفق وفائدة ما ذكره
 لوجاهة الغلة في السنة الثانية وفاض شئ بعد صرف معلومهم
 هذه السنة لا يعطهم الفاضل عوضا عما قطع وقد استفتيت عما اذا
 شرط الوقف الفاضل للعتقا وقد قطع للمستحقين في سنة بشئ
 بسبب التعديل هل يعطى الفاضل في الثانية لهم ام للعتقا فاجبت
 للعتقا لما ذكرناه والله سبحانه اعلم واذا قلنا بتضمن الناظر ان
 صرف لهم مع الحاجة الى التعديل هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قبضوا
 ما لا يستحقونه او لا لم اراه صريحا لكن يقولوا في باب النفقات ان نوع
 الغايب في النفق لو دفعه على ابوي المورع بغير اذنه واذل القاضي
 فانه يضمن واذا ضمن لا يرجع عليهم لانه لما ضمن بين ان المدفع
 ملكه لا يستند ملكه الى وقت التعدي كما في الهداية وغيرها وقالوا في
 كتاب الغصب ان المضمونات يملكها الضامن مستندا الى وقت التعدي
 حتى لو غيب الغاصب العين الموصوبة وضمنه المالك ملكها مستندا
 الى وقت الغصب فقد بيعه السابق ولو اعتق العبد الموصوب بعد
 التجهين نفذ ولو كان محرمه عتق عليه كما بيناه في النوع الثالث
 من بحث المالك ولا يخالفه ما في الفتية من باب الشرط في الوقف

ولو شرط الواقف قضاء دينه ثم يصرف الفاضل الى الفقراء فلم يظهر دين
 في تلك السنة فصرف الفاضل الى المحرمين المذكور ثم ظهر دين على الواقف
 يسترد ذلك من المدفع اليهم انهم لان الناظر ليس بمصدق في هذه الصورة
 لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلم يملكه القابض فكان للناظر استرداده
 بخلاف مسئلتنا لانه مستند لكونه صرف عليهم مع الحاجة الى التعديل
 وكذا لا يريد ما اذا اذنه القاضي بالدفع الى زوجة الغايب فلما حضر
 مجد الكساح وحلف فانه قال في الفتاوية ان شاء ضمن المرأة وان شاء
 ضمن الدافع ويرجع هو على المرأة انما لا يغيره بعد وقت الدفع وانما
 ظهر الخطأ في الاذن فانما دفع بنا على صحة اذن القاضي فكان له الرجوع عليه
 لانه وان ملك المدفع في الضمان فليس بمبتدع وفي التوازل سئل ابو بكر عن
 رجل وقف دارا على مسجد على ان ماضل من عمارته فهو للمشركا فاجتمعت
 الغلة والمسجد لا يحتاج الى الغلة للعمارة حمل بصرف الى الفقراء لايصرف
 الى الفقراء وان اجتمع غلة كثيرة لانه يجوز ان يحدث للمسجد حدث
 والدار يحتاج الى الغلة قال الفقيه سئل الفقيه ابو جعفر عن هذه المسئلة
 فاجاب هكذا ولكن الاختيار عندى انه اذا علم انه قد اجتمع من الغلة مقدار
 ما لو احتاج للمسجد والدار الى العمارة من الممكن العمارة منها صرف الزيادة
 على الفقراء كما شرط الواقف انتمى فقد استندنا منه ان الواقف اذا
 شرط تقديم العمارة ثم الفاضل عنها للمستحقين كما هو الواقع في وقاف
 القاهرة فانه يجب على الناظر اسالة قد وما يحتاج اليه للعمارة في المستقبل
 وان كان الا ان لا يحتاج الموقوف الى العمارة على القول الحق والنفق وعلم هذا
 فيفرق بين اشتراط تقديم العمارة وكل سنة وان كانت فانه ما كانت تدر

العارة عند الحاجة اليها ولا يدخلها عند عدم الحاجة اليها ولا يدخلها
عند عدم الحاجة اليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة ويدخلها عند
عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقتا جعل الفاضل عنها للفقراء نعم اذا شرط
الواقف تقديمها عند الحاجة اليها لا يدخلها عند الاستغناء وعلى
هذا في هذا الناظر في كل سنة قدر العارة ولا يقال انه لا حاجة اليه لانا
نقول قوله في التوازي يجوز ان يحدث للمسيح حدث والذبح حال
لا تفل وحاصله جاز خراب المسجد وبعض الموقوف والموقوف لا غلة له
في رعي الصنف الى الفقراء من غير ان يشار شي للغير الى خراب العين المتروكة
تغيرها ولا وصي الواقف ناظر على واقفه كما هو متصرف في امواله
ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الاول كان الثاني وصيا لان الناظر
لا ناظر كما في العتابة من الوقف ولم يظهر في وصيته فان مقتضى ما
قالوا في الوصايا ان يكون وصيين حيث لم يميز الاول فيكونان ناظرين
فليتأمل وليراجع غيره **كتاب البيوع** احكام المحل ذكرنا ههنا المناسبات
انه لا يجوز بيعه وهو تابع لاص في احكام الحق والتدبير المطلق لا المقتيد
كما في الظهيرية والاستيلاد والكتابة والحرية والاصلية والرق والملك
بسيار اسبابه وحق الملك القديم يسري اليه وحق الاسترداد في
البيع الفاسد وفي الدين فيباع مع امه للدين وحق الاضحية والرهن
في اثني عشر مسألة وما زاد على ما في المتن من جملة المضولين ونسبها
في الرهن فان ولدت له هونته كان رهنا معها بخلاف المستأجرة والكفيلة
والموصى بخدمها فانه لا ينتمى كافي الرهن من الزبيل ولم لان حكم ما
اذا باع جارية وحملها او مع حملها او بحملها او ذابة كذلك فان حملنا

فان

قولههم بفساد البيع فيما او باع جارية الاحكامها يكون له جبرولا استثناء من
معلوم فساد الكل جبرولا نقول هنا بفساد البيع لانه جمع بين معلوم و
جبرول لكن لم اراه صريحا وفي فتح القدير بعد ما اعتق المحل لا يجوز بيع الام ويجوز
بيعها بعد تدبير المحل على الاصح كذا في المبسوط ولم ارحكم ما اذا حملت امه
كافرة لكافر من كافرها مسلم يؤمر مالهما ببيعها لصيرورة المحل مسلما باسم
ابيه والحال ان سيد كافر ولا يتبع امه في الجناية فلا يدفع معها الى وليها
وكذا لا يتبعها في حق الزوج في الحبس ولا في حق الفقراء في الزكوة والساعة و
لا في وجوب القصاص على الام ولا في وجوب الحد عليها فلا تقتل ولا تحبس
الا بعد وصيتها ولا يترك الجنين بركوة امه فلا يتبعها في ست مسائل ولا
يتبعها في الكفالة والاعارة والاصابة بخدمتها في اشع ولا يفرج بحكم ما اذا
متصلا فلا يبيع ولا يوهب الا في مسائل احدى عشرة يفرغ فيها في الاعتقاق
والتدبير والوصية به وله الاقرار به وله بالشرط المذكور في المتن
في الوصية والاقراء ولم ادر الان حكم الاعارة له وينبغي فيه الصحة لانها
تجوز للمعدوم فالمحل اولى وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل اولى
ولا فرق في كون الجنين تبعا لامه بين بني آدم والحيوان فتالو لدمهما لها
الا ان لا صاحب لذكر كذا في كراهية البزاية وثبت نسبته ونجب
نفقته لامه ويرث ويرث فان ما تحجب الغرة يكون مورثا بين وورثته
ويصح الخلع على ما في بطن جاريتهما ويكون الولد له اذا ولدت لاف من سنة
انهم ولا يتبع امه في شيء من الاحكام بعد الوضع الا في مسألة وهي ما اذا
استحققت الام ببنية فانه يتبعها ولدها وبقراء لا كما في الكفر ويمكن ان
يقال ثمانية ولدا ببنية يتبع امه في البيع ان كان معها وقتها على القول ببنية
المعنى

البيوع

رأى البيع بعيب بقضا فصح في حق الكل الآتي مستلزم لو أحال البيع بالتمن
ثم رد البيع بعيب بقضا لم يطل الحالة الثانية ولو باع بعد الرد بعيب
بقضا من غير المشتري وكان منقولاً لم يجز ولو كان فسخاً لم يجز قال
الفقيه أبو جعفر كما نطق أن يبيعه جاز قبل قبضه من المشتري ومن
غيره لكونه منتهياً في حق الكل قياساً على البيع بعد الإقالة حتى رتبنا
محمل على عدم جواز قبض القبض مطلقاً كما في سماع الذخيرة الاعتبار
للمعنى لا للافطامر جوابه في مواضع منها الكهالة فهي بشرط برادة
الأصيل حواله وهي بشرط عدم برائه كهالة ولو قال جئت إن شئت
أو شاء أبي أو زيدان ذكر ثلاثة أيام أو أقل كان بيعاً جازاً للمعنى والآ
بطل للتعليق وهو لا يجزى ولو وهب الدين ممن عليه كان إبراء للمعنى
فلا يتوقف على قبول على الصحيح ولو قال اعتق عبدك عني بالثمن كان
بيعاً للمعنى لكنه ضمن اقتضاه فلا يراعى شرطه وانما تراعى شروط
المقتضى فلا بد أن يكون الأمر أهلاً للاعتاق ولا يفسد بالثمن وطل
من خمر ولو راجعها بلفظ الكساح صح للمعنى ولو نكحها بلفظ الرجعة
للمعنى صح أيضاً ولو قال لعبدك إن أتيت إلى المفاقات حر كان إذا ناله
بالقارة ويعلق عقده بالاداء نظر للمعنى لا لكتابة فاسده ولو وقف
على ما لا يحصى كمن يبيع بغير نظر للمعنى وهو بيان الجهة كالقرف لا للفظ
ليكون تملكاً للرجوع وينعقد البيع بقوله خذ هذا منك فقال
أخذت وينعقد بلفظ الهبة مع ذكر البذل ولفظ الاعطاء أو الأثر
والإحمال والرد والإقالة على قول وقد بيناه مفضلاً معزياً في
شرح الكنز. ونعقد الإجارة بلفظ الهبة والتمليك كما في الثانية

وبلفظ الصلح عن المنافع ولفظ العارية وينعقد الكساح بما يدل على ملك
العين للمالك كالبيع والشراء والهبة والتمليك وينعقد السلم بلفظ البيع
كعكسه ولو قال لعبدك بعث نفسك منك بالثمن كان عتاقاً على مال نظراً
للمعنى ولو شرط رب المال للمضاد ب كل الربح كان المان قرضاً ولو شرط
لرب المال كان مضاعفة وبيع الطلاق بالفاظ العتق ولو صلحه عن الف على
نصفه قالوا إنه استعاطى للباقي فمقتضاه عدم اشتراط القول كالأبراء
وكونه عقد صلح يقضي القبول لأن الصلح ركنه الإيجاب والقبول ولو ورب
المشتري بين البائع قبل قبضه فقبل كانت إقالة وخبر عن هذا الأصل
مسائل منها لا ينعقد الهبة بالبيع بلا معنى ولا الهبة عارية بالإجارة بلا جرة
ولا البيع بلفظ الكساح والزواج ولا ينعق بالفاظ الطلاق وإن نكح
والطلاق والعتاق يراعى فيها الألفاظ للمعنى فقط فلو قال لعبدك إن أتيت
إلى كذا في كسب أبض فادأها في كسب آخر لم ينعق ولو وكله بطريق زوجته
منجره فله على كسبه لم ينعق وفي الهبة بشرط العوض نظر والى جانب اللفظ
ابتداءً كما يتبين من فقهنا فثبت أحكام من الحيارات ووجوب الشفعة
بيع الابن لا يجوز إلا من بزمه بزمه ولو ولده الصغير كما في الحاشية
الشراء إذا وجد نفاذاً على المباشرة نفذ فلا يتوقف شراء المقتضى
ولا بشر الوكيل الخالف ولا إجارة المقتضى أجبر للوقف بدوهم ودان
بل ينفذ عليهم والوصي كالمقتضى وقيل يقع الإجارة للبيتم وبطل الربا بانه
كما في القسمة الآ في مسألة الأمير والقاضي إذا استنابا جازاً بأكثر
من أجر المثل فإن الزيادة مبطلة ولا تقع الإجارة له كما في سيرة الحاشية
الذرع وصف في المزدوع الآ في الدعوى والتمناه كذا في دعوى البراذرة

هذا بيان ما في الحاشية

المقبوض على سوم الشراء مضمون لا المقبوض على سوم النظر كما في الذخيرة
تكرارا لا يجب مبط للاول الا في العتق على مال كذا في بيع الذخيرة العتق
تعمد صحتها الفائدة فما لا يقيد لم يصح فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا
وزنا وصفة كما في الذخيرة ولا تقبض ما لا يتجلى اليه كسكنى دار بسكنى
دار اذا قبض المشتري المبيع فاسد ملكه الا في مسائل الاولى لا يملكه
في بيع الهاذل كما في الاصول الثانية لو اشترى الاب من ماله لابنه
الصغير او باعه له كذلك فاسد لا يملكه حتى يسد عمله كذا في المحيط
الثالثة لو كان مقبوضا في بد المشتري امانة لا يملكه حتى يشتري
اذا قبض المبيع في الفاسد باذن بايحه ملكه وثبت احكام الملك
كلها الا في مسائل لا يحل له اكله ولا لبسه ولا وطئها لو جارية ولو
وطئها ضمن عقرها ولا شفعة لجاره لو كان عقارا الخامسة لا يجوز
ان يزوجها البايع من المشتري كما ذكرناه في المشرح اذا اختلف المتبايعان
في الصحة والبطالان فالقول للمدعي البطلان كما في البرازية وفي الصحة
والفساد فالقول للمدعي الصحة كذا في الحانية والظهيرية الا في اقالة
فتم القدير لو ادعى المشتري انه باع المبيع باقر من النمل قبل النقد
وادعى البايع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد العقدة ولو
كان على القلب تحالفا وان سمي شيئا واسارا في خلاف جنسه كما اذا
سمي باقرنا واسارا الى زجاجة فالبيع باطل لكونه بيع المعدوم واختلفوا
فيما اذا سمي هريرا واسارا الى مروي قيل باطل فلا يملك بالتبضع وقيل
فاسد كذا في الحانية كل عقد اعيد وجد فان الثاني باطل فالصحيح
بعد الصلح باطل كما في جامع العضولين والنكاح بعد النكاح كذا في

القنية والحوالة بعد الحوالة باطلة كما في التاميم الا في مسائل الاولى المشتري
بعد الشراء صحيح اطلقه في جامع العضولين وقيد في القنية بان يكون
الثاني الكفؤ من ثمن من الاول واقل او مجنس اخر والا فلا الثانية الكفالة
بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوفيق بخلاف الحوالة فانها تنقل فلا يجتمعان
كما في التاميم ولما الاجارة بعد الاجارة من المستاجر الاول فالثانية فبيع
للأولى كما في البرازية التحلية لتسليم الا في مسائل الاولى قبض المشتري
المبيع قبل النقد بلا اذن البايع ثم خلى بينه وبين البايع لا يكون رد
له الثانية في البيع الفاسد على ما صححه المعادى وصح قاضيان اسما
لتسليم الثالثة في الهبة الفاسدة اتفاق الرابعة في الهبة الجارية في
رواية خيار الشرط ثبت في ثمانية البيع والاجارة والقبضة والصلح عن
مال والكتابة والرهن للمواهن والخلع والاعتاق على مال المعن لا للمسيد
والزوج هكذا في فصول المعادى معزى الى الاستروشي فقلنا عن بعضهم
وسبها في جامع الفصولين وزدت عليها في المشرح سبعة اخرى فصلا
خمس عشرة الكفالة والحوالة كما في البرازية والبراء عن الدين كما في
اصول فخر الاسلام من بحث الهزل وتسليم الشفعة بعد الطلبين كما ذكره
ايضا منه والوقف على قول ابى يوسف والمزارعة والمعاملة الحاقا لهما
بالاجارة ولا يدخل الخيار في سبعة النكاح والطلاق والخلع لهما واليمين
والندرة والاقرار الا الاقرار بمقد يقبله والعرف والسلم بشرط التقاض
قبل الافتراق في الصرف فان تفرقا قبله بطل العقد الا فيما اذا استهلكت
رجل بدل العرف قبل القبض واختار المشتري اتباع الجاني وتفرق العاقدان
قبل قبض القيمة من المتلف فان العرف لا يفسد عند خلاف المحمّد

من شرط ان لا يفسد

عنها كما ذكره الزبلي في الشفعة والكفيل بالنفس اذا صاح المكفول
 له بماله لم يبيع ولم يجب وفي بطلانها روايتان وفي بيعه في المروءة في الطريق
 روايتان وكذا بيع الشرب والمعتد لا يتبع العقد فاسدا اذا اعتق
 به حق عبيد لزم وارتفع الفساد الا في مسائل اجزا فاسدا فاجر المستاجر
 صحيحا فلا يول نقضه المشتري من المذكرة لو باع صحيحا فلكم نقضه
 المشتري فاسدا اذا لم يول البائع نقضه وكذا اذا زوج الغش حرام الا
 في مسئلتين احدهما في الولو الجية اشترى الاسير المسلم من دار الحرب
 ووقع الثمن ذراهم ذبوا او عرضا مغشوشة جاز ان كان حرا وان
 كان الاسير عبد الاجور الثانية يجوز اعطاء الزبوف والتاخص في
 الجبايات للبائع حتى يحبس المبيع للثمن الحال الا في مسائل في البرازية
 لو اشترى العبد نفسه من مولاه ولو امر عبد يشترى نفسه من مولاه
 فاشترى لداره ولو باع دارا هو منكمها اذا قبض المشتري المبيع بلا اد
 البائع قبل نقد الثمن ثم تصرف فللبائع نقض بقرعة الا في التدبير والاعتاق
 والاستيلاء وله ابطال الكتابة كما في البرازية شراء الام لابنها الصغير
 ما لا يحتاج اليه غيرنا قد عليه الا اذا اشترت من ابية او منه ومن
 اجنبى كما في الولو الجية اقالة الاقالة صحيحة الا في السلم لكون المسلم فيه
 ديننا سقطوا الساقط لا يهود كما ذكره الزبلي من باب الخالف للمسلمين
 بيع مذبذب ومكاتبه دون ام ولده ومن باع مال الغائب بطل بعيه الا
 الاب المحتاج كذا في نفقات البرازية المقبوض على سوم الشرايعموني
 عند بيان الثمن وعلى وجه النظر ليس بمضمون مطلقا كما بينا في شرح
 الكثر الحيلة في عدم رجوع المشتري انه باع من البائع قبل ذلك

على ما يراه عند استحقاق البيع لا في المشتري ثم يبيع

فلو رجع عليه لرجع عليه كذا في البرازية خيار المشرط في البيع
 داخل على الحكم لا على البيع فلا يبطله الا في بيع الفضولي اذا شرط
 للمالك فانه يبطله كما في فروق الكوتبي في دعوى البرازية المرافق
 عند الامام الثاني المنافع والحقوق الطريق والمسيل وفي
 ظاهر الرواية المرافق هي الحقوق انتمى البيع لا يبطل بموت
 البائع الا في الاستصناع فيبطل بموت الصانع اذا اختلفا في
 اصل التاجيل فالقول لنا فيه الا في السلم وان اختلفا في مقداره
 فلا تخالف الا في السلم رأس المال بعد الاقالة كيهوبيلها فلا
 يجوز انصرف فيه بعد ما قبلها الا في مسئلتين لا تخالف
 اذا اختلفا فيه بعد ما قبلها ولا يشترط قبضه
 بعد ما قبل الافتراق بخلاف قبلها بدل الصرف كراس المال
 فلا بد من القبض قبل الافتراق فيها والاجوز الصرف فيها
 قبل القبض الا في مسألة لا بد من قبضه قبل الافتراق بعد الاقالة
 كقبضها بخلاف راس المال والكل في الشرح يستلزم قيام المبيع
 عند الاختلاف للتخالف الا اذا استهلك في يد البائع غير المشتري
 كما في الهدية الربوا حرام الا في مسائل بين مسلم وحري ثمة
 وبين مسلمين مسلما ثمة ولم يخرجنا اليها وبين المولى وعبد
 وبين المتقاضي وبين شريك الغان كما في اصناف الكرمات
كتاب الكفالة والموالاة براءة الاصيل موجبة لبراء الكفيل

مطلقا ولو لم يوافق

الا اذا ضمن الالفة التي هي من فلان فبرهنه لان على انه قضاهما قبل
صمان الكفيل فان الاصيل يبرأ دون الكفيل كذا في الحانية الثانية
عن الاصيل تاجر عن الكفيل الا اذا صلح المكاتب عن قتل العمد
بما لم يكتله النسيان ثم عجز المكاتب تلخفت مطالبة المصالح
الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل لان كذا في الحانية وكذا كان
الدين مؤجلا فكيف به فوات الكفيل حل بموته عليه فقط فلو لم
اختر من وادى الكفيل ولا رجوع للوادي ان كانت الكفالة
بالامر حتى يحل الاجل عندنا كذا في المجمع اداء الكفيل وجب برأئها
للطالب الا اذا احواله الكفيل على مديونه وبشرط برادة نفسه
خاصة كما في الهداية العز و لا يوجب الرجوع فلو قال اشكك
هذا الطريق فانه امن هسله فاحذر اللصوص او كل هذا الطعم
فانه ليس بمسهور فاكله فوات الايمان وكذا لو اخبره رجل
انه حرة فزوجهما ثم ظهرت مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على
المخبر الا في ثلث الاولى اذا كان العزود بالمشروط كما لو زوجه
احرة على انه حرة ثم استخف فانه يرجع على المخبر بما عزم من
قيمة الولد للمستحق الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة
فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد اذا استخف بعد الاستلام
ويرجع بقيمة البنا لو يبي المشتري ثم استخف الدار بعد ان
يسلم البناء له وان قال الاب لاهل السوق بايعوا ابني ففقد

ان نت له في العزرة فظهر انه ابن عفو رجوعا عليه للعزود وكذا اذا قال
بايعوا عبدي فقد انت له فبايعوه وحققه دين ثم ظهر عبدا فغير رجوع
عليه ان كان الاب حرا ولا بعد العتق كذا في ما ذون السليح الوهاج
وكذا اذا ظهر حرا ومدبر او مكاتب ولا بد في الرجوع من اضافته اليه والامر
ببايعته الثالث ان يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالدفع والابارة
حتى لو هلكت الدفعة او الهين المستأجرة ثم استخف وضمن المودع
والمستأجر فانهما يرجعان على الدافع بما ضمنه وكذا من كان بمعهما
وفي العارية والهبة لا رجوع لان القبض كان لنفسه وتماضي الحانية
من فصل العزود من البيوع وقد ذكر في القنية مسائل مهمة من هذا النوع
منها لو جعل ائمة لنفسه ذلا لا فاشتره بناء على قوله ثم ظهر انه ازيد
من قيمته وقد تدلف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما ائتمه ويرجع بالثمن
ومنها اذا غر البائع المشتري وقال له قيمة متاعى كذا فاشتره بناء على قوله
ثم ظهر فيه عيب فاحش فانه يرد به وبه يفيق وكذا اذا غر المشتري
البائع ويرده للمشتري جزوا الدلال وبما قررناه ظهر ان قول الابلي
في باب ثبوت النسب ان العزود باحد امرين بالشرط او بالمعاوضة
قاصرو فخرج على الشرط الثاني مسلمان في باب متفرقات بيع الكنز
اشترى فانا عمتنا حتى لا يلزم احدا احضارا لحد فلا يلزم الزوج احضارا
زوجته الى مجلس القاضى لسماع دعوى عليها ولا يمنع امانه الا في مسائل
الكفيل بالنفس عند القهرة وفي الاب اذا امر اجيبيا بصمان ابنه فطلبه
الصمان منه فعلى الاب احضاره لكونه في تدبيره كما في جامع المفوضين
الثالثة سبحان القاضي خلا رجلا من المسجونين حبسه القاضي بدين

ارثتي انا بعد

عليه فلو لم يدين ان يطلب السهمان باحضاره كما في القنية من الوكالة انما
ادعى الادب مخرجته من الزوج واليه فان على الزوج انه دخل بها وطلب من
الادب احضارها فان كانت تخرج في جوابها امر القاضى الادب باحضارها
وكذا لو ادعى الزوج عليها شيئا اخر والا ارسل اليها امينا من امانته
ذكره الولي من القضاء من قام عن غيره بواجب بامره فانه يرجع عليه
بما يقع وان لم يشترطه كالامر بالانفاق عليه وبقضا دينه الا في مسائل
امره بتعويض عن هبته او بالاطعام عن كفارته او بالاداء عن زكوة ماله
او بان هبته فلا تاعى واصلة في وكالة البراذير في كل موضع يملك
المدعي عليه المال المدفع اليه مقابل يملك المال فان المأمور يرجع
بل شرطه والا فلا وقد كرهه اصلا في السراج الوهاج فلو ارجع الكفيل
بالنفس مطالب تسليم الاصيل الى الطالب مع قدرته الا اذا نقل
بنفسه فلا زال شرعا على ان يبرأه لم يصح كفيلا اصلا في ظاهر الرواية
وهي الجلية في كفاية لا يلزم في جامع الفصولين ابراء الاصيل بوجوب
ابراء الكفيل الا كفيلا النفس لما في جامع الفصولين كفل بنفسه فاقتر
طالبه انه لا حق له على المطلوب فله اخذ كفيله بنفسه انتهى وهكذا
في البرازية الا اذا قال لاحق لي قبله ولا تمكلى ولا تلتيم انا وصيه
ولا لو قضا نا متولى في يدي الكفيل وهو ظاهر في اخر وكالة البائع
ضمان الغرور في الحقيقة هو ضمان الكفاية انتهى لكفيل منع الاصيل
من السفر ان كانت كفالته حالة لخاصة منها ما بالاداء او الامراء
وفي الكفيل بالنفس برده اليه كما في الصغرى وينبغي ان يفيد بما اذا
كانت بامره لا تصح الكفاية الا بدين صحيح وهو ما لا يسقط الا بالاداء

او الامراء فلا يصح غيره كبذل الكتابة فانه يسقط بالتبرع قلت الا في مسألة
لم ار من واضعها قالوا لو كفل بالنفقة المقدرة الماضية حتى مع انها تسقط
به وبها يموت احدهما وكذا لو كفل بنفقة شهر مستقبل وقد فردها كل شهر
كذا او يومين وقد فردها كل يوم كما صرحوا به فانها صحيحة القاضى
ياخذ كفيلا من المدعى عليه نفسه اذا برهن المدعى ولم يترك شهره و
اقام واحدا او ادعى وقال شهدي حضوره ياخذ كفيلا باحضار المدعى
ولا يجبر على اعطائه كفيلا بالمال ويستثنى من طلب كفيلا نفسه اذا كان
المدعى عليه وصيا او كفيلا لم تثبت المدعى الوصاية والوكالة وهما في
ادب القضاء للمخاض واما اذا ادعى بطلان الكتابة على مكاتبه او بغيره
وما اذا ادعى العبد المأذون الغير للديون على مولاه دينا بخلاف ما اذا
ادعى لمكاتبه على مولاه والمأذون المديون فانه يحفل كذا في كافي الحاكم
كتاب القضاء والشهادات والدياوى لا يتم على الخط ولا يعمل به
فلا يعمل بمكتبه الوقفا الذي عليه خطوط القضاة الماضين لان القاضى
لا يقضى الا بالجهة وهي البينة او الاقرار والتكول كافي وقفا الحائنة ولو
احضر المدعى خط اقرار المدعى عليه لا يخلف انه ما كتب وانما يخلف على
اصل المال كافي قضاء الحائنة وفي بيع القنية اشترى حائنا فوجد بعد
اقتضى على بابه مكتوبا وقف على مسجد كذا لا يرد له لانها علمه لا تبني
عليها الاحكام وعلى هذا لا اعتبار بكتابة وقف على كتابا ومصحف
الا في مسئلتين الاولى كتاب هل امر الحرب بطلب الامان الى الامام
فانه يعمل به وبثب الامان حامله كافي سيل الحائنة ويكون لحاق البراء
السلطانية بالوظائف في زماننا ان كانت العلة انه لا يزور وان كانت

العلة الاحتياط في الامان لحقن الدم فلا الثانية يعمل بدفع التمسك
والصرف والبيع كما في الثانية ويعقبه الطر سوسي بان مشايخنا روا
على مالك في عمله بالخط لكون الخط يشبه الخط فكيف عملوا به هنا ورو
ابن وهبان بانه لا يكتب في حقه الامالة وعليه وتما فيه من
الشهادات وفي اقرار البرازية ادعى ما لا فقال المدعى عليه كذا يوجد
في تذكرة المدعى بخطه فقد الرتبة لا يكون اقرارا وكذا قال ما كان
في جريدته فعلى الا اذا كان في جريدته شئ معلوم وروى المدعى شيئا
معلوما فقال المدعى عليه ما ذكرنا كان قصد بقا لان التصديق لا يلحق
بالمجهول وكذا اذا اشار الى الجريدته وقال ما فيها فهو على ذلك نعم ولو لم
يكن مشارا اليه لا يصح للجهاالة انتهى من عليه حق اذا امتنع عن قضائه
فانه لا يضرب ولذا قالوا ان المدعيون لا يضرب في الحبس ولا يقيد ولا
يغل قتل الا في ثلث اذا امتنع عن الاتفاق على عريه كذا كرهه في التفقا
واذا لم يقسم بين نسائه ووعظ فلم يجمع كما في الشرايع الوهاج من القسم
واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته كما صرحوا به في بابها والعلة الجاه
ان الحق يفوت بالتأخير فيها لان القسم لا يقتضي وكذا نفقة القريب ينقطع
بمضي الزمان وحقها في الجماع يفوت بالتأخير لا الخلف لا يخلف القاضي
على حق مجهول فلو ادعى على شريك خيانه مبهمة لم يحلف الا في مسائل
الاولى اذا اتهم القاضي وصي اليتيم الثانية اذا اتهم متولى الوقف فانه
يحلفهما نظر لليتيم والوقف كما في دعوى الثانية الثالثة اذا ادعى
المودع على المودع خيانه مطلقة فانه يحلفه كما في القصة الرابعة
الزهرن المجهول الخامسة في دعوى العصب السادسة في دعوى لمرقة

مجهول لا فسادت ستة القضاء يقتصر على المقتضى عليه ولا يتعدى الى غيره
الا في خمسة ففي اربعة يتعدى الى كافة الناس فلا يسمع دعوى احد فيه
بعده في الحرية الاصلية والنسب ولا العتاق والسكك كذا في الفتاوى
الصغرى والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى كافة فتنسب الدعوى
بالمالك في الوقف المحكوم به كما في الثانية وجامع القضاة في واحدة
يتعدى الى من تلقى المقتضى عليه الملك منه فلو استحق المبيع من المشتري
بالبيعة والقضاء كان قضاء عليه وعلى من تلقى الملك منه فلو برهن
البائع بعده على الملك لم يقبل ولو استغنى عن من يد ولوث بقضائه
ببيعة ذكرت انه ودرتها كان قضاها على سائر الورثة والميت فلا يسمع
بيعة وروى اخر كما في الزاوية وفي شرح الدرر والغرر لا يسمع ومن باب
الا مستحق والحكم بالحرية الاصلية حكم على كافة حتى لا يسمع دعوى
المالك من احد وكذا العتق وفروعه واما الحكم في الملك المورخ فعلى كافة
من التارخ لا قبله يعني اذا قال زيد ليكرانك عبيدي ملكك منذ خمسة
اعوام فقال بكراني كنت عبيد لبشر ملكك منذ ستة اعوام فقال بكراني
عبيد لبشر فاعتق وبرهن عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال عمر ليكرانك
عبيدي ملكك منذ سبعة اعوام وانت ملكي الان فبرهن عليه فقبل
وبعض الحكم بخرجه ويجعل ملكا لمرء ويذكر عليه ان قاضيان قال في اول
البوع في شرح الزيادات فسادت مسائل الباب على قسمين امرعا
عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء على
كافة الناس والثاني بالعتق في الملك المورخ وهو قضاء على كافة

القضاء

المأذون

الناس من وقت ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر من كان الكتب
 المشهورة خالية عن هذه الفائدة التي وهبنا فاني في اية لا فرق
 في كونه على الكافرين ان يكون بينة او بقوله انا خرافا لم يسبق منه
 اقرار بالزنى كما صرح به في المحيط البرهاني بخلاف الشاهدين مانع
 من قبولها ولا بد من الخطا لفظا ومعنى الا في مسائل الاولى في الوقف
 يقضى باقلها كما في شهادات فتح القدير معربا الى الحصاص الثانية في
 المهر الاختلاف في مقداره يقضى بالاقل كما في البرازية الثالثة شهد
 احدهما بالهبة والاخر بالعتية قبل الرابعة شهدا بالبيع
 والاخر بالتزويج وهما في شرح الزيلعي الخامسة شهد ان له عليه
 الفاء الاختلاف اقر له بالف قبل كما في العدة السادسة شهد انه
 اعتقه بالحرية والاخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصح
 المقبول فيما وهي السابعة واجمعوا شهدا لا تقبل في القذف كذا في
 الصيرفة ونكوت في الشرح ستة عشر اخرى فالمستثنى ثلث وعشرون
 شمرات في الحصاص في باب الشهادات بالوكالة مسائل تتراد عليها
 فلا يرجع وقد كررنا في المسئلة ثمان واربعون بينها مفصلة
 يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل كذا في البرازية
 والبولونية فليست يوم والفضل وعليها فروع الا في مسألة في الوالدية
 فان يوم القتل لا يدخل وهي مسألة الزوجية التي معها ولد فانه تقبل
 بينهما بتاريخ مناقض لما قضى القاضي به من يوم القتل وفي القضية
 من باب الدفع في الدعوى ذكر مسألة الصواب فيها ان يوم الموت
 يدخل تحت القضاء فارجع اليها ان ثبت وذكر مسائل في خزانة

الطلاق لا يبرأ من الزنا الا باليمين

الكل

الشيخ

الكل في الدعوى في ترجمة الموت فليرجع وقد سبقنا الكلام عليها في الشرح
 من باب دعوى الزوجين شاهد محسب ان اخر شهادته لغيره عند لا تقبل
 لنفسه كما في القضية الى احد الشريكين العازة مع شركه فلا جبر عليه الا
 في جلا وتبين لهما وصيان ونجاف سقوطه وعلم ان تركه مضر فان الادب
 من الوصيين جبر كما في الخائنة وينبغي ان يكون في الوقف كذا في الشهادات
 بالمجهول عز جازة الا في ثلثا اشد والله كفل بنفسه فلا نفي ولا نفي
 او نصب شئ مجهول كما في قصدا الخائنة الشهادة برهن جبره وحججه الا اذا
 لم يعرفه اشد وما هو عليه من الدين كما في القضية للقاضي ان يسأل عن سيد
 الدين احتياط فان لم يجبر كما اذا طبع منه الحظم اخرج دفتر
 الحساب يا عمر بالخروج ولا يجبر كذا في الثانية قصدا والقاضي في موضع
 الاختلاف جاز لا موضع الخلاف ومحل الاول فما اذا كان فيه اختلاف
 السلف والثاني ليس فيه وانما هو حادث كذا في التاخرات ومنهم
 من فرق بينهما بان الاول دليل الادون الثاني كل من قبل قوله فعليه العين
 الا في مسائل عشرة مذكورة في القضية الوصي في دعوى الانفاق على البتيم
 وان عى اشتراط البراءة من كل عيب وان ادعى على القاضي اجارة مال وقف
 او بيم فيما اذا ادعى الموهوب له هلاك العين او اختلاف في اشتراط العوض
 وفي قول العبد المبيع انما ما دون واللاب في مقدار الثمن اذا اشترى
 لانه وفيما يدعيه المتولى من المصنف المقتضى عليه في حادثة لا تسمع
 دعواه ولا بينته الا اذا ادعى نقي الملك من المدعي او النتاج او برهن
 على ابطال القضية كما ذكره الحارثي والدفع بعد القضاء واخر مما ذكر
 صحيح وينقص القضاء فكل ما سمع المدفع قبله يسمع بعده لكن هذه الثلث

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

ولستم الدعوى بهذا القضاء بالنكول كما في الحائية المتأخر عن مقول لا فيما
كان محل الحجة ومنه مناقض الوصي والوارث كما في الحائية الشهادة اذا
بطلت في البعض بطلت في الكل كما في شهادة الظهيرية لا اذا كان عبد بن
مسلم ونصرت في شهادته بغير بيان عليها بالعق فانها تقبل في حق المراف
فقط كما في العناق منها بينة التي عزيم قبوله الا في عشر فيما اذا علق طلاقها
على عدم شيء فشهدا بالعدم وفيما اذا شهدا انه اسلم ولم يستثن وفيما اذا
شهدا انه قال المسيح بن الله ولم يقبل قول المضاري وفيما اذا شهدا بفتح
الدابة عنده ولم يزل على ملكه وفيما اذا شهدا بجمع وطلاق ولم يستثن
وفيما اذا امن الامام اهل مدينة فشهدا ان هؤلاء لم يكونوا فيها وقت الامان
وفيما اذا شهدا ان الاجل لم يذكر في عقد السلم وفي الارث اذا قالوا الاوارث
له عزوه وفيما اذا شهدوا انها ارضعت الظنولين شاة لا بلين نفسها
كما في جامع الفضولين وتقبل بينة النفي المتواتر كما في الظهيرية والبرازية
وفي ايمان الحولية لا فرق بين ان يحيط به علم الشاهد ولا في عدم
القبول بتسليم اذ كره في قوله عبده حر ان لم تجع العام فشهد بخبره بالكو
لم يعق بناء على انه نفي بمعنى لم يجع القضاء جحول على الصحة ما لم يكن ولا
ينقض الشك كذا في شهادة الظهيرية الفتوى على عدم العمل بعلم القضاء
في زماننا كما في جامع الفضولين الفتوى على قول ابى يوسف فيما يتعلق بالقضاء
كما في القينة والبرازية لا يجوز الاحتجاج بالتمهيم في كلام الناس في ظاهر
المذهب كالادلة وما ذكره محمد في السيرة الكبرى من جواز الاحتجاج به
ففي خلاف ظاهر المذهب كما في الدعوى من الظهيرية واما مفهوم
الرواية فحجة كما في غاية البيان من الحج الحق لا يسقط تقدم الزمان

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

يقبل قول الواحد العدل

قد فاء وقضاها او حقا بعد كذا في ايمان بالهجرة **اذا سئل** المفتي عن شيء
فانه يفتي بالصحة سحلا على الكمال وهو وجود الشريط كذا في صحيح البرازية
المفتي انما يفتي بما يقع عنده من الصلحة كذا في مهر البرازية **وتعيين** الاقار
في الوقف بالانفع له كذا في شرح الجمع والحاوي القدسي **يقبل قول الواحد**
العدل في احد عشر موضعا كما في منظومة ابن وهبان في تقويم المتلف
وفي الجرح والتعديل والترجم وفي جوده المسلم فيه وردا في الاخبار
بالفلس بعد معنى الملة وفي رسول القاصي الى المنك وفي اثبات العيب
وبرؤية هلال رمضان عند الاعتدال وفي اجازة الشاهد بالموت
وفي تقدير ارادش المتلف وزدت اخرى يقبل قول امين القاصي اذا اخبره
بشهادة شهود على عين تعد حضورها كما في دعوى القينة بخلاف
ما اذا بعته تخلف المحدثه فقال جلفها لم يقبل الا بشاهد معه كما في
الصغرى **التاس** احرار بل ببيان الا في الشهادة والقصاص والحدود
والدية **اذا** اخطا القاصي كان خطاؤه على المفتي له وان تعد كان عليه
كذا في سيرة الحائية وتماخ في هذا الخلاصة **لا تسلم** الدعوى بعد الا
براء العام نحو لاسق في قبلة الاصفهان الدلعفانه لا يدخل بخلاف الشفعة
فانها تسقط به واما اذا ابرأ الوصي ابرأ عما بان اقر انه قبض
تركته والده ولم يبق له حق منها الا استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا
من تركته ابيه وبرهن يقبل وكذا اذا اقر الوارث انه قبض جميع ما على
الناس من التركة ثم ادعى على رجل دينا تسلم كذا في الحائية وبحث
فيه الطرسوسي بخيانة ابن وهبان الوابعة صالح احد الوارثين وابو اعاما
ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته

صالح احد الوارثين وابو اعاما

كذا في صلح البرزانية الخامسة الابرار العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى
كما في دعوى البرزانية وقد ذكرنا بعد هذا ان الابرار لا يمنع فتنسب الدعوى
به وتقبل البينة وفي البينة لو قال لا حق في هذه الضيقة ثم ادعى ان
البلد له تسعة ثم قال لو قال لا حق في هذه الضيقة ثم ادعى انها وقف
عليه وعلى اولاده وفيه اختلاف المتأخرين وفي البينة ايضا مات عن
ورثة فاقسموا التركيب بينهم وبراكل واحد صاحبه من جميع الدعوى
ثم ان احدا لورثة ادعى دنيا على الميت وعلى تركته الميراث تسعة انتهى وفي قسمته
القنية قسمها ارضا مشتركة ووافق كل واحد من اهل الدعوى له على صاحبه
وزرع قصبة ثم اراد احدهما القنية بالعين فله ذلك ان كان العين فاختار
عند بعض المشايخ انتهى وفي اجازات البرزانية ان الابرار العام لا يمنع ان لا يقرب
بان العين للمدعى فان اقر بعد ان القين للمدعى سلمه له ولا يمنع الابرار
وفي دعوى القنية ان الابرار العام لا يمنع من دعوى الوكالة وفي البرزانية
عشر من دعوى البرزانية ابراه عن الدعوى ثم ادعى عليه بوكالة او وصاية
صح اقرانه له ثم ادعى شراؤه ببلد تاريخ بقبل بخلاف ما لو قال لا حق في قبله ثم
ادعى لا تسلم حتى يبرهن انه حدث بعد الابرار والفرق في جامع الفصولين
ثم اعلم ان قولهم لا تسلم الدعوى بعد الابرار العام لا يوجب حادثة بعده
يفيد جواب حادثة اقران في ذمته لفلان كذا وابرأه عاما ثم ادعى
بعدهما انه اقر بعدهما ان لا تسلم له في ذمته فانه تسلم دعواه وتقبل
بينه ولا يمنعها الابرار العام لانه انما ادعى بما جمل بعد اقبله وقوله
فاستخاف في الصلح انه لو يبرهن بعده على اقراره قبله بانه لا حق له لم يقبل
ولو يبرهن بعده على اقراره بعده انه لا حق له وانه مبطل فيما ادعى يقبل انتهى

الابرار العام لا يمنع فتنسب الدعوى

يدن على ما ذكرناه من ان اقراره بعد الابرار العام مبطل ولكن في جامع الفصولين
من التناقض كحل عنه بالحق لا يبرهن يدعيه فبرهن الكفيل على اقرار الكفول له
وهو مجدا انها قمار او ثمن خمر لا يقبل ولو اقره الطالب عند القاضي بربابه وانما
وانما لا تقبل البينة على الخراف لانها تسلم عند صحة الدعوى وقد بطلت
هنا للتناقض لان كفالته اقرار بصحتها انتهى وانظر ما كتبناه في المداينة
من مسئلة دعوى الويلد بعد الابرار ولخر ما في الجامع يدل على ان التناقض من
الاصل معفو عنه حيث قال ويقال له اطلب خصمك فاصمه انتهى **تسليم**
الشهادة بدون الدعوى في الحد الحالف والوقف وعقوبة الامة وحريتها
الاصولية وفيما تحض لله تعالى كرمضان وفي الطلاق والايلاء والظهار وما
في شرح ابن وهبان **دفع** الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عليه
يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح قبل الحكم
يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما كتبناه في الشرح وكما يصح عند الحاكم الاول
يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستيصال يصح بعده هو المختار الا في ثلث الاول
اذا قال لا دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه الثانية لو بينه ولكن قال بيني
به غايبة عن البلد لم يقبل الثالثة لو بين دها فاسدا ولو كان الدفع صحيحا
وقال بيني حاضرة في مصر عيكة المجلس الثاني كذا في جامع الفصولين
والامهال هو المفتي به كما في البرزانية وعلى هذا لو اقر بالدين وادعى ايفاءه
والابرار فان قال بيني في مصر لا يقضى عليه بالدفع والاخص عليه **الدفع**
بعد الحكم صحيح الا في المسئلة الخمسة كما ذكرته في الشرح **اقر** بالدين بعد
الدعوى ثم ادعى ايفاء لم يقبل للتناقض الا اذا ادعى ايفاءه بعد الاقرار به
والفرق عن المجلس كذا في جامع الفصولين الدفع من غير المدعى عليه لا يصح

تسليم الشهادة بدون الدعوى

الاذا كان احدا لورثة لا ينتصب احد خصما على احد قصد باغفر وكالة ونياية
وولاية الآف مسئلتين الاولى احدا لورثة ينتصب خصما على الباقي الثاني احدا
الموقوف على علم ينتصب خصما على الباقي كذا حرره ابن وهبان عن القينة لا يجوز
المقاضي تاخير الحكم بعد وجود شرطه الآف ثالث الاولى لرجل الصلح بين
الاقارب الثانية اذا استعمل المدعي الثالثة اذا كان عند رعية البقا اسهل
من الابتداء الآف مسئلة اذا هنق القاضي فانه ينخرل واذا وى فاسقايص
وهو قول البعض وجواب في النهاية والمعلل الثانية الاذن للابن صريح و
اذا بق المان ون صابحوا وعليه ذكره الزيلعي في القضاء من عمل **الزواه** هـ
قبل بينته ومن لا فلا اذا دعى اذنا ونفقة او حضانة قلا ودعى اثنته
لخوه او حبل ويبن او ابن ابنه لا تقبل بخلاف الابوة والبوة والزوجة
والولاء بنعيه وكذا معق اميه وهو من موابيه وتماص في باب نعوه النسب
من الجامع لا تقبل **شهادة** كافر على مسلم الاتعا وضرة فالاول اثبات
لوكيل كافر **كفر** بكافرين كل حق له بالكوفة على خصم كافر فيبعد الى خصم مسلم
اخر وكذا شهادة على عبد كافر دين ومولاه مسلم وكذا شهادة على وكيل
كافر موكله مسلم وهذا بخلاف العكس في المسئلتين لكونها شهادة على المسلم
وقد اوفى سبق ضمنا والثاني في مسئلتين في الياصا شهد كافران على انه
اوصى الى كافر واحضر مسلما عليه حتى لميت وفي النسب شهد ان النضره
ابن الميت فادعى على المسلم حتى وتماص في شهادات الجامع **الانقضى** القاضي
لنفسه ولان لا يقبل شهادة له له الآف الوصية لو كان القاضي غريم ميت
قامت بان فلا وتا وصيه صعب وبرى بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع له قبل
القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة على من عاب فانه لا يجوز القضاء

بها كان القاضي مديون الغائب سواء كان قبل الدخول او بعده ونحوه
في قضاء الجميع **امير** القاضي كالقاضي للعهد عليه خلاف
الوصي فانه يلحقه العهد ولو كان وصي القاضي فبين وصي القاضي
وامينه فرق من هذه ومن اخرى هي ان القاضي محجور عن التصرف
في مال اليتيم مع وجود وصي له ولو منصب القاضي بخلاف
مع امينه وهو من يقول له القاضي ما جعلت امينا في بيع هذا
العبد واختلفوا ايضا اذا قال بيع هذا العبد ولم يذكر الواجب انه امينه
فلا تلحقه عهده وقد اختلفنا في شرح الكفر. وصح للبزازي من
الوكالة انه تلحقه العهد فليراجع **نصيب** القاضي وصياني موضع
اذا كان على الميت دين اوله او لسفيذه وصيته وفيما اذا كان للميت
ولد صغير وفيما اذا اشترى من مومنه شيئا واراد زوجه ببيع العبد
موته وفيما اذا كان ابا الصغير مسرفا لم يدر ان ينصبه للفظ وذكر
في قمتها ابو الواحية موضع اخر ينصب فيه فليراجع وطريق خصيه
ان يترحم والعند القاضي ان فلا نامات ولم ينصب وصيا فالخصيه
ثم ظهر للميت وصي فالوصي وصي للميت ولا يلى الضيق الاقاضي القضا
ولما مورد لك **لا يقبل** القاضي العهده الا من قريب محرم او ممن
جرت عادته به قبل القضا بشرط ان لا يزيد ولا خصوصه لهما
وزدت موضعين من تهذيب الغلات من السلطان ووالي
البلد ووجه ظاهر فان منها انما هو للميت من مراعاته لاحبابا

وَقَدْ نَصَّبَ الْوَسْطَى
فِي مَوْضِعٍ خَالٍ

في المسألة الأولى
منها

صحته مع وهما فالتول المدعى الصحة اذا اختلف المتبايعان في الحلقا لا في
مسألة ما اذا كان المبيع عبدا فلف كل بقعة على صدق دعواه فلا يجالفت
ولا ضيق ويلزم البيع ولا يبق ولا يمين على المشتري كما في الواحات **القضا**
يجوز تخصيصه وتقيده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصوصيات
كما في الخلاصة وعلى هذا لو امر السلطان ببيعهم بجمع الدعوى بعد خمسة
عشر سنة لا التبع ويجب عليه عدم سماع **الرأي** الى القاضي في مسائل
في السؤال عن سبب الدين المدعى به ولكن لا جبر على بيان وفي طلب الحاسبة
بين المدعى والمدعى عليه فان امتنع لا جبر وهما في الحانية وفي التفرق
بين الشهود وفي السؤال عن المكان والزمان وفي تخلف الشاهدين
واما جاز كما في الصيرفة وفيما اذا باع الاب والوصى عقارا الصغير فالرأي
الى القاضي في نقضه كما في البيوع الحانية وفي مدح حبس المديون وفي
تجديد المحبوس اذا خيف فاره وفي حبس المديون وفي حبس القاضي و
الصوص اذا خيف فاره كما في جامع الفصولين وفي سؤال الشاهد عن
الايان اذا اتهم وفيما اذا تصرف الناظر ما لا يجوز كبيع الوقف ودرهته
فالرأي الى القاضي ان شاء عزله وان شاء ضم اليه ثقة بخلاف العاجز
فانه يضم اليه كما في القنية من سعي في نقص ما يتم من جهة منسعية
عليه الا في موضعين اشترى عبدا وقبضه ثم ادعى ان البايع باعه
قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن فانه يقبل وهب جاريته و
استولدها الموهوب له ثم ادعى انها هب انه كان دبرها او كونه
وبرهن يقبل ويستردّها والعقر كذا في بيع الخلاصة والبراة
وزدت عليها مسائل الا باع ثم ادعى انه كان اعتقه وفي فتح القدر

نقلا

وزدت عليها مسائل الأولى وهو ان كان المدعى بغيره

نقلا عن المشايخ المتأقن لا يصر في الحرية وفروغها انتهى وظاهره ان
ان البايع اذا ادعى التدبير والاستيلاء لا يسمع في الحانية وكلام القضا ومثال
وفي دعوى البرازية سوى بين دعوى البايع التدبير والاعتاق وذكر
خلافا فيها الثانية اشترى دهنًا ثم ادعى ان بايعه كان جعلها مقبورة
او مسجدة الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى ان البايع كان اعتقه الواحدة
باع دهنًا ثم ادعى انها وقف وهي في بيع الحانية وقضاها وحصل في
فتح القدير في الخراب لا استحقاق فليست بمرنه وحصل في الظهيرية فيه
تفصيل اخر ورجه وظاهره في ان المعتمد لقبول مطلقا
الحامسة باع الاب مال والده ثم ادعى وقوع بيعين فاحسن السادسة
الوصى اذا باع ثم ادعى كذلك السابعة المنوى على الوقف كذلك ذكر
الثالث في دعوى القنية ثم قال وكذا كل من باع ثم ادعى العسار وشرط
العادم الى التوفيق بانه لم يكن عالما به وذكر في الاختلاف من فروغ اصل
المسألة لو ادعى البايع انه فضولى لم يقبل ومنها لو ضمن الدرد ثم ادعى
المبيع لم يقبل **لا يشترط** في صحة الدعوى بيان السبب الا في دعوى
العين كما في البرازية **لا تثبت** اليد في العقار الا بالبيينة او علم القاضي
ولا يكتفى بالتصادق لصحة الدعوى الا في دعوى الغصب كما في القنية و
الشركة منه كما في البرازية **الشهادة** ان وافقت لدعوى قبلت والا فلا
الا في مسائل ادعى ديناً بسبب فشهد بالمطلق لو كان للمشهد به
اقل ادعى انه تزوجها فشهد انها منكوحته ادعى ملكا مطلقا بل تازج
فشهد به بتاريخ على المختار ادعى انشاء فعل كغصب وقتل فشهد بالاقرار به
ادعى الفاك كذا عن فلان فشهد بها كفا كذا عن الخادم على المدعى

بالشراء من رجل لم يبينه فشهد بالطلاق ادعى ملكا مطلقا فشهد بسبب
 وقال للمدعي هو لي بذلك السبب ادعى النكاح فشهد بالابراء والتحليل
 ادعى الحبة فشهد بالانكاح فشهد في التحريض وما قبلها من الخلاصة وقم
 القدير وقد ذكرنا في الشرح ثلثة وعشرين مسألة فليراجع **الامام** يقضي
 عليه في حيا القذف والقصاص والفرق وكذلك في السرعة وفي التهنيد
 يقضي القاصي عليه الا في الحدود والقصاص **القاضي** اذا قضى في مجزئة
 نفذ قضاؤه الا في مسائل يرضى اصحابنا فيها على عدم النفاذ لو قضى بطلان
 الحق بمعنى الملة او بالتفريق للفرع على الاتفاق غايبا على الصحيح لا بما ضر
 او بغيره كسكاح من ابيه امه او ابنه عندنا في يوسف والصحة كسكاح ام
 من بنته او بنتها او سكاح المتعة او بسقوط المهر بالانكاح او بعدم
 تاجيل العاين او بعدم صحة الرخصة بالارضها او بعدم وقوع الثلث
 على الحكي او بعدم وقوعها قبل الدخول او بعدم الوقوع على الحايض او
 بعدم وقوع ما زاد على الواحد او بعدم وقوع الثلث بكلمة او بعدم
 وقوعه على المولودة عقبه او بنصف الجها زن طلقها قبل الوطى بعد المهر
 والتحجير او بفسادها بغيره او في قسامة يقتل او بالتفريق بين
 زوجين بتهمة الزنا او قضي لولده او دفع اليه حكم صبي او عبد
 او كافرا او الحكم محر سفيه او بجهة بيع بضيق المساكين من فن حر
 الصدها او بيع متروك التسمية عامدا او بيع ام الولد على الاظهر وقيل
 ينفذ على الاصح او بطلان عفو المرأة عن القود او بجهة ضمان الخلاص
 او بزيادة اهل المحلة في معلوم الامام من اوقاف المسجد او محل المطلقة
 ثلثة مجزئ عقد الثاني او بعدم ملك الكافر مال المسلم باجره بدرهم

الجبلي

او بيع درهم بدرهمين سيدا بيدا وبصحبة صلوة المحدث او بقصاصه على اهل المحلة
 تلف مال او جحد القذف للمعريض وبالفرقة في معق البعض او بعدم تصرف
 المرأة في ما لها بعد اذن زوجها لم ينفذ في كل هذا ما حرره من البراءة والطاعة
 والصرفية والمثارة **الشاهد** اذا دعت ثمان ثمانية لثمان فشهدت
 في تلك الحادثة لم تقبل الا اربعة العبد والكافر على مسلم والاعمى والجنبي اذا
 شهدوا او دعت ثمان ذل المانع فشهدوا لم تقبل كذا في الخلاصة وسواء شهد
 عند من دعه او غيره وسواء كان بعد سنين او لا كما في الفينة **الخصم** ان يطعن
 في الشاهدين بثلاثة ائمة عبدان او محمد ودان او ثمان كان في المشهور به
 كذا في الخلاصة **القصاص** الضمن لا يشترط له الدعوى والخصم فاذ شهد
 على خصم حتى ذكر اسمه واسم ابيه وجان وقضى بذلك الحق كان قضاؤه نصيبه
 صمنا وان لم يكن في حادثة الشطب وقد ذكرنا العار في فصوله فرعين فثمنين
 حكما وذكرنا ان احدهما يقاس على الاخر وقرئ بينهما في جامع العضولين فليست
 وهو من مهمات مسائل القضاة على هذا لا تشهد بان فلا تزوجه فلا ت
 وكلت زوجا فلا تفي كذا على خصم منكرو قضاة يتوكلم كان قضاة بالزوجية
 بينهما وهي حادثة الفتوى يظهر ما في الخلاصة في طريق الحكم **ثبوت** الرضا
 ان يعلق رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويدعى حتى على اخر وتنازع في
 دخوله فقام البينة على رواه فيثبت رمضان حتى يثبت التوكيل واصيل
 القضاة الضمني ما ذكره اصحاب المتون من انه لو ادعى كالة على رجل عمال باذنه
 فاقربها او انكر الدين فبرهن على الكيفي بالدين وقضى عليه بها كان قضاة علم
 قضاة وعلى الاصيل الغائب صمنا وله فروع وتفاصيل ذكرناها في الشرح قال
 في خزانة الفتاوى اذا مات القاصي اغزل خلفاؤه ولو مات واحد من الولاة

الشيخ
 ابراهيم دارقطني

باب في بيان ما لا يشترط له الدعوى والخصم

انزل خلفاؤه مولومات الخليفة لا تغزل ولا توهضاته انتهى وفي الخلاصة
وفي هداية الناطق لومات القاضى انزل خلفاؤه وكذلك موت امرأ
الناحية بخلاف موت الخليفة **السلطان** انزل القاضى انزل التامة
بخلاف موت القاضى وفي المحيط انزل السلطان القاضى انزل نائبه
بخلاف ما اذا مات القاضى حيث لا يغزل نائبه هكذا قيل ويبلغ ان لا يغزل
النائب انزل القاضى لانه نائب السلطان او نائب العامة الا ترى ان لا يغزل
بموت القاضى وعليه كثير من المشايخ انتهى وفي البوارية مات الخليفة وله
امراء وعمل فاكل على ولايته وفي المحيط مات القاضى انزل خلفائه وكذا
امراء الناحية بخلاف موت الخليفة وانزل القاضى يغزل نائبه واذا مات
لا والفتوى على انه لا يغزل انزل القاضى لانه نائب السلطان او العامة ويغزل
نائب القاضى لا يغزل القاضى انتهى وفي العاوى وجميع الفصول وكفى
الخلاصة وفي فتاوى قاضيان واذا مات الخليفة لا يغزل قضاة وعمله
وكذا لو كان القاضى مازونا بالاختلاف واستخلف غيره فمات القاضى
لا يغزل خليفته انتهى فمن ذلك اختلاف المشايخ في انزل النائب يقول
القاضى وموته وقول البرازى الفتوى على انه لا يغزل بموته بالاولى لكن
عليه بانه نائب السلطان فيدل على ان النواب الان يغزلون بغزل القاضى
وموته لانهم نواب القاضى من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل ولا يترحم احد
الان انه نائب السلطان ولهذا قال العلامة بن الفريسي ونائب القاضى
في زماننا يغزل بغزله وبموته فانه نائب من كل وجه انتهى فهو كالوكيل
مع الموكل لكن جعل في المعراج كونه وكيل قاضى القضاة مذهب المشايخ والحمد
وعندنا انه هو نائب السلطان وفي المتناظر خاتمة ان القاضى انما هو

في هداية الناطق

بغزل القاضى على ان يغزل نائبه

رسول السلطان في نصب النواب انتهى وفي وقف القيمة لومات القاضى انزل
بموت القاضى على حاله ثم يبق القاضى وفي التمهيد في زماننا لا يغزل
التركيب بغلبة الفسق اختار القضاة استخلاف الشهود كما اختار بن ابى
الحصول بغلبة الظن انتهى وفي مناقب الكردي في باب ابى يوسف علم ان
الخليفة لم يلحق بالشاهد من منسوخ باطل والعمل بالمنسوخ حرام وقد ذكر
في فتاوى القاعدي وخزانة المفتين ان السلطان اذا عرف قضاة بخلف
الشهود يجب على العلماء ان ينصحوا السلطان ويقولوا له لا تجوز قضاة تلك
امر ان اطاعوا لزم منه سقط الخلق وان عضوا لزم منه سقطت
الى اخر ما به **لا يصح** رجوع القاضى عن قضائه فلو قال رجعت عن قضائي
او رجعت في بليس الشهود او اطلت حكمي لم يصح والقضاء ماض كما في الخاتمة
وقيد في الخلاصة بما اذا كان مع شرايط الصحة وفي الكثر بما اذا كان بعيد
دعوى صحته ونهاده مستقيمة انتهى الا في مسائل الاولى اذا كان القضاء
بعلمه فله الرجوع عنه كما ذكر ابن وهبان استنباطا من تقييد الخلاصة
بالنية الغشبية اذا ظهر له خطأ وجب عليه نقضه بخلاف ما اذا ابتدأ
والى المجهول الشك فاذا قضى في مجتهده فخاله لم يذهب عنه نقضه دون
غيره كما في شرح المنظومة **امر** القاضى حكمه كقوله سلم الحيد والمهدي والامر
ببعض الدين والامر بحبسهم الا في مثله في العمان به والوارثية ووقف على الفراء
فاحتاج بعض قراءه لواقف فاحل القاضى بان يعرف شمل من الوقف اليه
كان بمنزلة الفتوى حتى لو اراد ان يعرفه الى فقير لخرج فعل القاضى حكمه
فليس له ان يزوج القيمة التي لا تولى لها من نفسه ولا من ابنه ولا من لا
يقبل شهادته له وانما اذا اشترى القاضى مال اليتيم لنفسه او من وصي اقامه

نفسه

فمذكور في جامع الفصولين من فضل نقرنا الوصي والقاضي في مال اليتيم
فقال لم يجز بيع ما له من يتييم وكذا عكسه وأما مشروعه من وصيه أو باع من يتييم
وكذا عكسه وقبله وصيه فانه يجوز ولو وصي من جهة القاضي انتهى ولو باع
القاضي ما وقفه أو للرئيس في مرض يموت لم يضر ما لم يضر لم يضر البيع
ويستوي بالثمن ارضان وقف بخلاف الوارثان باع المثلين عند عدم الاجارة
فانه يشتري بقيمة الثلثين ارضان وقف لان فضل القاضي حكم بخلاف غيره كما في
الظاهر من الوقف الذي مسئلة ما اذا اعطى فقير من وقف الفقر فانه ليس
بحكم حتى كان له ان يعطى غيره كما في جامع الفصولين وفيما اذا اذن الولي للقاضي
في تزويج الصغيرة فزوجه القاضي كان وكذا فلا يكون فعله حكما حتى لو وضع
عقله الى مخالفة له نقضه كذا في القاسمية فالمستثنى من مستلثان وقوله ان فعله
حكم يدل على ان الدعوى انما هي شرط الحكم القوي دون الدعوى وليست به
قد ذكرناه في الشرح اذا قال المقر لسمع اقراره لا يشهد على وسعد ان يشهد
عليه كما في الحلاصة اذا قال له المقر لا يشهد عليه بما اقر به لا يسعد كما في
جل الثاني رخصة من جيل المتنايات ثم قال واختلفوا فيما اذا رجع المقر له
وقال انما نهيتك اهدر وطلب منه الشهادة قبل ان يشهد وقيل لا يحلف القاضي
عن غير الميت باذن الدين واجب له على الميت وما ابرأته منه ولو كان تابا باقرار
الرئيس في مرض يموت كذا في الثاني رخصة من كتاب الجمل انما يجوز اقامته البينة
على المسخر اذا لم يعلم القاضي انه مسخر وان علم به فلا **اثبات** التوكيل عند القاضي
بلا خصم جابر وان كان القاضي عرفا التوكيل باسمه ونسبه **لا ينعزل** القاضي
بالردة والفسق ولا ينعزل الى الجمعية بالعلم بالعدل حتى يقدم الثاني واختلف
المشايخ في القاضي لان يكون في المشور اذا اتاك كتابي فهدمك فلان ينعزل

الا به طلب من القاضي كتاب حجة الا براه في غيبته ختم لم يكتب له عند باب
يوست خلافا لغيره واجمعوا على انه يكتب له حجة الاستيفاء ولها حجة الطلاق
قال القاضي هيئت هكذا عليك بينة او اقر او يقبل ارسال القاضي الى المخدرة
للدعوى واليمين لا يمين على الضمى في الدعوى ولو كان محجوا لا يحضره القاضي
لسماعها ويجلف العبد ولو محجوا او يفتى بكونه ولو اخذ به فدا الحق لا ينع
انه لا يحلف على الدين المؤجل قبل حلول الاجل لا يقبل قول امين القاضي انه حلف
المخدرة الا بشاهدين القضاة فيخصص بالزمان والمكان فاذا ولا يقا ضيا
يكون كذا لا يكون قاضيا في غيره وفي الملتقط وقضاة القاضي في غير مكان ولا
لا يصح واختلفوا فيما اذا كان العقار لاني ولايته فاختار في الكفر عدم صحة
قضاة صح في الحلاصة واقترع ضيخان عليه والحال ان غاها في العقار لا في
العين والدين كما في البرازية وفي القضية قضائي ولايته ثم انه شهد على قضائه
في غيره ولايته لا يصح الا بشهادته **ولا** يقبل شهادة من قال لا ادرى امون من انا
ام لا للشك في الايمان وكذا امامته كذا في شهادته لولايته المشهود عليه
بشي ان كان حاضرا كفت الاشارة اليه وان كان غائبا فلا بد من تفريقه
باسمه وابيه وجن ولا يكتفى بالنسبة الى العجز ولا الى الحرف ولا يكتفى بالقبض
على الاسم لان يكون مشهودا ويكتفى بالنسبة الزوج لان المقصود بالاعلام
ولا بد من جليتها ويكتفى في العبد اسمه ومولاه ولا بد من النظر في جهةها
في التعريف والعنوى على قولها انه لا يشترط في الجمل للشهادة باسمه ونسبه
اكثر من عدلين لانه ليس والقاضي هو الذي ينظر الى وجه الزاوية ويكتب
حلاها لا الشاهد لكل من البرازية لا اعتبار بالشاهد الواحد الا اذا اقام
واراد ان يكتب القاضي الى اخر فانه يكتب كما في البرازية ذكر في القضية

يقبل الشهادة على حسب بلاد دعوى
في طلاق المرأة وسقط لأم والوقف
وهذا رمضان وغيره الا بطلان الفطر
والا في الحدود والحدود القذف والسرقة
واختلعت في قولها بلاد دعوى
في النسب كما في الفطرية من النسب
وجزم بالقبول ابن وهبان وفي
تدبير الام وحرمة المصاهرة
والفيل والايلاء والقهار ولا
يقبل غشقا العبد بدون الدعوى
عنه خلافا لهما واختلفوا على قوله
في طهر الاحصاء والمعتد لا والنكاح
يثبت بدون الدعوى كالطلاق لان
الطلاق لا يثبت بدون الدعوى

او عتاق وقال لا ندرى كان في صحة او مرض فهو على المرض ولو قال
 الوارث كان يهدى يصدق حتى يشهد وانما صحيح العقل في اخره ان قال
 هو زوج الكبرى لكن لا ندرى الكبرى بكيفية اقامه البينة ان الكبرى هذه
 تشهد انها زوجت نفسها ولا تعلم هل هي في الحال امرأه ام لا او تشهد انها باع
 منه هذا العبد ولا ندرى انه هل هي في ملكه في الحال ام لا بقصص الكفا
 والمالك في الحال لا استحباب وان شاهد في العقد شاهد في الحال انتهى
 وفي البرازية معزى الى الجامع الشاهد على ذنبه تتبع ذنبه وترفع له ان
 يشهد بالملك واصح النتائج انتهى لا يخلف المدعى اذ لحقت المدعى عليه الا
 في مسألة ذكرناها في الدعوى من الشرح عن المحيط وقال فيه انها من خواص
 هذا الكتاب وغرابيه يجب حفظها اللعب بالشرطي لا يسقط العدالة
 الا بواحد من جنس القمار عليه وكثرة الخلف عليه واخرج الضادة عن وقتها
 بسببه واللعب به على الطريق وذكر شي من الفسق عليه كما بنيه في شرح
 الكفر الدعوى على غير ذى اليد لا تنفع الا في دعوى النصب في المقول واما
 في الدور والعقار فلا فرق كما في البينة شهادة الزوج على زوجته مقبولة
 الا بزيانها كما في حد القذف وفيما اذا شهد على اقرارها بما امره الزوج يدعيها
 فلا تقبل الا اذا كان الزوج اعطاها المهر والمدعى يقول اذنت لها في الكا
 كما في شهادات الحائنة تقبل شهادة الذمى على مثله الا في مسائل فيما
 اذا شهد غير بيان على نفرين انه قد اسلم حيا كان او ميتا فلا يصح عليه
 بخلاف ما اذا كانت نفرين كما في الحارصة الا اذا كان ميتا وكان له
 ولي مسلم يدعيه فانها تقبل فلما اذنت ويصلي عليه بقول وليه كما في الحائنة
 وفيما اذا شهد على نفرين ميت بدني وهو مدنيون مسلم وفيما اذا شهد

في
 في

بعين اشترها من مسلم وفيما اذا ربيعة تضاد على نفرين انه زنى بمسلة
 الا اذا قالوا اكرهها فوجد الرجل وحده كما في الحائنة وفيما اذا ادعى مسلم عبدا
 في بيعة فشهد بكافران انه عبد قضى به فلان القاضي المسلم كما في البيعة
 لا تقبل شهادة الانسان بنفسه الا في مسألة القاتل اذا شهد بعفو
 المقتول وصورته في شهادات الحائنة ثلثة قتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا بعد
 التوبة ان الولي عفا عنه وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال ابو يوسف
 تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل انتهى وكذا في قاعدة اليقين
 لا يزول بالشك ان من ائلف علم انسان وان عي اميته فلا شهادات
 يشهد وانه زكية بحكم الحال كما في البرازية وعلى هذا فرعت لو ادعى شخصا
 ليس عليه اقرار مرضى اقر بشئ لهم ان يشهد وانه اقر وهو صحيح وكذا عكسه
 لو ادعى في فراش وبه مرض ظاهر فله ان يشهد وانه كان مرضيا عملا بحال
 لكن لو قال لهم انا صحيح هل يشهد بالصحة ويكفوا له فان ظهر لهم ما يدل
 على صحته شهد وانه باء الا مكوا له وينبغي ان يسألهم القاضي هل ظهر عليه
 ما يدل على مرضه فان اجروا به لم يعمل باخاره انه صحيح والاعلى به وهو حجة
 الغوى وفي شهادات البرازية تشهد على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب
 فراش حتى مات بحكم به وان لم يشهد وانه مات من جرحه لانه لا يعلم لهم
 به وكذا لا يشتروط في الحايطة المايل ان يقول امات من سقوطه ولان
 اضافة الاحكام الى السبب ظاهر لازم لا الى سبب يؤولها لا ترى انه لا يجز
 القسامة في ميت بحجة على قتيته ملوثة انتهى تقبل شهادة العقيق لعقده
 الا في مسألة ما اذا شهد بالثمن عند اخلاصها كما في الحارصة وتقبل عليه
 الا في مسألة ذكرناها في الشرح قال في بسط الانوار للشافعية من

في

على سبيل من الكفر انما

كتاب القضاء ما لفظه وذكر جماعة من اصحاب الشافعي والى خليفه اذا لم يكن
 القاضي له شئ من بيت المال فله ان يبيع ما يتولى من اموال المتامري والآفاق
 ثم يبيع في الانكار انتهى ولم ار هذا لاصحابنا لكن في الحاشية ذكر العشر
 للموتى في مسألة الطسونة لا تخيف مع البرهان الا في ثلث ذكرناها في
 الشرح دعوى دين على ميت ذكرناها في استحقاق المبيع ودعوى الابن
 لا تخلف بل اطلب المدعي الا في ربيع على قول ابى يوسف مذكورة في
 الخلاصة تغيب الشهادة حسبة بلاد دعوى في خمسة ثمانية مواضع مذكورة
 في منظومة ابن وهبان في الوقف وطلاق الزوجة وتيقظ طلاقها
 وحرية الامة وتدريبها والحلم وهلال رمضان والنسب وزدت خمسة
 من كلامهم ايضا حد الزنا وحد الشرب والابلاء والظهار وحرمة المصاهرة
 والمراد بالوقف الشهادة باصله واما بربعة فلا وعلى هذا لا تسمع الدعوى
 من غير من له الحق فلا جواب لها فالدعوى حسبة لا يجوز والشهادة حسبة
 بلاد دعوى جارية في هذه المواضع فليحفظ ثم زدت سادسة من القنية
 فصادرت اربعة عشر موضعا وهي الشهادة على دعوى مولاة نسبته ولم اذكر
 صرحا بخرج المسأله حسبة من غير سنن الالشافعية القاضى واعلم ان
 شاهد حسبة اذا شهد شاهدته بلا عذر يفسق ولا يقبل شهادته بضرورة
 في الحدود وطلاق الزوجة وعق الامة وظاهر ما في القنية انه في الكل
 وهي في الظهيرية واليتيمية وقدا لفت في بارسالة قلنا شاهد حسبة
 وليس لنا مدع حسبة الا في دعوى الموقوف عليه اصل الوقف فانها
 تسمع عند البعض والقوى على انها لا تسمع الدعوى الا من المتوفى
 كما في البراذنة من الوقف فاذا كان الموقوف عليه لا تسمع دعواه فلا تجب

يطلب من صاحب بيت المال
 ان يبيع ما يتولى من اموال المتامري والآفاق

الشافعية

الشافعية

فلا يجزى بالاولى وظاهر كلامهم انها لا تسمع من غير الموقوف عليه اتفاقا
 هل يقبل بخرج المسأله حسبة الظاهر نعم كونه حقا لله تعالى لا مجال بين المولى
 وعبد قبل ثبوت عقده الا في ثلث مذكورة في منية المفتى ولا مجال بين
 المتوفى والمعدى عليه به الا في موضعين منها ايضا لا يلزم المدعي بيان النسب
 وتقم بدونه الا في التخلبات ودعوى المرأة الدين على ترك ترك زوجها والثانية
 في جامع الفصولين والاولى في الشرح من الدعوى الشهادة بحرية العبد
 ودعواه لا تقبل عند الامام الا في مسلمين الا لا اذا شهدوا بحرية الاصلية ما تميزت
 تقبل الا بحرية الثانية شهيد وابناء الوصي له باعثة تقبل وان لم يدع العبد
 وهما في اخر العادة والاولى مفرغة على الضعف فان الصحيح عنده اشتراط دعواه
 في المعارضة والاصلية كما قدمناه ولا تسمع دعوى الاعتاق من غير العبد
 الا في مسألة من باب الفلأف من المحيط باع عبدانهم ادعى على المشتري
 الشراء والاعتاق وكان في بيلا المبيع تسمع فيما وان كان في بيلا المشتري تسمع
 في الشراء فقط ولا يشترط الصحة دعوى الحرية الاصلية ذكر اسم امه ولا اسم
 ابى المتزوج ان يكون حرا الاصل وامه حقيقة صرحوا به في اخر المعارضة وجامع
 الفصولين وكذا في الشهادة بحرية الاصل كما في دعوى القنية القضاء بعد
 صدوره صحيحا لا يبطل باطل احدا اذا اقر المقضي له ببطلانه فانه يبطل
 الا في المقضي بحريته وفيما اذا ظهر الغيب عبيدا او محبوسين في قذف
 بالمليقة فانه يبطل القضاء لكن كونه غير صحيح يحلف المكنى الا في احد وثبت
 مسألة ميناها في شرح الكنز اذا ادعى رجلان كل منهما على ذى اليأس
 ما في بين فاقرا حدهما وانكرا لم يستخلف المكنى منها الا في ثلثة دعوى
 الغصب والايديح والاعارة فانه يستخلف المكنى بعد اقراره لاحدهما

الشافعية
 لا يقبل بخرج المسأله حسبة الظاهر نعم كونه حقا لله تعالى لا مجال بين المولى وعبد قبل ثبوت عقده الا في ثلث مذكورة في منية المفتى ولا مجال بين المتوفى والمعدى عليه به الا في موضعين منها ايضا لا يلزم المدعي بيان النسب وتقم بدونه الا في التخلبات ودعوى المرأة الدين على ترك ترك زوجها والثانية في جامع الفصولين والاولى في الشرح من الدعوى الشهادة بحرية العبد ودعواه لا تقبل عند الامام الا في مسلمين الا لا اذا شهدوا بحرية الاصلية ما تميزت تقبل الا بحرية الثانية شهيد وابناء الوصي له باعثة تقبل وان لم يدع العبد وهما في اخر العادة والاولى مفرغة على الضعف فان الصحيح عنده اشتراط دعواه في المعارضة والاصلية كما قدمناه ولا تسمع دعوى الاعتاق من غير العبد الا في مسألة من باب الفلأف من المحيط باع عبدانهم ادعى على المشتري الشراء والاعتاق وكان في بيلا المبيع تسمع فيما وان كان في بيلا المشتري تسمع في الشراء فقط ولا يشترط الصحة دعوى الحرية الاصلية ذكر اسم امه ولا اسم ابى المتزوج ان يكون حرا الاصل وامه حقيقة صرحوا به في اخر المعارضة وجامع الفصولين وكذا في الشهادة بحرية الاصل كما في دعوى القنية القضاء بعد صدوره صحيحا لا يبطل باطل احدا اذا اقر المقضي له ببطلانه فانه يبطل الا في المقضي بحريته وفيما اذا ظهر الغيب عبيدا او محبوسين في قذف بالمليقة فانه يبطل القضاء لكن كونه غير صحيح يحلف المكنى الا في احد وثبت مسألة ميناها في شرح الكنز اذا ادعى رجلان كل منهما على ذى اليأس ما في بين فاقرا حدهما وانكرا لم يستخلف المكنى منها الا في ثلثة دعوى الغصب والايديح والاعارة فانه يستخلف المكنى بعد اقراره لاحدهما

كما في الحاشية معضلة في الحاشية كل موضع لو اقر به يلزم فماذا انكر يستعمل
 الا في ثلث وذكرها والنص ابا في اربع وثلاثين وقد ذكرتها في الشرح
 يجوز قضاء الامير الذي يولي القضاء وكذلك كتابه الى القاضي الا ان يكون
 القاضي من جهة الخليفة فقضى الامير لا يجوز كذا في الملحق وقد افيت بان
 باشا مصر قاضيا الحكم في قضية بمصر مع وجود قاضيه الموالي من السلطان باطلة
 لانه لم يرفع اليه ذلك ذكر الصدر الشهيد في شرح ادب القضاء ان الموالي
 لا يكون قاضيا قبل وصوله الى محل ولا يثبته فقضاءه جواز قبول الهدية قبل
 الوصول مطلقا وعدم جواز استنابته بارسال نائب له في محل قضائه
 وعمل القضاء الان على ارسال نائب حين التولية في بلاد السلطان والظاهر
 انه باذن السلطان وح لا كلام فيه حادثة ادعى ان عرس ثلث في ارض
 محدودة بكذا من مدة ثمانية عشر سنة على ان الارض ان ظهر لهما مال
 دفع لغيرها وان المدعى عليه يتعرض بغيره وطالبه بذلك فاجاب المدعى
 عليه بان الاثر المذكور عرسه مستاجر الوقف له فاحضر المدعى شاهدين
 شهدا بانه عرسه من المدة المذكورة وزاد احدهما بانه واضع عليه منكم
 القاضي بالملك للمدعى ولم يطلب التينة من المدعى عليه فسلت عن الحكم
 فاجبت بانه عرس صحيح لان المدعى لم يبين فيها ان يخرج او يذود على كل
 لا مطابقة بين الدعوى والشهادة والحاصل ان القاضي يستأنف الدعوى
 فانه ذكر المدعى ان المدعى عليه واضع وانه خارج وصدم المدعى عليه
 على وضع اليد وبرهن عليه ثم برهن على العرس وشهدا على الدعوى
 طلب من الناظر البوهان فان برهن ما ادعى قديم برهان الخارج لان العرس
 مما يتكرر فليس كالتابع وان ذكر المدعى انه واضع اليد وان الناظر المتك

هذا القاضي بالملك للمدعى ولم يطلب التينة من المدعى عليه فسلت عن الحكم فاجبت بانه عرس صحيح لان المدعى لم يبين فيها ان يخرج او يذود على كل لا مطابقة بين الدعوى والشهادة والحاصل ان القاضي يستأنف الدعوى فانه ذكر المدعى ان المدعى عليه واضع وانه خارج وصدم المدعى عليه على وضع اليد وبرهن عليه ثم برهن على العرس وشهدا على الدعوى طلب من الناظر البوهان فان برهن ما ادعى قديم برهان الخارج لان العرس مما يتكرر فليس كالتابع وان ذكر المدعى انه واضع اليد وان الناظر المتك

للمدعي عليه يعارضه وبرهن قديم من الناظر على غرض المستاجر قديم برهان
 الناظر كونه خارجا وهل يرجع لبيئة الناظر كونه ثابتا في الغرض من محلي الاول
 ثبته غضبا هل لا يرجع بذلك ثم سللت لوارضا في الغرض فاجبت بتقديم
 بيته الخارج الا اذا سبق تاريخ عدي اليد فيقدم لان العرس مما يتكرر وقال
 الربيعي ان عذر لمة الملك المطلق وهذا حكمه ثم رايت في غضبا الغنية لو عرس
 المسلم في ارض مسيلة كانت سبيلا انتهى فقضاءه ان يكون الاثر وقفا اذا
 كانت الارض وقفا على ابناء السبيل وظهر ما في الاسعاف ان لو عرس في
 الوقف ولم يعرس لكانت ملكا له وقفا وكذا في خزائن المقيمين من الوقف
 حكم ما اذا وقف غضبا رضنا وبني فيها او عرس لاشغالها اذا اختلف في الاجل
 الا في اجل المسلم دعوى دفع التعرض مسوغا على المقتي به كما في دعوى البراءة
 ودعوى قطع النزاع لا كما في قاضي الهدية اختلف الشاهدين مانع
 الا في احدي وثلثين مسئلة ذكرناها في الشرح اذا اخبر القاضي بثنى حال
 قضائه قبل منه الا اذا اخبر باقرار رجل واحد وتامه في شرح ادب القاضي
 للصدر لا تسمع المدعى بدين على الميت الاعلى وارث او وصي او وصي له
 ولا تسمع على عرسه له كما في جامع القصولين الا اذا ذهب جميع ماله لا جنبي
 وسلمه له فانه تسمع عليه كونه زائدا كما في خزائن المقيمين المدعى عليه اذا
 انه دفع دعوى المدعى الملك من فلان بان فلانا او عرسا انه هبت الدعوى
 بل بيته الا في مسئلتين الاولى اذا ادعى الادب عنه فانها لا تندفع بخلاف
 دعوى الشهادة الثانية اذا ادعى الشهادة منه وقال امرى بالقصص ذلك
 لا تندفع والفرق في فرق الكريسي دعوى القضاء والشهادة عليه من
 غير تسمية القاضي لا تسمع الا في مسئلتين الاولى في الشهادة بالوقف اي بان

هذا القاضي بالملك للمدعى ولم يطلب التينة من المدعى عليه فسلت عن الحكم فاجبت بانه عرس صحيح لان المدعى لم يبين فيها ان يخرج او يذود على كل لا مطابقة بين الدعوى والشهادة والحاصل ان القاضي يستأنف الدعوى فانه ذكر المدعى ان المدعى عليه واضع وانه خارج وصدم المدعى عليه على وضع اليد وبرهن عليه ثم برهن على العرس وشهدا على الدعوى طلب من الناظر البوهان فان برهن ما ادعى قديم برهان الخارج لان العرس مما يتكرر فليس كالتابع وان ذكر المدعى انه واضع اليد وان الناظر المتك

قاصبا من قضاة المسلمين قضى بجهة الثانية الشهادة بالادب اى بان
قاصبا من القضاة قضى بان الادب له صحت وهما في الخبرات ودعوى الفعل
من غير بيان الفاعل لا تتم الا في اربعة مسلكي القاصي والثلاثة الشهادة
بانه استواه من وصيه في صغر صحته وان لم يسموه الرابعة الشهادة بان
وكيله باعه من غير بيان والكل من خبرته للفتين الخامسة نسبه فعلى الى
متولى وقف من غير بيان من نصبه على التحين السادسة نسبه
الى وصي يقيم كذلك ويمكن رجوع الاجنبيين الى الادب في القضاة بالحريه
قضا على الكافة الا قضى بحق على ملك مؤثر فانه يكون قضا الكافة من
ذلك التاريخ فلا تسمع فيه دعوى ملك بعده وتسمع قبله كما ذكره ملا
خبر في شرح الدرر والغرد القول المنكوه الاعمال في المسلم فليدعيه
الشراذم منع دعوى الملك وكذا الاستيلاء الا للفرقة كما اذا اخاف من
الغصب تلف العين فاشتراها واخذها وبيعة ذكره العادى في الفصول
وفي جامع الفصولين لكن بصيغة ينبغي الجهاالة في المنكوه تمنع الصحة وفي
المهر ان كانت فاخته فمهر المثل والاقبال وسط كعبه وفي البيع في المبيع
والتمن تمنع الصحة الا اذا عي حق في دار فادعى الآخر عليه حق في دار
اخرى فتبايعا الحقيين المجهولين فانه جائز وفي الاجارة تمنع الصحة
في العين او في الاجرة كهذا وهذا وفي الدعوى تمنع الصحة الا في الغصب
والسرقة وفي الشهادة كذلك الا فيما وفي الوهن وفي الاستحلاف تمنعه
الا في ست هذه الثلاثة ودعوى خيانة مبرمة في المودع وتختلف الوصية
عن اتمام القاصي له وكذا المتولى وفي الاقرار لا تمنعه الا في مسئلة ذكرنا
في بابه وفي الوصية لا تمنعها والبيان الى الموصى او وارثه في الحق لو قال

في
في
في

اعطوا افلا ماشيا اوجز من مالى اعطوه ماشيا وفي الكوكة فان في الموكل
فيه وتفاخشت منعت والا فلا وفي الوكيل تمنع كذا وهذا وقيل لا وفي الطلاق
والعاق لا وعليه البيان وفي الحد وفي كنفه ان اوهذا لا يجوز للمدعى عليه
الا كما اذا كان علما بالحق الا في دعوى الغيب فان للبايع انكاره ليقيم المشتري
البينة عليه ليتمكن في الرد على بايعه وفي الوصى اذا علم بالدين ذكرهما في
بيع النوازل اذا قام الخارج البينة على النسخ في ملكه ذواليد كذلك قد
بيته ذى اليد هكذا اطلق اصحاب المتون قلت لا في المسلمين ذكرهما في
خزانة الاكل من دعوى النسب لو كان الذم في عيده فقال الخارج انه ولد
في ملكي واعتقته وبرهن وقال ذواليد ولد في ملكي فقط بخلاف ما اذا
قال الخارج ذرية او كما تبته فانه لا يقدم الثانية لو قال الخارج ولد في ملكي
او هو ابني من امي هذا قدم على ذى اليد ذابرهن الخارج وذواليد
على نسب صغير قدم ذواليد الا في مسلمين في خزانة الاولى لو برهن
الخارج على انه ابنه من امراته هذين وهما حاران واقام ذواليد انه ابنه
لم يسميه الى انه فهو الخارج الثانية لو كان ذواليد ذميا والخارج مسلما
فبرهن الذمي بشهود من الكفار وبرهن الخارج قدم الخارج سوا برهن
مبشرين او بكفار ولو برهن الكافر بمبشرين قدم على المسلم مطلقا لا يقدم
المسلم على الكافر الكتاب على الجوسي في الدعوى الا في دعوى النسب كما
في خزانة الاكل اذا شهدوا له بانه وارث فلان من غير بيان نسبه لا تقبل
الا اذا شهدوا بان فلان القاصي قضى بانه وارثه فانها تقبل كما في خزانة
الاكل اخر الدعوى اذا شهدوا له بقرايه كانه اخا وعم او ابن عم لا بد
ان يثبتوا انه لانيه وامه او لانيه الابن والبنت وابن الابن والاب

كانت

والأمر في الخزانة بخجة بيته عادلة أو أفراد أو نكول عن ميم أو ميم أو قضا
أو علم القاضي بعد توليته أو قرينة قاطعة وقد وصحناه في الشرح من
الدعوى لأن الفتوى على قول محل المرجع اليه لا اعتبار بعلم القاضي في
جامع الفصولين وعليه الفتوى وعليه مشايخنا كما في البرازية من المسائل
الخمس من الدعوى القول قول الابن أنه انفق على ولده الصغير مع الميم
ولو كانت النفقة مفروضة بالقضاء أو بقرض الأب ولو كانت بيته الأم كما في
نفقات الخاتمة بخلاف ما لو ادعى الاتفاق على الزوجة ونكحت وعلى هذا
يمكن أن يقال المليون إذا ادعى الإيفاء لا يقبل قوله إلا في مسألة إذا
تنازع رجلان في عين ذكر العادى أنها على ستة وثلاثين وجهها وقلت
في الشرح أنها على خمسة عشر وأثنى عشر التصديق أفراداً في الحد وقد كما في
الشرح من دعوى الرجلين لا يقضى بالقرينة إلا في مسائل ذكرتها في الشرح
من باب التحالف القاضي إذا حكم في شيء وكتب في السجل جعل كل ذي حجة
على حجته إذا كانت له وخمس من السجلات لا يجعل القاضي كل ذي حجة على
حجته النسب والحكم بشهادة القابلة وفتح الكتاب بالعدة وفتح البيع بالإنابة
وتفسير الشاهد كذا في الخلاصة من كتاب المحاضرة والسجلات
كتاب الوكالة الأصل أن الموكل إذا قيد على وكيله فإن كان مفيداً
اعتبر مطلقاً والآ لا وإن كان نافعا من وجه ضاراً من وجه فإن أكله بالنهي
اعتبر والآ لا وعليه فروع منها بعه بخيار فبانه غير مفيد لم يفد لأنه مفيد
بعه من فلان فباع من غيره كذلك وهما في المحيط ومن هذا النوع باع
بكيل باع برهن وبعه نسبية فباع نقد بخلاف بيعه نسبية له
بعه نقداً ولا تبع إلا نسبية له ببعه نقداً باع في سوق كذا فباعه

من غيره نقداً لا تبعه إلا في سوق كذا لا ونظيره باع بشهود لا تبعه
الأشهاد فلا خلاف الفقه مع النى إلا في قوله لا تبع إلا بالنسبة وفي قوله لا
تسلم حتى يقبض الثمن كما في الصغرى فإنه لا خلاف لا تبع حتى يقبض
لأن التسليم من الحقوق وهي راجعة إلى الوكيل فلا يملك الميم الوكيل يملك
الموقوف كالمأقد ولا يملكها وتماها في كتاب الجامع الوكيل مصدق في برائة
دون رجوع فلو دفع اليه العا و امره أن يشتري بها عبداً ويزيد من عند
التمساعنة فاشترى وادعى الزيادة وكذبه الأمر عا لعا ويقسم الثمن اثلاثاً
للشقة بخلاف شراء المعينة حال قيامها وتماها في الجامع لا يصح عزل الوكيل
نفسه إلا بعلم الموكل إلا الوكيل بشره شيء بغير عينه أو ببيع ماله ذكره في
وصايا العتية قلت وكذا الوكيل بالكتاب والطلاق والعاق فأنصرف في
الوكيل بشره معين والخصومة لا يجبر الوكيل إذا امتنع على فعل ما وكل فيه كونه
مشرعاً إلا في مسائل ذكرها في دفع عين وغاب لكن لا يجبر الحمل اليه و
المقصود والأمانة سواهما إذا ذكركم ببيع الرهن سواء كانت مشروطة
فيه أو بعته وفيما كان وكيله بالخصومة بطلب المدعى وغاب المدعى عليه
ومن فروع الأصل لا يجبر على الوكيل بالعاقق والمدبر والكتابة والهيئة
من فلان والبيع منه وطلاق فلا تهمه وتها من فلان إذا غاب الموكل
ولا يجبر الوكيل بغيره على تقاضي الثمن وإنما يجبر الموكل ولا يجبر الوكيل
بدين موكله ولو كانت وكالة عامة إلا أن صلى لا يوكل الوكيل إلا بأذن أو
تعيماً ونحوه لا الوكيل يقبض الدين له أن يوكل من في عياله بد ونهما
غير المدبرين بالدفع اليه والوكيل يدفع الزكاة إذا وكل غيره ثم ونم دفع
الأخر جاز لا يتوقف كافي أضحية الخاتمة الوكيل بالمشراء إذا دفع الثمن

من ماله فانه يرجع على موكله الا في اذعان البيع وصحة الموكل وكذا
 البائع فلا يرجع كما في كفاية الثانية وكيل الاب في مال ابنته كالاب الذي يشتري
 من بوع الولوبية اذا باع وكيل الاب لابنه لم يجز بخلوا الاب اذا باع من
 ابته وفيما اذا باع احد الاثنين من الاخر بخلوا وكيله المأمور بالشراء
 اذا خالف في الجنس فقد عليه الا في مسألة من بوع الولوبية لاسيما المسلم
 في دار الحرب اذا امر بشتا ان يشتريه بالثمن فخالفت في الجنس فانه
 يرجع عليه بالالف لو كيل لاسيما له الموكل الثمن فاشترى بكثر فقد على الوكيل
 لا لو كيل لغيره الا سيرة فانه اذا اشتراه بكثر منه لزم الامر المسمى كما في
 الوقعات لو كاله لا تقتصر على المجلس خلاص التملك فاذا قال رجل
 طلعت لا تقتصر وطلعت نفسك تقتصر لا اذا قال ان شئت فيقتصر وكذا
 طلعت ان شئت كما في الثانية لو كيل عامل بغيره ففي كان عاملا لنفسه
 بطلت ولذا قال في الكين وطلت بوكيله الكفيل بما لا في مسألة ما اذا وكل
 للمديون ببراءة نفسه فانه صحيح ولذا لا يثبت بالمجلس ويصح عزله وان كان
 عاملا لنفسه بغيره ما اذا وكله بقبض الدين من نفسه او من عبده لم
 يصح كما في البرازية لو كيل اذا امسك مال الموكل وفعل بماله نفسه فانه يكون
 متعديا فلو امسك دينار الموكل وباع ديناره لم يصح كما في الخلاصة الا في
 مسائل الا في الوكيل بالانفاق على اهله وهي مسألة الكفر الثانية الوكيل
 بالانفاق على بناء داره كما في الخلاصة الثالثة الوكيل بالشراء اذا امسك
 المدفع ونفذ من ماله نفسه الرابعة الوكيل بقبض الدين كذلك وفيها في
 الخلاصة ايضا وقيد الثالثة فيها بما اذا كان المال قائما ولم يضاف الشراء
 الى نفسه الخامسة الوكيل باعطاء الزكوة اذا امسك وصديق بماله نائيا

الرجوع اجزته كما في القنية السادسة ابراء الوكيل بالبيع المشتري
 عن الثمن قبل قبضه وهبته صحيح عند الحنفية واما حط الكل عنه
 فغير صحيح عندهما خلافا للمجتهد كذا في حيل التارخانية ومما خرج
 عن قولهم يجوز الوكيل بكل ما يعقل الوكيل لنفسه الوضئ فان له ان
 يشتري مال اليتيم لنفسه والنفع ظاهر ولا يجوز ان يكون وكيله في شراء
 لغيره كما في بوع البرازية ان يشتري له فاشتراه من اليتيم لا يجوز والنفع
 الآخر اذا قيد الفعل بزمان كبيع هذا غدا او اعتقه ففعل المأمور بعد
 غدا جاز كذا في حج الحانية من ملك القصر في شئ ملكه في بعضه فلو
 وكله في بيع عبد فباع نفسه صح عند الامام وتوقف عندهما
 او في شراء عبيدين معينين ولم يسم ثمنهما فاشترى احدهما صح او
 في قبض دينه الا اذا كان ملك قبض بعضه الا ان اص على ان لا يقبض
 الا الكل معا كما في البرازية وان وكله بشراء عبد فاشترى نصفه
 توقف ما لم يشتري الباقي كما في الكفر الوكيل اذا وكل غيره بغير اذن
 وتعميم لجاز ما فعله وكيله نفذ الا الطلاق والعاق للوكيل صحيح
 فاذا وكله من بوكلي فلا نافي شل مكذا ففعل واشترى الوكيل وجع
 بالثمن على المأمور وهو على امره ولا يرجع الوكيل على الامر كما في فروق
 الكفر بيني الوكيل اذا كانت وكالة مطلقة ملك كل شئ الاطلاق
 الزوجة وعق العبد ووقف البيت وقد كتبت فيها رسالة المأمور
 بالدفع الى فلان اذا ارعاه وكن به فلان فالقول له في براءة نفسه
 الا اذا كان غاصبا او مديونا كما في منظومة ابن وهبان بعث
 المديون المال على يد رسول ففلان فان كان رسول الدين هلك

بما يشترطه او جرة ما تقدم قوله وما ذبحه به

وقد يشترط ان يكون سولان هذه المسئلة
 انما هي في ذوق العبد
 يشترط ان يكون سولان هذه المسئلة
 انما هي في ذوق العبد
 يشترط ان يكون سولان هذه المسئلة
 انما هي في ذوق العبد

عليه وقول الدين ابعث بهامع فلان ليس رسالة له منه فاذا
هلك هلك على المديون بخلاف قوله ارفعها الى فلان فانه ارسالة
له منه فاذا هلك هلك على الدين وبيان في شرح المنظومة لا يصح
توكيل مجهول الا لا يسقط عدم الوضوء بالتوكيل كما بينا في مسائل
شتم من كتاب القضاء من شرح الكنز. ومن التوكيل المجهول قول
الدين لمديون من جاول جلاصكذا او من اخذ صبعك او قال
للككذا فادفع مالي عليا اليه لم يصح لانه توكيل بمجهول فلا يبرأ
بالدفع اليه كما في القنية التوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا
التوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في
حياته ودفعه فانه لا يقبل قوله الا بالبينه كما في فتاوى الولوالجي
من الوكالة وقد ذكرناها في الامانات والافهام اذا ادعى بعد موت
الموكل انه اشترى لنفسه وكان منقورا وفيما اجتمع من غلش اذا
قال بعد عزله بعثا مس وكذب الموكل وفيما اذا قال بعد موت الموكل
بعثه من فلان بالف درهم وقبضتها وهاكيت وكذب الوتر في
البيع فانه لا يصدق ان كان المبيع قائما بغيره بعينه بخلاف ما اذا
كان مستهلكا الكل من الولوالجية من الفصل الرابع في اختلاف
الوكيل مع الموكل وفي جامع الفصولين كما ذكرناه في الاو في قال
فلو قال كنت قبضت في حصة الموكل ودفعته اليه لم يصدق ^{في المنة} اذا اخبر
عما لا يملك انشائه فكان متهما وقد بحث بانه ينبغي ان يكون الوكيل
بقبض الوديعة كذلك ولم يثبت خلاف في الولوالجي بينهما بان الوكيل
بقبض الدين يريد ايجاب الضمان على الميت اذا لم يكون تقضي بانشائها

بخلاف الوكيل بقبض الدين يريد ايجاب الضمان على الميت العين لا
يريد بقى الضمان عن نفسه انتهى وكتبنا في شرح الكنز من باب التوكيل
بالخصوص والقبض مسئلة لا يقبل فيها قول الوكيل بالقبض انه قبض
وفي الواقيات الحسامية الوكيل بقبض القرض اذا قال قبضته وصدة
المقرض وكذب الموكل فالقول للموكل اذا علمت الموكل بطلت الوكالة الا
في التوكيل بالبيع وفاء كما في بيع البراذنة اذا قبض الموكل الثمن من
المشتري صح استحسانا الا في الصرف كذا في مينة المفتي الوكيل اذا
اجاز فعل القضوي او وكل بلا اذن وتعميم وحضره فانه ينفذ على الموكل
لان الحق حضوره في التوكيل بالطلاق والعناق ولان الحق عبارة
والحلل والكتابة كالبيع كما في مينة المفتي المعوض الى اثنين لا يملك احدهما
كالوكيلين والوصيين والناظرين والقاضيين والحكمين والمنوعين
والمشروطين لهما الاستبدال والادخال والاخراج الا في مسئلة
ما اذا شرط الواقف لنظره او الاستبدال مع فلان فان للواقف
الا نفرد دون فلان كما في الثانية من الوقف الوكيل لا يكون وكيله
قبل العلم بالوكالة الا في مسئلة ما اذا علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل
البائع يكون وكيله كما في الزيادة وفي مسئلة ما اذا علم المودع المودع بعددهما
الى فلان فدفعها له ولم يعلم بكونه وكيله وهي في الثانية بخلاف ما
اذا وكل رجلا بقضها ولم يعلم المودع والوكيل بالوكالة فدفعها له
فان المالك يختار في تضمين ابنه ما شاء اذا هلكت وهي في الثانية ايضاً
كتاب الاقرار المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار
بالحرية والنسب وولاء العتاقة كما في شرح الجمع معطلا بانها لا

يحتل الفضل ويزاد الوقف فان المقر له اذ ارده فمصدقه صحيح كما في الا
سعايف والطلاق والعناق والرق كما في البرازية الاقرار جامع البينة
لانها لانقضاء الاعلى منكرا كما في اربع في الوكالة والوصاية وفي اثبات
دين على الميت وفي استحقاق العين من المشتري كذا في وكالة الخاتمة
الاقرار للجهول باطل الا في مشكلة ما اذا ارد المشتري المبيع بعيب
فبرهن البائع على اقراره انه باعه من رجل ولم يعطيه قبل وسقط
حق الرد كذا في بيع الذخير الاستحجار اقرار بعدم الملك له على احد
القولين الا اذا استلج المولى عبدا ممن نفسه لم يكن اقراره بغيره
كما في الفقيه اذا اقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما في عدم الوقوع فا
لا يقع كما في جامع الفصولين والفقيه اقرار المكر باطل الا اذا اقر
لسارق مكرها فقد افي بعض المتأخرين بصحته كذا في سرقة ا
تظهر به الاقرار اخبار لا انشاء فلا يطيب له لو كان كاذبا الا في
مسائل فانشاء يرتد بالرد ولا يظهر في حق الزوايا المستملكة ولو
اقر ثم انكر يحلف على انه ما اقره بناء على انشاء مملوك لكن الصحيح تحليفه
على اصل المال من ملك الانشاء مملوك الاجبار كالوصي والمولى والمراجع
والوكيل بالبيع ومن له الخيار وتفاريجه في ايمان الجامع قلت في النظم
الا في مشكلة استئانة الوصي على التيم فانه يملك انشاء هادون
الاجبار بها المقر له اذ اذ اقر ثم ادعى ان تصديق فلا شيء له الا
في الوقف كما في الاسعاف من باب الاقرار بالوقف الاختلاف في المقر
عمن الصحة وفي سببه لا اقرار له بعين ودية او مضاربة او امانة
فقال ليس في ودية لكن في عينك الف من عن مبيع وقرض فلا شيء له

وتسأل بنية الا اذا اقر بالطلاق بناء على ما افي بالفتي ثم يبين

الا ان يعود الى تصديقه وهو مترولو قال اقرضتك فله اخذها
لا تغاها على ملكه الا اذا صدق خلا لا في يوسف ولو اقر انها غصب
فله مثلها للرد في حق العين كذا في الجامع الكبير المقر اذا صار مكدبا
شرعا بطل اقراره فلو ادعى المشتري لشراء بالف والبائع بالعين
واقام البينة فان الشفع باخذها بالعين لان القاضي كذب
المشتري في اقراره وكذا اذا اقر المشتري بان المبيع للبائع ثم استحق
المبيع من يد المشتري بالبينة بالقضاء له الرجوع باليمن على بايعه
وان اقر انه للبائع كذا في قضاء الخلاصة ومنه ما في الجامع ادعى
عليه كفالة معينة فانكر فبرهن المدعي وقضى على الكفيل كان له الرجوع
على المدعيون اذا كان باعده وخرج عن هذا الاصل مسئلتان في قضاء
الخلاصة مجمعه ان القاضي اذا قضى باستصحاب الحال لا يكون كذا
لما لا ولي لو اقر المشتري ان البائع اعق المجد قبل البيع وكذا بالبائع
فقضى باليمن على المشتري لم يطل اقراره بالعق حتى يعق عليه الثانية
اذا ادعى المدعيون الايفاء والابراء على رب الدين فيخلف وقضى
له بالدين لم يصير الغريم مكدبا حتى لو وجد بنية تقبل ودرت مسائل
الاولى اقر المشتري بالملك للبائع صرحا ثم استحق بنية ورجع باليمن
لم يطل اقراره فلو عاد اليه يوما من الدهر فانه يوم التسليم الثانية
ولدت وزوجها غائب وقطع بعد المدة وفرض القاضي له نفقة ولها بنية
ثم حضر الاب ونفاه لا عن وقطع النسب ولها بنية ثم اختاره في تخلف
الجامع من الشهادة وعلى هذا لو اقر بغيره عبد ثم اشتراه عتق ولا يرجع
باليمن او يوفيه دار ثم اشتراها كالا بغيره ومسئلة الوقف مذكرة

في الاسطون قال لو اقر بارض في برغها انها وقف ثم اشتراها او ورثها
صارت وقفا مؤاخفة له برغم انتمى وقد ذكر في البراذية من الوكالة
طرقا من مسائل المقر اذا صار مكذبا شرعا وذكر في خزائن الاكمل
مسئلة في الوصية من كتاب الدعوى وهي رجل مات عن ثلثة ابناء
وله ابن فقط فادعى رجل ان المبتا وصى له بعبد يقال له سالم
فانكر الابن واقر انه الوصى له بعبد يقال له برغم فبرهن المدعى قضى
له بسالم ولا يبطل اقرار الوالد برغم فلو اشتراها الوالد برغم صح
وعزم قيمته للموصى له ثم ذكر بعد هاهنا مسئلة في النكاح فليدبر اجماع في قوله
ولله الاقرار بجهة قاصرة على المقر ولا ينعقد في غيره فلو اقر الموهجر ان
الدار بغيره لا يفسخ الاجارة الا في مسائل لو اقرت الزوجة بدين
فخلدين حبسها وان نضر الزوج ولو اقر الموهجر بدين لا وفاء له الا
من ثمن العين فله بيعها لقضائه وان نضر المستاجر وكو اقرت
بمجهولة النسب بانها بنت اب زوجها وصدقها الاب انفسخ النكاح
بينهما بخلاف ما اذا اقرت بالوق ولو طاهران تنتين بعد الاقرار بالوق لم
يملك الرجعة واذا ادعى ولد اُمته للبيعة وله اخ ثبت نسبته وتعدى
الى من اخ من الميراث لكونه تلابن وكذا المكاتب اذا ادعى نسب
وليد حرة في جوة بنيه صحت ميراثه ولو له دون اخيه كما في الجامع باع
المبيع ثم اقر ان المبيع كان تلجئة وصدقه المشتري فله الرد على بايعه
بالعيب كما في الجامع الاقرار بشئ محال باطل كماله اقر له بارش بده التي
قطعا خمسمائة درهم وبلاه صححان لم يرفعه شئ كما في التاتارخانة
من كتاب الجمل وعلى هذا اقيت بطلان اقرار انسان بقدر من التهام

لو اقر وهو ادين المقر بضعة الشرعية لكونه محالا شرعا متلا لومات
عن ابن وبت فاقرا ابن ان الزكاة بينهما نصفين بالسوية قالوا اقرارا بطل
لما ذكرنا ولكن لا بد من كونهما الامن بكل وجه والافقد ذكر في التاتارخانة
من كتاب الجمل انه لو اقر ان لهذا الصغير على الف درهم اقر ضئيه ان
ثم مبيع باعته صح الاقرار مع ان الضئى ليس من اهل البيع والمقرض
ولا يتصور ان منه لكن انما يصح باعتبار ان هذا المقر محل لثبوت الدين
للصغير عليه في الجملة انتهى وانظر الى قوله ان الاقرار للمحل صحيح ان
بين سببا صا كما كليات الوصية وان بين ما لا يصلح كالبيع و
المقرض بطل لكونه محالا يملك الاقرار من لا يملك الانشاء فلو اقر
احد الدينين باجيل حصته في الدين المشترك وان الاخر لم يجر ولو اقر
حين وجب وجب مؤجلا وانكر الاخر صح اقراره ولا يملك المقذوف
العفو عن المقذوف ولو قال المقذوف كنت مطلقا في دعوى سقط
الحذ كذا في جيل التاتارخانية من جيل المدائنت وقرعت على هذا
لو اقر المشتري وطلة الربيع انه استحقه فلان دونه صح ولو جعل الغيرة لم
يصح وكذا المشتري له النظر على هذا وعلى هذا لو قال المريض في مرض
لموت لاحق على فلان الوارث لم يسمع الدعوى عليه من وادرت
اخر وهي الحيلة في ابراء المريض وادرت في مرض موته بخلاف ما اذا قال
ابراة فانه يتوقف كماله في جيل الحاوي القلتى وعلى هذا لو اقر المريض
بذلك لا يجزى لم يسمع الدعوى عليه بئى من الوارث فكذا اذا اقر
لبعض ودشته كما في البرزى وعلى هذا يقع كبر ان البنت في مرض
موتها بان الامتعة الفلانية ملك ابها لاحق لهما ما وقد اجبت

فيما مر ابا الصحة ولا يسمع دعوى زوجها فيما مستند لما في التنازع
من بابا قرار الميراث في الجور ادعى على رجل ما لا وابنته و ابراه
لا يجوز براهنة ان كان عليه دين وكذا الوارث لا يجوز سوا كان
عليه دين او لا ولو انه قال لم يكن لي على هذا المطلوب شئ ثم مات
جازا قراره في القضاء انتهى في البرزانية معربا الى جيل المضاعف قالت
فيه ليس لي على زوجي مهر او قال فيه لم يكن لي على فلان شئ بل اعندنا
خلاف للشافعي انتهى فينا قبله و ابراه الوارث لا يجوز فيه قال فيه لم يكن لي
عليه شئ ليس لورثته ان يدعي عليه بشئ في القضاء وفي الدنيا لا
يجوز هذا الاقرار وفي الجامع اقرار الابن فيه انه ليس له على والده شئ
من تركه اصح بخلاف ما لو ابراه او وهبه وكذا الوارث يقبض ماله منه
انتهى فهذا صريح فيما قلنا ولا ينافيه ما في البرزانية معربا الى الذخيرة
قوله ما فيه لا مهر لي عليه او لا شئ لي عليه او لم يكن لي عليه مهر قبل
لا يصح وقبل يصح والصحيح انه لا يصح انتهى لان هتلق خصوص المهر
لغيره وان عليه غالبا وكذا منافي غير المهر ولا ينافيه ايضا ما ذكر في
البرزانية ايضا اجاب ادعى عليه ما لا دون وادعيه فضا مع الطالب
على شئ ليس بستر او اقر الطالب في العلانية انه لم يكن لي على المدعي عليه
شئ وكان ذلك في مرض المدعي ثم مات ليس لورثته ان يدعي عليه
المدعي عليه وان برهنوا على انه كان لمورثنا عليه اموال لكنه بهذا
الاقرار قصد حرماننا لا يسمع وان كان المدعي عليه وان كان المدعي
وارث المدعي وجري ما ذكره من بقية الورثة على ان ابانا قصد
حرماننا بهذا الاقرار وكان عليه اموال تسمع لكونه متما في هذا

الاقرار تقدم الدعوى عليه والصلح معه على اليسير والكلام عند علم
قرينة على النية ولا ينافيه ايضا ما في البرزانية اقر فيه بعبد لامرأة ثم
اعتقه فان صدق الورثة فيه فالعق باطل وان كذبه فالعق من
الثالث انتهى لان كلامنا فيما اذا نقاه من اصله بقوله لم يكن لي او لا شئ
واما مجرد الاقرار للوارث فهو قوف على الاجازة سواء كان بعين او
دين او قبض دين منه او ابراه الا في ثلث لواقربا لان ودعيته المعروفة
او اقر قبض دين ما كان عنده ودعيته او قبض ما قبضه الوارث
بالوكالة من مدونه كذا في تخيص الجامع وينبغي ما ان يلي بالثانية هو
اقراره بالامانات كلها ولو مال الشركة او العارية والمعنى في الكل انه
ليس فيه ابتداء البعض فاعتم هذا التحري فانه من مفردات هذا الحكم
وقد شئ كثير من الاجرة له بفعل كلامهم وفهم ان الشئ من قبيل الاقرار
للوارث وهو خطأ كما سمعته وقد ظهر لي ان الاقرار منها بان الشئ الغلة
ملك ابني وامي وان كان عند عارية بمنزلة قولها لا شئ فيه فصح
وليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث لانه فيما اذا قال هذا فلان فليت
ويراجع المنقول وفي جنبايات البرزانية ذكره كبرائه المخرج ان فلانا
لم يخرج به ومات المخرج منه ان كان جرحه معروفا عند الحاكم والتمس
يصح انتهاءه وان لم يكن معروفا عند الحاكم والناس لا يصح استهارة لا
لا احتمال الصدق فان برهن الوارث في هذه الصورة ان فلانا
كان جرحه ومات منه لا يقبل لان التصديق الميت الى اخره
ثم قال ونظيره ما اذا قال المفدوف لم يقذفني فلان ان لم
يكن قد فذل فلان معروفا يسمع اقراره والا لا انتهى العمل

في المرض اخط رتبة من الفعل في الصحة الا في مسئلة تسببا
 الناظر النظر لغيره بلا شرط فانه في مرض الموت صحيح لانه
 الصحة كما في التيممة وغيرها وفي كافي الحاكم من باب الاقرار
 في المضاربة لو اقر المضارب بربح الف درهم في المال شهد
 قال غلطت وانها خبر مما لم يصدق وهو صامن لما اقر
 انتهى خلف في كون الاقرار للوارث في الصحة او في المرض فالقول
 لمن ادعى انه في المرض او في كونه في الصغر والبلوغ فالقول بك
 الصغر كذا في اقرار البرزانية وكذا لو طلق او علق ثم قال كنت
 صغيرا فالقول له وان سئل على حال الجون فان كان ذلك مبررا
 قبل والافلامات المقرلة فبرهن واسرته على الاقرار ولم يشهدوا
 ان المقر له صدق المقر كذا ثم يقبل كما في القينة اقر في مرضه بشي
 وقال كنت فعلته في الصحة كذا بمنزلة الاقرار في المرض اذا اقر
 في المرض اذا اقر في المرض كذا مات فيه انه باع هذا العبد فلا
 في صحة وقبض الممن وادعى في ذلك المشي فانه يصدق في البيع ولا
 يصدق في قبض الممن الا بقدر الثلث وفي العادة لا يصدق
 على استيفاء الممن الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه انتهى ونما
 في شرح ابن وهب ان مجهول النسب اذا اقر بالرق لا انسان و
 صدقه المقر له صح وصان عبده وان كان قبل تملكه منه
 بالنساء اما بعد قضاء النكاح عليه بحد كامل او بالقصص في
 الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح اقراره
 بالرق فاحكامه بعد في الجنايات والحدود واحكام العبيد

ونما

ونما في شرح المنظومة وفي القينة يصدق الا في خمسة زوجته
 ومكاتبه ومدبره وامواله ومولى عتقه اقر بالرق ثم ادعى الحرية
 لا يقبل الا برهان كذا في البرزانية وظاهر كلامهم ان القاضي لو
 قضى بكونه مملوكا ثم برهن على انه حر فانه يقبل لان القضاء بالملك
 يقبل النقص لعدم تقديمه كما في البرزانية بخلاف ما لو حكم بالنسب
 فانه لا يسمع دعوى احد في ملعيه المحكومة ولا برهانه كافي البرزانية
 لما قدمنا ان القضية بالنسب ما يتعدى على هذا لو اقر عبد بمجهول انه
 ابنه وصدقه ومثله يولد لمنه وحكم به بطريق لم يسمع دعواه بعد
 ذلك انه ابن لغير العبد المقر وهي تصلح حيلة لدفع دعوى النسب
 وشرط في التهديب تصديق المولى في التيممة من الدعوى سئل على
 بن احمد عن رجل مات وترك ما لا يفي نفسه الورثة ثم جاء رجل وادعى
 ان هذا المبتسك ان الى واثبت النسب عند القاضي بالشهود وان اباه
 اقر انه ابنه وقضى القاضي له بقبول النسب فيقول له الورثون بين
 ان هذا الرجل الذي مات نكح امك هل يكون هذا عا فقال ان
 قضى القاضي بقبول النسب ثبت نسبه وبؤنه ولا حاجة الى الزيادة
 جهالة المقر تمنع صحة الاقرار الا في مسئلة ما اذا قال لك على احدنا
 الف درهم وجميع بين نفسه وعبد الا في مسئلة فلا يصح ان
 يكون العبد مديونا ومكاتب كذا في الملقظ الاقرار بالمجهول صحيح
 الا اذا قال لقولان على عبد او دارقانه غير صحيح كافي البرزانية
 نكح على من شاة الى برة لا يلزم شي سواه كان يعينه ولا
 انتهى اذا اقر بمجهول لزوم بيانه الا اذا قال لا ادري له على سكر

ام اربع فانه يلزم الاقل اذا ائتمن الا فرادى بموضعين يلزم السنين الا
في الافراد بالقتل لو قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان وكان
له ابنان وكذا في العبد وكذا الزوج والافراد بالجرحة فهي ثلث كما في
افراد مينة المفتى اذا اقر بالدين بعد البراءة منه لم يلزم كما في المتأخرات
الا اذا اقر لزوجه بمهر بعد جهتها له المهر على ما هو المختار عند الفقهاء
ويجوز زيادة ان قلت والا شبهه خلافه لعدم قصد هاتين في الزانية
واذا اقر ان في ذمته لها كسوة ماضية ففي فتاوى قاضي الهادي
انها تلزم ولكن ينبغي للقاضي ان يستفسرها اذا ادعت فان ادعت بالبراءة
قضاء ولا رضى لم يسمعها للسقوط ولا سمعها ولا يستفسر المقر انتهى
فاذا اقر بانها في ذمته حمل على انها بقضاء او رضى فليزوم اللهم الا اذا
صدقت امرأة انها اجبر رضاء وقضى بعد افراده المطلق فينبغي ان لا يلزم
كتاب الصلح الصلح عن افراد اربع الا في مسئلتين في
المستصفي الاولى ما اذا صلح من الدين عبيد وقبضه ليس له
ان يبيعه مرا بجة ببيان الثانية لو تصادقا على ان لا دين بطل الصلح
وفي الشراء بالدين لا انتهى وبما في الجمع لو صلح عن شاة على صوفها
بجزءه هو بجزءه ابو يوسف ومنعه حتى والمنع رواية ابن خزيمة ولو صلح
على صوف غير ما لا يجوز ان ينفق كما في الشرح مع ان بيع الصوف على ظهر
الغنم لا يجوز انتهى انتهى اذا جعل صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلث
مسائل في شفعة الواحدة اجل الشفعة المشتري بعد الطلبين لا اخذ
صح وله الرجوع اجلت امرأة العين زوجها بعد الحول صح ولها هو
الرجوع استعمل المدعى عليه فامهله المدعى صح وله الرجوع الصلح عقد

يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى التلاوة اذ لا نزاع و
يصح بعد حلف المدعى عليه ورضاء النزاع باقامة البينة ولو برهن المدعى
بعد على اصل الدعوى لم يقبل الا في صلح الوصي عن مال البتيم على انكار
اذا صلح على بعضه ثم وجد البينة فانها تقبل ولو بلغ القبي فاقامها
تقبل ولو طلب يمينه لا يحلف كما في القينة ادعى ديناً فافترقه وانعى اليها
او البراءة فانكر فضاحه ثم برهن عليه يقبل لان الصلح هنا ليس لاقتداء
اليمن كذا في العادة من العاشر ولو برهن المدعى عليه على اقرار المدعى
انه مبطل في الدعوى فان كان على اقراره قبل الصلح لم يقبل وان جره يقبل
ولو برهن على صلح قبله بطل الثاني اذ الصلح بعد الصلح باطل كما في العادة
الصلح عن انكار بعد دعوى فاسد كما في القينة ولكن في الهداية في
مسائل شتى من القضاء ان الصلح عن انكار جائز بعد دعوى
محذورة فيلحفظ ويحل على فسادها بسبب مناقضة المدعى لا لزوم
شرط المدعى كما ذكره في القينة وهو توفيق واجب فقال الا في كذا
والله سبحانه وتعالى اعلم صلح الوارد مع الموصي له بالمنفعة صحيح لا
بيعه و صلح الوارد مع الموصي له بيمين الامم صحيح وان كان لا يجوز
بيعه بيان من جيل المتأخرات طلب الصلح والبراءة عن الدعوى
لا يكون اقرار او طلب الصلح والبراءة عن المال يكون اقرار الصلح على
انكار على شئ انما يرفع النزاع في الدنيا لا في العقب الا اذا قال ما حلل
على كذا وبراءة عن الباقي الصلح اذا كان عن مال بمنفعة
كانا جارة ولو كان على خدمة العبد المدعى الا اذا صلحه على
خلته او علة الدار فانه غير جائز كتمرة الخيل كما في الخلاصة

إذا استحق المصالح عليه رجع إلى الدعوى إذا كان تمامها لا
يقبل النقض فإنه يرجع بقيمة كالقصاص والعق والتكاح والخلع
كافي الجامع الكبير الأصل جاز عن دعوى المنافع إلا دعوى
اجارة كافي المستصفي لا يصح الضلع عن الحد ولا يسقط به
الأحد النقض إذا كان قبل المرافعة كافي الحائنة صالح المحيوس
ثم ادعى أنه كان مكرها لم يقبل إلا إذا كان في حبس لو إلى أن الغالب
حبسه ظلما كافي البرزانية الأصل يقبل الإقالة والنقض إلا إذا
صالح عن العشرة على خمسة كافي القينة آدعى فأنكر فضا حجه
ثم ظهر بعينه أن لا شيء عليه بطل الأصل كافي العادة من العاشر
باب المضارب إذا أقيمت كان للمضارب أجر مثله أن
عمل الآ في الوصي يأخذ مال اليتيم مضاربة فاسد فلا شيء له
إذا عمل كذا في أحكام الصفار إذا ادعى المضارب فسادها
فالقول لرب المال وعكسه فلم يضارب فالقول لمدعى الصحة
إذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال
المضارب أثلثت فالقول للمضارب كافي الخيرة من السوء
للمضارب الشراء إلا الأخذ بالشفعة فلا يملك إلا بالنقض
كافي البرزانية وللمضارب البيع بالنسيئة إلا إلى أجل لا يبيع إليه
التجار ويملك البيع الفاسد لا الباطل لا يتجاوز المضارب
ما عينه له رب المال إلا إذا قيد عليه بسوق بخلاف القيد
بالبلد إلا إذا قيد بأجل يملك أهل الكوفة فلا يقيد بهم بخلاف
المعين منهم المضاربة تقبل التقيد بالوقت فبطل بمضيته فعرف

أولا كافي الهداية يصنع نفق ربا المال مضاربة إلا إذا صار للمال
عروضا إذا قال لم يعمل براك ثم قال له لا تعمل براك صح نفيه إلا إذا
كان بعد العمل أطلقا ثم نفاء عن الشفع عمل نفيه إلا إذا كان بعد
الشراء **باب الهبة** هبة المشغول لا يجوز إلا في مسئلة ما
إذا أوجب لأب لولد الصغير كافي الذخيرة قبول الصبي العاقل
الهبة صحيح إذا أوجب له ما لا تقع فيه وتلقه مؤنة فإن قبل
باطل وبره إلى الواجب كافي الذخيرة قبلت الذين من غير من عليه
الذين باطل إلا إذا سلطه على قبضه ومنه لو وهبت من ابنها ما على
أبيه لما فالمعتمد المصلحة للتسليم وتفرغ على الأصل لو قضى دين
غيره على أن يكون الذين له لم يجز ولو كان وكلا بالبيع كافي جامع
الغصولين وليس منه ما إذا أقر الدائن أن الذين لفلان وأن اسمه
عارية فيه فهو صحيح لكونه أخبارا لا عليك ويكون المقر ولاية قبض
كافي البرزانية الهبة يتكون مجازا عن الإقالة في البيع والاجارة كافي
الولو الجدة لا جبر على الصلابة إلا في مسائل منها نفقة الزوجة
والثانية العين الموصى به يجب على الوارث دفعها إلى الموصى لم بعد
موت الموصى مع أنها صلة الثالثة الشفعة يجب على المشتري تسليم
العقار إلى الشفع مع أنها صلة شرعية ولذا لو مات الشفع بطلت
الشفعة كذا في شرح أدب القضاء للصد والشهيد من التقاطت
الرابعة مال الموقف يجب على الناظر تسليم الموقف عليه مع أنها صلة
محضة أن لم يكن في مقابلة عمل والآ ففقه شايبتها **كتاب**
المدائنات وفيه مسائل منها الأبراء عن الذين إذا قال الطالب

المطلوب لا يتعلق عليك كان ابراهما عاما كقول لا حق في قبله الا اذا
طالب الذين الكيف فقال له الكيف طالب الاصيل فقال لا يتعلق علم
لهير الاصيل وهو المختار كما في القنية ابراه يرتد بالردة الا في
مسائل الاولى اذا ابراه المحتال المحال عليه فرد له يرتد كما ذكرنا في
شرح الكنز الثانية اذا قال المديون ابراهي فابراه فرد لا يرتد
كما في البرازية الثالثة اذا ابراه الطالب الكيف فرد له يرتد كما ذكرنا
في الكفالة وقبل يرتد الرابعة اذا قبله ثم رده لم يرتد كما ذكرنا
الزعلي من مسائل شعبة من القضاء ابراه لا يتوقف على القبول الا في
الابراه في بدل الصرف والسلم كما في البدايع ابراه بعد قضاء الدين
صحيح لان الساقط بالقضاء المطلبة لا اصل الدين فيرجع المديون بها
اذا ابراه ابراه اسقاط واذا ابراه براءة استيفاء فلا رجوع ولا تلف
فيما اذا اطلقها كذا في الذخيرة من البيوع ومنع بربان وهبان في
شرح للفظومة من الهبة وعلى هذا الوصل طلاقها بآراءهما عن المهر
فرد فعه لما لا بطل التعليق فاذا ابراه براءة اسقاط وقع ويرجع
الزوج عليها وحكي شرح في الجمع خلافا في صحة ابراه المحتال المحيل
بعد للموالة فابطله ابو يوسف بناء على انها نقل الدين وصحة
محمد بناء على انها نقل المطلبة فقط وفي مدانيات القنية تبرع
بقضاء الدين عن انساق في ابراه الطالب المطلوب علم وجه
الاسقاط فالمتبرع ان يرجع بما تبرع به انتهى وتفرع على
ان الذين يقضى بامثالها مسائل منها لو هلك الزوج بعد
الابراه من الذين فانه يكون مضمونا بخلاف هلاكه بعد الايفاء

ذكر

ذكر الزعلي ومنها الوكيل بقض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل
انه كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الابنية لانه
يريد ايجاب القسمان على الميت بخلاف الوكيل بقض العين كما
في وكالة الولو الجينة هبة الذين كالابراه منه الا في مسائل
منها لو وهب المحتال الذين من المحال عليه رجع به على المحيل و
لو ابراه لم يرجع ومنها في الكفالة كذلك ومنها توفيقها على القبول
على قول بخلاف ابراه ومنها لو شهد احد هما بالابراه والاخر
بالهبة ففيه قولان قيل لا تقبل ويبان في العشرين من جامع
الفصولين ابراه عن الدين فيه معنى التملك ومعنى الاسقاط
فلا يصح تعليقه بصريح الشرط للاول بخوان اذيت الى غدا
كذا فانت برئ من الباني واذا وصى كان ويصح تعليقه بمعنى
الشرط للثاني بخو قوله انت برئ من كذا على ان تؤدى الى غدا
كذا وتمام فقر بعد في كتاب الفصل من باب الفصل عن الدين
والاول يرتد بالرد والثاني لا يتوقف على القبول ويصح
الابراه عن المجهول الثاني ولو قال الدين لمديون ابراه
احد كما لم يصح للثاني ذكر في فتح القدير من خيار العيب ولو
ابراه الوارث مديون موروث غير عالم بموته ثم بان ميتا
فبالنظر الى انه اسقاط ويصح وكذا بالنظر الى كونه غليظا لان
الوارث لو باع عينا قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح
كما صرحوا به فينا بالاولى ولو وكل المديون بآراء نفسه قالوا
صح التوكيل فنظر الى جانب الاسقاط ولو نظر الى جانب

فرضه

القليلك لم يصح كالموكله بان يبيع من نفسه واستشكل بانه
 حامل لنفسه وهو براءة نفسه والوكيل من يعمل لعنبره واجبنا
 عنه في شرح الكنز من باب تفويض الطلاق كل قرض جزئيا
 حوله فكه للمرفق سكتي المرمونة باذن الزا من كما في التلخيص
 وما روى عن الامام انه كان لا يقف في ظل جدار مد يونه فذا
 لم يثبت كذا في كراهيته بالقول للمهلك في جهة القليلك فلو كان
 عليه دين من جنس واحد دفع شيئا فالتعيين للدفع اذا
 كانا من جنسين لم يصح تعيينه من خلاف جنسه ولو كان واحدا
 فاذا شيئا وقال هذا من نصفه فان كان التعيين مقيدا فان
 كان احدهما حالا وبه رهن او كفيل والاخر لا يكون كذلك
 يصح تعيينه والا فلا ولو ادعى المشتري ان المدفوع من الثمن
 وقائل الدال من الاجرة فالقول للمشتري ولو ادعى
 الزوج ان المدفوع من المهر وقالت هدية فالقول له الا في
 المهرين الاكل كذا في جامع الفصولين كل دين اجاله صاحبه فانه
 يلزم تاجيله لانهم في سبعة الا في القرض الثانية الثمن عند
 الاقالة الثالثة الثمن بعد الاقالة وهما في القنية الرابعة اذا
 مات المديون المستقرض فاجل الدائن الوارث الخامسة
 الشفع اذا اخذ الدار بالشفعة وكان الثمن حالا فاجاله
 المشتري السادسة بدل المصروف السابعة واس ما لا يتم
 اخر الذين قضاه للاول عليه الف قرض فباع من مقرضه
 شيئا بالف مؤجلة ثم حلت في مهره وعلمه دين فقع المقاصة

والمقرض

والمقرض اسوة الغرماء كذا في الجامع القرض لا يلزم تاجيله الا
 في وصيته كما ذكره قبيل الزا وفيها اذا كان مجبورا فانه يلزم
 تاجيله كما في صرف القنينة وفيما اذا حكم ما لكي يلزومه بعد
 ثبوت اصل الدين عنده وفيما اذا حال المقرض بر على انسان فاجله
 للمستقرض كذا في مدانيات القنية الوكيل بالابرة اذا ابراه
 يضاف الى موكله لم يصح كذا في الخزائن الا براءة العام يمنع الدعوى
 بحق قضاء لا ديانة ان كان بحيث لو علم به من الحق لم يبرأ كذا
 في شفعة الولو المجبة لكن في خزانة الفتاوى على انه يبرأ
 قضاء وديانة وان لم يعلم به وفي مدانيات القنية واحالت انسانا
 على الزوج على ان يؤدى من المهر ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح
 الهبة قال استاذنا وله ثلث حيل احدها شراء شئ ملفوفان
 زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صالح انسان معها عن
 المهر بشئ ملفوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة لابن صغير
 لها قبل الهبة انتهى وفي الاخير نطون ذكرهم في احكام الدين من
 الجمع والفرق الذين المؤجل اذا قضاء قبل حلول الاجل مجبور
 الطالب لان الاجل حق المديون فله ان يسقطه هكذا ذكره
 الزيلعي في الكفالة وهي ايضا في الغانية والنهاية وقد وقع عادة
 عليه بر مشروط تسليمه في بولاق فلقية الدائن بالصعيد
 وطلب تسليمه فيه مسقطا عنه مؤنة الجمل الى بولاق فقضى
 مسئلة الذين ان يجبر على تسليمه بالصعيد ولكن نقل في
 القنية قولين في السلم وظاهرهما ترجيح انه لا جبر الا للضرورة

بان يقيم المديون بتلك البلدة وقد اقيمت به في العادة المذكورة
 لانه وان اسقط عنه مؤنة العمل له بولا ففقد لا ييسر له بربا البعيد
 اذا اقرب بان دينه لفلان صبح اقراره وحمل على انه كان ويكلا عنه ولهذا
 كان حق القبض المقر وتبر المديون بالدفع الى ايتهما شاء كما في
 الخلاصة والبرازية الا في مسألة هي ما اذا قالت المرأة المهر
 الذي على زوجي لفلان اولو الذي فانه لا يصح كما في شرح المنظومة
 والقنية وهو ظاهر لعدم امكان حمله على انها وكيله في سبب المهر كما
 لا يخفى والحيلة في ان للمقر لا تضع قبضه ولا ابرأه منه بعد اقراره
 المذكورة في فن العمل منه وفي وكالة البرازية للزوج عليها دين وطلب
 النفقة لا تقع للمقاصة بدين النفقة بالرضا الزوج بخلاف سائر الذين
 لان دين النفقة اصعب فصار كاختلاف الجنس فشا به ما اذا كان
 احد الطرفين جديدا والاخر ديا لا يقع المقاص بالارض عند
 رجل وديعة وللودع عليه دين من جنس الوديع لم تصرفا
 بالدين حتى يجتمعان وبعد الاجتماع لا تصير قضا صا ما لم يجتد
 فيه قبضا وان في يد يكفي الاجتماع بلا تجديد قبض تقع
 للمقاصة وحكم المعصوب عند قيامه في يد رب الدين كالزوجة
 انشأ اذا تعارضت بينة الذين وبينة البراءة ولم يعلم التابع
 قدمت بينة البراءة واذا تعارضت بينة البيع وبينة البراءة
 قدمت بينة البيع كذا في المحيط من باب دعوى الرجلين
كتاب الاجارة وفي ايضاح الكروما في من باب
 الاستصناع والاجارة عندنا تنوقف على الاجارة فان

اجازها المالك قبل استيفاء المعقود عليه بعدن جاز في بعضها
 فالاجرة له وان كان بعدن فلا وان كان بعد قبض البعض والكل
 للمالك عند ابي يوسف وقال محمد الماضي للغاصب والمستقبل
 للمالك استحق الغصب بسقط الاجرة من المستاجر الا اذا امكن
 اخراج الغاصب بشفا عم كما في التاتارخانية والقنية القنن
 من الانتفاع يوجب الاجرة الا في مسائل الاولى اذا كانت الاجارة
 فاسدة فلا يجيب الا بحقيقة الانتفاع كما في فصول العادى والعم
 ما في الاسعار اخراج الوقف فيجب اجرة في الفاسدة بالتمكن
 الثانية اذا استاجر دابة للركوب خارج المصر فجبها عند
 ولم يركبها الثالثة استاجر ثوبا بكل يوم بدافق فاسمك سنين
 من غير لبس لم يجيب اجرة ما بعد المدة التي لو لبسه لتخرق كما في
 الخلاصة وقصر على الثانية انها لو هلكت في زمان امساكها
 عند بعضها لانه لما لم يجيب الاجرة لو تكن ما ذونا في امساكها
 بخلاف ما اذا استاجرها للركوب في المصر فهلك بعد امساكها
 كما في فرق الكراي يسي الزيادة في الاجرة من المستاجر من غير ان
 يزيد عليه احد فان بعد مضي المدة لم تنفع والخط والزيادة في
 المدة جاز وان زيد على المستاجر فان كان في الملك لم تقبل
 مطلقا كالورخصت وموشا مل مال البيت بعمره وان كانت
 العين وقفا فان كانت اجارة فاسدة اجرها الناظر بلا
 عرض على الاول اذ لاحق له لكن الاصل وقوعها صحيحة باجرة
 المثل فاذا ادعى رجل انها بغبن فاحش رجع القاضي الى اهل

استاجرها للركوب في مصر فجبها عند
 لم يركبها الثالثة استاجر ثوبا بكل يوم بدافق فاسمك سنين
 من غير لبس لم يجيب اجرة ما بعد المدة التي لو لبسه لتخرق كما في
 الخلاصة وقصر على الثانية انها لو هلكت في زمان امساكها
 عند بعضها لانه لما لم يجيب الاجرة لو تكن ما ذونا في امساكها
 بخلاف ما اذا استاجرها للركوب في المصر فهلك بعد امساكها
 كما في فرق الكراي يسي الزيادة في الاجرة من المستاجر من غير ان
 يزيد عليه احد فان بعد مضي المدة لم تنفع والخط والزيادة في
 المدة جاز وان زيد على المستاجر فان كان في الملك لم تقبل
 مطلقا كالورخصت وموشا مل مال البيت بعمره وان كانت
 العين وقفا فان كانت اجارة فاسدة اجرها الناظر بلا
 عرض على الاول اذ لاحق له لكن الاصل وقوعها صحيحة باجرة
 المثل فاذا ادعى رجل انها بغبن فاحش رجع القاضي الى اهل

البصر والامانة فان اخبروا انها كذلك فنسخها والواحد يكفي
عندهما خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى كافي وصايا الثانية وانفع
الوسائل وقبول الزيادة ولو شهدوا وقت العقد انها باجرة
المثل كافي انفع الوسائل والا فان كانت اضاراً او تعنتاً لم يقبل
وان كانت لزيادة اجر المثل فالمثل فقبولها فيفسخها المتولى و
يفسخه القاضي وان امتنع المتولى عن الفسخ فنسخها القاضي
كما حزن في انفع الوسائل ثم يجرها ممن زاد الاجر فان كانت
داراً او حائزاً غرضها على المستاجر فان قبلها فهو لاحق
وكان عليه الزيادة من وقت قبولها لا من الاول المدة وان انكر
زيادة اجر المثل وادعى انها اضاراً فلا بد من البرهان عليه
وان لم يقبلها اجرها المتولى وان كانت ارضاً فان كانت فارغة
عن الزرع فكالمزار وان كانت مشغولة لم يفسخ اجارتهما لغير
صاحب الزرع لكن يضمن الزيادة من وقتها على المستاجر واما
الزيادة على المستاجر بعد ما بنا او عرس فان كان استاجر
مشاعرة فانما توجر لعين اذ افزع الشهران لم يقبلها والبساة
يملككم الناضر بقيمتها مستحق القلع للوقوف او يصبر حتى يتخلص
بناؤه وان كانت المدة باقية لم يوجر لعين وانما تضمن عليه الزيادة
كالزيادة وبها زرع واما اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير
ان يزيد احد فلم يتولى نسخها وعليه الفتوى وما لم يفسخ كان
على المستاجر المسمى كافي الصغرى هذا هو ما حررت في هذه
المسئلة من كلام مشايخنا اذا منع العقد بعد تعجيل

البذل صحيحاً كان العقد او فاسداً فلم يعجل حبس المبدل حتى
يستوى البذل ذكر الزيلعي في البيع الفاسد ممرحاً بان السنا
حبس العين حتى يستوى ما عجله ولا يتخلفه ما في آخر اجاز
الولوية لانه فيما اذا كانت العين في يد الموجر وما ذكره الزيلعي
انما هو اذا كانت في يد المستاجر وقد صرح فيهم الاجارة الفاسدة
من جامع الفصولين الاجارة عقد لازم لا تفسخ بغير عذر الا
اذا وقعت على استهلاك عين كالا استكتاب فلصاحب
الورق فنسخها بلا عذر واصلها في المزارعة لرب البذر والفسخ
دون العامل من اضرارها المجوزة لفسخها الدين على الموجر
ولا وقالة له الا من غشها فله نسخها ضمن بيعها الا اذا كانت الاجرة
المعجلة تستغرق قيمتها لا يصح الاستيجار لمن تعين عليه الفعل
كغسل الميت وحمله ودفنه والاجاز لا يفسخ استيجار قلم ببيت الامة
والدة اجر الفاصب ثم ملك نفذت استاجر ارضاً لوضع شبكة الصيد
جاز وكذا استيجار طريق للمروان بين الدقة استاجر مشغولاً وقارفاً
صح في الفارغ فقط اجرها المستاجر من الموجه لم يصح استاجر
نفساً في مسلمانة لانه لم يجر ولا غيرها جاز كالا استيجار لكتابة
الغنما والبناء ببيعة او كنيسة استاجر يصيد له او ليحطب جاز
ان وقت استاجرت زوجها لغير رجلها لم يجر استاجر مشاة
لارضاع ولد او جدي لم يجر استاجر له ما في سنة لم يجر
اصناف الاجارة الى منافع الكد اجازة دفع داره الى اخر ليربها
ولا اجر عليه فهي عارية للمستاجر فاسداً اذا اجر صحيحاً جازت

وقيل لا استاجر د راع لم يعمل فيها كل شهر بكذا ففي فاسدة و
 لا اجر ويضمنها ولو لغيره بها جازت ان وقت ولا يجوز اجارة
 الشجر والكرم باجر على ان يكون الثمر له وكذا البان الغنم وصوفها
 ولو استاجر الشجر مطلقا قال خويا هرزاده لقائل ان يقول بالجواز
 وينصرف الى شدة الثياب عليها والذابة بها وبعد مه لان المتفعة
 المقصودة منها الثمرة دفع غزلها الى حائك ليسجده بالنصف فسدت
 كاستجار الكتاب للقرأة مطلقا يفسدها الشرح كما شتراما
 اطعام العبد وعلف الذابة وقطيعين الكذا ومرتباتها وتعليق الباب
 وادخال جذع في سقفها على المستاجر لا يجوز لا استجار ولا استيفاء
 التحذير والقصاص استعان برجل في التسوق لبيع متاعه فطلب
 منه اجرا فالعبرة بمسا دهم وكذا لو دخل رجلا في حانوته لم يعمل له
 استاجر شيئا لينتفع به خارج المصرفا تنفع به في المصرف ان كان
 ثوبا وجب الاجرة وان كان دابة لا ساقها ولا يركبها فعليه
 الاجر الا لعذر بها الاجير الكتاب اذا اخطا في البعض فان
 كان الخطا في كل ورقة خيران شاء اخذ واعطاء اجرو مثله
 وان شاء تركه عليه واخذ منه القيمة وان كان في البعض فقط
 اعطاه بحسب ما من المستاجر استخدم بعد حجبها وجب الاجرة
 وقيمتها لو هلك حمل احد الاجيرين فقط فان كانا شريكين
 وجب كل واحد منهما الا فلما مل النصف قصرت الثوب المحجود فان قبله
 فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والفتاح لا يستحق الحياطة
 اجر التفصيل بلا خياطة الصبغة باجرا اذا اظهرت الزيادة

في الكل استرد الاجرة وفي البعض بحسب ما دفع المؤجر له للمفتاح
 فلم يقدر على الفتح لضياعه ان يمكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا
 فلا آجرت دارها من زوجها ثم سكن فيها فلا اجر لها من دلتني على
 كذا فله كذا فهو باطل ولا اجر لمن دله ان دلتني على كذا فله كذا
 فله كذا فله اجر المثل للمشي لا لاجله وفي الشجر الكبير قال امير المؤمنين
 من دلتنا على موضع كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب
 الاجر كذا في البرزانية وظاهر وجوب المستحق بوجوب اجر المثل اذا
 لا عقد اجارة هنا وهذا مختص لمسئلة الدلالة على العموم لكونه
 بين الموضع اجارة المنادي والسمسار والتمائم ونحوها جازية
 للعاجلة السكوت في الاجارة رضى وقبول قال الرازي لا ارضى
 بالمستحق وانما ارضى بكذا فاشتكت المالك فوعى لزومه وكذا الوقف
 للسكن اسكن بكذا والا فانتقل ومنكن لزومه ما سقى الاجرة للآخر
 كالخراج على المعمد فاذا استاجرها للزراعة فاصطلم الزرع
 اقر وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعد لا يلزم للمكاد
 الذهاب معها ولا ارسال غلام وانما يجب الاجر بخليتها استاجر
 محفرو حوض عشرة في عشرة وبين العمق محفرو خمسة في خمسة
 كان له ربع الاجر لان العشرة في العشرة مائة والخمسة في
 الخمسة خمسة وعشرون فكان ربع العمل استاجر محفرو
 محفرو فدفن فيه غير ميت المستاجر فلا اجر له ربع كذا فله كذا
 كذا فباع له اجر المثل متى وجب اجر المثل وجب الوسط منه
 اكثرها بمثل ما يتكادى الناس ان متفا وتاله يصح والا صححت دكر

لك هبة اجارة او اجارة هبة فهي اجارة امرتك بغير شيء فاسد
 لا عارية اجير القضا را ميين لا يضمن الا بالتعدي والمقتصر على
 الاختلاف في المشتري ومحلته عند عدم اشتراط الضمان
 عليه اما معه فيضمن اتفاقا المستاجر اذا بنى فيها بلا ان
 فان كان بلبين فله رفعه وان بترابها فلا ضمان على المماي
 والشياي الا بما يضمن به المودع ففسد اجارة للمحال بقطع
 معين ببيان المدة وكذا بشرط الورق على الكاتب شرط للمماي
 ان اجبر من التعطيل محطوط عنه صحيح لا ان يحط كذا وفسد
 بشرط كون مؤتم الرد على المستاجر وباشترط اخر اجها او
 عشرها على المستاجر وبرذها مكرورة آجره حال خضلة القرض
 على من استاجر الا اذا استاجر المقرض باذن المستقرض
 امتنع الاجير عن العمل في اليوم الثاني اجبر بتراب بيت الخلاء
 لا يجب على الموجه ولكن يخير الساكن للعيب وكذا اصلاح الميزان
 وتطمين السطح ونحوها لان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه
 واخراج تراب المستاجر عليه وكذا سنة وما دونه لا تقرب البالوة
 رد المستاجر على الموجه واجب في مكان الاجارة الصحيح ان
 الاجارة الاولى اذا انقضت انقضت الثانية الاجارة من المستاجر
 او مستاجر للموجه لا يصح ولا ينقض الاولى النقصان عن اجير
 المثل في الوقف اذا ائسيرا جازا اجرها ثم اجرها من غير
 فالثانية موقوفة على الاجارة الاولى فان ردّها بطلت وان
 اجازها فالاجرة له استاجر لعل سنة فمضى نصفها بلا

عمل

عمل فله الغنى تنسخ الاجارة بموت الموجه العاقد لنفسه الا
 لضرورة كونه في طريق مكة ولا قاضي في الطريق ولا سلطان في
 الى مكة فبرفع الامر للقاضي ليفعل الاصلح لميت والورثة فيوجها
 له ان كان امينا او يبيعها بالقيمة فان برهن المستاجر على فضل الاجرة
 الا يا ب رد عليه حصته من الثمن وقبيل البينة هنا بلا خصم لانه
 يريد الاخذ من ثمن ما في يده واذا اعتق الاجير في اثناء المدة يمين
 فان منعتها فلم يملكه اجبر ما مضى وان اجازها فالاجر كله للمولى ولو
 بلغ اليتم في اثنائها لم يكن له منحه اجارة الوصي الا اذا اجر اليتم فله
 منعتها اجر العبد نفسه بلا ان تراجعت نفذت وما عمل في رقبه
 فامولاه وفي عتقه له وفي خدمته قبل عتقه ضمنه مرض العبد و
 اباقة وسرقته غدر المستاجر في منعتها وكذا اذا كان عمله فاسدا
 لا عدم حذقه ادعى نازل الخان ودخل الحمام وساكن المعبد
 للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجبا اختلف صاحب
 الطعام والملاح في مقدار القول لمصاحبه وياخذ الاجر
 بحسابه الا ان يكون الاجر مسما له اختلفا اختلف في كونهما
 مشغولة او فارغة يحكم المال اذا اختلفا في صحتها وفسادها
 فالقول لمدعي الصحة قال الفضل الا اذا ادعى الموجه انها
 كانت مشغولة بالزرع وادعى المستاجر انها كانت فارغة فالقول
 للموجه كما في اخر اجارة البزانية اجرها المستاجر باكثر مما استاجر
 لا تطيب الزيادة له ويتصدق بها الا في مسئلتين ان يوجر بخيلا
 لجلس ما استاجر لاخرى وان يعمل بها عملا كبناء كافي البزانية

اختلغا في الخشب والاجر والغلق والميزاب فالقول لصاحب الدار
الآتي اللبن الموضوع والباب والاجر والجص والجبس الموضوع
فانه للمستاجر **كتاب الامانات** من الوديعه والعاديه وغيرها
الامانات تنقلب مضمونه بالموت عن تجهيل الآتي ثلث النواظر
اذا مات مجهلا غلات الوقف والقائم اذا مات مجهلا اموال اليتامى
عند من اودعها والسلطان اذا اودع بعض الغنيمه عند الغايزين
ثم مات ولم يبين عند من اودعها هكذا في فتاوى فاضل خان من
الوقف وفي الخلاصه من الوديعه وذكرها في الولول الحية وذكر من
الثلاثه احد الملتقا وضيئ اذا مات ولم يبين حال المال الذي في
يده ولم يذكر القاضى فصار للمستثنى بالتلفيق اربعة وزدت
عليها مسائل الاولى الوصى اذا مات مجهلا فلا ضمان عليه كما
في جامع الفصولين الثانيه الاب اذا مات مجهلا مال ابنه ذكرها
فيها ايضا الثالثه اذا مات مجهلا ما اودع عند مورثه الرابعه
اذا مات مجهلا لما التقه الرمح في بيته الخامسه اذا مات
مجهلا لما وضعه مالكه في بيته بغير علمه السادسه اذا مات
الضبي مجهلا ما اودع عند مجبور او هذه الثلاث في
تلخيص الجامع الكبير للمخلاطى فصار للمستثنى عشره وقيدوا
بتجهيل الغالبه لان القاضى اذا مات مجهلا لمال البذل فانه يضمنه
كما في الحانيه ومعنى موته مجهلا ان لا يبين حاله الامانه وكان
لا يعلم ان وارثه يعلمها فان بينها وقال في حياته ردها فلا تجهيل
ان برهن الوارث على مقالته والا لم يقبل قوله وان كان يعلم

ان وارثه يعلمها فلا تجهيل ولذا قال في البراقيه والمودع اما يضمن بالتجهيل
اذ البر يعرف الوارث الوديعه اما اذا عرف والمودع يعلم انه يعلم ومات
ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب ان فسر لها
وقال هي كذا وكذا وحلفت صدق انت هي ومعنى منهاها صيرورتها
دينا في تركته ولذا لو ادعى الطالب التجهيل وادعى الوارث انها كانت
قائمه يوم مات وكانت معروفه ثم حلفت فالقول للطالب في الصحيح
كما في البراقيه فلزم العاديه فيما اذا استعار جدار غير موضع جدره
وضمها ثم باع المعبر الجدار فان المشتري لا يتكهن من دفعها وقيل لا بد
من شرط ذلك وقت البيع كذا في القنيه اذا تعدى الامين ثم ازاله لا
يزول الضمان كالمستعير والمستاجر الآتي الوكيل بالبيع او بالحفظ
او بالاجاره او بالاستجار والمضارب والمستبضع والشرط غانا
او مفاوضه والمودع ومستعير الزهن وهي في الفصول الآخيره
فهي في البسيط الوديعه لا تودع ولا تعار ولا توجر ولا زهن والمستاجر
يوجر ويعار ولا يرهن والعاديه تعار ولا توجر قيل يودع المستاجر
والعاديه اذا يضح اعادتها وهي اقوى من الايداع وقيل لا لا
الامين لا يسلمها لغيره عياله وانما جازت الاعاره لاذن المعبر والمودع
للإطلاق في الاستفاد وهو معدوم في الايداع فان قيل اذا اعار
فقد اودع قلنا ضمنى لا قصدى والزهن كالوديعه لا يودع ولا
يعار ولا يوجر واما الوصى فملك الايداع والاجاره دون الاعا
كما في وصايا الخلاصه وكذا المستولى على الوقف والوكيل بقبض
الدين بعد يودع فلا يملك الثلاثه كما في جامع الفصولين

العامل لعين امانة لا اجر له الا الوصي والناظر فيستحقان بقدر اجر
 المثل اذا عمل الا اذا شرط الواقف الناظر شيئا ولا يستحقان الا
 بالعمل فلو كان الوقف طاحونة والموقوف عليه يستعملها فلا
 اجر للناظر كما في المناينة ومن هنا يعلم انه لا اجر للناظر في السقف
 اذا احيل عليه المستحقون ولا اجر للوكيل الا بالشرط وفي جامع
 الفصولين الوكيل يقبض الوديعة اذا سمى له اجرا لياقي بها جان
 بخلاف الوكيل يقبض الدين لا يصح استيعان الا اذا وقت له وقتا
 وفي البرازية لو جعل الكفيل اجرا لم يصح وذكر الزيلعي ان الوديعة
 باجر مضبوطة وفي الصغير اقية من احكام الوديعة اذا استاجر
 المودع المودع صح بخلاف الراهن اذا استاجر المهر من كل امين
 ادعى ايصالا لالامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى
 الرد والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء
 كان في حياة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل يقبض الدين اذا
 ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الا
 ببينة بخلاف الوكيل يقبض العين والفرق في الولو الجنية القول
 للامين مع المين الا اذا كذب الظاهر فلا يقبل قول الوصي في تقم
 رائدة خالفها الظاهر وكذا المتولي الامين اذا خلط بعض اموال
 الناس ببعض والامانة بماله فانه ضامن فالمودع اذا خلطها بما
 بحيث لا يميز بينهما فلانفق بعضها فردة وخلطها بعضها والعامل
 اذا سال الفقراء شيئا وخلطها الاموال فرد فيها ضمتها لاربابها و
 لا يجزى عن الزكوة الا ان يامر الفقراء او لا بالخذ والمتولي

اذا خلط اموال اوقاف مختلفة بضمن الا اذا كان باذن القاضي
 والتمسارا اذا خلط اموال الناس وايمان ما باعه ضمن الا في
 موضع جرت العادة بالاذن بالخلط والوصي اذا خلط مال
 اليتم ضمنه الا في مسائل لا يضمن الامين بالخلط القاضي اذا
 خلط ماله بمال غيره او مال رجل بمال اخر والمتولي اذا خلط
 مال الوقف بمال نفسه وقيل يضمن ولو تلف المتولي مال الوقف
 فز وضع مثله ليربوا ولخيلته برأته انفاقه في التعمير وان يرفع
 الامر الى القاضي فينصب القاضي من يأخذ منه فيبرأ بضم
 برده عليه الامين اذا هلكت امانة عنده لم يضمن الا اذا سقط
 من يد شئ عليها فهلكت كان ضامنا كذا في الولو الجنية وفي
 البرازية الرقيق اذا اكتسب واشترى شيئا من كسبه واودعه
 وهلك عند المودع فانه يضمنه ككونه مال الموكل مع ان العبد
 يلد معتبره حتى لو اودع شيئا وغاب فليس للموكل اخذ للمأذون
 له في شئ كذا في امانة وضمانا ورجوعا وعدم الرجوع وخروج
 عنه مسئلتان المودع اذا اذن انسانا في دفع الوديعة الى
 المودع فدفعها له فتر استحققت ببينة بعد الهلاك فلا ضمان
 على المودع والمستحق تضمين النافع كما في جامع الفصولين الثانية
 حتام مشترك بين اثنين اجر كل واحد منهما حصته لرجل بشم
 اذن احدهما مستاجر بالعمارة فغير لارجوع للمستاجر على
 الشريك الساكت ولو عثر احد الشريكين للعمارة بلا اذن شريك
 فانه يرجع على شريكه بحصته كذا في اجابة الولو الجنية لا يجوز

للمودع المنع بعد المقلب الآتي مسأله لو كانت سيفا فطلبه
ليضرب به ظلما ولو كانت كتابا فيده اقرارا بجال لغيبه او قبض كما
في الخاتمة المودع اذا زال التعدي زال الضمان الا اذا كان
الايداع موقفا فتعدي بعده ثم ازاله لم يزل الضمان كما في جامع
الفصولين المودع اذا جحد ما ضمنها الا اذا هلك قبل النقل كما
في الاجناس المودعة امانة الا اذا كانت باجر فمضمونة ذكر
الزبلي وتقدمت للمعير ان يسترد العارية متى شاء الا في مسائل
لو استعار امانة لا رضاء ولد وصار لا ياخذ الاتية بها له
الرجوع لا الرد فله اجر المثل في القطام ولو رجع في فريه القاذ
قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء والتكرار فله اجر المثل وبها
في الخاتمة وفيما اذا استعار ارضا للزراعة وزرعها ثم توخه
منه حتى يحصد ولو لم يوقت وترك باجر موقفا ردة العارية
على المستعير الا في عارية الزهرن كما في المبسوط تحليف الامين
صندد عوى الرد والهلاك قبل لنفي الهمة وقيل لا تكون الضمان
ولا يثبت الرد بيمينه حتى لو ادعى الرد على الوصي وحلف لم يضمن
الوصي كذا في ودعية المبسوط لوردة المودعة الى عبد ربها
ليبراسوا كان يقوم عليها او لا هو الضميمة واختلفا لافناء فيها
اذا ردها الى بيت مالكمها او الى من في عياله ولو دفعها المودع
الى الوارث بلا امر القاضي ضمن ان كانت مستغفرة بالدين ولم
يكن مؤقفا والا فلا الا اذا دفع لبعضهم ولو قضى المودع بها
دين المودع ضمن على الضميمة ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين

الى الوارث وعلى الميت دين ادعى المودع دفعها الى ما دون مالكمها
وكذا به قال القول له في برائه لا في وجوب الضمان عليه الماذون لم
بالدفع اذا دعاه وكذا به فان كانت امانة فالقول له وان كانت
مضمونة والدين لا كما في فتاوى قارى الهداية ومن الثاني ما اذا
اذن المودع المستاجر بالتعير من الاجرة فلا بد من البيان وهو
في احكام العمارة من العماري استاجر بغير المكنة فهو على
الذهاب دون الجني ولو استعار بغيرها فهو عليها كذا في اجازة
اللولو الجنية وفي وكالة البرازية المستبضع لا يملك الا بضاع و
الايداع والا بضاع المطلقة كالوكالة المقرنة بالمشية حتى
اذا دفع اليه ثوبا وقال اشتريه بثوب اصبح كما اذا قال اشتري
لي ثوب شئت وكذلك لو دفع اليه بضاعة وامر ان
يشترى له ثوبا صح والبضاعة كالمضاربة الا ان المضاربة يملك
البيع والمستبضع لا اذا كان في قصد ما يعلم انه قصد الاستخراج
او قضى على ذلك انتهى العارية كالا جارة تنفس بموت احدكما كما
في المينة القول للمودع في عوى الرد والهلاك الا اذا قال امرتني
بدفعها الى فلان فدفعها له وكذا به ربتها في الامر فالقول لربها
والمودع ضامن عند اصحابنا لان ابى ليل كذا في اخر المودعة من
الاصل لمحمد المودع اذا قال لا ادري ايكما استودعني وادعاهما
رجلان وابى ان يحلف لهما ولا يثبت يعطيهما لهما نصفين ويضمن
مثلهما بينهما لا تترك ما استودع بجهله مات رجل وعليه دين
وعنده ودعية بغير عينا بجميع ما ترك بين الغرما وصاحب

الوديعة بالمحصص كذا في الاصل ايضا **باب النجس والمذون**
 المحجور عليه بالسفاه على قولهما المفقير كالتصغير في جميع احكام
 الا في النكاح والطلاق والعنق والاستيلاء والتدبير وجوب
 الزكاة والنج والعبادات وزوال ولاية ابيه وجده وفي صحة اول
 بالعقوبات وفي الانفاق وفي صحة وصاياه بالقرب من الثلث فهو
 كالبايع في هذه الاحكام وسكته كالعبد في الكفارة فلا يكثر الا
 بالضموم حتى لو اعتق عن كفارة ظلهان صح ولا يميز بينهما ويصور
 لها ونعام في شرح ابن وهبان واما اقران ففي التناثر خاتمة انه
 صحيح عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه لا عند ابي حنيفة يعني يترك على
 المحجر بالسفاه الصبي المحجور عليه يتواحد بافعاله فيضمن ما ائتم
 من المال واذا قتل فالدية على عاقلة الا في مسائل لو ائتم ما اقتضيه
 وما اودعه عند بلا اذن وليه وما اعير له وما بيع منه بلا اذن
 ويستثنى من ايداعه ما اذا ودع صبي محجور مثله وهي ملك
 غيرهما فللمالك تضمين الدافع او الاخذ قال في جامع الفصولين
 وهي من مشكلات ايداع الصبي قلت لا اشكال لان افعالهم
 يضمنها الصبي للتسليم من مالهما وهما لم يوجد كما لا يخفى الاذن
 في الاجارة اذن في التجارة وعكسه كذا في السراجية لا يصح الاذن
 للابن والمغضوب المحجور ولا بئنة ولا يصير محجورا بهما على
 التصحيح اذن لعبد ولم يعلم لا يكون اذنا الا اذا قال بايعوا عبدي
 فاني قد اذنت له في التجارة فبايعوه وهو لا يعلم بخلاف ما اذا
 قال بايعوا ابني اذا قال له ابيع نفسك ولم يقل من فلان او بيع

ثوبى ولم يقل من فلان كان اذنا بالتجارة كما في الخاتمة والامر بالشرية
 كذلك كما في الولو بالبيعة فلو قال استرثيا ولم يقل من فلان ولا للبس
 كان اذنا وهي حادثة الفتوى فيلحفظ الاذن بالتجارة لا يقبل
 التخصيص الا اذا كان الاذن معضرا بما في نزع واحد فاذن
 للعبد المضارب فانه يكون ما ذونا في ذلك النوع خاصة وقال
 السرخسي الاصح عندي التعميم كما في الظهور انه اذا راي المولى
 عبدا يبيع وليضرب فسكت كان ما ذونا الا اذا كان المولى قاضيا
 كما في الظهور انه السفهية اذا زوجت نفسها من كفوصح فان قصرت
 عن مهر مثلها كان للمولى الاعتراض ولو اختلفت من زوجها
 على مال وقع ولا يلزمها ولا يصح اقرار السفهية ولا الاشهاد
 عليه ولو دفع الوصي المال الى اليتيم بعد بلوغه سفيها ضمنه
 ولو لم يحجر عليه ولو سحر القاضى على سفيه فاطلقه اخر جاز
 اطلاقه لان المحجر ليس بقضاء ولا يجوز لثالث تنفيذ المحجر
 الا في خلاف الخصاف ووقف المحجور عليه بالسفاه باطل واختلفوا
 فيما اذا وقف باذن القاضي فصحة البولي وابطله ابو القاسم
 ولا يصير السفهية محجورا عليه بالسفاه عند الثاني ولا بد من
 حجر القاضي ولا يرتفع عنه المحجر بالكرش ولا بد من اطلاق
 القاضي خلافا لمحمد رحمة الله تعالى عليه فيها ولا يشترط حضور
 لصحة الحجر عليه كما في خزانة المفتين ووقعت حادثة حجر
 القاضي على سفيه ثم اذعى الكرش وادعى خصمه بقاء على
 السفه وبرهنا فلم ارفها نقلا صريحا وينبغي تقديم بئنة البقاء

على الشفعة لما في المحيط من الحجر الفا زوال الشفعة لان عقله ونعم
عند ذكر في دليل ابي يوسف على ان الشفعة لا ينجح الا بحجر القاص
وقال الزيلعي وغيره في باب التحالف اذا اختلف الزوجان في المهر
فضى لمن برهن فان برهننا فمن شهد له مهر المثل لم يقبل بيته لانها
للاشبات وكل بيته شهد لها الفا لم يقبل ومنها بيته زوال الشفعة
شهد لها الفا لم يقبل الماذون اذا حقه دين يتعلق بكسبه و
رقبته الا اذا كان اجبر في البيع والشراء كما في اجارة منية المفتي
العبد الماذون المديون اذا اوصى به سيده لرجل ثمرات ولم يجز
الغريم كان ملكا الموصى له اذا كان يخرج من الثلث ويملكه كما
يملكه الوارث والذين في رقبته ولو وهبه في حياته فللغير
ابطالها ويبيعه القاصي فما فضل من ثمنه فلو اوجب كذا في خزانة
المفتين من الوصايا الماذون لا يكون ماذونا قبل العلم بالاش
مسئلة ما اذا قال المولى لاهل السوق بايعوا عبيدي ولم يعلم
العبد **كتاب الشفعة** هي بيع في جميع الاحكام التي ضمان العود
للجبر فاذا استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع للمشتري على الشفعة
كالموهوب له والمالك القديم واستيلاد الاب بخلاف البايع
فوقية للمشتري ورضاء بالعيب لا يظفر في حق الشفعة كالايجل ويرد
على البايع ولا يسلم للمشتري ودلت المسئلة على القسح دون التمول
قال لا سبيجاني والتحول صحيح والا بطلت به المعلوم لا يغير للمو
فلو قطع عيني رجلين فحضر احدهما اقتض له والاخر نصفه الذي ولو
حضر احدا الشفعين قضى له بكليهما كذا في جنائيات شرح للجمع

باع ما في اجارة الغير وهو شفيعها فان اجار البيع اخذها بالشفعة
والا بطلت الاجارة ان ردها كذا في الولو الجينة الاب اذا اشترى دارا
لابنه الصغير وكان شفيعها كان له الاخذ بها والوصى كالا ب
اذا كانت دارا الشفع ملازمة لبعض البيع كان له الشفعة فيما
لازقه فقط وان كان فيه تفريق الصفقة الفتوى على جواز بيع
دور مكم وجوب الشفعة فيها يصح الطلب من الوكيل بالشراء
ان لم يسلم الى موكله فان سلم لم يصح وبطلت هو المختار والتسلم
من الشفع له صحيح مطلقا سمع بالبيع في طريق مكم يطلب طلب المواتية
ثم يشهد ان قدره والا وكل او كتب كتابا وارسله والا بطلت و
لتسلم الجار مع الشريك جميع حتى لو سلم الشريك لم يخذ الجار سلام
الشفيع على المشتري لا بطلها هو المختار والبراء العام من الشفع
يبطلها قضا مطلقا ولا يبطلها ديانة ان لم يعلم بها اذا صبح للثمن
البناء فجاء الشفع فهو مختار ان شاء اعطاء ما زاد الصغ وان
شاء ترك كذا في الولو الجينة وفيه نظر آخر الشفع الجار الطلب يكون
القاصي لا يراها فهو معدود وكذا لو طلب من القاصي احضان
فامنع فآخر اليهودى اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم
يكن عذرا تعليق ابطالها بالشرط جائز انكر طلب الشفع حين
علم فالقول له مع يمينه على نفى العلم ادعى الشفع على المشتري
انه احتمال لا بطلها يختلف فاكل فله الشفعة وفي منظومة ابن
وهبان خلافا اشترى الاب لابنه الصغير ثم اختلف مع
الشفيع في مقدار الثمن فالقول للاب بلا يمين هبة بعض الثمن

تظهر في حق الشفيع اذا كانت بعد القبض خط الوكيل بالبيع لا يلحق
 فلا يظهر في حق الشفيع له دعوى في رتبة الدار وشفعته فيها يقول
 هذا الدار داري وانا اذاعها فان وصلت الي والى فانا على شفيع
 فيها استولى الشفيع عليها بلا قضا ان اعتمد قول عالم لا يكون ظالما
 والا كان ظالما في جنائيات الملقط وعن ابي حنيفة ^{باري} شيئا على
 عدد الرؤوس العقل والشفعة واجرة القسام والطريق اذا اختلفا
 فيه **استه** **كتاب القسمة** الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك
 فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ النفس فهي على عدد
 الرؤوس وفرع عليها الولو الحق في القسمة ما اذا عزم السلطان
 اهل قرية فانها تقسم على هذا وهي كخالة التارخانية وفي فتاوى
 قار الجداية اذا اخيف العرق فاتفقوا على القصاص الامتعة منها
 فالقوا فالعزم بعدد الرؤوس لانها لحفظ النفس انتهى القسمة
 الفاسدة لا تقيد الملك بالقبض وهي تبطل بالشروط الفاسدة
 يجوز بناء المسجد في الطريق العام ان كان واسع لا يضرب وكذا الامل
 المحلة ان يدخلوا شيئا من الطريق في دورهم ان لم يضرب وله بناء
 خلاة في هواء الطريق ان لم يضرب لكن ان حوصم قبل البناء منع منه
 وبعد هدم المشرقة اذا تهدم قابا احدهما العمارة فان احتمل
 القسمة لا جبر وقسم ولا يثبت فراجع ليرجع بنى احدهما بغير اذن
 الآخر فطلب رفع بناءه فان وقع في نصيب الباقي فيها والا هدم
 له التصرف في ملكه وان نادى جاره في ظاهر الرواية فله ان
 يجعل فيها سورا او حاما ولا يضمن ما تلف به تنقض القسمة

بظهور

بظهور دين او وصية الا اذا قضى المورث الدين ونفذ الوصية
 ولا بد من رضی للموصي لم بالثالث وهذا اذا كانت التراضى متا
 بقضاء القاضى لا تنقض بظهور وارث واختلفوا في ظهور
 الموصي لم انتهى **كتاب الاكراه** بيع المكره بخالف بيع الفاسد
 في اربع يجوز بالا جازة بخلاف الفاسد وينتقض بقصر المشتري
 منه وتعتبر القيمة وقت الاعتاق دون القبض والعن والمتمن
 اما تم في يد المكره مضمون في غير كذا في المجتبى امر السلطات
 اكراه وان لم يتوعد وامر غير الا ان يعلم بدلالة الحال انه
 لو لم يقتل امر يقتله او يقطع يد او يضرب ضربا يناف على نفسه
 او تلف عضو كذا في نية المفتي انكر الكفر على لسانه بوعيد
 حبس او قيد كفر وبانت امرته اكراه بالقتل على القطع لم يسعه
 اكراه المحرم على قتل صيد فابي حتى قتل كان ما جورا اكراه على العف
 عن دم العمد لم يضمن المكره اكراه على الاعتاق فله تضمين للمكره
 الا اذا اكراه على شراء من يعتق عليه باليمين وبالقرابة اذا تصرف
 المشتري من المكره فانه يفسخ تصرفه من كتابة واجارة الا التبدل
 والاستيلاء والاعتاق اكراه على الطلاق وقع الا اذا اكراه على
 التوكيل فوكل اكراه على النكاح باكثر من مهر المثل وجب قدره و
 بطلت الزيادة ولا رجوع على المكره بشيئ **استه** **كتاب الغصب**
 المغصوب منه مخير بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب
 الا في الوقف المغصوب اذا غصب وقيمة اكثر وكان الثاني املا
 من الاول فان المتولى انما يضمن الثاني كذا في وقف الخانية اذا

ع

تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك
الا اذا تصرف في مال امراته فاست وادعى انه كان باذنها وانكر
الوارث فالقول للزوج كذلك الغنية من هدم حائط عين
فانه يضمن نقصانها ولا يؤمر بعمارتها الا في عمار حايطة
المسجد كما في كراهة الخانية الاجارة لا تلتحق بالانلاف فلو تلف
مال غيره تعديا فقال المالك اجرت اورضيت لربيرا من الضمان
كفا في دعوى البرازية الامر لا يضمن بالامر الا في خمسة الآلات
اذا كان الامر سلطانا الثانية اذا كان مولى للمامور الثالثة
اذا كان المامور عبدا للغير كما مر عبدا لغيره بالابا وبقتل
نفسه فان الامر يضمن الا اذا امره بالانلاف مال سيده فلا ضمان
على الامر بخلاف مال غيب سيده فان الضمان الذي يفر منه
الامر يرجع به على سيده الرابعة اذا كان المامور صبيبا كما اذا
امر صبيبا بالانلاف مال الغير فالتلف ضمن الصبي ويرجع به على الامر
للمامورة اذا امر بحفر باب في حائط الغير ففعل الضمان على
المافر ويرجع به على الامر وتما في جامع الفصولين لا يجوز التقصير
في مال غيره بغير اذنه ولا ولاية الا في مسائل في الشراعية
يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض ما يحتاج اليه بغير
اذنه والثانية اذا انفق المودع على بوى المودع بغير اذنه
وكان في مكان لا يمكن استطلاع راي القاضى ليرضمن
استحسانا الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فبا عواقبته
وعده وجبهزوم بتمنه والبقية الى الورثة وانما عليه فانفقوا

عليه

عليه من ماله ليرضمنوا استحسانا وهي واقعة احصاها محمد ذكر
الزيلي في اخر النكاحات ومن هذا النوع المسائل الاستحسانية ذبح
شاة وقصاب شاة حاله يضمن ذبح الضحية غيره بلا اذنه في ايامها لم
يضمن اطلاقه في الاصل وقتله بعضهم بما اذا ضجعهما للذبح وكذا
لو وضع قدرا على كائون فيه لحم ووضع الحطب فاوقد غيره وطلعه
وكذا الموصطن برا جعله في دوزق وربط الحمار مضاقه وكذا الوجهل
حمله الشاة في الطريق فقتل وكذا الواعانة على دفع الجرة فانكسرت
وكذا الوقع فوقعه الارض مضقاها حين شد صاحبها ومنها
احرام رفيقه لا غنائه وسقى ارضه بعد بدو الزرع وليس منها
سلخ الشاة بعد تعليقها للتفاوت والكل من كتاب المرضي من جامع
الفصولين المباشر ضمان وان لم يجهد والمستيب الا اذا كان متوقفا
فلورجى بهما من ملكه فاصاب لسانا ضمه ولو حفر بئر في ملكه
فوقع فيها انسان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه ولو ارضعت الكلبة
الصغيرة لم تضمن نصف مهر الصغيرة الا بتوقفا لافسا دبان تعلم
بالنكاح ويكون الارض مفسدا له وان يكون لغير حاجته والجهل
عندنا معتبر لدفع العنسا كما في رضاع الهداية العقار لا يضمن
الا في مسائل اذا جحد المودع واذا باع الغاصب وسلم واذا رجع
الشاهد به بعد القضاء كما في جامع الفصولين منافع الغصب لا تضمن
الا في ثلاث مال اليتيم ومال الوقف والمعد للاستغلال منافع المعد
للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بنا ويل ملكا وعقد كبيت
سكنه احد الشرعيين في الملك انما الوقف اذا سكنه احداهما بالقبلة

بدون اذن الاخر سواء كان موقوفا للتسكني والاستغلال فان يبيع
الاجر ويستثنى من مال اليتيم مسئلة سكتاته مع زوجها في دار
بلا اجر ليس لها ذلك ولا اجر عليها كذا في وصايا الغنية لا يصير
الدار معدة له باجارتها انما يصير معدة اذا بناها لذلك واشتراتها
له وباعداد البايغ لا يصير معدة في حق المشتري الغاصب اذا اجر
ما منافعه مضمونة من مال وقف او يقيم او معدة فعلى المستاجر المستحق
لا اجر للمثل ولا يلزم الغاصب اجر للمثل انما يرد ما قبضه من التسكني
بنا ويل عقد سكن المرتفع او استأجرها سنة باجر معلوم فتكفي
سنتين ودفع اجر فيما ليس له الاسترداد والتخريج على الاصول
يفتضى ان له ذلك اذا ارتكن معدة لكونه دفع ما ليس بواجب فيستد
الا اذا دفع على وجه الهبة واستهلكه المورج اجر الفضول دارا
موقوفه وقبض الاجر خرج المستاجر عن العهدة ان كان ذلك اجر
المثل ويرد الى الوقف اجرها الغاصب ورد اجرتها الى المالك فطلب
له لان اخذ الاجر اجازة والتحق بغيره قاله للغاصب من حقها فان ملكته
قبل التخصيص ضمنها وان بعد ما لا الاجر قبضه وكذا العهر امر ان ينظر
في الخائبة فنظر الخشب كسر الغاصب فاحشا لا يملك ولو كسر
الموعوب له لم ينقطع الزوج عشرين ذوق انسان وضعه في الطريق
ضمنه الا اذا وضعه لغير ضرورة الامر لا ضمان عليه بالامر الا
في ثلثة ما اذا كان الامر سلطانا او مولى المامور او كان
المامور عبدا من بانلاف مال غيره فانلفه فان الضمان على
العبد ويرجع به على امره كافي جامع الفضولين وزدت رابعا

ما اذا

ما اذا امر الاب لابنه كافي الغنية لا يجوز دخول بيتا لسان الاباذن الا
في القبر وكافي منية المعنى وفيما اذا سقط ثوب في بيت غير وخاف
لوا علمه اخذ كافي القود يعة حفر قبره فدفن فيه اخر ميتا فهو على ثلثة
اوجه فان كان في ارض مملوكة للمعافر فللمالك اللبس عليه و
اخراج له القسوة والزرع فوقها وان كان في ارض مباحة ضمن
المعافر قيمة حفره من دفن فيه وان كان في ارض موقوفة لا يكون ان
كان في ارض سعة لان المعافر لا يدرى بان ارض يموت هكذا
ذكر الفروع الثلاثة في الوقفات للحسانية من الوقف وينبغي ان
يكون الوقف من قبل المباح فيضمن قيمة المعفر ويجعل سكوت عن الضمان
في صورة الوقف عليه فهي صورتان في ارض مملوكة فللمالك الخيار
وفي مباحة فله تضمين قيمة المعفر **كتاب الصيد** والذبايح
الصيد مباح الا التلحى او حرفة كذا في البرازية وعلى هذا فانه مرفوع
كصيدا الشتم حرام واسباب الملك ثلاثة مثبت للمالك من
اصله وهو الاستيلاء على المباح وناقيل بالبيع والهبة ونحوهما و
خلافة كملك الوارث فالاول شرطه خلوه المثل عن الملك فلو استولى
على حطب جمعه غيره من المفازة لم يملكه ولا يميل للمقتلش ما يجنب بلا
تعريف ولوارسل انسان ملكه وقال من اخذ فهو له لا يملك
بالاستيلاء فلصاحبه اخذ بعد حتى قتلوا الرمان الملقاة ولكن
المختار انه يملك قتلوا الرمان ولو لقي بهيمة الميتة فجاء رجل سلحفا
واخذ جلد ما فلما اكها اخذ فلو بدع رذله ما زاد الدباغ ان
كان بماله قيمة والاستيلاء قسما حقيقى وحكى فالاول بوضع

في القبر

اليدين والثاني بالمهينة فاذا نصب الشبكه للصيد ملك ما تعلق
 بخلاف ما اذا نصبها للجفاف واذا نصبها لفسطاط فتعلق الصيد
 به ملكه ولو نصبها له فتعلق بها فاخذ غير فان الاول بحيث لو مدين
 اخذ ملكه فياخذ من الثاني والا فلا ولو حفر بئر القصيد الذي اب
 غاب فقدم آخر مهينة لصيد ما فوق الذنب في البئر فهو محافر
 وما تغسل في ارضه فهو له وان لم يمتها لانه من ارضها بخلاف
 الفضل والظبي اذا تكلس او باض الصيد فانه لا يكون لصاحبها الا
 بالمهينة ما لم يكن قريبا منه بحيث لو مدين لا اخذ ولو وقع في حجر
 من الشارب شئ فاخذ غير فهو لاخذ الا ان يمتي حجر له واما
 الثاني فشرطه وجود الملك في الحقل فلا يجوز بيع صبرة القانص و
 الغايص لعدم الملك لا تحل ذبيحة الجعري ان كان ابوسنيا وان
 كان جبريا حلت سمكة في سمكة فان كانت صحيحة حلالا لالايتها
 مستقرة وان وجد فيها دوة ملكها حلالا وان وجد خائما او
 دينا وامض وبالا وهو لقطة له ان يصرفها على نفسه بعد
 التعريف ان كان محتاجا وكذا ان كان غنيا عندنا ارسلت
 السمكة في الماء النجس فكبرت فيه لا باس باكلها للحال ويجوز
 اكلها ان كانت مجرحة طافية اشترى سمكة مشدودة بالشبكة
 في الماء وقبضها كذلك فجاءت سمكة فابتلعها والمبتلعة للبايع و
 المشدودة للمشتري فان كانت المبتلعة هي المشدودة ففيها
 للمشتري قبضها ولا ذبح لقدم الامير ولو احدث من العظا
 يحرم ولو ذكر الله تعالى والمضيف لا ينثر على الامير لا يجوز

وكذا

وكذا القاطع وفي العرس جاز العوض المنفصل من التي كهيئة الاذن
 مندوب قبل موته فيحل اكله من المأكول كما في مهينة المفتي **كتاب**
الظفر والاباحة ليس دمانا زمان اجتناب الشبهات كما في
 من الخاينة والتخبيس الغش حرام فلا يجوز اعطاء الزبوف لدارين
 ولا بيع العروض المشوشة بالبيان الا في شراء الاسير من دار
 الحرب والثانية في اعطاء الجعل يجوز له اعطاء الزبوف والثقة
 وهما في واقعات للحسامي من شراء الاسير من دار الحرب والثقة
 الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد كذا في قضاء
 الخاينة الحرة تتعد في الاموال مع العلم الا في حق الوارث
 فان مال مورثه حلال له وان علم بحرمته من الخاينة وقبض
 في الظفر بان لا يعلم ارباب الاموال من قبل يدعيه فسق
 الا اذا كان ذا علم وشرف كذا في مكفرات الظهيرة ويدخل
 السلطان العادل والامير تحت ذي الشرف يكن معاشرته من لا
 يصلي ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلي ولو بكر المرأة
 معاشرته كذلك نفقات الظهيرة الخلف في الوعد حرام كذا في
 اضحية الذخيرة وفي القنية وعد ان ياتيه فله بائنه يا قرو
 لا يلزم الوعد الا كان معلقا كما في كحالة البرازية وفي بيع الوقاة
 كذا في الزيلعي استخدام اليقيم بلا جرة حرام ولو لاخيه او
 معمله الا لامة وفيما ارسله المعلم لاحضار شريكه كذا في
 القنية لبس العربي الخالص حرام على الرجل الا لدفع قتل او مكر
 كما في الحداد من غيرة البيان ولا يجوز الخالص في الحرب عند

مسألة منه

ما حرم على البالغ فعله حرم عليه فعله بولد الصغير فلا يجوز
 ان يسقيه خمر ولا ان يلبسه حريرا ولا ان يخصب يد بجنة
 او رجلاه ولا اجلاس الصغير لغا نفا او بول مستقبلا او
 مستدبرا المخلوق بالاجنبية حرام الا لملازمة مد يونه هربت
 ودخلت خربة وفيها اذا كانت صغورا استوثقا وفيها اذا كانت
 بينهما حائل في بيت المخلوق بالمحرم مباحة الا الاخت من الرضاع
 والضميمة الشابة من مات على الكفر ابيع لعنه الا والذي رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم لشوت ان الله تعالى احياهما
 حتى امنابا كذا في مناقب الكرد في استماع القرائن اثوب من
 قراءته كذا في منظومة ابن وهبان **كتاب الرهن** ما
 قيل البيع قبل الرهن الا في اربعة بيع المشاع جاز لا رهنه بيع
 المشغول جاز لا رهنه بيع المتصل بغير جاز لا رهنه بيع للعاق
 عتقه بشرط قبل وجوده في غير المدبر جاز لا رهنه كذا في شرح
 الا قطع لا يجوز رهن البناء بدون الارض فاذا اجرم المرتهن لا
 يطيب له الاجر اذن الرهن المرتهن في الاجارة فاجر خرج عن
 الرهن ولا يعود الاجر اذا رهن العين على دين عند المستاجر
 صح وانفسخت اباح الواهن للمرتهن اكل الثمار فاكلها لم يضمن
 باع الراهن من زيد ثوبا عه من المرتهن انفسخ الاول يكره
 للمرتهن الانتفاع بالرهن الا باذن الراهن واذا اذن له في
 السكنى فلا رجوع له بالاجر رهنه على دين موعود فدفع
 له البعض واستنع لاجبر لا يبيع القاضى الرهن بغيبه الراهن

هذا هو الرهن
 وهو ما يرهن به
 الرهن هو ما يرهن به
 الرهن هو ما يرهن به
 الرهن هو ما يرهن به

المقبوض على سوم الرهن اذ المرتهن المقدار ليس بمضمون في الاصح
 الاجل في الرهن يفسد الوارث اذا عرف الرهن لا الراهن لا يكون
 لقطة بل يحفظه الى ظهور المالك القول لئلا يكره مع العيين وفي
 تعيين الرهن ومقدار ما رهن به اختلف الراهن والمرتهن فيما
 باع به العدل الرهن فالقول للمرتهن وان صدق العدل الراهن
 كالمواختلفا في قيمة الرهن بعد هلاكه ولو مات في يد العدل
 فالقول للراهن ولو كان رهنه بمثل الدين فباعه العدل و
 اذ عي المرتهن انه باع باقل من قيمته وكذا به الراهن فالقول
 للراهن بالنسبة الى المرتهن لا العدل ما جازت الكفاية به
 جاز الرهن به الا في ذلك المبيع يجوز الكفاية به دون الرهن
 ويجوز الكفاية بما على الكفيل والرهن وفي الكفاية المتعلقة بيوع
 اخذ الكفيل قبل وجود الشرط دون الرهن ذكرهما في اوضح
 الكرمات **كتاب الجناية** العاقلة لا تعقل العمد الا في مسئلة
 ما اذا عفى بعض الاولياء او صالح فان الباقيين ينقلب ما لا و
 تتحمله العاقلة كما في شرح المجمع صلح الاولياء وعفوهم عن القاتل
 يسقط حقهم في القصاص والدية لاحق المقتول كذا في المنية
 الواجب لا يقيده بوصف السلامة والمباح يقيده فلا
 ضمان لو سرى قطع القاضى الى النفس وكذا اذا مات
 المرء وكذا اذا سرى القصد الى النفس ولم يبيح والمعتاد
 لو جوبى بالعقد ولو قطع المقطوع يد يد قاطعة فسررت
 ضمن الدية لانه مباح فقيده ضمن لو غرر زوجته فمات

ومنه الموروث في القطر بق مقيدها ومنه ضربا لاب ابنه ناديا او
الام والوصي ومن الاول ضربا لام او الوصي والمعلم باذن
الاب تعليمات لاضمان فضربا لتاديب مقيده لكونه
مباحا وضربا لتعليم لا يكون واجبا ومعه في الضرب المعتاد
اما غير فوجوب الضمان في الكل وخرج عن الاصل الثاني ما
اذا وطئ في فضاها او ماتت فلا ضمان عليه مع كون مباحا
لكون الوطئ احدى موجبه وهو المهر فلم يجب به اخره وقام
في المقرير من الزيلعي الجنايات على شخص واحد في النفس وفي
فيما دونها لا يتد اخلاق الا اذا كانا خطا ولم يخطا برؤ فوجب
دين واحد ذكره الزيلعي القصاص يجب لليت ابتداء فيقتل الى
الوارث فلو قتل العبد مولا وله ابنان فغني احدهما سقط
القصاص ولا شيء لغير العا في عند الامام وصح عفو المجرور
ونقض ديون منه لو انقلب مالا وهو موروث على فرائض
الله تعالى فيبرئ الزوجان كالا موال لا اعتبار في ضمان النفس
لعدد البناء لا لعدد البنات وعلية فرع الولول في الاجابة
لوامر ان يضرب عبده عشرة اسواط فضربه احد عشر فأت
رفع عنه ما نقصته العشرة وضمن ما نقصه الاخير فيضمنه
مضربا بعشرة اسواط ونصف قيمته دينه القتل خطا او
شبهه عمد على العاقل الا اذا ثبت بقراؤه او كان القتلى دار
الحرب الاسلامي دار الحرب لا يوجب عصمة الدم فلا قصاص
ولا دين على قاتله هبة القصاص بغير القاتل لا يجوز لانه لا

لا يخرج في القتل كذا في اجابة الولول الحجة لا يجب على المكون دية المكون
على القتل اذا قتله الاخر دفعا عن نفسه لكل احد القرض على من شرع
جناحا في القطر بق ولا ياثمون بالسكرات عند يضمن المباشرون
لربكن متعديا فيضمن المعتاد اذا طرقت الحديد فقتل عينا والقصاص
اذا ادق في ما نوتر فانه دم حاقوت جاره لا اعتبار برضى اهل
اللمعة في التكمه التنا في حفرية را في برية في غير من الناس لم يضمن ما
وقع فيها قطع الحجام تحام عينه وكان غير حاق ذق فغيت عليه نصف
الدين **كتاب المذهب** لا سوليين ان الامام شرطا لا يستيف القصاص
كالحدد ومذهب الفقهاء العرق القصاص كالحدد الا في خمس
ذكرناها في قاعدة الحدود تدن بالشبهات عفو الولي عن الثاني افضل
من القصاص وكذا عفو المجرور وعفو الولي يوجب براءة القاتل
في الدنيا ولا يبرأ عن قتله كالوارث اذا ابر المديون برا ولا يبرأ عن
ظلم المورث ومطله اذا قال المجرور قتلني فلان ومات لم يقبل قوله
في حق فلان ولا يثبت الوارث ان فلانا اضرقتله بخلاف ما قاله في
فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلانا اضرجرحه يقبل كما في شرح المنقذ
يفض عفو المجرور والوارث قبل موته لا نفقدا السبب لهما كما في
البزازيم للحدود تدن بالشبهات ولا يثبت معها الا في الترجمة
فانها تدخل في الحدود مع ان فيها شبهة كما في شرح ادب القضاة
كتاب الرصا لا يجوز للموصي بيع عقار اليتيم عند
المنقذ مبن ومنعه المتأخرون ايضا الا في ثلاث كما ذكره الزيلعي
اذا بيع بضعف قيمته وبما اذا احتاج اليتيم النفقة ولا ماله سواء

وفيما اذا كان على الميت دين لا وقاه له الامنه وزدت اربعة فصار
 المستثنى سبعة ثلاث من الظهريه فيما اذا كان في التركة وصيته
 مرسله وفيما اذا كانت غلاظه لا تزيد على مؤتمره وفيما اذا كان حائوا
 او دارا يخشى عليه النقصان انتهى والرا بعة من بيع الثانية فيما
 اذا كان العقار في يد متغلب وخاف الوصي عليه فله بيعه انهم
 وفي الجمع ويضم القاضى الى العاجز من يعينه فان شكى اليه ذلك لا
 يجيبه حتى يتحققه فان ظهر عجزه استبدل به وان شكى منه الورثة
 لا يعزله حتى تظهر له خيانتة انتهى وفيه بيع الوصي من اليتم
 او شرأ لنفسه وفيه دفع للصبى جائز واختلوا في تفسير النفع
 فقيل نقصان النصف في البيع وفي الشراء بزيادة نصف القيمة و
 قيل درهما في العشرة نقصانا وزيادة وقام في وصايا الخانية
 وقسمه الوصي مالا مشترك بينه وبين الصغير يتوزان كان
 فيها نفع ظاهر عند الامام خلافا لمحمد رحمه الله تعالى عليه كذا في
 فتحة القنية وفي جامع الفصولين قضى وصيته دينا بغير امر
 القاضى فلما كبر اليتم انكر دينا على ابيه ضمن وصيته ما دفعه
 لو لم يجد بينة اذا فرسب الضمان وهو الدفع الى الاجنبى
 فلو ظهر عجزه بغير امره حقت له دفعه باختيان بعض حقه الى
 غيره فلو لم يكن للفرير الا قول بينة على الذين يضمن الوصى كل ما
 دفعه لوقوعه بغير حجة وصى ادعى دينا فانكر الورثة تقبل
 بينته ولو بلا بينة فله تحليف الورثة انتهى فقد علم ان الوصى لا
 يقبل قوله في قضاء دين على الميت سواء كان المنازع له اليتم

لا بد له الا بغير امر

بعد بلوغه ولا الا في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه اذا دفعه بلا
 بينة كما في خزانة المقيمين وقيد في جامع الفصولين على قول
 بالمؤجل عرفا وفي المنتقى انفق الوصى على الوصى في حياته و
 هو معتقل للسان يضمن ولو انفق الوكيل لا يضمن ولو ادعى الوصى
 بعد بلوغ اليتم انه كان عبدا واففق فنه صدق ان كان هالكا و
 الا لا كذا في دعوى خزانة الاكمل وفي بيع القنية ولو باع القاضى
 من وصى آلت شيئا من التركة بثن لا ينفذ لانه مجبور به والوصى
 لا يملك الشراء لنفسه ولو اشتراه القاضى لنفسه من الوصى
 الذى نفسه عن آلت جازا انتهى ويقبل قول الوصى فيما يدعيه من
 الاتفاق بلا بينة الا في ثلاث واحدة اتفاقا وهي ما اذا فرض
 القاضى نفقة ذى التزم للسرور على اليتم فاذا دعى الوصى الدفع كذا
 في شرح الجمع معللا بان هذا ليس من حوائج اليتم وانما يقبل قوله
 فيما كان من حوائجه انتهى فينبغي ان لا يكون نفقة زوجته كذلك
 لانها من حوائجه ولا يشكل عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه من
 الصرف على المستحقين بلا بينة لان هذا من جملة عمله في الوقف
 وفي ثنتين اختلاف لو قال اديت خراج ارضه او جعل عبدا
 الا بقى قال ابو يوسف لابيان عليه وقال محمد رحمه الله تعالى عليهما
 عليه بالبيان كما في الجمع ولما اصل ان الوصى يقبل قوله فيما يدعيه
 الا في مسائل الاولى ادعى قضاء دين آلت الثانية ادعى ان اليتم
 استملك مالا اخر فدفع ضمانه الثالثة ادعى انه ادى جعل عبدا
 الابو من غير اجازة الرابعة انه ادى خراج ارضه في وقت

لا يصلح لزوجة الخامسة ادعى الانفاق على محرم اليتيم السادسة
 ادعى انه اذن لليتيم في التجارة وانما ركبته ديون فقضاها عنه
 السابعة ادعى الانفاق عليه من مال نفسه حال غيبته ماله و
 اراد الرجوع الثامنة ادعى الانفاق على رقيقه الذين ماتوا
 التاسعة ادعى انه انجر فريج ثم ادعى انه كان مضاربا العاشرة
 ادعى فدا عبد الجاني العادية عشرة ادعى انه زوج اليتيم امرأة
 ودفع مهرها من ماله وهي مية وقد ماتت الكل في قتا والعناني
 من الوصايا وذكر ضابطا وهو ان كل شئ مسلط عليه فانه ينفذ
 فيه ومالا فلا وصى القاضى كوصى الميت الا في مسائل الآولى
 لوصى الميت ان يبيع من نفسه ويشتري ويشترى من نفسه ان
 كان فيه نفع ظاهر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه خلافا لما
 وصى القاضى فليس له لان كالموكيل وهو لا يعقد لنفسه كذا في
 شرح المجمع من الوصايا الثانية اذا خضه القاضى يخصص بخلاف
 وصى الميت الثالثة اذا باع ممن لا يقبل شهادته لم يصح بخلاف
 وصى كليت وهما في الخلاصة وذكر في تلخيص الجامع استواء في ايام
 في الاولى الرابعة لو وصى ان يواجر الصغير بخياطة اذهب وسائر
 الاعمال بخلاف وصى القاضى كذا في القنية الخامسة ليس للقاضى
 ان يعزل وصى الميت العدل الكافي وله عزل وصى القاضى كما في
 القنية خلافا لما في الية السادسة لا يملك وصى القاضى القبض
 الا باذن مبتدأ من القاضى بعد الايصاء بخلاف وصى الميت
 كذا في الخلاصة من المعاصر والتبيلات السابعة يعمل نهي القاضى

فقدنا من ماله بعد بيع الكوفة قبل قبض ثمنها الثانية عشرة ادعى مح

عن بعض القصر فوات ولا يعمل نهي الميت كما في البرائة وهي راجعة الى
 قبول التخصيص وعدة الثامنة وصى القاضى اذا جعل وصيا عند
 موته لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصى الميت كذا في الية وفي
 للفرقة وصى وصى القاضى كوصية اذا كانت الوصية عامة انت
 وبه يحصل التوفيق تبرع المريض في مرضه انما ينفذ من الثلث عند
 عدم الاجازة الا في تبرعه بالمنافع فانه نافذ من جميع المال كذا
 في وصايا الفتاوى والصغرى وظاهر ما في تلخيص الجامع الكبير
 من الوصايا بخلافه وصورها الذي يلي في كتاب العصب بات
 المريض عا من اجنبى والمنصوص عليه انه اذا اجر باقل من
 اجر المثل فانه ينفذ من الجميع وقال الطرسوسى انها خالفت القواعد
 وليس كما قال الاعانة والاجازة يبطلان بموته فلا ضرر على الورثة
 بعد موته للانقضاء وفي حياته لا يملك لهم فافهم اذا ابر الوصى
 من مال اليتيم ولو يجب بعقده لم يصح والاصح ضمن الا في مسئلة
 لو كاشب الوصى عبد اليتيم ثم ابراه من البديل لم يصح كما في الثانية
 والمتروى على الوقف كالوصى كما في جامع الفصولين الاشارة من
 النافعة جلة في وصية وغيرها الا في الافتاء والافترار بالنسب
 والاسلام والكفر كذا في التلخيص واختلفوا في وصية معتقل
 الانسان كما في المجمع والفتوى على صحتها ان دامت العقلية الى
 الموت ولا بطلت ليس للقاضى عزل الوصى العدل الكافي فان
 عزله كان جائزا كما في المحيط واختلفوا في صحة عزله والاكثر على
 النسخة كما ذكر ابن النخعة لكن يجب الافتاء بعد صحة كفا

جامع الفضولين واما عزل الخائن فواجب واما العاجز فيضم
اليه اخر كما قدمناه والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه والحيطة
فيه شيان احدهما ان يجعله الميت وصيا على ان يعزل نفسه
مضى شأه الثاني ان يدعى دينه على الميت فيتمه القاضى فيخرج
كذا في الولو الجنية في الثانية القاضى اذا اتم الوصى لا يخرج به
على قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه واما يضم اليه اخر
وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى عليه يخرج به وعليه الفتوى المعتبر
في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعياته فلما عتق عبده فيه
فقتل مولا خطا فعليه قيمتان يسعي فيهما للاعتاق فيه كونه
وصية ولا وصية للقائيل واخرى وهي الاقل من قيمته ومن
ديته المقتول بجناية اذا جنى خطا ولو شهد في زمن السعاية
لم تقبل كافي ثلثها دات الضعيف والمدير بعد موت مولا
كالمعتق في زمن الموصل فلو قتل في زمن سعياته خطا كانت
عليه الاقل وعندهما الدية على قلته وهي من جنائيات الجميع و
صرح ايضا في الكافي قبيل التسامح بان المدير في زمن سعياته
كالمكاتب عند وخرمديون عندهما ولذا الوما ت وترك
مدبرا لمال له غير فقتل هذا المدير جلا خطا فعليه ان
يسعى في قيمته لولى القتل عند كالمكاتب وعندهما عليه
الدية استسعى وعلى هذا ليس المدير بزوجة نفسها زمن سعياته
لان المكاتب لا تزوج نفسها وعندهما طلاق ذلك لانها حرة و
قد اقيمت به القاضى لا يعزل وصى الميت الا في ثلاث فيما اذا

ظهرت خيانه او تصرف ما لا يجوز على الاختار او ادى دينه على الميت
وعجز عن اتيانه ولكن في هذه يقول له امان ان يبرأ الميت وعزل ذلك
ولا ينصب وصيا مع وجوه الا اذا غاب غيبة منقطعة او اوفى
لمدعى الذين كافي للفرقة لا يملك الوصى بيع شئ باقل من ثمن
المثل الا في مسئلة ما اذا وصى ببيع عبده من فلان فلم يرش
الوصى له بثمن المثل فله الخطا الوراث اذا تصدق بالثلث الموصل
به للفقراء وهناك وصى لم يخرج وياخذ الوصى الثلث مرة اخرى
ويتصدق به كافي القنية الوصى يملك الا يصاه سوءا كان وصى
الميت او القاضى منها كافي للفرقة الوصى اذا خلط مال الضعيف
بماله لم يضمن وفيها ايضا الموصل اطلاق غير اليتيم من الجبس اذا
كان معسرا الا ان كان موسرا لا يملك القاضى التصرف في مال
اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كافي ببيع القنية لا يضمن
الوصى ما انفقه على ولية ختان اليتيم اذا كان متعارفا لاسر
فيه ومنهم من شرط اذن القاضى وقيل يضمن مطلقا كذا في غضب
اليتيم القاضى اذا اقام قيمة العجز الوصى لا يعزل الوصى وان اقام
مقام الاقل فعزل كذا في قيمة الولو الجنية اذ اقام احد الوصيين
اقام القاضى للمنى وصيا اوصيه اليه اخر ولا تبطل الا اذا وصى
لهما بالتصدق بالثلث يضاعف حيث شاء كذا في الفرقة وفي
الثاني خلاف الوصى اذا ابرأ عن ما وجب بعهده صرح ويضمن الا
اذا ابرأ من كاتبه عن بدل الكتابة وكذا الوكيل والاب الغلام اذا
لم يكن ابن حليكا فليس هو لمن في حجر تعليمه العياكة لانه يعينها

وتألا الولاء بينهما ولو كان مكان الجدة اب فالميراث كله له اتفاقا وأما
للمسائل الست فاربعة في الكتب المشهورة لو أوصى لأقرباه فلان
لا يدخل الاب ويدخل الجدة في ظاهر الرواية وفي صدقة الفطر
يجب صدقة فطر المولد على ابيه الغني دون جده ولو احتق الاب
جز ولا ولد الى مواليه دون الجدة وبصير الصغير مسلما باسلام
ابيه دون جده الخامسة لومات وترك اولاد اصغارا وما لا فالولاية
للاب فهو كوصي الميت بخلاف الجدة والسادسة في ولاية التكاح لو
كان للصغير اخ وجد فعلى قول ابى يوسف يشتركان وعلى قول الامام
يختص الجدة ولو كان مكانه ابا يختص اتفاقا فتزدت اخرى و
هو انه اذا مات ابن صارت لهما ولا يقوم الجدة مكان الاب لا زالة
اليتم عند فني اثنتا عشرة مسألة تزدت اخرى في نفقات
للمانية لومات وترك اولاد اصغارا ولا مال لهم والمهرم وجد اب
الاب فالنفقة عليهما اثلاثا الثلث على الام والثلثان على الجدة انتهى
ولو كان كالاب كانت كلها عليه كالاب لا يشتركون الا في نفقتهم
ففي ثلاثة عشر الجدة الفاسدة من ذوى الارحام وليس كالاب
فلان على التكاح مع العصبات ولا يملك التصرف في مال الصغير
ولو ادعى نسب البارية ابن بنته لم يثبت بل تصديق وفي الميراث
من ذوى الارحام الا في مسألة ما اذا قتل ولد بنته فانه لا يقتل
بركاب الاب كما ذكره الزيلعي والحدادي من الجنايات وصحة
الميت كالاب الا في مسائل لا يجوز اقراضه اتفاقا ويجوز اقراض
الاب في رواية الثانية يشترى ويبيع لنفسه بشرط الخيرية

اليتم

اليتم والاب ذلك بشرط ان لا ضرر والثالثة للاب ان يقضى دينه
من مال ولد بخلاف الوصي الرابعة الاكل من مال ولد عند الحاجة
والوصي بقدر عمله الخامسة للاب ان يرهن مال ولد على دينه
بخلاف الوصي السادسة لا تقوم عبارته مقام عبارتين فاذا
باع واشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب
بخلاف الاب السابعة لا يلى الا ^{بوصي} انكاح بخلاف الاب الثامنة لا
يموته بخلاف الاب التاسعة لا يؤدى من ماله صدقة فطرة بخلاف
الاب العاشرة لا يستغنى عن بخلاف الاب الحادية عشر لا حضانه
له بخلاف الاب الميت لا يرث الا في مسألة ما اذا ضرب بطن
امرأة فالقتل ميتا فان الضرب برثها الجاني لم يورث عنه كما في
جنايات المبسوط ولا يملك الميت الا في مسألة ذكرنا حال القييد
ولا يضمن الا في مسألة ما اذا حضرتا بعد ثبوت ثبوتات فوقع فيها
انسان بعد موته كانت الذيرة على عاقلته ولو حضرتا بعد ثبوت
فاعتقه مولاه ثبوتات العبد فوقع الانسان فيها فالذيرة على عاقلته
المولى كما في الجامع لومات المستأمن في دارنا عن مال وورثته
في دار الحرب وقف ماله حتى يقدر موافاذا قدم موافلا بد من
بنته ولو اهل ذمة ولا بد ان يقولوا لا يعمل له وارثا غيرهم و
يؤخذ منهم كفيل ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت انه كاذب كذا في
مستامن فتح القدير قال الشيخ عبد القادر في الطبقات باب
المسنة في احمد قال الجرجاني في الخزائن قال ابو العباس الناطقي
رايت بخط بعض مشايخنا في رجل جعل لأبيه كنية دارا بنصبه

ويلبس لباس المرأة في الاحرام ولا يصلي الا بقناع ويقوم امام
النساء خلف الرجال وان وقف في النساء اعادها وان في
الاحرام صف فالمراد حكمها وهو نوعان اخروي وهو الاثر ونبوي
وهو الفساد والحكماء مختلفان فصار الاثر بعينه مجازا
مشتركا فلا يفرق اما عندنا فلا في المشترك لا عموم واما عند
النسائي ففيه المجاز لا عموم له فاذا عرفت الاخرى اجماعا
لم يثبت الاخر كذا في التقييد وتماه في شرحنا على المنار واما
الحكم الذي نوي فان وقع في ترك ما مورده ليقط بل يجب
تذكره ولا يحصل الثواب الموشى عليه او فعل منه في غيره فان
اوجب عقوبة كان بشبهة في اسقاطها فمن لشي صلوة او
صوما او حجا او زكوة او كفارة او نذرا او جب قضاء وبلا خلا
وكذا لو وقف بغير عرفه غلط لا يجب القضاء اتفاقا ومنها
من صلي نياحة ما فقه ناسيا او نسي وكذا من اركان الصلاة
او يقف الخطا في الاجتهاد في الماء والثوب ووقت الصلاة
والصوم او نسي نية الصوم او تكلم في الصلوة ناسيا ومما
سقط حكمه في النسيان لو اكل او شرب ناسيا في الصوم
او جامع لم يطل او اكل ناسيا في الصلوة لم يتطل ولو سلم ناسيا
في الصلاة الرباعية على راس الركعتين والناسي والعامد في
اليمين سواء وكذا في الطلاق لو قال زوجي طالق ناسيا ان
كان له زوجة وكذا في العتاق وكذا في محظورات الاحرام و
قد جعل له اصلا في التحرير فقال انه ان كان مع منكر ولا

داعي له ككل المصلي لم يسقط لتقصيره بخلاف سلامه في القعدة
اولا معه مع داع ككل الصائم لم يسقط اولاه ولا فاولي كترك الذابح
التسمية انتهى ومن مسائل النسيان لو نسي المديون حتى مات فان
كان ممن مبيع او قرض لم يؤخذ به وان كان غصبا يؤخذ به كذلك
الثانية ومنها لو علم الوصي بان الموصى اوصى بوصا يالكه لشي
مقدارها وحكمه في وصا يا خراثة للفتيين واما الجهل فحقيقته
عدم العلم عينا من شأنه فانه قارن اعتقاده التقييد فركب وهو
المراد بالشعور بالشيء على خلاف ما هو به والا فبسيط وهو المراد
بعدم الشعور واقسامه على ما ذكره الاصوليون كما في المنار
اربعة جهل باطل لا يصلح عذرا في الاخر كجهل الكافر بصفات
الله تعالى واحكام الاخر كجهل صاحب الهوى وجهل الباطل
حتى يضمن مال العادل اذا التفت وجهل من خالف في اجتهاده
الكتاب والسنة كالفتوى ببيع انما في الاولاد والثاني
الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح وفي موضع الشبهة وان
يصلح عذرا وشبهة كالحجيم اذا افطر على ظن انها فطرته وكن
زنى بجارية والده او زوجته على ظن انها حلال له والثالث الجهل
في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وان لم يكن عذرا او يلحق به
جهل الشفيع وجهل الامة بالاعتاق وجهل البكر بالنتاح
الولي وجهل الوكيل والمأذون بالاطلاق وضد انتهى و
مما فرقوا فيه بين العلم والجهل لو قال ان لم اقتل فلانا فكذا او
هو ميت ان علم به حث والا لا كذا في الكفر وقالوا لو لم تعلم

الامة بان لها خيار العتق لا يبطل سكوتها ولو لم تعلم الصغيرة
 بخيار البلوغ يبطل وقالوا استأنم جارية متيقية او ثوبا
 ملفوفا فظهر ان ملكه بعد الكشف قيل يعتد اذا ادعى الجاهل
 في موضع النقاء وقيل لا والمعتمد الاول وقالوا يعتد بالورث
 والوصي والمتولي بالتناقض للجعل وقالوا اذا قبلت الخلع ثم
 ادعت الثلاث قبله ستمع فاذا برهنت استردت البدل
 للجعل في محله ولو قبل الكتاب واذا بدل ثم ادعى الاعتاق
 قبله ستمع ويسترد اذا برهن وقالوا اذا باع الوصي والاب
 ثم ادعى ان وقع بغبن فاحش وقالوا علم يقبل وقالوا في
 باب الرضاع ولا يضرب التناقض في الحرية والنسب والطلاق
 كما وضعت في البحر من باب المنفردات ان الجعل يعتبر عند
 لرفع الفساد فلا ضمان على الكبيرة لو جهلت ان الارض
 مفسدة كما في الهداية وفي الخلاصة اذا تكلم بكلمة الكفر جاعلا
 قال بعضهم لا يكفروا عما منهم على ان يكفروا ولا يعتد رانته وفي
 التيممة ظن ان ما فعله من المحذور حلال له فان كان مما
 يعلم من دين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ضرورة كفر
 والآلا وقالوا في باب خيار الزويرة لو اشترى ما كان راه
 ولم يتغير فلا خيارا الا اذا كان لا يعلم انه مريته لعدم الرضا
 به كذا في الهداية وقالوا في كتاب الغصب ان الجعل يكون مال
 الغير يدفع الاثم لا الضمان وفي اقرار التيممة سئل على بن
 احمد عن رجل قرأ عليه لفلان خبطة من سكم عقدا

بينهما

بينهما ثم ان بعد ذلك قال سالت الفقهاء عن العقد فقالوا هو
 فاسد فلا يجب على شيء والمقر معروف بالجعل من يؤخذ باقران
 فقال لا يسقط عنه اللق بدعوى الجعل انتهى وقال قبله بالطلاق
 الثلاث على خلق صدق المفتي بالوقوع شريطين خطاؤه بافتاء
 الاهل لم يقع ديانته ولا يصدر في الحكم ولو باع الوكيل قبل العلم
 بالوكالة لم يبيح البيع ولو باع الوصي قبل العلم بالايضا جاز ولو
 باع ملكا يبيع ولم يعلم بموته جاز وكذا الوبايع الجدة مال ابنه ولم يعلم
 بموته فقد على الصغير ومقتضى بيع الوارث ان لو زوج اماه
 ثم بان ميتا فقد ولو باع على انه ابن فبان راجعا ينبغي ان ينفذ
 ومما فرقوا بين العلم والجعل ما في وكالة الثانية الوكيل بقضاء الذي
 اذا دفعه الى الطالب بعد ما وهب الدين من المديون قالوا ان
 علم الوكيل بالهبة ضمن والآلا ولو دفع الى الطالب بعد رده
 قالوا ان علم الوكيل بطريق القفل ان الدافع الى الطالب بعد
 رده لا يجوز ضمن مادفعه والآلا ولو دفع بعد ما دفع للموكل
 ضمن ان يوسف رحمه الله تعالى عليه الفرق بين العلم والجعل و
 المذهب الضمان مطلقا كالمثاق وضمن اذا اذن كل منهما الضمان
 باداء الزكوة فاذا احدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم ادعى
 الثاني من نفسه وعن صاحبه فانه يضمن مطلقا والمأمور
 بقضاء الدين اذا ادعى الامر بنفسه ثم قضى المأمور فانه لا يضمن
 اذا اوجبه بقضاء الموكل قالوا هذا على قولها اما على قوله فيضمن
 على كل حال انتهى ولو اجاز الوارث الوصية وتعلوا ما وصى به

لم يفتح اجازتهم كذا في وصايا الثانية وفي وكالة المنية امر رجلا
 ببيع غلام بمائة دينار فباعه بالف درهم ولم يعلم الموكل بما يبيع
 فقال المأمور بعت الغلام فقال لا جرت جاز البيع وكذا في التكاثر
 وان قال قد اجزت ما امرتك به لم يجز انتهي وفي وكالة الوثنية
 اذا غنى بعض الوثنية عن القائل عملا فزكاه الباقي ان علم غنى
 البعض ليسقط القصاص فقتل منه والا فلا لان هذا مما يشكل
 على الناس انتهى وفي جامع الفصولين وكله بقبض دينه فقبض
 بعد ابراء الطالب ولم يعلم فهلك في يده لم يضمن ولذا دفع تقييد
 الموكل ولو وكله ببيع عبد فباعه بعد موته غير عاله وقبض
 الثمن وهلك في يده لم يضمن ولا ضمان على الموكل انتهى **احكام**
الاكراه مذكورة في اخر المنار وهي شهيرة في الفروع تركها هاهنا
احكام الضحايا هو جنين ما دام في بطن امه فاذا انفصل
 ذكر او افسس وليست رجلا كما في ائمة الموارث الى البلوغ فغلام الى
 تسعة عشر فشبا الى اربع وثلاثين فكهل الى احد وخمسين
 فشبع الى اخر عمر هذا في اللغة وفي الشرع يسمى غلاما الى البلوغ
 وبعد شبا وفتى الى ثلاثين فكهل الى خمسين فشبع وقام في
 ايمان البراذية فلا تكليف عليه بشئ من العبادات حتى الزكاة
 ولا يشتر من المنهيات فلا حد عليه لو فعل اسبابها ولا قصاص
 عليه وعدم خطا وانما الايمان بالله تعالى فحق التبرير واستثنى
 فخر الاسلام من العبادات الايمان فانبت اصل وجوبه في الجسد
 لسببه حدث العالم لا الاداء واذا اسلم عاقلا وقع فرضا فلا

يجب تجديد بالغ كتحليل الزنوف بعد السبب ونفاه شمس الاثنية
 لعدم حكمه فاذا وجد وجد والاول وجه انتهى واختلفوا في وجوب
 صدقة الفطر في ماله والاضحية والمعتمد الوجوب في وقتها الواجب
 ويذبحها ولا يصدق بشئ من لحمها فيطعمه منه ويبتاع له بالباقي
 ما تبقى عينه واقفوا على وجوب العشر والخراج في ارضه وعلى
 وجوب نفقة زوجته وعياله وقرايته كالبالغ وعلى بطلان
 عبادته بفعل ما يفسد هاهنا من نحو كلام في الصلاة واكل في الصوم
 وجماع في الحج قبل الوقوف لكن لادم عليه في فعل محظور احرام
 ولا تنقض طهارته بالقيح في صلواته وان ابطلت الصلوة و
 تصح عبادته وان لم يجب عليه واختلفوا في ثوابها والمعتمد
 انه له وللمعلم ثواب التعليم وكذا جميع حسناته ولا تصح امامته
 واختلفوا في صحتها في التراويح والمعتمد عدمها ويجب سجدة
 التلاوة على سامعها من صبي وقيل لايه من عقله وتحصيل فضيلة
 الجماعة بصلواته مع واحد الا بالجمعة فلا تصح بثلاثه هو منهم
 وليس هو اهل الولايات فلا يلى الامكاح ولا القضاء والشهادة
 مطلقا لكن لو خطب باذن السلطان وصلى بالغ جاز وتصح
 سلطنته ظاهرا قال في البراذية مات السلطان واقفقت
 الرعية على سلطنة ابن صغير له ينبغي ان يفوض امور التقليد
 على وال ويعد هذا الولي نفسه تبعا لابن السلطان لشرفه
 والسلطان في الرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الولي لعدم
 صحة الاذن بالقضاء والجمعة ممن لا ولاية له انتهى ويصح

والا ان وقع فرضا لان عدم الوجوب كان له حكمه

في الزكاة

وصبا وناضرا وقيم القاصي مكانه بالغاً الى بلوغه كما في منظومة
ابن وهبان من الوصايا وفي الاسعاف وفي الملتقط ولا يصح
حضومة الصبي الا ان يكون ما ذونا في الحضومة وهو كالبالغ في
نواقض الوضوء الا الفقهية وتصح اذا نزع الكراهة كما في الجمع
لكن في السراج الوهاج انه لا كراهة في اذان الصبي العاقل في
ظاهر الرواية وان كان البالغ افضل وعلى هذا يصح تقويمه في
وظيفة الاذان واما قيامه في صلاة الفريضة فظاهر كلامه
انه لا بد منه للحكم بصحتها وان كانت اركانها وشراطينها لا توصف
بالوجوب في حقه واما فرض الكفاية فهل يسقط بفعله فقالوا
وقبل روايته وتصح الاجارة له ويقبل قوله في الهدية والاذن
ويمنع من من المصنف ونعم الصبية المطلقة والمتوفى عنها
زوجها من التزويج الى انقضائه العدة ولا تقول بوجوبها
عليها على المعتمد ويصح امانته ولا بد اولى له الا باذن وليته
وقبيل اذن البنت المظفر مكروه قياسا ولا باس استحسانا كما
في الملتقط اذ الهدى للصبي شيئا وعلم انه له فليس للوالدين
الاكل منه بغير حاجة كما في الملتقط ويصح تركه اذ كانت
يعقل العقد ويقصد ولو مجورا ولا ترجع الحقوق اليه في
بيع بل لمؤكله وكذا في دفع الزكوة والاعتبار بنية المؤكل وقيل
بقول المميز في المعاملات كهدية ونحوها وفي الملتقط ولا
تصح الحضومة من الصبي الا ان يكون ما ذونا انتهى ويميل
بوطنه التحليل المطلقة ثلاثا اذ كان مراهما تحرك الله

ونشئ

ونشئ من النساء وعمل المال بالاستيلاء على المباح كالبالغ والنقاطه
كالنقاطه البالغ ويجب رد سلامه ويصح اسلامه وودعه ولا يقتل
لوارثه بعد اسلامه صغيرا وتبعها وتخل ذبحته بشرط ان يعقل
القسمة ويضبطها بان يعلم ان الخلل لا يحصل الا بها كذا في الكفاية
ويترك الصيد بريمه اذا سمى وليس كالبالغ في النظر الى الاجنبية
والمخالطة بها فيجوز له الدخول على النساء الى خمسة عشر سنة كما
في الملتقط ولا يقع صلاحه وعتقه الاحكام في مسائل ذكرناها في
الفرع الثاني في الفوايد في الصلح والجبر عليه في الاقوال كلها
لا في الافعال فيضمن ما تلفه الا في مسائل ذكرناها في الفوايد في
الجبر وتثبت حرمة المصاهرة بوطنه ان كان ممن يشتمى النساء
والا فلا وتثبت ايضا بوطني الصبية المشتهات وهي بنت سبع
على المختار ولا يدخل الصبي في القسامه والعاقلة وان وجد
قتيل في دار فالدية على عائلته كما في الصغرى والاجزيرة عليه
ولا يدخل في الغرامات السلطانية كما في قسمة الولولجية ولا
يؤخذ صبيان اهل الذمة بالميز عن صبيان المسلمين كما
ولا شئ على صبيان بني تغلب ولا يقتل ولد العربي اذا ريقا قتل
ولو قتل مجاهد بعد قول الامام من قتل قتيلا فله سلبه لم
يستحق السلب الا اذا قاتل ويدخل الصبي تحت قوله من قتل
قتيلا فله سلبه فاذا قتل الصبي استحق سلب مقتوله بقول
الزبيدي يدخل فيه كل من يستحق الغنيمة سهمها ورضخا انتهى
وفي الكثران الصبي يرضخ له اذا قاتل ولو قال السلطان يصيب

بغيره

اذا دركت فصل بالناس الجمعة جان وفي البرازية السلطان او
 الولي اذا كان غير بالغ فبلغ يحتاج الى تقليد جديد استمر
 ولا تنعقد عينه ولو كان ما ذونا فباع فوجد المشتري به عيبا
 لا يخلفه حتى يذكره كافي العدة ولو ادعى على صبي مجبور ولا
 بينة له لا يحضره الى باب القاضى لانه لو حلف فنكل لا يقضى عليه
 كذا في العدة ويقام النكير عليه تاديبا وتوقف عقوده
 المترددة بين النفع والضرر على اجازة وليه ويصح قبضه
 للمهبة ولا يتوقف من اقاله ما تحضض ضررا ومنه افراضه و
 استقراره لو مجبور لا لو كان ما ذونا وكذا لانه باطله ولو
 عن ابيه وصحت له وعنه مطلقا وقد جمع العادى في فضوله
 احكام الصبيان فمن اراد الاطلاع على كثرة فروعهنا وحسن
 تقريرنا واستيعابنا وعلى نعم الله علينا فيما قصد من جمع
 المتفرق فلينظر ما ذكره العادى وقد ذكر العادى ما يكون بالقفا
 وما يتعلق به تركاء قصدا لتصريحهم به في كتاب البحر وكتابنا
 هذا ان شاء الله تعالى كتاب المفردات الملتقطات والصينية
 التي لا تشتمل على يجوز التفرع بها بغير محرم ولا يضمن الصبي بالغيب
 فلو غصب صبيا مات عند ولده يضمنه الا اذا انفقه الى
 مستبعة او مكان الوباة والخا وقد سئل عن من اخذ ابن
 انسان صغير واخرجه من البلد هل يلزمه احضاره الى ابيه
 فاجبت بما في الغانية رجل غصب صبيا حرا فغاب الصبي عن
 يد فان الغاصب يجلس حتى يجيى بالصبي او يعلم انه مات انتهى

ولو خذعه حتى اخذه برضا ^{لا يضمن} كفا في الغانية ما غصبه
 لانه لا اخذ قهرا وفي الملتقطات من النكاح وعن محمد رحمه الله تعالى
 عليه يضمن خدع بنت رجل وامرأة واخرجهما من منزله قال
 احبسه ابد حتى ياتي بها او يعلم موقفا انتهى ولو قطع طرف
 صبي لم يعلم صحته ففيه حكومة عدل لاديرة ولو دفع سكينيا الى
 صبي فقتل نفسه به لم يضمن الدافع وان قتل غيره فالدية على
 عاقلة الصبي ويرجعون بها على الدافع وكذا لو امر صبيا بقتل
 انسان فقتله ولو امر صبيا بالوقوف من شجرة ضمن دية ولو
 ارسله في حاجة فغضب ضمنه وكذا لو امر بصمود شجرة لنفسه
 ثم هاله فوقع وكذا لو امر بكسر العطب كذا في الغانية وفيها ايضا
 صبي ابن سبع سنين سقط من سطح او غرق في ماء قال بعضهم
 لا شيء على الوالدين لانه من يحفظ نفسه وان كان لا يعقل او
 كان اصغر سنا قالوا يكون على الوالدين او على من كان الصبي
 في حجر الكفاة لتزك الحفظ وقال بعضهم ليس على الوالدين شيء
 الا الاستغفار وهو الصحيح الا ان يسقط من يده فعليه الكفاة
 ولو حمل صبيا على دابة وقال امسكها وهي واقعة فسقط ومات
 كان على عاقلة الذي حماله الديرة وان سبى الصبي الذابرة فوطأت
 انسانا فقتلته فالدية على عاقلة الصبي الا ان يكون الصبي لا
 يستمسك عليها فيقدر ولو كان الرجل راكبا فخل صبيا معه
 فقتل الذابرة انسانا فان كان الصبي لا يستمسك فالدية على
 عاقلة الرجل فقط والا فعلى عاقلةهما انتهى ولو ماله صبي كوزا

من حوض ثم سببه فيه لا يحل لاحد ان يشرب منه ولا يجوز للولي
المباينة للبر والدَّهْب ولا ان يسقيه خمرا ولا ان يجلسه للبول
والغائط مستقبل او مستدبرا ولا ان تخضب يد او رجله
بالحناء وفي الملتقط زوج ابنته ^{وطه} وذئبت ولا يدري لا يصير زوجا
على القلب **احكام السكران** هو مكلف لقوله تعالى
ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون
ومنها حال سكرهم فان كان السكر من محرّم فالسكران منه هو
المكلف وان كان من مباح فلا فهو كالمفني عليه لا يقع طلاق واخذ
التصحيح فيما اذا سكر مكرما او مضطرا فطلق وقد منا في الفوائد
ان من محرّم كالضاحي الا في ثلاث الرذة والافرار بالحدود والفا
والاشهاد على شهادة نفسه وزدت على الثلاثة تزويج الصغير
والضعيف باقل من مهر المثل واكثر فانه لا ينفذ الثانية بالطلاق
صاحبا اذا سكر فطلق لم يقع الثالثة الوكيل بالبيع لو سكر فباع
ينفذ على موكله الرابع من صراح ورده عليه وهو سكران و
حي في فصول العبادي فهو كالضاحي الا في سبع فيؤخذ بقوله
وافعاله واختلف التصحيح فيما اذا سكر من الاشرية للنفقة من
الجبوب والصل والفتوى على ان ان سكر من محرّم فيقع طلاقه
وعتاقه ولو زال عقله بالبيع لم يقع وعن الامام ان كان يعلم
ان ينج حين شرب يقع والا فلا وصحوا بكراهة اذا ان السكران
واستجاب احادته وينبغي ان لا يصح ان كان كالمجنون واما
صومه في رمضان فلا اشكال ان صح قبل خروجه وقت الكنية

ان يصح منه اذا نوى لا نال لشرط التثبيت فيها واذا خرج وقتها قبل
صوم اثر وقضى ولا يبطل الاعتكاف بسكر ويصح وقوفه بعرفات
كالمفني عليه لعدم اشتراط النية فيه واختلف في حدة السكران
فقبل من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة ويرى الامام
الا عظمه وقبل من في كلامه اختلاف وهذا هو قولها وبر اخذ
اكثر المشايخ والمعتبر في القدرح المسكر في حق الحرمة ما قاله احيانا
في الحرمان والخلاف في الحد والفتوى على قولها في انتقاض
الطهارة به وفي عينه ان لا يسكر كما يتينا تنبيهه قولها ان
السكر من مباح كالاعضاء يستثنى من سقوط القضاء فانه لا يسقط
عنه وان كان اكثر من يوم وليلة لانه يصنع كذا في المحيط انتهى
احكام العبيد لاجتماع عليه ولا عيّد ولا تشريق ولا اذان
ولا اقامة ولا حج ولا عمرة وعورتها كالرجل وتزاد البطن والظهر
ويحرم فطر غير محرّم الى عورتها فقط وما عداها ان اشتمى و
لا يجوز كونه شاهدا ومن كانا علية ولا ^{يسرا} وقاسما ولا مقوما
ولا كاب حكم ولا امينا لحاكم ولا اماما اعظم ولا قاضيا ولا وليا
في نكاح او قود ولا يلي امر عام الا نياية عن الامام الاعظم فله
نصب القاضي نياية عن السلطان ولو حكم بنفسه لم يصح ولو
اذن لعبد بالقضاء ففرض بعد عتقه بان لا يتجدد اذن
ولا وصيا الا اذا كان عبدا للموصي والورثة صفاء عند الامام
الا عظمه ولا يملك عبدا وان ملكه سيده ولا زكاة عليه ولا
فطرة وانما هي على مولاه ان كان للخدمة ولا اضحية ولا هدى

في الحرمان

عليه ولا يكثر إلا بالصوم ولا يصوم غير فرض الأباذن السيد
ولا فرض وجب باتباعه وكذا الاعتكاف والجمعة والعمر ولا يفقد
أقراره بجملة ما ذنبا أو مأكلا أو ملبسا الأباذن مولا إلا إذا أقر
لما ذنبا بما في دين ولو بعد حج وكذا الأقرار بجناية موجبة
للدفع والغدا غير صحيح بخلاف الأقرار بجدا وفرد ولا يفرد
بتزويج نفسه ويحبر عليه ويجعل صداقا ويكون نذرا ورعنا
ولا يورث ولا يورث ولا يصح كماله حالة الأباذن سيد
ولا دية في قتله وقيمته قاعة مقامها كالأبعضاء ولم تبلغها
ولا عاقلة له ولا سهم منهم وحده المصنف ولا احصان له و
جناية متعلقة برقبته كدية ولا سهم له من الغنيمة وإنما يرضع له
أن قاتل ويباع في دينه ويدفع في جنايته أن لم يفد سيد و
ينكح اثنتين ولا تسرى له مطلقا وطلاقها ولا تنكح على حرم وبيع
عتقه عن الكفارات ولا يجزأ فاذن وإنما يعزرو قسمها على
النصف من قسم الفرة ومهرها كعقربها ولا يلحق ولدها مولاها إلا
بدعوتها ولو أقر بوطئها وإيالة الأمة المنكوحة شهران ولا
خادم ولو جميلة ولا تجب نفقتها إلا بالتبوة ولا نوطا الأبعد
الاستبراء بخلاف الفرة ولا حصر بعد الاستبراء ويحرم
جمعهن في مسكن بدون الرضا ولا ظهار ولا إيالة من أمته
ولا مطالبة لها إذا كان مولاها عتيقا ولا حضنة لا قارب بل
لسيده ولا قصاص بينه وبين الحر في الأطراف بخلاف النفس
وتجبا الحكومة بخلق بحيته ودواءه مرضا على مولا بخلاف

لفرة ولو زوجة وإذا لم يقدر على الوضوء الأبعين فعلى السيد
أن يوضيه بخلاف الحر ولا يتزوج الأباذن مولا ومهره متعلق
برقبته كالدين وبيع في نفقة زوجته ولا يجب عليه نفقة
ولد ولا نفقة لها إلا بالتبوة ولا تسمع الدعوى والشهادة
عليه إلا بحضور سيد ولا يجلس في دينه ويملكه الكفار
بالاستيلاء ولا يصح تصادق العبد والأمة على النكاح الذي
للمسبيين قبل القسمة بخلاف الحرين كما في التنازل رخيصة وأعتا
باطل ولو معلقا بما يملكه بعد عتقه وكذا وصيته وصدقته
وهبته وتبذره إلا هذا اليسير من الماذون والمحابة اليسيرة
منه والأذن في العزل الأمولها وهو المطالب لزوجها
العنين والمحبوب بالتفريق وليس مصرفا للصدقات الواجبة
الأذا كان مولا فقيرا أو كان مكاتباً ولا يتحمل عنه مولا
مؤنة الأدم احصاء عن احرام ما ذن فيه ولا ترجع للعقوق
إليه لو كيتلا محجورا ولا جناية عليه ولا يدخل في القسامه ووطئ
أحدى الامتين بيان للعقوبة المبهمة بخلاف وطئ إحدى المراتين
لا يكون بياناً في الطلاق المبهمة وأمر عبد بالتلاف شئ موجب
لضمانه وأمر عبد الغير بالتلاف مال غير مولا موجب للضمان
على الأمر مطلقا بخلاف الحر إذا كان سلطانا ويضمن بالغصب
بخلاف أحر ولو صغيرا ولا يصح وقفه وعقده موقوف على
أجازة مولا وينكح الأمت في العدة ويحل سفرها بغير محرم و
لاحق له في بيت المال ولا يؤخذ بالتبذير عنها لو كان عبداً ذن

ولا يصح الوقف على عبد نفسه او امته عند محمد رحمه الله تعالى
 عليه المديروا م الولد ولما اوحكم التقاطع واستيلاءه على الباء
 وينبغي في الثاني ان يملكه مولاه اخذ من قوله ولوردة ابقا فابطل
 لمولاه وبغيره مولاه على الصحيح ولا يخير عندنا ومن نعم الله تعالى
 على عبد يسير جمعها من محلها ولم اخرجها بمجموعة ولا حول ولا قوة
 الا بالله العظمى افصح لنا من رحمتك والهمنا رشدا **الحكام**
الاعلى هو كالبصير الا في مسائل منها لا يجاهد عليه ولا جمعة
 ولا جماعة ولا حج وان وجد قاندا ولا يصلح للشهادة مطلقا على
 المعتمد والقضاء والامامة العظمى ولا ديرة في عينه وانما الوجوب
 للحكومة ونحوها ما منه الا ان يكون اعلم القوم ولا يصح عنقه
 عن كفارة ولم ارجح ذبحه وصيده وحضانه ورويته بما اشتراه
 بالوصف وينبغي ان يكون ذبحه وانما حضانه فان امكنه حفظ
 المحصور كان املا والا فلا يصح ويصح ناظرا ووصيا والثانية
 في المنظومة بن وهبان والاولى في اوقات حلال كل في الاسعار
الحكام الاو بعته قال المستصفي الاحكام تثبت بطرق اربعة الاقتصاد
 كما اذا انشاء الطلاق والعناق وله نظائر برجمة والاقبال وهو انقلاد
 ما ليس بعلة علة كما اذا علق الطلاق والعناق بالشرط فعند وجود
 الشرط ينقلب ما ليس بعلة علة والاستثناء وهو ان ثبت في
 الحال ثم يستند وهو ان يبين التبيين والاقتصاد وذلك كما مضى
 فملك عند اداء الصمان مستندا الى وقت وجود السبب وكالتصايب
 فانه يجب الزكوة عند تمام العمل مستندا الى وقت وجوده وكطهارة

المستصفي

المستحاضة والميتعة ينتقض عند خروج الوقت وروية الماء مستندا
 الى وقت الحدث ولذا قلنا لا يجوز المسح لهما والتبيين وهذا
 يظهر في الحال ان الحكم كان ثابتا من قبل مثل ان يقول في اليوم
 ان كان زيد في الدار فانت طالق وتبين في الغد وجوده فيها يقع
 الطلاق في اليوم ويعتبر ابتداء العدة منه وكما اذا قال لامرأة اذا
 حضت فانت طالق فوات الدم لا يقضي بوقوع من حين حاضت
 والفرق بين التبيين والاستثناء ان في التبيين يمكن ان يطلع
 عليه العباد وفي الاستثناء لا يمكن وفي تبيين الحيض يمكن الاطلاع
 عليه الطلاق ما لم يمتد ثلاثة ايام فاذا تمت ثلاثة ايام حكمه بوقوع
 بشئ البطل فيعلم انه من الزجر وكذا التشرط المحلية في الاستثناء
 دون التبيين وكذا الاستثناء يظهر ان في القاهر دون المتكاثرة
 واثر التبيين يظهر فيها ولو قال انت طالق قبل موت فلان بشهر
 لم تطلق حتى يموت فلان بعد المين بشهر فان مات لتمام الشهر
 طلقت مستندا الى اول الشهر فتعتبر العدة اقله ولوطنها في الشهر
 صار ما جمعا لو كان الطلاق رجعا وعزم العقر لو كان بائنا و
 بردة الزوج بدل المانع اليها لو خالعا في خلال ثمرات فلان ولو ما
 فلان بعد العدة بان كانت بالوضع ولم يجب العدة لكونه قبل
 الدخول لا يقع الطلاق لعدم الحمل وبهذا يتبين انه فيها بطريق
 الاستثناء لا بطريق التبيين وهو الصحيح وقال انت طالق قبل قد
 فلان بشهر يقع مقتصر على القدر ولا مستندا انتهى والفرق
 بينهما في المصنف وقد فرع الكواييسي في الفروع على الاستثناء لسع

١٦٤
 توفى وليس خفيه على طهارة
 كما مله ثم انا حدثا وان توفى
 فامجد ما فتيهم فوجد المات
 طهارة رجلهم فوجد المات
 الانتفاض الى الحدث السابق فلما
 يكون المسح عليها حتى تنسى

مسائل فليراجع فيها **أحكام النكاح** ما يفتي فيه من مسائل لا يستعين في
المعاوضات وفي تعيينه في العقد الفاسد روايتان وريح بعضهم
تفصيلا بان ما فسد من أصله يتعين فيه لا فيما انتقض بعده
صحته والكثير يفتي في الضرر بعد فساد وبعده هلاك المبيع
وفي الذين الماشرك في مبردة نصف ما قبض على شركه وفيما اذا
تبين بطلان القضاء فلوا دعي على آخره لا واخذ ثم اقترانه لم
يكن له على خصمه حق فعلى المدعي رد عين ما قبض ما دام قائما
ولا يتعين في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فيرد نصفه
ولذا لم يهاز كانه لو فضا باحوالنا عند ما ولا يتعين في النذر
والوكالة قبل التسليم ولما بعد فالعامة كذلك ويتعين في الامانات
والهبة والصدقة والشركة والمضاربة والعصب وتقام في فصول
العامة وكتبنا في بيع الشرح جريان الدرهم مجرى الدنانير في ثمانية
وفي وكالة البياية اعلم ان عدم تعيين الدرهم والدنانير في حق
الاستحقاق لا غير فانها يتعينان جنسا وقدرًا ووصفا بالانفا
وبصرح الامام العتباتي في شرح الجامع الصغير
لو قال وارث تركت حتى لم يبطل حقه اذ الملك لا يبطل بالترك والمحق
يبطل به حتى لو ان احد الغائمين قال قبل القسمة تركت حتى يبطل
حقه وكذا لو قال المرتفع تركت حتى في حبس الزهن يبطل كذا في جامع
الفصولين وفصول العبادي وغلما من ان كل حق يسقط بالاسقاط
وهو ايضا ظاهر كما في الثمانية ولفظها رجل له مسيل ماء في دار غير
فباع صاحب الدار داره مع المسيل ورضي به صاحب المسيل كان

في حقها سا حرق السكنى وان كان له رقبته

في حقها سا حرق السكنى

لصاحب المسيل ان يضرب بذلك في الثمن وان كان له حق اجراء
للماء دون الرقبة لا شئ له من الثمن ولا سبيل له على المسيل كان
له حق اجراء بعد ذلك كرجل اوصى لرجل سكنى داره فمات الموصي
وباع الوارث الدار ورضي به الموصى له جاز البيع وبطل سكناء
ولم يبيع صاحب الدار داره ولكن قال صاحب المسيل ابطلت حتى
في المسيل فان كان له اجراء الماء دون الرقبة للمسيل لا يبطل ذلك
بالابطال وذكر في الكتاب اذا اوصى لرجل بثلاث ماله ومات الموصي
فصالح الوارث الموصى له من الثلث على التسدين جاز الضلع و
ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزمي ان حق الموصى له
حق الوارث قبل القسمة غير متأكد يحتمل التسقوط بالاسقاط
استه في فقد علم ان حق الغائمين قبل القسمة وحق حبس الزهن وحق
حق المسيل المجرد وحق الموصى له بالثلث قبل القسمة وحق
الوارث قبل القسمة على قول خوارزمي زاده يسقط بالاسقاط و
مروا بان حق الشفعة يسقط بالاسقاط وقالوا حق الرجوع في
الهبة لا يسقط به حتى لو قال الواهب سقطت حتى في الرجوع
في الهبة لم يسقط كما في هبة البراذنة واما الحق في الوقف فقال
قاضي خان في فتاواه مكمل من الشهادات في الشهادة بوقوف
المدرسة ان من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا
للووقف استحقاقا لا يبطل بالابطال فانه لو قال ابطلت حتى كان
له ان يطلب وياخذ بعد ذلك انتهى وقد كتبنا في شرح الكنت
من الشهادات ما فهمه الطرطوسي من عبارة قاضينان وما

وذه عليه ابن وهبان وما حزننا فيها وبقي حقوق منها خيار
 الشرط قالوا يسقط به ومنها خيار الكوفية قالوا لو بطل قبل الزينة
 بالقول لم يطل وبالفعل يطل وبعد ما يطل بهما ومنها خيار
 العيب يطل ومنها الذين يسقط بالبراءة ومنها حق العصاص
 يسقط بالعفو ومنها حق القسم للزوجة يسقط باسقاطها
 أن كان لها الرجوع في المستقبل وأما حقوق الله تعالى فلا
 تقبل الاسقاط من العبد قالوا لو عني المقدوف فتر عاده وطلب
 حذ لكن لا يقام بعد عفو لفقد الطلب وأما ما ليس بلزوم
 من العقود فلا يصف بالاسقاط كالموالة والمعارضة وقبول
 الوديعة وأما حق الاجارة فينبغي أن لا يسقط إلا بالاقالة و
 قد وقع الاستنباء في مسائل وكثير السؤال عنها ولم اجد فيها
 صريحا بعد التفتيش منها أن بعض الذرية المشروط لهم
 الرجوع اذا اسقط حقه لغير من استحقاقه ومنها المشروط
 له النظر اذا اسقطه لغيره بان فرغ له عنه الآن في التهمة وغيره
 ان المشروط له النظر اذا فوضه لغيره فان كان التقويض له على وجه
 العموم صح تفويضه والا فان كان في صحته لم يجز وان عند موت
 جاز بقاءه على الوصي ان يوصي به لغيره انتهى وفي القنية اذا
 عزل الناظر للمشروط له النظر نفسه لا ينعزل لأن يخرج به
 الواقف والقاضي استحقاقا ومنها ان الواقف اذا شرط لنفسه شرا
 في اصل الوقف كشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان
 والاستبدال فاسقط حقه من هذا الشرط وينبغي ان يقال

سقطت بالبراءة

سقطت بالبراءة

مما شرط له من تسليم تسليم فيه في مكان معين فانه يدل على ان الشرط
 اذا كان في ضمن لازم فانه يلزم ولا يقبل الاسقاط **بيان ان التنازل**
لا يعود فلا يعود الترتيب بعد سقوطه بقوله الفتاوى بخلاف
 ما اذا سقط بالنسيان فانه يعود بالتذكور لان النسيان كان مانعا
 لا سقطا فهو من باب زوال المانع ولا يعود النجاسة بعد الحكم بزلها
 فلو دغ الجلد بالتشميس ويحس وفرل الثوب من المني وجفت الارض
 بالشمس ثم اصابها ماء لا تعود النجاسة في الاصح وكذا البئر اذا
 غار ماؤها ثم عاد ومنه صحة الاقالة للاقالة في التسليم لانه دين سنة
 فلا يعود واما عود النفقة بعد سقوطها بالدفن بالرجوع فهو
 من باب زوال المانع لا من باب عود الساقط وعلى هذا اختلف
 المشايخ في بعض مسائل في الخيارات من البيوع منهم من قال
 يعود للخيار ونظر الى ان مانع زال فعمل المقتضى ومنهم من قال
 لا يعود نظر الى ان الساقط لا يعود وقد ذكرنا في الشرح والاصل
 ان المقتضى للحكم ان كان موجودا والحكم معدوم فهو من باب
 المانع وان عدم المقتضى فهو من باب الساقط وقد وقعت حادثة
 الفتوى ابراه عامتا ثم اقرت بعد بالمال المبرأ منه فهل يعود بيقول
 فاجبت بانه لا يعود كما في جامع الفصولين برهن ان ابراهي من
 هذه الذعوى ثم ادعى المدعي ثانيا ان اقرتلى بالمال بعد ابراهي
 فلو قال المدعي عليه ابراهي وقبلت الابراة او قال صدقت لا يصح
 هذا الدفع يعني دعوى الاقرار ولم يقبله يصح الدفع لاحتمال
 الرد والابراة يرتد بالرد فبقى المال عليه استلمى وفي التنازل غاية

منكا

من كتاب الاقرار لو قال لاحق لي عليك فاشهد لي عليك بالمدعى
 فقال نعم لاحق لك على ثم اشهد ان له عليه الف درهم والشمس
 يسعون ذلك كله فهذا ايا مل لا يلزم شئ ولا يسع الشهود ان
 يشهدوا عليه وفزعت على قول الساقط لا يعود قولهم اذا حكم
 لحكم القاضي برذ شهادته الشاهد مع وجود الاهلية لفسق
 او لهمة فانه لا يقبل بعد ذلك في تلك الحادثة **بيان ان الذم**
الزنيون كالجباد في مسائل ذكرتها في شرح الكنز من البيوع **بيان**
ان التنازل كالمستيقظ في بعض المسائل قال الولوالجية في اسوقنا واه
 التنازل كالمستيقظ في خمس وعشرين مسألة الاولى اذا اسام
 الضامير على الفتاة وفاء مفتوحة فقطر قطرة من ماء المطر في
 فيه فسد صومه وكذا الوافضل احد قطرة من المائي فيه وبلغ
 ذلك جوف الثانية اذا اجمع زوجها وهي نائمة يفسد صومها **الثالثة**
 لو كانت محرمة فاجامعها زوجها وهي نائمة ففعلها الكفارة **الرابعة**
 المحرم اذا نام فجاء رجل وحلق رأسه وجبا بخرام عليه **الخامسة**
 المحرم اذا نام فانقلب على صيد فقتله وجبا الجزاء **السادسة**
 اذا نام المحرم على بغيره وخلع عرقا فقد ركب الحج **السابعة**
 الضميمة المرحى اليه بالسهم اذا وقع عند النائم فمات من تلك
 الزميمة يكون حراما كما اذا وقع عند اليقظان وهو قادر على زكاة
 الثامنة اذا انقلب النائم على متاع وكسرت يجب الصمان **التاسعة**
 الاب اذا نام تحت جدان فوقع الابن عليه من سطح وهو نائم
 الابن يحرم عن الميراث على قول البعض وهو الضميمة العاشرة من

في التنازل والابراة

دفع النافرة ووضع تحت جدار فسقط عليه الجدار ومات لا
 يلزمه الضمان **للماء** عشر رجل خلا بامرأة ومعه رجل اجنبي نائم
 لا يصح للخلوة الثاني عشر رجل نائم في بيته فجاء امرأته ومكثت
 عند ساعة صحت الخلوة **الثالث عشر** لو كانت امرأة نائمة في
 بيت ودخل عليها زوجها ومكثت عند ساعة صحت الخلوة **الرابع**
 عشر امرأة نائمة فجاء رضيع فارضع من ثديها ثبت حرمة الرضاع
 الخامس عشر للنفقة دأبته على ما يمكن استعماله وهو عليها نائم
 انقص يمينه **السادس عشر** المصلي اذا نام ونكح في حاله التورم فقد
 صلاته **السابع عشر** المصلي اذا نام وقرأ في حاله قيامه تعتبر
 تلك القراءة في رواية **الثامن عشر** اذا تلايت المتحدية في نومه فصحها
 رجل يلزمه السجدة كما لو سمع من اليقظ ان التاسع عشر اذا
 استيقظ هذا النائم فاخبر رجل بذلك كان شمس الاثمة يعني
 بانته لا يجب عليه سجدة التلاوة ويجب في بعض الاقوال وعلى هذا
 لو قرأ رجل عند نائم فانته فاخبر فهو على هذا **العشرون** رجل
 حلف ان لا يكلم فلانا فجاءه المألف الى المحلوف عليه وهو نائم قال
 له قرأ لم يستيقظ **الثاني** قال بعضهم لا يحث والاصح انه يحث **الحاد**
والعشرون رجل طلق امرأته طلاقا رجعيا فجاء الرجل ومستها بيمينه
 وهي نائمة صار مرجعا **الثاني والعشرون** لو كان الزوج نائما فجاءت
 المرأة وقبلته بشهوة يصير مرجعا عند ابي يوسف خلا فالجحد
 رحمة الله عليهم **الثالث والعشرون** اذا نام الزوج وعبدت
 امرأة وادخلت فرجها في فرجه وعلم الزوج بفعالها ثبت حرمة

المصاهرة **الرابع والعشرون** اذا جاءته امرأة الى نائم وقبلته بشهوة
 وانقضا على ذلك انه كان بشهوة ثبتت حرمة المصاهرة **الخامس** و
العشرون المصلي اذا نام في صلوة فاحتلم يجب الغسل ولا يجزئ التيمم
 وكذلك اذا بقي نائما يوما وليلة ويومين وليلتين صارت الصلاة
 وبنا في ذمته انتهى **احكام المغترة** احكامه احكام الصبي العاقل
 فصح العبادات منه ولا تجب وقيل كالمجنون وقيل كالبالغ العاقل وقد
 ذكرناه في النواقض من شرح الكنز **احكام الجنون** ذكرها الاصوليون
 في بحث العوارض فليست من رايها بيان ان الاعتبار للمعنى واللفظ
 ذكرناه في كتاب البيوع من النوع الثاني **احكام الخنثى المشكل** ذكر
 الخنثى في الكنز حقيقة وذكر من احكامه وقوفه في الشف وحكم
 ميراثه وختانه وذكر مولانا محمد احكامه في الاصل من كتاب المنقذ
 وانا اذكر ما ذكره هناك باختصار يقتصر اذا مات ويسجد قبره و
 لا يدفنه الا محرم ويكفن كفن المرأة ولا يلبس حريرا وحليا في
 حياته واذا قبله رجل بشهوة وحرم عليه اصوله وفروعه فان
 زوجته ابوه رجلا فوصل اليه جان والافلا علمه بذلك وامرأة
 فبلغ فوصل اليها جان والا اجل كالعين ويلبس لباس المرأة في الامور
 ولا يصلي الا بقتاع ويقوم امام النساء خلف الرجال وان وقف
 في النساء اعادها وان في صف الرجال لا يعيدها ويعيدها من
 عن يمينه وعن يساره وخلفه محاذياله ويوضع في الجنائز خلف
 الرجال والمرأة خلفه ويميل خلف الرجال في القبر لو دفنوا الصبيون
 مع حاجبين بينهما من الصعيد ولا حد على قاذفه ولا عليه بقذفه فقد تم

بمنزلة الجنون وتقطع يد للشرقة ويقطع سارق ماله ويقعد
 في صلاته كالمراة ولا تقصص على قاطع يد ولو عمدا ولو كان القاطع
 امراة ولا تقطع يد اذا قطع يد غني عن عمدا وعلى قتله ارضها
 ولا يخلو بر رجل ولا امراة ولا يخلو بر رجل ولا امراة ولا يفسد
 ثلاثا الا بمحرم واذا اوصى رجل لما في بطن امراة بالعتان كان
 غلاما وبخمس مائة ان كان انثى فولدت خنثى مشكلا فالوصية
 موقوفة في الخمسمائة الزائدة الى ان يستبين امره ولو قال لامراة
 ان كان اول ولد تلدني غلام فانت طالق او قال كذلك لامته
 فانت حرة فولدت خنثى مشكلا لم يطلق ولم تعتق ولا سيم له مع
 المقاتلة وانما يرضخ ولا يقتل لو سير او مرتد بعد الاسلام و
 لا اخراج على راسه لو كان ذميا ولا يدخل تحت قول المولى كل
 عبد لي حقا وكل امة لي حرة الا ان قالهما فيعتق ولو قال الزبيح
 ان ملكت عبدا فانت طالق فاشترى خنثى لم يطلق وكذا لو
 قال ان ملكت امة ولو قالهما معا طلقت ولو قال المشكل انا
 ذكر او انثى لم يقبل قوله واذا قتل خطا وجبت دية المرأة وثبت
 الباقى الى ان يتبين وكذا فيما دون النفس ويصح اعتاقه
 عن الكفارة ولو تزوج مشكلا لم يجز حتى يتبين فلا يتوارثا
 بالموت ولو شهد شهودا انثى فان كان يطلب ميراثا
 قضيت شهادته من شهدا ثم غلام وابطلت الاخرى وان كانت
 امراة تدعى ان زوجها او قتل امر الحان يتبين فان لم يطلب
 الخنثى شيئا ولا يطلب منه شئ لا قبل واحدة منهما حتى

تستبين وانما ميراثه والميراث منه فقال ان مات ابن فلان ميراث
 انثى منه ونحوه فيه وحاصله انه كالا انثى في جميع الاحكام الا
 في مسأله لا يلبس حريرا ولا ذهب ولا فضة ولا يزوج من رجل و
 لا يقف في صفة النساء ولا حد بقتله ولا يخلو با امراة ولا يقع
 عتق وحلاق علقا على ولادتها انثى بر ولا يدخل تحت قوله كل
 امة اسكالا انثى يخالف الزجل في ان السنة في عانتها التسف و
 لا يسق ختاها وانما هو مكرومة ويسق حلق لحيتها لو بنت وتمنع
 من حلق راسها وينبها لا يطهر بالفرك على قول وتزيد في اسباب
 البلوغ بالحض والحمل ويكره اذا انها واقامتها وبدنها كاله عورة
 الا وجهها وكفها وقدمها على المعتمد وذراعها على المرجوح وسوقها
 عورة في قول ويكره لها اللحيام في قول وقيل الا ان تكون مريضة او
 نفساء والمعتمد لا كراهة مطلقا ولا ترفع يديها حذاء اذنها ولا
 تجهر بقراءتها وتنضم في ركوعها وسجودها ولا تخرج اصابعها
 في الركوع واذا ابانها شئ في صلاتها صفت ولا تسبح وتكبر
 جماعة من ويقف الامام وسطه ولا تفصل اماما للرجال ويكره حضورها
 للجماعة وصلاتها في بيتها افضل وتضع يمينها على شمالكها تحت
 نديها وتضع يديها في التشهد على ركبتيها يبلغ رؤس اصابعها ركبتيها
 ولا تكشف راسها وتترك ولا جمعة عليها لكن تنقدها ولا يعد
 ولا تكبير شريف ولا تسافر الا بزواج او محرم ولا يجب عليها الحج
 الا باحدهما ولا تلبي جهرا ولا تنزع الخيط ولا تكشف راسها
 ولا تسعى بين الليلين الاخضرين ولا تخلق وانما تقصر ولا ترمل و

والتباعد في طوافها عن البيت افضل ولا تضرب مطلقا وتقف في
سماوية الموقف لا عند الصخرات وتكون قاعدته وهو جبل ركب
وتلبس في احرامها للحنين وتترك طواف القدوم بعد الحيض و
يؤخر طواف الزيارة لعند الحيض وتكفي في خمسة اثواب ولا تؤمر
بالنفاضة ولو فعلت تسقط الفرض بصلاتها ولا يحتمل النفاضة وان كان
المستأنى ويندب لما شو القية في التابوت ولا سهرا وانما يخرج
لها ان قالت ولا يقتل المردة والمشركة ولا تقبل شهادتهما في الحدود
والقصاص ويعتكف في بيتهما ويباح لها خضب يديها ورجليها
بخلاف الرجل الا لضرورة والتضيية بالذكر افضل منها وهي على
النصف من الرجل في الارث والشهادة والدية نفسها وبعضها و
نفقة القريب ولا ينبغي ان تولى القضا وان صرح منها بغير الحدود
والقصاص وبعضها مقابل بالمهر دون الرجل ويجوز الامة على
التكاح دون العبد في رواية والمعتمد عدم الفرق بينهما في
الجبر وتخيير الامة على التكاح دون العبد اذا اعتقت بخلاف
العبد ولو كان زوجها حرا ولبنها محرم في الرضاع دون و
تقدم على الرجال في الخضانة والنفقة على الولد الصغير وفي
التفريق من لغة الى اخرى وفي الانصراف من الصلاة وتؤخر
في جماعته الرجال والموقف في اجتماع الجنائز عند الامام
فجعل عند القبلة والرجل عند الامام وكذا في الحد ويجب
الدية بقطع ثديها وحملته بخلاف من الرجل فالحكومة ولا
قصاص بقطع طرفها بخلافه ولا قسامة عليها ولا تدخل مع

العاقلة فلا شيء عليها من الدية لو قتلت خطأ بخلاف الرجل فان
القاتل كاحدهم ويحفر لها في الكبر ان ثبت ذنابها بالبينية ويجادل
بالسنة والرجل قائما ولا تنفي سياسة وينفي هو غاما بعد الجادل
سياسة لاحدا ولا تكلف العضو والدية عوى ان كانت مخدرة
ولا لليمين بل يحضر اليها القاضي او يبعث اليها نايبة يجلفها
بحضرة شاهدين ويقبل فوكيلها بلا رضى الخصم اذا كانت مخدرة
اقفاقا ولا تبدأ الشابة بسلام وتعزير ولا تجاب ولا تفتت و
يحرم للزوجة بالاجنبية ويكره الكلام معها واختلاف في جواز
كونها بنية واختار في المسانحة جواز كونها بنية لا رسالة
لان الرسالة مبينة على الاشهاد ومبنى حاله على الاسترخاء
النبوة والتمام فيها ولا يدخل النساء في الغرامات السلطانية
كما في الولو المجنية من القسمة **احكام الذي** حكمه حكم المسلمين
الا انه لا يقوم بالعبادات ولا تصح منه ولا يصح تيممه ويصح
وضوءه وغسله فلو اسلم جازت صلاته به ولا يافى على ترك
العبادات على قول ويأثم على ترك اعتقادها اجماعا ولا يمنع
من دخول المسجد جنبا بخلاف المسلم ولا يتوقف جواز دخوله
على اذن مسلم عندنا ولو كان المسجد الحرام ولا يصح نذر
ولا سهمه له من الغنيمه ويرضخ له ان قال او دل على الطريق و
لا يحذر بشرب الخمر ولا يراق عليه بل ترذ عليه اذا غضبت منه
ويضمن متلفها له الا ان يظهر بيعها بين المسلمين فلا ضمان في
اذا قتلها او يكون المتلف اما ما يرى ذلك بخلاف انكاف خمر

منه

المسلم فانه لا يوجب القتمان ولو كان المتلف ذميا وينبغي ان يكون
 اظهر من شرها كاطلها ان يكون اظهر شرها كاطلها بيعها
 ولما ان كان ولا يمنع من لبس الحوير والمذهب ولا تعرض لهر لوتنا
 كخوفا سدا وتبا يعوا كذلك ثم اسلموا في الكثرة ويقبل قول الكافر
 في الحق والمعرفة وتعقبه الزيلعي بانته سهو ولا يقبل قوله فيهما و
 جوابه انه يقبل فيهما ضمن المعاملا لا مقصودا بانه وهو مراد
 كما افصح به في الكافي ويؤخذ الذي بالتميز عتيا في المركب والملبس
 فيركبون كالاكتف ولا يلبسون الطيالة والارديت ولا يناب
 اهل العلم والشرف ويجعلونهم علامة ولا يحدون بيعه
 ولا كنفيسة في المصر واختلف الرواية في سكاكهم بين المسلمين في
 المصر وللعهد الجوان في محالة خاصة واختلف المشايخ في هل
 يلزم تميزهم بجميع العلامات او تكفي واحدة والمعتمد انهم لا
 يركبون مطلقا ولا يلبسون العلامات وان ركب العامة لضرورة
 ترك في المجامع ويضيق عليه في المرور ولا يبرجم وانما يجلد و
 الحاصل قفام الحد وكلها عليه الاخذ شراب الخمر ولا يبدأ
 الذي بسلام الا لعاجلة ولا يزداد في الجواب على وعليك ويكره
 مصافحته ويحرم تعظيمه ويكره المسلم ان يؤجر نفسه من
 كافول عصر العنب وفي الملقط كل شيء يمنع منه المسلم منع منه
 الذي الا للخمر والغزير ولا يكره عيادة الذي ولا
 ضيافته ولا تقبيل الكتاة بين اهل الذمة الا اذا كانت
 بنت ملك خدعها حايك او كآس فيفرق لتسكين الغنثة

كذا في البرزانية **تنبيه** الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله
 تعالى ومن حقوق الادميين كالتصا ص وضمان الاموال الا في
 مسائل لواجب الكافر ثم اسلم لم يسقط ومنها لوزني بشر اسلم
 وكان زنا ثابته بينه مسلمين لم يسقط الحد باسلامه والاستقط
تنبيه اخر اشتراك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل
 المناكحة والذبايح وفي الذية وشا ركهم المجوس في الجزية و
 الذية دون الاخرين واستوى اهل الذمة فيما ذكر وقتل المسلم
 بالذمى ودية الكافر والمسلم سواء ولا يقتل المسلم الذي بمستان
تنبيه لا توارث بين المسلم والكافر ويجوز الارث بين اليهود و
 النصارى والمجوس والكفر بمحمد تاملة واحدة بشرط اتحاد الار
 والكتاريتكافون فيما بينهم وان اختلف ملهم وخبر المرتد فانه
 يرث كسبا سلامه ورثته المسلمون مع عدم الاعتقاد **احكام النجاسة**
 قل من تعرض لها وقد التفت من اسبابنا القاصي بدر الدين الشيبه
 في كتابه اكام المربان في احكام النجاسات لكان لا اطلع عليه الآن
 وما نقلته عنه انما هو بواسطة نقل الاسيوطي رحمة الله تعالى
 عليه ولا خلاف في انهم مكلفون مؤمنهم في الجنة وكافرهم في
 النار وانما اختلفوا في ثواب الطايعين في البرزانية معزيا اليه
 الاجناس عن الامام ليس للبعن ثواب وفي التفاسير توقف
 الامام في ثواب البعن لانه جاء في القرآن فيهم يغفر لكم ذنوبكم
 والمغفرة لا تستلزم الاثابة لانه ستر ومنه المغفر للبيضة و
 الاثابة بالوعد فضل قالت المعتزلة او عد ظالمهم فيستحق الثواب

والشرب استقلا فقط لا

صالحهم قال الله تعالى وَأَمَّا الْفَاسِقُونَ فَكَأَنَّهُمْ
خَطْبَاءُ قَلْبًا الشواب فضل من الله لا بالا استحقاق قبل قوله تعالى
فِي آيَةِ الْأَرْبَعِ كَذَبَانٍ بعد عذبة الجنة خطا بالثقلين يرد
ما ذكرت قلنا ذكره وان المراد بالتوقف التوقف في الماكل والشرب
والملاذلة الدخول فيه كدخول الملائكة للسلام والزيارة و
الخدمة والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام الآية فيها
التكاح قال في السراجية لا يجوز للملائكة بين بني آدم والجن
وانسان المائى لا اختلاف الجنس انتهى وتبعه في منية المفتي و
الفيض وفي القنية سئل لسان البصر رحمه الله عليه عن التزويج
بيحية فقال يجوز بلا شهود ثم رفرقه لا يجوز ثم رفرقه لا يصنع
السائل كما قد انتهى وفي البيضة الدهرية فتاوى اهل العصر سئل
علي بن احمد عن التزويج بامرأة مسلمة من الجن هل يجوز اذا قصو
ذلك ام يحق للجن بالاداميين فقال يصنع هذا السائل كما قد
وجهه قلت هذا لا يدل على حماقة السائل وان كان لا يتصور
الاتزان ابا الليث ذكر في فتاويه ان الكفار لو تترسوا بنبي
من الانبياء هل يرمى له فقال يقتل ذلك النبي ولا يتصور ذلك
بعد رسولنا صلى الله تعالى عليه وسلم ولكن اجاب على تقدير
التصور فكذا هذا وسئل ابو حامد فقال لا يجوز انتهى وقد
استدل بعضهم على تحريم تكاح الجنيات بقوله تعالى في سورة
النحل والله جعل لكم من انفسكم ازواجا اي من جنسكم ونوعكم
وعلى خلقكم كما قال الله تعالى لقد جاءكم رسول من انفسكم

اي من الادميين انتهى وبعضهم بما رواه حرب الكرماني في مسأله
عن احمد واستحقاق قال حدثنا محمد بن يحيى القطيعي حدثنا بشر بن
عمر بن لهيعة عن يونس بن يزيد عن الزمري قال نفى رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم عن تكاح الجن وهو وان كان مرسل فقد
اعتقد باقوال العلماء فروى المنع عن الحسن البصري وقنادة و
الحاكم بن قتيبة واستحقاق بن وا هويرة وعقبة الاسم فاذا انفرد
المنع من تكاح الانثى الأجنبية فالمنع من تكاح الجن الانثى
اولى ويدل عليه قوله في السراجية لا يجوز للملائكة وهو شامل
لها لكن روى ابو عثمان سعيد بن الرازي في كتاب الاطعام والوسنة
فقال حدثنا مقال بن سعيد بن داود الزبيدي قال كتب قوم
من اهل اليمن الى مالك رحمه الله تعالى عليه يسألون عن تكاح الجن
وقالوا ان ههنا رجلا من الجن يغتلب النساء بانه يزعم انه يريد الخلا
فقال ما ارى بذلك باسا في الدين ولكن اكروه اذا وجد امرأة حامل
فيل من زوجها قالت من الجن فيكثر الفساد في الاسلام بذلك
انتهى ومنها لو وطئ للجنى الفسنة فهل يجب عليها الغسل قال
فاضنخان في فتاواه امرأة قالت جاء معنى جنى ياتني في النوم مرارا
واجدي نفسي ما اجد لوجا معنى زوجي لا غسل عليها انتهى وقيد
ابن الكمال بما اذا انزل اما اذا انزلت وجب كانه احتلام ومنها
انفعا دلها عة بالجن ذكره الاسيوط عن اكاه المربان من اصحابنا
مسند لا يجدت احمد بن مسعود في قصة الجن وفيه فلما قام رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي اذ ركد شخصان منهم فقالا

يا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انا نختب ان قومنا في
 الصلاة قال فنصفها خلفه ثم صلى بنا ثم انصرف ونظير ذلك
 ما ذكره السبكي ان الجماعة تحصل باللائكة وفتح على ذلك لو
 صلى في فضاء باذان واقامة منفردا ثم حلف ان صلى ببلجاعة
 لم يثبت ومنها صحة الصلاة خلف الجني ذكر في اكام المرحبان
 ومنها اذا امر الجني بين يدي المصلين في ان لا ينطق ومنها لا يجوز
 قتل الجني بغير حق كالانسي قال الزيلعي قال لو سبغ في ان لا يقتل
 الجنية البيضاء التي قسحى مستوية لانتها من الجان لقوله عيسى
 الصلوة والسلام اقتلوا الظنيتين والابتر واياكم والحيتة
 البيضاء فاتها من الجن وقال الخطاوى لا بأس بقتل الكلى لانه عليه
 الصلوة عاهد الجن ان لا يدخلوا بيوت امته ولا يظهر ولا أنفسهم
 فاذا اخلوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمة لهم والا وح هو
 الا نذار والاعذار فيقال لها ارجعي يا ذن الله تعالى واخلطي طريق
 المسلمين فان ابنت قلها والانتذار انما يكون خارج الصلوة لفتح
 وقدر روى ابن ابي الدنيا ان عائشة رضي الله تعالى عنها وعزها
 رات في جنبها حية فامرت بقتلها فقتلت فاصبحت في تلك الليلة
 فقيل لها انما من الشفر الذين استمعوا الوحي من النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم فارسلت فابقيت لها اربعون راسا فاعتقده ورواه
 ابن ابي شيبة في مصنفه وفيه فلما اصبحت امرت بانثى عشر
 الف ذرهم ففرقت على المساكين ومنها قبول رواية الجني ذكر
 صاحب اكام المرحبان وذكره الاسيوطى انه لا شك في جواز روايتهم

قوله

قوله

عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

عن الانس ما سمعوا سوا علم الانسني بهد اولاد الجاز الشيخ
 من حضر دخل اللبن كما في نظير من الانس واما رواية الانس عنهم
 فالظاهر منعها لعدم حصول الكفاية بعد التمس منها لا يجوز الاستنجاء
 بزاد الجن وهو العفول كما ثبت في الحديث ومنها ذبيحته لا تحل قال
 في الملتقط وعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه نهى عن ذبايح
 الجن انتهى وقد ذكر الامام الكردى في مناقبه في فصل قراءة الامام
 مشيئا من احكام لبنان واولاد الشياطين وبيان الغول والكلام
 على جبا عتهم واكلهم **فوائد** الاولى الجمهور على انه لو كان في الجن نبي
 واما قوله تعالى يا معشر الجن والانس اني انزل اليكم رسلا منكم فتأولوا
 على انهم رسل عن الرسل ليمعوا كلامهم فانذروا قومهم لا
 عن الله وذهب الضحاك وابن حزم على انه كان منهم نبي تمسكا
 بحديث وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يبعث الى قومه خاصة
 قال وليس الجن من قومه ولا شك انهم انذروا ففتح الله جابه
 انبياء منهم الثانية قال البغوي في تفسير الاحقاف وفيه دليل
 على انه عليه الصلوة والسلام كان مبعوثا الى الانس والجن جميعا
 قال مقاتل لم يبعث قبله نبي الى الانس والجن واختلف العلماء في
 حكم مؤمن الجن فقال قومه لا ثواب لهم الا النجاة من النار واليه
 ذهب ابو حنيفة رحمه الله تعالى عليه وعن الليث ثوابهم ان يجاروا
 من النار ثم يقال لهم كونوا اربابا كالبها ثم وعن ابن الزناد كذلك
 وقال اخرون يثابون كما يصيبون وبر قال مالك رضي الله تعالى
 عنه وابو ليلى وعن الضحاك انهم يلهمون التسبيح والذكر

فيصيدون من لذته ما يصيبه بنو آدم من نعيم الجنة وقال
 صرا بن عبد العزيز ان مؤمن الجن حول الجنة في روضها و
 ليسوا فيها انهمى الثالثة ذهب الحارث المحاسبى ان الجن
 الذين يدخلون الجنة يكونون يوم القيامة تراهم ولا يروننا
 عكس ما كانوا عليه في الدنيا الرابعة صرح ابن عبد السلام
 بان الملائكة في الجنة لا يرون الله تعالى قال لان الله تعالى
 قال لا تدركه الابصار وقد استغنى عنه مومنون البشر فيبقى
 على عمومته في الملائكة قال في اكام المرجان ومقتضى هذا
 ان الجن لا يرون لان الآية باقية على العموم فيهم ايضا انتهى ولم
 يتعقبه الا سيوطى وفي الاستدلال فيبقى على عمومته في الملائكة
 قال في اكام المرجان ومقتضى هذا ان الجن لا يرون لان الآية باقية
 على العموم فيهم ايضا انتهى ولم يتعقبه الا سيوطى وفي الاستدلال
 علم رؤية الملائكة والجن بالآية نظر لانها لا تدل على عدم رؤية
 المؤمنين اصلا فلا استثناء قال القاضي البيضاوى لا تدركه لا
 تحيط به واستدل المعتزلة على امتناع الرؤية وهو ضعيف
 ليس الاستدلال مطلق الرؤية ولا الكف في الآية عاما في الاوقات
 فلعله مخصوص ببعض الحالات ولا في الاشخاص فانه في قوله
 قولنا لا كل بصير يدركه مع ان التثنية لا يوجب امتناع انما هي
احكام للمحارم المحرم عندنا من حرم نكاحه على التبايد
 بنسب ومصاهرة او رضاع ولو بوطى حرام فخرج بالا ول ولد
 العمومة والخولة وبالثاني اخت الزوجة وعمتها وخالها و

شمل المولى بها وبنتها واما الزنى وابنه واحكام محرمة النكاح و
 جواز النظر والخلوة والمسافة الا المحرم من الرضاع فان الخلوة
 بها مكروهة وكذا بالقصر الشابة وحرمة النكاح على التبايد
 لا مشا ذكر المحرم فيها فان الملاصقة مثل اذا كذب نفسه او خج
 عن اهليته الشهاداة والجوسية مثل بالاسلام او يهودها او
 تنصرها والمطلقة ثلاثا بدخول الثاني وانقضاء عدته ومنكوحته
 بطلاقها وانقضاء عدتها ومعتدة الغير بافقتائها وكذا الاشراك
 للمحرم في جواز النظر والخلوة والسفر واما عبدها فكما لا جنى
 على العتق لكن الزوج يشترك المحرم في هذه الثلاثة والنسب
 الشقة لا يقن المحرم والزوج في السفر ويخص المحرم النسب باحكام
 منها عتقه على قريبه لولم يملكه ولا يخلع بالاصل والفرع ومنها ويجوز
 نفقة الفقير العاجز على قريبه الغنى فلا بد من كونه رسما محرم
 من جهة القرابة فابن العم والاخ من الرضاع لا يعق ولا يجب
 نفقته ويعسل المحرم قريبه ومنها ان لا يجوز التقرب بين الصغير
 ومحمريم بيع او هبة الا في عيش مسائل ذكرناها في شرح الكنز فان
 فرق صح البيع ومنها ان الحرمية ما دعة من الرجوع في الهبة وتحقق
 الاصول والفروع من بين سائر المحارم باحكام منها ان لا يقطع
 احدهما بشرقة مال الاخر ومنها لا يقضى ولا يشهد احدهما للاخر
 ومنها تحريم موطئة كل منها على الاخر ولو بزنا ومنها تحريم منكوحة
 كل منهما على الاخر بخبر العقد ومنها لا يدخلون في الوصية الا اذا
 وتحقق الاصول باحكام منها لا يجوز له قتل صله للرجي الادفا

عن نفسه وان خاف رجوعه ضيق عليه والجاء ليقبضه غيره وقتل
فرعه للفرع كغيره ومنها لا يقتل الاصل بفرعه ويقتل الفرع
باصاله ومنها لا تختل الاصل بقذف فرعه ويخذف الفرع بقذف
ومنها لا يتجوز مسافة الفرع الا باذن اصله دون عكسه و
منها لو ادعى الاصل ولد جارية ابنة ثبت نسبها والجد ابوالا
كالاب عند عدمه ولو حكما بعد الاهلية بخلاف الفرع اذا ادعى
ولد جارية اصله لم يصح الاتصديق الاصل ومنها لا يجوز للجهاد
الا باذنه بخلاف الاصول لا يتوقف جهاده على اذن الفرع و
منها لا يجوز للمسافر الا باذنه اذا كان الطريق خفوفا والا فان
لم يكن ملتجيا فكذلك والا فلا ومنها اذا دعاه احد ابويه في
الصلاة النفل وجبت اجابته الا ان يكون عالما بكونه فيها ولم ار
حكم الاجداد والجدات وينبغي الالتحاق ومنها كراهة سجنه بدو
اذن من كرهه من ابويه اذا احتاج الى خدمته ومنها جواز تاذبه
الاصل فرعه والظاهر عدم الاختصاص بالاب فالاف والاجداد
والجدات كذلك ولما اراد الان ومنها تبعية الفرع للاصل في الاسد
وكتبنا مسألتا للجد وما يقوم مقام الاب فيه في فن الغوايد و
منها لا يجلسون بدين الفرع والاجداد والجدات كذلك ولحقق
الاصول المذكور بوجوب الاعتاق واختصاص الاب والجد لاب
باحكام منها ولاية المال فلا ولاية لام في مال الصغير الا للفظ
وشراء ما لا بد منه للصغير ومنها قوله طرف العقد فلو باع الاب
مال ابنه الصغير واشترى وليس فيه عيب فاحش فعقد بكلام

واحد

واحد ومنها عدم خيا والبلوغ في تزويج الاب والجد فقط
واما ولاية التكااح فلا يختص بها فبث لكل ولي سواء كان عصبة
او من ذوي الارحام وكذا الصلابة للبناء لا تختص بهما وفي
للمنقط من التكااح لو ضرب المعلم الولد باذن الاب فهلك لم يغرم الا
ان يضرب ضربا لا يضرب مثله ولو ضرب باذن الام غرم الذية
اذا هلك والجد كالاب عند فقد الا في غنى عشر مسئلة ذكرناها
في الفوائد من كتاب الغرايض وذكرنا ما خالف فيه الصحيح الفاسد
فائدة يترتب على النسب اثنا عشر حكما فوريها المال والولاية وعدا
صحة الوصية عند المزمعة ويلحق بها الاقرار بالدين في مرض
موته ويجعل الذية ولاية التزويج وولاية غسل الميت وولاية الخطأ
وطلب الحد وسقوط القصاص **احكام غريبة للعنف** يترتب
عليها وجوب الغسل وتحرير الصلابة والتسجود والخطبة والطلاق
وقراءة القرآن وحمل المصحف ومسته ودخول المسجد وكراهة
الاكل والشرب قبل الغسل وجوب نزع الخف والكفان وجوبا
اذا تابا في اول الحيض بدينار وفي اخره بنصف دينار وفساد القصر
وجوب قضائه والتعزير والكفان وعدم انعقاده اذا طلع الفجر
مخالفا وقطع النافع المشروط فيه وفي الاعتكاف وفساد الاعتكاف
والج قبل الوقوف والعمرة قبل طواف الاكثر وجوب المضني فاسدهما
وقضاها وجوب الدم وبطلان خيا والشرط لمن له وسقوط الذية
يعيب اذا فعله المشتري بعد الاطلاع عليه مطلقا وقبله ان كانت
كبرا او نقصها وجوب مهر المثل بالوصي بشبهة او بتكااح فاسد

ليقدم

وثبت الرجعة بربيع العبد في مهرها اذا انكح باذن سيده ونحوه
اصل الموطوءة وفرعها عليه ونحوه اصله وفرعه عليها وعليها
للزواج الاول ولستبدها الذي مطلقها ثلاثا قبل ملكها ونحوه
وطى اختها اذا كانت امه وزوال العدة وابصال خياري العتقة
وابصال خياري البلوغ اذا كانت بكرا وكمال المسحوق وجوب
مهر المثل للمفوضة واسقاط حبسها لاستيفاء قبيل المهر على
قولها ووقوع الطلاق المعلق به وثبت السنة والبدعة في
طلاقها وكونه نكاحا في الطلاق المبهم وثبت الفتي والايالة
وجوب كفارة اليمين لو كان بالله تعالى وجوب العدة و
منع تزويجها قبل الاستبراء على قول المفتي به وجوب النفقة
والشك في المطلقة بعد وجوب الحد لو كان زنا ولو طلة على
قولها واذبح البهيمة المفعول بها فزهرها وجوب التعزير ان
كان في سنة او مشتركة او موصى بنفقتها او محرم مملوكة له
اولو طلة بزوجه وثبت الاحصان وثبت النسيب ووقوع
العتق المعلق به واستيفاء العزل عن القضاء والولاية والوصاية
ورذ الشهاده لو كان زنا **فوايد** الاولى لا فرق في الايلاج بين
ان يكون بجائلا ولا لكن بشرط ان توجد المرأة معه هكذا ذكر
في التعليل فيجوز في سائر الابواب الثانية ما عتبت للشفقة من
الاحكام ثبت لمقطوعها ان بقي منه قدرها وان لم يبق قدرها
لم يتعلق به شيء من الاحكام ويحتاج الى نقل كونها كلية ولما ان
الثالثة الوطى في الدبر كالوطى في القبلى فيجب الفصل ويحرم به

ما يحرم بالوطى في القبلى ويفسد الصوم اتفاقا واختلفوا في وجوب
الكفارة والاصح وجوبها ويفسد النكاح به قبل الوقف على قولها
واختلف الرواية على قوله والاصح فساد به كما في فتح القدير ويفسد
به الاعتكاف ويثبت به الرجعة على المفتي في النبيين الا في مسائل
لا تثبت به حرمة المصاهرة ولا يجب به الحد عند الامام الا اذا
تكرر فقتل على المفتي به ولا يثبت به الاحصان ولا التحليل للزواج
الاول ولا في المولى ولا يخرج به عن كونها بكرا فتكتفى بسكونها ولا
تصل بحال والوطى في القبلى حلال في الزوجة والامه عند عدم
مانع وينبغي ان يسقط به خياري الشرط والعيب لقولهم بسقوطه
بالتقبيل والمس بشهوة فهذا اولى للدلالة على الرضا وفي جامع
الفصولين جاء معها في دبرها بنكاح فاسد لا يجب المهر والعدة
انتهى فعلى هذا الوطى في الدبر لا يوجب كمال المهر في النكاح
الصحيح ولا يجب العدة لو طلقها بعد من غير خلو الرابطة الوطى
بنكاح فاسد كالوطى بنكاح صحيح الا في مسائل الاولى وجوب
مهر المثل ولا يزاو على المسنة وفي الصحيح يجب المسقى الثانية للحرمة الثالثة
عدم الحلل للاقول الرابعة عدم الاحصان به الخامسة للوطى بملاك
اليمين احكام كاحكام الوطى بنكاح فيوجب تحريمها على اصوله
وفرعه ونحوه اصلها وفرعها وجوب الاستبراء وحرمة
ضم اختها اليها ويخالف الوطى بالنكاح في مسائل لا يثبت به التحليل
ولا الاحصان السادسة كل حكم يتعلق بالوطى لا يعتبر فيه
الانزال لكونه شبيها السابعة لا ينع الوطى بغير ملك اليمين عن

مهرا واحداً في مسأله الأولى الذميمة اذا نكحت بغير مهر شرع
 اسماً وكانوا يدعون ان لا مهر فلا مهر الثانية نكح صبي بالغه حره
 بغير اذن وليته ووطئها طايعة فلا حدة ولا مهر الثالثة زوجه امه
 من عبده فالاصح ان لا مهر الرابعة وطئ العبد سيدته لبنيته
 فلا مهر اخذاً من قولهم في الثالثة ان المولى لا يستوجب على عبد
 ديناً للغامسة لو وطئ حرة فلا مهر ولوا ان السادسة
 الموقوف عليه اذا وطئ الموقوفة ينبغي ان لا مهر وله ان يتابعه
 البايع لو وطئ الباعية قبل التسليم الى المشتري وهي في حنفى
 منقوله كذلك الثامنة اذن الزاهر للمرتفع في الوطئ فوطئ
 ظاناً الحل وينبغي ان لا مهر وله ان لا الثامنة التي يجرم على
 الرجل وطئ زوجته مع بقاء النكاح الحيض والتفاس والضوء
 الواجب وضيق وقت العسلوة والاعتكاف والاحرام والاياء
 والظهار قبل التكفير وعدة وطئ الشبهة واذا صار متفهماً
 اختلط قبلها وبرها فانه لا تخل لها تياتها حتى يتحقق وقوعه في
 قبلها وفيما اذا كانت لا يتجه له لصغرها ومرض او سمنه وعند
 امتناعها القبض معجل مهرها الرجلى كرها وفي بعض كتب الشافعية
 انه يجرم وطئ من وجب عليها قصاص وليس بها جيل ظاهر
 لثلاثيحدث حمل يتبع من استيفاء ما وجب عليها التاسعة
 اذا حرم الوطئ حرمت دواعيه الا في الحيض والتفاس والضوء
 لمن امن فحرم في الاعتكاف والاحرام مطلقاً والظهار و
 الاستبراء العاشرة اذا اختلف الزوجان في الوطئ فالقول

لنا فيه الا في مسائل اذ عني العنين الاصابته وانكوت وقلن ثبت فالقول
 له مع يمينه لان كانت بكراً ولا فرق بين ذلك بين ان يكون قبل
 التاجيل او بعد الثانية المولى لو اذ عني الوصول اليها قبل الذكر
 قبل قوله يمينه لا بعد مضيتها الثالثة لو قالت طلقني بعد الذم
 ولي كمال المهر وقال قبل ذلك نصفه فالقول لها الموجب العدة
 عليها وله في المهر والتفاس والتكفي في العدة وفي حل بنتها و
 اربع سواها واختها للحال فلوجبات بولد لمن يحتمل ثبت
 لنسبه ويرجع الى قولهما في تكيل المهر فان لا عن يمينه عدنا
 الى تصديقه هكذا فهمته من كلامهم ولما ان صريحاً
 الرابعة اذ عت المطلقة ثلاثاً ان الثاني دخل بها فالقول لها
 لحلها لعلق لا كمال المهر الغامسة لو علق بعدم وطئه اليوم
 فاذ عت عدمه واذ عت فالقول له لا نكاح وجود الشرط قال
 في الكفر وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له لا نكاح
احكام العقود هي اقسام لازم من الجانبين البيع والضرب
 والسلم والتولية والمرا بحة والوضيعة والكسب والصلح
 والمحوالة الا في مستثنين ذكرناها في الفوائد منها والاجاز
 الا في مستثناة ذكرناها في الفوائد منها والجهة بعد القبض و
 وجود مانع من الموانع السبعة والصدوق والمنازع بعوض و
 النكاح الحالى عن النكاح المجهول والى خيا والبلوغ والعق
 والاولى ان يقال ونكاح البالغ العاقل المحترمة كذلك وجاز
 من الجانبين فقط الشكر والوكالة والمضاربة والوصية و

العادية والابداع والقرض والقضاء وسائر الولايات الا الامامة
 العظمى وجاز من احد الجانبين فقط الزمن جاز من جانب المرتفعين
 ولازم من جانب الراعي بعد القبض والكتابة جاز من جانب العبد لا من
 من جانب السيد والكتابة جاز من الطالب لازمة من جانب الكائن
 وعقد الامان جاز من قبل المرفوع لازم من جانب المسلم **تنبيه**
 من الجاز من الجانبين تولية القضاء فللسلطان عزله ولو بلا جهة
 كما في الخلاصة وله عزله نفسه واما الولاية على مال الدين بالوصاية
 فان وصى الميت فمضى لازمة بعد موت الموصى فلا يملك القاضي
 عزله الا بغيره او بمن ظاهر ومن جانب الوصي فلا يملك الموصى
 عزله نفسه الا في مسئلتين ذكرناهما في وصايا الفوائد وان كان
 وصى القاضي فلا لان القاضي عزله كما في القية وله عزله نفسه
 بخصرة القاضي وقد ذكرنا التولية على الاوقاف في وقف الفوائد
 تقسيم في العقود البيع نافذ وموقوف ولازم وغير لازم وقاد
 وباطل وضبط للموقوف في الخلاصة في خمسة عشر وزدت
 عليه ثمانية **تكميل** الباطل والفاسد عندنا في العبادات
 مترادفان وفي النكاح كذلك لكن قالوا نكاح المحارم فاسد
 عندنا في حقيقته فلاخذ وباطل عندنا في حقيقته وفي جامع الفصولين
 نكاح المحارم قبل باطل وسقط الحد لشبهة العقد انتهى واما
 في البيع فتباينان فباطل ما لا يكون مشروعا باصله ووصفه و
 فاسده ما كان مشروعا باصله دون وصفه وحكم الاول انه
 لا يملك بالقبض وحكم الثاني انه يملك به واما في الاجارات فتباينان

الاجارة في البيع فاسد وبسقط الحد

قالوا

قالوا لا يجب الاجرة في الباطل كما اذا استاجر احد الشريكين شريك
 لمحل طعام مشترك وبجبر جرة لثقل في الفاسد واما في الرهن
 فقال في جامع الفصولين فاسد يتعلق به الضمان وباطله لا يتعلق
 به الضمان بالاجماع ويملك الجبس للمدين في فاسد دون باطله
 ومن الباطل لو رهن شيئا باجر نايحة او مغيثة واما في الضلع فقالوا
 من الفاسد الضلع على انكار بعد دعوى فاسدة واما الضلع البطل
 الضلع عن الكفالة والشفعة وخيار البلوغ وقسم المرأة وخيار الشرط
 وخيار البلوغ ففيها بطل وبرجع الدافع بما ذكره في جامع الفصولين
 واما في الكفالة فقال في جامع الفصولين اذا ادى بحكم كفاالة فاسدة
 رجع بما ادى والكفالة بالامانات باطله ولم يفسخ الفرق بين الفاء
 والباطل في الرهن والكفالة بما ذكرنا فليراجع الى الكتب المطبوعة و
 اما الكتابة ففرقوا فيها بين الفاسد والباطل فيعتق باء العين
 في فاسدها كالكتابة على خمر او خنزير ولا يعتق في باطلها كالكتابة
 على ميتة او دم كما ذكرنا في الزيلعي واما الشراكة فكل كلامهم الغرر
 بينهما فالشراكة في المباح باطله وفي غير ذلك فقد شرط فاسد
قائمة الباطل والفاسد عند الشافعية مترادفان الا في الكتابة
 والمنع والعارية والوكالة والشراكة والقرض في العبادات في النج
 ذكره الاسيوطي رحمه الله تعالى عليه **احكام الفسوخ** وحقيقته حل
 ارتباط العقد اذا انعقد البيع لم يفسخ اليه فسخ الا باحد شيئا
 خيار الشرط وخيار عدم النقد في ثلاثة وخيار الرزق وخيار
 العيب وخيار الاستحقاق وخيار العين وخيار الكمية وخيار

كشفت الحال وخيار فوات الوصف المرغوب فيه وخيار هلاك
بعض المبيع قبل القبض وبالإقالة والتخالف وهلاك المبيع قبل القبض
وخيار العجز عن العمل كالنصير على أحد التوايين وخيار الخيانة
في المراجعة والتولية وظهور المبيع مستاجر أو موهونا فهدنة ثمانية
عشر سبعا وكلها يباشرها العاقد لا التحالف فانه لا يفسخ به
وإنما يفسخه القاضى وكلها تحتاج إلى الفسخ ولا يفسخ فيها
بنفسه وقد منا فرق النكاح في قسم الفوائد **خاتمة** جمود ما عدا
النكاح فصح له إذا ساعد صاحبه عليه واختلف في جمود الموهو
لوصية الفسخ هل يرفع العقد من أصله أو فيما يستقبل قال
الشيخ الاسلام انه يعمل العقد كان له في المستقبل لا في الماضي
وفائدته في احكام متعددة في شروح الهداية وذكره الزيلعي ايضا
من خيار العيب انتهى **احكام الكتابة** يصح البيع بها قال في العقد
والكتابة كالخطاب وكذا الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ
الكتابة واداء انتهى وفي فتح القدير وصوره الكتابان يكتب
اما بعد فقد بعث عبدى منك بكذا فلما بلغت وفهم ما فيه
قال قبلت في المجلس وما في المستوط من تصوير بقوله يعنى بكذا
فقال بعث يتم فليس مراد الا الفرق بين البيع والنكاح في
شرط الشهود وقيل بل يفرق بين الماضر والغايب فبعض من
الحاضر استياح ومن الغايب بما انتهى ويصح النكاح بها
قال في فتح القدير وصورته ان يكتب اليها بخطها فاذا بلغها
الكتاب حضرت الشهود وقراءتهم عليهم وقالت زوجت نفسي

منه او تقول ان فلا تكتب الى بخطي فاشهد والى زوجت نفسي منه
انما الولد قتل بحضرة ثم سوى زوجت نفسي من فلان لا ينعقد لان معام
الشطرين شرط وبما علمهم الكتاب والتعبد عنه منها قد سمع
الشطرين بخلاف ما اذا انتفيا ومعنى الكتاب بخطه ان يكتب زوج
نفسك فاني رعت فيك ونحوه ولو جاء الزوج بالكتاب الى الشهود
مخفوما فقالت هذا كتابي له فلانة فاشهد والى بذلك لم يجز
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه حتى تعلم الشهود بما فيه يجوز أبو يوسف
رحمه الله تعالى عليه من غير شرط اعلام الشهود بما فيه واسلكه كتاب القاضى
الى القاضى قال في المصنفى هذا اذا كان بلفظ الزوج اما اذا كان
بلفظ الامر كقوله زوجي نفسك متى لا يشترط اعلامها بما في الكتاب
لانها تنزل في طريق العقد بحكم الوكالة ونقله من الكامل قال وفائدة
للخلاف فيما اذا جحد الزوج الكتاب بنواشدهم عليه من غير قراءة
عليهم واعلامهم بما فيه وقد قراء المكتوب اليه الكتاب عليهم
وقبل العقد بحضرة ثم فشهد وان هذا كتابي ولم يشهدوا بما
فيه لا يقبل هذه الشهادة عندها ولا يقضى بالنكاح وعنده
يقبل ويقضى به اما الكتاب فصح بلا اشهاد وهذا الاشهاد
لهذا وهو ان تمكن المرأة من اثبات الكتاب عند جمود الزوج
الكتاب انتهى اما وقوع الطلاق والعناق بها فقال في البرزخية
الكتابة من الصحيح والاخرى على ثلاثة اوجه ان كتب على وجه
الرسالة مصدرا معنونا وثبت ذلك باقراره او بالنية فكأنه
وان قال امرتوك الخطاب لم يصدق قضاء وديانته وفي المشقة

انه يدن ولو كتب على شئ يستبين عليه امراته او عبده كذا ان يؤ
صح والآ فلا ولو كتب على الهواء او الماء لم يقع شئ وان نوى وان
كتب امراته طالق ففي طالق بعث اليها اولا وان قال للمكاتب
اذا وصل اليك فانت طالق كذا فما لم يصل لا تطلق وان ندم و
محي من الكتاب ذكر الطلاق وترك ما سواه وبعث اليها ففي طالق
اذا وصل ومحو الطلاق كرجوعه عن التعليق وانما يقع اذا
بقي ما ليس في كتابه او رسالة فان لم يسبق هذا القدر لا يقع وان
محي الخطوط كلها وبعث اليها البياض لا تطلق لان ما وصل
ليس بكتاب ولو وجد الزوج الكتاب واقامت البينة عليه انه
كتبه بيد فرق بينهما في القضاء وذكر الزيلعي من مسائل شئ في
الكتابة لا على الرسم ان الاشهاد عليه او الا ملاء على الغير بقوله
مقام البينة وفي الغنية كتبت انت طالق ثم قالت لزوجها
اقرا على فقر لا تطلق ما لم يقصد خطاها انتهى وقد سئل
عن رجل كتب ايمانا ثم قال الاخر اقرا فقرها هل تلزمه فاجبت
بانها لا تلزمه ان كانت بطلاق حيث لم يقصد وان كانت
بالله تعالى فقالوا الناسي والمخطي والذاهل كالعالم واما
الاقرار بها ففي اقرار البتة ككتاب فيه اقرار بين يدي
الشهود فهذا على اقسام الاول ان يكتب ولا يقول شيئا و
ان لا يكون اقرارا ولا يحمل الشهادة بان اقراره قال القاسمي
ان كتب مصدرا من سوما وعلم الشاهد حل له الشهادة على اقرار
كما لو اقر كذلك وان لم يقل اشهد على به فعلى هذا اذا كتب للقاسمي

على وجه الرسالة اما بعد فلك على هكذا يكون اقرارا لان الكتاب
من الغائب كالمخطاب من الحاضر فيكون متكهما والعامة على خلاف
لان الكتابة قد يكون للتبعية وفي حق الاخرين يشترط ان يكون
معنونا مصدرا وان لم يكن في الغائب الثاني كتب وقرا عند الشهود
له ان يشهدوا به وان لم يقل اشهد واعلى الثالث ان يقرأ هذا
عنده غير فيقول الكتاب اشهد واعلى به الرابع ان يكتب
عنده ويقول اشهد واعلى بما فيه ان على ايمانه كان اقرارا
والآ فلا وذكر القاضي ادعى عليه مالا واخرج خطا وقال انه خط الله
عليه بهذا المال فانكر ان يكون خطه فاستكتب وكان بين الخطين
مشابهة ظاهرة دلالة على انها خط كاتب واحد لا يحكم عليه
بالمال في التصحيح لانه لا يزيد على ان يقول هذا خطي وانا حررت له لكن
ليس على هذا المال وثمة لا يجب كذا هنا الا في اذ كان العامة
والقصراف والتمسار انتهى وكبنا من القضاء من الغراندان
يعمل بدفتر البتاع والتمسار والقصراف فالحظ في حجة وفي كتاب
ملك الكفار بالاستيها حتى لو وجد حربي في دارنا فقال انا
رسول الملك لم يصدق الا ان كان معه كتابه كما في سير الغانية
فيعمل بها واما اعتماد الراوي على ما في كتابه والشاهد على خطه
والقاضي على علامته عند عدم التذكر فغير جائز عند الاما
وجوز ابو يوسف رحمه الله عليه الراوي والقضاء والشاهد و
جون محمد رحمه الله تعالى عليه لكل ان يقر وان لم يتذكر توسم
على الناس وفي الخلاصة قال شمس الاثمة المعلوم ان ينبغي ان

يفتي بقول محمد رجمة الله تعالى عليه وهكذا في الاجناس انتهى وفي
 اجازات البرازية امر الضمك بكتابة الاجازة واشهد ولم ينجح
 العقد لا تنفقد بخلاف صك الاقرار والمهر انتهى واختلفوا فيما لو
 امر الزوج بكتابة الضمك بطلانها فقبل يقع وهو اقرار به وقيل
 هو توكيل فلا يقع حتى يكتب وبه يفتي وهو الصحيح في زماننا كذا
 في القنية وفيها بعد قيل لا يقع وان كتب الا اذا اتى بالطلاق
 وفي المتن بالمعجزة من راي خطه وعرفه وسعه ان يشهد اذا كان
 في حوزة وبه نأخذ انتهى ويجوز الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة
 قال في فتح القدير من القضاة وطريق نقل المفتي في زماننا عن
 المجتهد احدا من ائمة ان يكون له سند فيه اليه او ياخذ
 من كتاب معروف تداوله الايدي نحو كتب محمد بن الحسن و
 نحوها من التصانيف المشهورة انتهى ونقل الاسيو على عن ابي
 اسحاق الاصمري في الاجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة
 ولا يشترط اتصال السند الى مصنفها انتهى ويجوز الاعتماد
 على خط المفتي اخذ من قوله يجوز الاعتماد على اشارته فالكاتب
 اولى واما الدعوى من الكاتب والشهادة من نسخة في يد فقال
 في الخانية ولو اذعن من الكاتب لسمع دعواه لانه عسى لا يقدر
 على الدعوى لكن لا بد من الاشارة في موضعها وفي التهمة سئل
 وكيل عن جماعة بالدعوى لاشياء عن نسخة يقرأها بعض
 المؤكلين ليعلمها القاضي قال اذا تلقها الوكيل من لسان المؤكل
 صح دعواه والا فلا وفي شهادات البرازية شهد احدهما

عن النسخة وقورها بلسان وقراء غير الشاهد القاض منها وقروا
 الشاهد ايضا معه مقارنا لقراءته لا تنسخ لانه لا يثبت القاض
 من الشاهد وذكر القاض ادعى المدعي من الكتاب ستمع اذا اشار
 الى موضعها انتهى وفي القصير اية شهد بالكاتب فطلب القاض
 ان يشهد وبالسنان يجب وهذا اصطلاح القضاة وفي
 التهمة وسئل علي بن احمد عن الشاهد اذا كان نصف حدود
 المدعي حين ينظر الضمك واذا انظر فيه لا يقدر هل يقبل شهادته
 فقال اذا كان ينظر بعقله ويحفظه عن النظر فلا يقبل فاما اذا
 كان يستعين به نوع استعانته كما روي القران من المصحف
 فلا بأس به انتهى واما الحوالة بالكاتب فذكرها في كماله الواقعا
 للمسامحة في فصل السفينة وفضل فيها تفصيلا حسنا فليزج
 من رامة واما الوصية بالكاتب فقال في شهادات المجتبي كتب صكا
 بخضايه اقرا بالمال ثم قال لا خرا شهد علي من غير ان يقرأ
 وسعه ان يشهد وفي الخانية من الشهادت ارجل كتب صك وصية
 وقال للشهود ان يشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم
 قال علماؤنا لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه قال بعضهم
 وسعهم ان يشهدوا والصحيح انه لا يسعهم وانما يجعل ان يشهدوا
 باحدى معان ثلاث اما ان يقر الكتاب عليهم او كتب الكاتب غير
 وقرا عليه بين يدي الشهود ويقول له اشهد واعلم بما فيه او يكتب
 هو بين يدي الشاهد والشاهد يعلم ما فيه ويقول هو اشهدوا
 علي بما فيه وقام فيها انتهى **احكام الاشارة** الاشارة من

منتهى

الآخر يعتبر وقائمة مقام العبادة في كل معنى من بيع وأجارة و
هبة ووهن ونكاح وطلاق وعناق وإبراء وأقراو وقصاص
الآفة الحدود ولوحذ قذف وهذا مما خالف فيه القصاص
للحدود وفي رواية ان القصاص كالحدود هنا فلا يثبت بالآفة
وقامه في الهداية وقد اقتصر في الهداية وغيرهما على استثناء
الحدود ويزاد عليها الشهادة فلا تقبل شهادة كذا في التهذيب
وأما يعينه في الذعاوى ففي إيمان خزائن القارى وتحليف
الآخر من ان يقال له عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا
فيسير به نعم ولوحلف بالله كانت اشارته اقرارا بالله تعالى وظاهر
اقتصار المشايخ على استثناء الحدود فقط صحة اسلامه بالآفة
ولم ير الا فيهما فقلا صريحا وكذا به الآخر من اشارته واختلفوا
في ان عدم القدر على الكتابة شرط للعمل بالآفة اولا والمعملة
لا وكذا ذكر في الكنز بابا ولا بد في آفة الآخر من ان يكون
معهودا والا لم يعتبر وفي فتح القدير من الطلاق ولا يخفى ان
المراد من الآفة التي يقع بها حلاقة الآفة المقررة بتقصير
منه لان العادة منه ذلك فكانت بيانا لما اجمله الآخر من
وأما آفة غير الآخر فان كان معتق اللسان ففيه اختلاف
والفتوى على ان دام العقل الى وقت الموت يميننا اقرارا بالآفة
والاشهاد عليه ومنهم من قدر الامتداد بسنة وهو ضعيف وان
لو يكن معتق اللسان لم تعتبر اشارته مطلقا الا في اربع الكفر و
الإسلام والنسب والافتاء كذا في تنقيح الجيوب ويزاد أخذ من

بأشارة
باب الحس
مسئلة الافتاء بالواس اشارة الشيخ في روايت الحديث وامان الكافر
اخذ من النسب لانه يصحط فيه تحقق الدم ولذا ثبت بكتاب الامان
كما قدمناه واخذ من الكتاب والطلاق اذا كان تفسيراً بهم كالمو
قال انت طالق هكذا اشارة بثلاث وقت بخلاف ما اذا قال
انت طالق وانشاء بثلاث لم يقع الا واحدة كما علم في الطلاق
ولم ازل ان حكم انت هكذا مشيراً باصابعه ولم يقل طالق ويزاد
ايضاً الاشارة من المصروع الى الصديق فقتله يجب الجزاء على المشير
وهنا فروع لم ارها الا في الاول اشارة الاخرس بالقراءة وهو
جنب ينبغي ان يحرم عليه اخذاً من قوله ان الاخرس يجب عليه
تحريك لسانه بفعلوا التحريك قراءة الثاني علق الطلاق بعشية
اخرس فاشارة بالمشية ويذبح الوقوع لوجود المشرط الثالث لو
علق بعشية رجل طالق فخرس فاشارة بالمشية ويذبح الوقوع
قاعدة فيما اذا اجتمعت الاشارة والعبارة واصحابنا يقولون اذا
اجتمعت الاشارة والتسمية فقال في الهداية من باب المهر الاصل
ان المسقى اذا كان من جنس المشار اليه يتعلق العقد بالمشار اليه
لان المسقى موجود في المشار اذا اتا والوصف يتبعه وان كان
المسقى من خلاف جنسه يتعلق بالمسقى لان المسقى مثل المشار
اليه وليس يتابع له والتسمية المبلغ في التعريف من حيث انها
تقرض لها هيبة والاشارة تعرف الذات الا ترى ان من اشترى
فضاً على انه ياقوت فاذا هو زجاج لا ينعقد العقد لاختلاف
الجنس ولو اشترى على انه ياقوت احمر فاذا هو اخضر انعقد

العقد لا يشاد للجنس ^{نفسه} قال الشافعيون ان هذا الاصل متفق عليه في النكاح والبيع والاجارة وسائر العقود ولكن ابو حنيفة رحمه الله تعالى عليه جعل للجنس والمثل جنسا والمثل والعبد جنسا واحدا فيتعلق بالمشار اليه فوجب مهر المثل فيما لو تزوج بها على هذا الكدن من المثل واشار الى المهر وعلى هذا العبد واشار الى المهر ولو سمى خرا ما واشار الى الحلال فلها الحلال في الاصح ولو سمى في البيع شيئا واشار الى خلافه فان كان من خلاف جنسه بطل البيع كما اذا سمي باقوتنا واشار الى زجاج لكونه بيع للعدوم ولو سمى ثوبا مريا واشار الى مروي اختلفوا في بطلانه وافساد هكنا في الثانية في بيع الباطل ذكر الاختلاف في التوبة دون الفسخ ونظير الفسخ الذكر والانثى من بني ادم جنسان بخلافهما من الحيوان جنس واحد فله النيا اذا كان للجنس متحد او الفاسد الموصف في باب الاقتداء قالوا لو نوى الاقتداء بهذا الامام فزيد فبان عمره لم يصح الاقتداء ولو نوى الاقتداء بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح الاقتداء ولو بهذا الشيخ فاذا هو شاب يصح لان الشاب يدعى شيئا بعينه ويناسب الاول انه لو صلى على جنازة على انه رجل فبان انه امرأة لم يصح واستنبط من مسئلة الاقتداء شيخ الاسلام العيني في شرح الجواهر عند الكلام على حديث صلاة في مسجده هذا افضل من الف صلاة فيما سواه ان الاعتبار بالسمية عند

اعلمنا

فقالوا لا بد من العقد
فقالوا لا بد من العقد
فقالوا لا بد من العقد

اصحابنا فلا يفيض الثواب بما كان منه صلى الله تعالى عليه وسلم الى اخر ما قال واما في النكاح فقال في الثانية رجل له بنت واحد اسمها عائشة فقال الابن زوجتك حتى فاطمة اخذ واشار الى عائشة وغلط في اسمها فقال الزوج قبلت بما ارادتهى ومقتضاها انه لو قال زوجتك هذا الغلام واشار الى بنته الصبية تعويلا على الاشارة وكذا لو قال زوجتك هذه العربية فكانت عجمية او هذه العجوز فكانت شابة او هذه البيضاء فكانت سودا او عكسه وكذا المخالفة في جميع وجوه التنبؤ والضيق والعلو والقرول واما هذه في باب الايمان فقالوا لو حلف لا يكلم هذا الصبي او هذا الشاب فكلمه بعد ما شاخ حنث ولو حلف لا يأكل لحم هذا الصبي فاكله بعد ما صار كبشا حنث لان اقل وصف الصبا وان كان داعيا الى اليمين لكنه منتهى عنه شرعا وفي الثاني وصف الصغير ليس بداع الىها فان الممتنع عنه اكثر امتناع عن لحم الكباش ولو حلف لا يكلم عبد فلان هذا او امراته هذا او صديقه هذا فزال الاضافة فكلم له بحيث في العبد وحنث في المرأة والصبي وان حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه حنث **القول في الملك** قال في فتح القدير الملك قدرة تقيتها الشارع ابتداء على التصرف فخرج من الوكيل استعصى وينبغي ان يقال لا لما نفع كالمجبر عليه فانه مالك ولا قدرة له على التصرف والبيع المتقول مملوك للمشتري ولا قدرة له على بيعه قبل قبضه وعرفه في الكاوي القدسي بان الاختصاص بالخارج وان حكم الاستيلاء

المحل في الملك
القول في الملك

لا تهم ثبت لا غير اذا المملوك لا يملك كالمكسور لا ينكسر لان
اجتماع الملكين في محل واحد محال فلا بد وان يكون المحل الذي
ثبت الملك فيه خاليا عن الملك والمغالي عن الملك هو المباح والمنتهى
للملك في المال المباح الاستيلاء لا غيرك لغيره وفيه مسائل
الاولى سبب التملك معاوضا المائنة والامهار والخلع والميراث
والهبات والصدقات والوصايا والوقف والغنيمة والاستيلاء
على المباح والاحياء وتملك اللقطة بشرطه ودية القتل يملكها
اولا ثم ينتقل الى الورثة ومنها الغزاة يملكها الجنين فتورث عنه و
الغاصبا اذا فعل بالمعصوب شيئا ازال به اسمه وعظم من
ملكه واذا اختلط المتاع بمثل بحيث لا يميز ملكه الثانية لا يدخل
في ملك الانسان شئ بغير اختياره الا الارث اتفاقا وكذا الورثة
في مسئلة وهي ان يموت الموصي لم بعد موت الموصى قبل قبوله
قال الزيلعي وكذا اذا اوصى للجنين يدخل في ملكه من غير قبول
استحسانا لعدم من يار عليه حتى يقبل عنه انتهى وزدت ما يجب
للعبد وقبله بغير اذن السيد بلا اختياره وضمنة الوقف يملكها
للقوف عليه وان لم يقبل وبضف الصداق بالطلاق قبل الدخول
لكن يستحقه الزوج ان كان قبل الدخول مطلقا وبعد لا يملكه الا
بقضاء او رضا كما في فتح القدير والمعيب اذا رده على البائع به لكن
ان كان قبل القبض انفسح البيع مطلقا وان كان بعد فلا بد من
القضاء او الرضا كالموهوب اذا رجع الواهب فيه وارش
الجنات والشفيع اذا امتلك بالشفعة دخل الثمن في ملك المأخوذ

منه جبريا كالمبيع اذا اهلك في يد البائع فان الثمن يدخل في ملك المشتري
وكذا انما ملكه من الولد والثمار والمائة التابع في ملكه وما كان
من ازال الارض الا الكلا والخيش والصيد الذي باع في
ارضه الثالثة البيع يملكه المشتري بالايجاب والقبول اذا كان
فيه خيار شرط فان كان للبائع له يملكه المشتري اتفاقا وان كان
للمشتري فكذلك عند الامام خلافا لما وفي التحقيق الامر
موقوف فان لم كان للمشتري فتكون الزوائد له من حينه وان
فسخ فهو للبائع فالزائد له ويقرب منه ملك المرتد فانه يزول
عنه ذوا الامراء فان اسلم تبين انه لم يرل وان مات او قتل بان بانه
زال من وقته الرابعة الموصي لم يملك الموصى به بالقبول الا في
مسئلة قد منها ما فلا يحتاج اليه فلها شبهان شبه بالهبة فلا
من القبول وشبه بالميراث فلا يتوقف الملك على القبض واذا وقع
الياس من القبول اعتبرت ميراثا فلا يتوقف على القبول واذا
قبلها ثم ردها على الورثة ان قبلوها انفسخ ملكه والا لم يجبروا
كافي الولولعينة والملك بقبوله يستند الى وقت موت الموصي
بدليل ما في الولولعينة رجل اوصى بعبد لانسان والموصي له
غائب فنفقته في مال الموصي فان حضر الغائب ان قبل رجع
عليه بالنفقة ان فعل ذلك بامر القاضي وان لم يقبل فهو ملك
الورثة الشفعة الخامسة لا يملك الموهوب الا بخرج بنفس العقد
وانما يملكها بالاستيلاء او بالتمكن منها بالتجديد وبشرط فلو
كانت عبدا فاعتقه الموهوب قبل وجود واحد متا ذكرنا لا ينفذ

عقده لعدم الملك وعلى هذا لا يملك المستاجر المنافع بالعقد لأنها
تحدث شيئا فشيئا فهذا فارق البيع فإن البيع عين موجودة فما
لم يحدث فهو على ملك المورج ولذا قلنا ان المستاجر لا ينفذ اجاره
من المورج السادسة اختلافون في القرض هل يملكه المستقرض
بالقبض وبالنصرف وقائده ما في البرازية باع المقرض من المستقرض
الذي في يد المستقرض قبل الاستهلاك يجوز لانه صار ملكا
للمستقرض وعند الثاني لا يجوز لانه لا يملك المستقرض من قبل
الاستهلاك وبيع المستقرض يجوز اجماعا فيه دليل على
انه يملك بنفس القرض وان كان مما لا يتعين كالنقدين يجوز
بيع ما في الذمة وان كان قائما في يد المستقرض ويجوز للمقرض
القبض في الكثر للمستقرض بعد القبض قبل الكيل بخلاف البيع
المنتهى وليتأمل في مناسبة التعليل للحكم السابقة بركة القليل
ثبت للمقتول ابتداء ثم استقل له الورثة فهي كسائر امواله في قبض
منها ديون وتنفذ وصاياه ولو اوصى بثلث ماله دخلت و
عندنا القصاص بدل عنها فيورث كسائر امواله ولهذا لو انقلب
مالا يقضى به ديونه وتنفذ وصاياه ذكره الزيلعي من باب
القصاص فيما دون النفس وفروعت على ذلك ولما من فروعه
لو قال اقتلني فقتله وقلنا لا قصاص باثفاق الروايات عن الاما
فلا دية ايضا لانها تنسب للمقتول وقد اذن في قتله وهو
احد الروايتين وينبغي ترجيحها لما ذكرناه في البرازية
ان الاصح عدم وجوبها فظهر ما رجحته بحسب ما رجحنا نقله

الله الحمد والمنه ولو جنى المورج على وارث السيد قتل وارثه
الان ومقتضى شرعها الجنى عليه ابتداء ان يكون للحكم مخالفا
لما اذا جنى على الراهن الثامنة في رتبة الوقف الصحيح عندنا
ان الملك يزول عن المالك لا الى مالك وانته لا يدخل في ملك
الموقوف عليه ولو كان معيننا التاسعة اختلافون في وقت
ملك الوارث قبل في اخرجه من اجزاء حيات المورث وقبل بموته
وقد ذكرناه مع فائدة الاختلاف في الفرائض من الفوائد والدين
المستغرق للتركة يمنع ملك الوارث قال في جامع الفصولين من
الفصل الثامن والعشرين لو استغرقها دين لا يملكها وارث الا
اذا ابرأ الميت عزيمة او اذاه وارث بشرط التبرع وقت الاداء اما
لو اذاه من مال نفسه مطلقا لا بشرط التبرع او الرجوع يجب له
دين على الميت فقصر مشغولة بدين فلا يملكها فلو ترك ابنا وقتنا
ودينا مستغرقا فاذا وارث ثم اذن للفق في التجارة او كاتبه لم
يصح اذ لم يملكه ولا ينفذ بيع الوارث التركة المستغرقة بالدين
وانما يبيعه القاضى والذين المستغرق يمنع جواز الصلح والقسمة
فان لم يستغرق لا ينبغي ان يصالحوا ما لم يقضوا دينه ولو فعلوا
جاز ولو اقسموها ثم ظهر دين محيط او اذات القسمه والوارث
استخلاص التركة بقضاء الدين ولو مستغرقا **وهنا مسئلة**
لو كان الدين للوارث والمال منصرف فيه فهل يسقط الدين وما يأخذ
ميراثا ولا وما يأخذ دينه قال في البرازية استغرق التركة بدين
الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث انتهى ثم اعلم

ان ملك الوارث بطريق الخلاف عن الميت فهو قائم مقامه كأنه
حي فيرد البيع بعيب ويرد عليه ويصير مغرورا بالجارية التي
اشترى بها الميت ويصح اثبات دين الميت عليه ويصرف وصي
الميت بالبيع في التركة مع وجوده وانما ملك الموصي له فليس خلافه
عنده بل بعقد تملكه ابتداء فانعكست الاحكام المذكورة في حقه
كذا ذكر الصدق والشهيد في شرح اداء بالقضاء للحصاة وذكر
في التخصيص ما ذكرنا وزاد عليه انه يصح شراؤه ما باع الميت باقل
مما باع قبل فقد الثمن بخلاف الوارث العاشر يملك الصدقات
بالعقد فالزواج قبل القبض وانما الكلام في تضييف الزيادة
مع الاصل بالطلاق قبل الدخول وقد ذكرنا تفصيلا في شرح
الكفر وقد علمنا ان النصف يعود الى ملك الزوج بالطلاق قبل
الدخول قبل القبض مطلقا وبعد بقضاء او رضا وفائدة
في الزوائد العاشر عشر في استقرار الملك فيستقر في البيع
الحالي عن الخيار وبالقبض ويستقر الصدق بالدخول والطلاق
او الموت او وجوب العدة عليهما منه قبل التكاح كما اوضحنا
في الشرح والاخير من زياراتي اخذنا من كلامهم والمراد من
الاستقرار في البيع الامن من انفسا خد بالهلاك وفي الصدقة
الامن من تشطير بالطلاق وسقوطه بالكره وقبيل ابن
الزوج قبل الدخول ولا يتوقف استقراره على القبض لانه لو
هلك لم ينسخ التكاح ولا فرق بين الدين والعين وجميع الدين
بعد لزومها مستقرة الا دين السلم لقبول الفسخ بالانقطاع

بخلاف ثمن البيع قائم لا يقبل الانقطاع بجواز الاعتراض عنه وانما
الملك في المغصوب والمستملك فستند عندنا الى وقت الغصب
والاستملاك فاذا غيب المغصوب وضمن قيمته ملكه عندنا مستندا
الى وقت الغصب وفائدة ملك الاكساب ووجوب الكف ونفوذ
البيع ولا يكون الولد له والتحقيق عندنا ان الملك يثبت للغاصب
شرطا للقضاء بالقيمة لاحكامنا بابتا بالغصب مقصودا ولذا لا
يملك الولد بخلاف الزيادة المشككة كما في الكشف من باب النهي و
في الهداية من النفقة لو افق المودع على ابوي المودع بلا اذنه
ولا اذن القاضي ضمنها ثم اذا ضمن لم يرجع عليها لانه لما ضمن
ملكه بالضممان فظهر انه كان متبرعا وذكر الزبلي انه بالضممان
استند ملكه الى وقت التقدي فبين ان تبرع بملكه فصار
كما اذا قضى دين المودع بها استند وفي شرح الزيارات لقائنا
من اقول كتاب الغصب الاصل الاول ان زوال المغصوب عن
ملك المالك عند ادائه الضمان عندنا يستند الى وقت الغصب
في حق المالك والغاصب وفي حق غيرها يقتصر على الضمين
الا اذا تعلق بالاستناد حكم شرعي نمتنا من ان يجعل الزوال
مقصورا على الحال في يستند في حق الكل لان الزوال في حق
المالك والغاصب استند لا يكون الغصب سببا للملك ضعفا
حتى يستند في حق الكل بل ضرورة وجوب الضمان من وقت
الغصب فلا يظهر في حق غيرها الا اذا انفصل بالاستناد حكم
شرعي لان حكم الشرع يظهر في حق الكل فيظهر الاستناد

في حق الكل ثم ذكر فروعا كثيرة على هذا الاصل منها الغاصب اذا اودع
العين ثم هلك عند المودع ثم ضمن المالك الغاصب فلا يرجع له
على المودع لانه ملكها بالضممان فضا رمودا مال نفسه وفيه
اذا غضب جارية فاودعها فابقت فضمن المالك قيمتها ملكها
الغاصب فلوا عتقها الغاصب صبح ولو ضمنها المودع فاعتقها
لويجز ولو كانت محرما من الغاصب عتقت عليه لا على المودع
اذا ضمنها لان قرار الضمان على الغاصب لان المودع وان يجاز
تضمينه فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكن
عاملا له فهو وكيل الشراء ولو اختار المودع بعد تضمينه لفتها
بعد عودها ولا ان يرجع على الغاصب لم يكن له ذلك وان
هلكت في يد بعد العود من الاباق كانت مائة وله الرجوع
على الغاصب بما ضمن وكذا اذا ذهبت عينها والمودع حبسها
عن الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه للمالك فان هلكت بعد
الحبس ملكت بالقيمة وان ذهبت عينها بعد الحبس لم يضمنها
كالوكيل بالشراء لان الفات وصف وهو لا يقابل شيئا ولكن
يختار الغاصب ان شاء اخذها واذا جميع القيمة وان شاء ترك
كافي الوكيل بالشراء ولو كان الغاصب جرمها او رهنها فهو
والوديع سواء وان اعادها او وهبها فان ضمن الغاصب كما
المالك له وان ضمن المستعير والموحد لم كان الملك لها لانهما
لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان قرار الضمان عليهما
فكان الملك لها ولو كانا مشترين ضمن سلمت الجارية لم وكذا
كان

غاصب الغاصب اذا ضمن ملكها لانه لا يرجع على الاول فيعتق عليه لو
كانت محرما منه وان ضمن الاول ملكها فعتق عليه لو كانت محرما
لو كانت اجنبية فلا وله الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فيصير
الثاني غاصبا ملك الاول وكذا الوارث المالك بعد الضمين او وهبها
له كان له الرجوع على الثاني واذا ضمن المالك الاول ولو يضمن
الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا للاول فان قال انا
اسلمها لثاني وادرج عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قد راعى
رد العين فلا يجوز تضمينه وان رجع الاول على الثاني ثم ظهرت
كانت لثاني وقام التعريف فيه الثاني عشر الملك اما للعين
والمنفعة معا وهو الغالب والعين فقط كما لعبد الموصى بمنفعة
ابدا رقبته للوارث وليس له شيء من منافعه ومنفعته للموصى
فاذا مات الموصى لم عادت المنفعة الى المالك والولد والعلة
والكسب المالك وليس الموصى له الاجارة ولا اخراجه من بلد الموصى
الا ان يكون اهله في غيرها ويخرج العبد من الثلث ولا يملك استخدام
الآفي وطنه وعند اهله ويصح الضلع مع الموصى له على شئ وبطل
الوصية وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصى له ولو جنى العبد
فالغلاء على المخدم فان مات رجع ورثته على صاحب الرقبة بالفداء
فان ابي بيع العبد وان ابي المخدم والفداء المالك ودفعه
وبطلت الوصية وارث الجارية عليه للمالك كالموحد به و
كسبه ان لم تقص الخدمة فان نقصها اشترى بالارث خادم
ان بلغ والا يبيع الاول وضمن له الارث واشترى به خادم ولا

او المنفعة فقط

قصاص على قاتله عمدا ما لم يجعها على قتله فان اختلفا ضمن القاتل
 قيمته ليشترى بها اخر ولو اعتقه المالك نفذ وضمن قيمته
 ليشترى بها خادما حكا في وصايا المحيط واما نفقته فان كان
 صغيرا لم يبلغ الخدمة فنفقته على المالك وان بلغها فعلى الموصي
 الا ان يمرض مرضا يمنعه عن الخدمة فيبقى على المالك فان تظاول
 المرض باعه القاضى ان راي واشترى بثمنه عبدا يقوم مقامه
 كذا في نفقات المحيط واما صدقة فطره فعلى المالك كذا في الظهير
 وما في الزيلعي من انه لا يجب صدقة فطره فسبق فلم يكتفى بفتح القدير
 ويمكن جملة على ان المراد لا يجب على الموصي له بخلاف نفقته و
 اما بيعه غير الموصي له فلا يجوز الا برضا فان بيع برضا وينقل
 حقه الى الثمن الا بالتراضى ذكره في سراج الوهاج من الجنائيات
 بخلاف ما اذا قتل خطأ واخذت قيمته ليشترى بها عبدا
 وينقل حقه فيه من غير تعديده كالوقف اذا استبدل انقل
 الوقف الى بدله ذكره قاضيان من الوقف وكالمندبر اذا قتل
 خطأ ليشترى بقيمته عبدا ويكون مدبرا من غير تدبير ذكره
 الزيلعي من الجنائيات ولو ارحم كتابته من المالك وينبغي
 ان يكون كاعتاقه لا يصح الا بالتراضى وحكم اعتاقه عن
 الكفارة وينبغي ان لا يجوز لانه عادم المنفعة للمالك وحكم
 وطى المالك وينبغي ان يحل لانه تابع لملك الرقبة وقيل
 الشافعية بان يكون ممن لا تصيل والا فلا يحل الثالث عشر
 غلبت الهبة والصدقة بالقبض وليستقر الملك في الهبة

بوجود المانع من الرجوع من سبعة معلومة في الفقه وفي
 الصدقة بما ذكرناه في اصل الملك الرابعة عشر يملك العقار
 للشفيع بالاحد بالتراضى وقضاء القاضى قبلها لا يملك له فلا
 تورث عنه لومات وتبطل اذا باع ما يشفع به **تنبيه** قد
 علمت ان الموصي له وان ملك المنفعة لا يجوز وينبغي ان يكون
 له الاعارة واما المستاجر فيوجب ويعبر ما لا يختلف باختلاف
 المستعمل والموقوف عليه السكنى لا يجوز ويعبر والشافعية
 جعلوا ذلك اصلا وهو ان ملك المنفعة ملك الاجارة و
 الاعارة ومن ملك الانتفاع ملك الاعارة لا الاجارة ويجعلون
 المستعير الموصي له بالمنفعة مالكا للانتفاع فقط وهذا يخرج
 على قول الكرخي من ان الاعارة اباحة المنافع لا تعليقها والمذهب
 عندنا انها تعليق المنافع بغير عوض فهي كالاجارة عليك
 المنافع واما لا يملك المستعير الاجارة لانه ملك المنفعة بغير
 عوض فلا يملكها بعوض ولانه لوم ملك الاجارة لملك اكثر مما ملكه
 فانه ملك المنفعة بلا عوض فيملكها نظير ما ملك ولا يملكها لزم
 احد الامرين الغير المجازين لزوم العارية او عدم لزوم الاجارة
 وهذا ان التعليلا ان يشتملان الموقوف عليه والمستعير وهما
 سواء على الراجح فيملك الموقوف عليه السكنى بالمنفعة كالمستعير
 وقيل انما يرجح له الانتفاع وهو ضعيف بان له وقاما في فتح القدير
 من الوقف واما الاجارة المقطع ما قطعه الامام فافتي العلامة
 قاسم بصحتها قال ولا اثر لجواز اخراج الامام له في اثناء المدة كما

لا أثر لجواز موت الموجه في انشائها ولا لكونه ملك منفعة لا في مقابلة
مال فهو نظير المستاجر لانه ملك منفعة الاقطاع بمقابلة استغناء
لما اعذله لا نظير المستعير لما قلنا واذا مات الموجه واخرج الامام
الارض عن المقطع تفسخ الاجارة لانقطاع الملك الى غير الموجه كما
لو انتقل الملك في النظار التي خرج عليها اجارة الاقطاع وهي
اجارة المستاجر واجارة العبد الذي صومح على خدمته مدة
معلومة واجارة العبد الماذون ما يجوز عليه عقد الاجارة
من مال التجارة واجارة ام الولد استعج وقد الفت رسالة في
الاقطاع واخرى سميتها التحفة المرضية في الاراضي المصرية
وفيما افتتح العلامة قاسم النضر ببيان الامام ان يخرج
الاقطاع عن المقطع متى شاء وهو محمول على ما اذا قطعه ارضا
عامة من بيت المال اما اذا قطعه مواتا فاحياه ليس له اخراج
عنه لانه صار ملكا للربة كما ذكره ابو يوسف في كتاب الخراج
القول في الدين وعرفه في العاوي القدوسي بانه عبادة عن
مال يمكنه يحدث في الذمة ببيع او استملاكه وغيرها وايقان
واستيفاء لا يكون الا بطريق المقاصة عند ابي حنيفة رحمه
الله تعالى عليه مثاله اذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم صار الثوب
ملك له وحده بالشراء في ذمته عشرة دراهم ملكا للبائع فاذا
وقع المشتري عشرة الى البائع وجب مثلها في ذمته ديناهم وقد
وجب للبائع على المشتري عشرة بدلا عن الثوب ووجب للمشتري
على البائع مثلها بدلا عن المدفوعة اليه فالنقيا قصاصا انتهى

في قوله
القول في الدين

من قوله
القول في الدين

ونفر

ونفر على ان طريقا يقان انما هو المقاصة انه لو ابراء عنه بعد
قضائه صح ورجع المدينون على الدائن بما دفعه وقد ذكرنا في المبدأ
من قسم القوائد واختص الدين باحكام منها جواز الكفالة به اذا كان
دينا صحيحا وهو ان يكون مما لا يسقط الا بالاداء او بالبراء فلا
يجوز بدل الكفالة لانه يسقط بدونها بالتجيز ومنها جواز الرهن
به فلا يجوز الكفالة والرهن بالا عيان الامانة والمضمونة بغيرها
كالمبيع واما المضمونة بنفسها كالمضوية وبدل الخلع والمهر وبدل
الصلح عن دم العمد والمبيع فاسدا والمقبوض على سوم الشراء فصح
الكفالة والرهن بها لانها ملققة بالدينون قال الاسيوطي معرنا الى
التبكي في تكملة شرح المهذب فرع حدث في الاعصار القريبة
وقف كسبا اشتراط الواقف ان لا يعار الا برهن او لا يخرج من
مكان تجب عليها البرهن او لا يخرج اصلا والذي اقول في هذا
ان الرهن لا يصح بها لانها غير مضمونة في يد الموقوف عليه ولا
يقال لها عارية ايضا بل الاخذ لها ان كان من اهل الوقف استحق
الاقتناع ويد عليها يد امانة فشرط اخذ الرهن عليها فاسد وان
اعطاه كان رهنا فاسدا ويكون في يد خازن الكسب امانة لان
فاسد العقود في الضمان كصحيحها والرهن امانة هذا اذا اراد
الرهن الشرعي وان اراد مدلوله لغة وان يكون تذكرا فيضغ الشوط
لان غرض صحيح واذا لم يعلم مراد الواقف فيصحت ان يقال بالبطالان
في الشرط المذكور حمل على المعنى ويحتمل ان يقال بالصحة حمل على
القوى وهو الاقرب لتصحيح الكلام ما امكن وجح لا يجوز

اخراجها بدونه وان قلنا بطلان لم يجز اخراجها لم تعد ولا بدق
اما لان خلاف شرط الوقف واما الفساد الاستثناء فكان
قال لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لان شرط فيه غرض صحيح لان
اخراجها مظنة ضياعها بل يجب على ناظر الوقف ان يمكن كل من
يقصد الانتفاع بتلك الكتب في مكانها وفي بعض الاوقاف
يقول لا يخرج الا بتدبير وهذا لا بأس به ولا وجه لبطلان وهو
كاملنا عليه قوله الابره في المدلول للمعنى فيصح ويكون
المقصود ان يجوز الوقف الانتفاع لمن يخرج به مشروط بان
يضع في خزنة الوقف ما يتذكر هو به اعادة الوقف ويتذكر
لثان به مطالبته فيستفي ان يصح هذا ومتى اخذ على غير هذا
الوجه الذي شرطه الوقف يتسع ولا نقول بان تلك التذكرة
تبقى معنا بل ان ياخذها فاذا اخذها طالبه لثان برء الكتاب
ويجب عليه ان يرده ايضا بغير طلب ولا يبعد ان يحصل قول
الوقف الرهن على هذا المعنى حتى يصح ما اخذ ذكر بلفظ الرهن
تنزيلا للفظ على الصفة ما أمكن وح يجوز اخراجه بالشرط المذكور
ويشع بغيره لكن لا تثبت له احكام الرهن ولا يستحق بيعه و
لا بدل الكتاب لموقوف اذا تلف بغير تفريط ولو تلف بتفريط
ضمنه ولكن لا يتعين ذلك الرهن لو فانه ولا يمنع على صاحبه
التصرفية انتهى وقولا مما بنا لا يصح الرهن بالامانة شامل
للكتاب الموقوفة والرهن بالامانة باطل فاذا هلك لم يجز
بخلاف الرهن الفاسد فانه مضمون كالصحيح واما وجوب

انتاع شرطه وحمله على المعنى القوي فغير بعيد ومنها صحة البراء
عنده فلا يصح البراء عن الاعيان والبراء عن دعواها صحيح فلو
قال ابرائك عن دعوى هذا العين صح البراء فلا تسمع دعواه بها
بعده ولو قال ابرأت من هذه الذارة ومن دعوى هذه لم تسمع
دعواه وينتد ولو قال ابرائك عنها او عن خصوصيتها فيها فهو باطل
وله ان يخاصم وانما ابراء عن ضمائم كذا في النهاية من الضلع وفي كافة
الحكم من الاقرار لاحق له قبله ببر من العين والدين والكافة و
الاجارة والمدة والمقصود انتد وبر علم انه ببر من الاعيان في
البراء العام لكن في مداينات القنية افتقر الزوجان وبراكل
واحد منهما صاحبه عن جميع الذعوى وكان للزوج بذرة في
ارضها واعيان قاعة فالحصاد والاعيان القاعة لا تدخل في
البراء عن جميع الذعوى انتهى ويدخل في البراء العام الشفعة
فهو مسقط لها قضاء لا ديانة ان لم يقصد ها كما في الولو الخية
وفي الثانية البراء عن العين المفصولة ابراء عن ضمائمها وتصدير
امانة في يد الغاصب قال زفر رجمة الله تعالى عليه لا يصح البراء
وتبقى مضمومة ولو كانت العين مستهلكة صح البراء وبرئ من
قيمتها انتهى فقوله البراء عن الاعيان باطل معناه انها لا
تكون ملكا له بالبراء والافا لبراء عنها لتسقوط الضمان صحيح
وتحل على الامانة الثالثة قبول الاجل فلا يصح تاجيل الاعيان
لان الاجل شرع وفقا للتخصيل والعين حاصلة **فوائد الاو**
ليس في الشرع دين لا يكون الاحال الا راس مال التسلم وبذل

أنصرف والقرض والتمن بعد الاقالة ودين الملت وما اخذ به
 الشفيع العقار كما كتبناه في شرح الكنز عند قوله وصح تاجيل
 كل دين إلا القرض وليس فيه دين لا يكون إلا مؤجلا إلا الذمة
 والمسلم فيه وإنما يدل الكتاب فيصح عندنا حالا ومؤجلا الثانية ما
 في الذمة لا يتعين إلا قبض وكذا لو كان لهما دين بسبب واحد
 قبض أحدهما نصيبه فإن لشريكه أن يشركه ولا يصح تفريقه
 على أن ما في الذمة لا يصح قسمته الثالثة الاجل لا يحل قبل وقته إلا
 بموت المدين ولو حكم بالحق موتا بدا والحرب فقط ولا
 يحل بموت الدائن وإنما للرجوع إذا استرق وله دين مؤجل فنقول
 بسقوط الدين مطلقا لا بسقوط الاجل فقط كما قال الكشاف في وإنما
 الجنون فقط كما لا مهم أنه لا يوجب الحلول لا مكان التفصيل بولي
 الرابعة الحال يقبل التاجيل إلا ما قد مناه والخيلة في لزوم القرض
 شيان حكم المالك بوزومه بعد ما ثبت عنده أصل الدين أو
 أن يحل المستقرض صاحب المال على رجل له سنة أو سنتين
 يصح ويكون المال على المحتال عليه ذلك الوقت وعند الشافعية
 الحال لا يقبل التاجيل بعد الزوم إلا إذا نذر أن لا يطالبه إلا بعد
 شهرا أو وصى بذلك وشرط التاجيل القبول والافلا يصح و
 المال حال وشرطه أيضا أن لا يكون مجهولا جعالة متفاحشة
 فلا يصح التاجيل له مهنت الزم وعجى المهر ويصح إلى الحصاد
 والدياس وإن كان البيع لا يجوز بثمن مؤجل إليها كذا في القنية
تفسير قال الدائن للمدين اذهب واعطني كل شهر فليس

تاجيل

بتاجيل لأنه امر بالإعطاء الحكم الرابع لا يصح تملكه من غير من هو
 عليه إلا إذا سلطه على قبضه ويكون وكيلًا قابضًا للموكل بشرط
 لنفسه ومقتضاه صحة عزله عن التسليم قبل القبض وفي وكالة
 الواقعات الحسائية لو قال وهب منك الدار أم التي لي على فلان
 فاقبضها منه فيقبض مكانها دنا بوجاز لا تضر صالح الحق للموكل
 فملك الاستبداد انتهى وهو مقتضى لعدم صحة الرجوع عن التسليم
 وفي منية المغني من الزكاة لو تصدق بالدين الذي على فلان على
 زيد بنية الزكاة وأمر بقبضه فقبضه أجزاء وفي هبة البرزاني
 وهب له دينًا على رجل وأمر بقبضه جاز استحسانا وإن لم
 يأمره لا ويبع الدين لا يجوز ولو باع من المدين أو وهبه جاز
 والبنت لو وهبت مهرها من إياها أو لابنها الصغير من هذا الزرع
 إن أمرت بالقبض صحته وألا لا لأنه هبة الدين من غير من عليه
 الدين انتهى وفي مديونات القنية قضى دين غيره ليكون له ما على
 المصلوب فرض جاز في قولنا لا يجوز ولا يجرى الوكيل بالبيع للأمر
 الثمن من ماله قضاء عن المشتري على أن يكون الثمن له كان القضاء
 على هذا فاسدا ويرجع البايع على الأمر بما أعطاه وكان الثمن
 على المشتري على حال انتهى ثم قال فيها لو قالت المهر الذي لي على
 زوجي لو الذي لا يجوز إقرارها به وخرج عن غلبك الدين لغير من
 هو عليه لحوالة فانها كذلك مع صحته كما أشار إليه الزيلعي
 منها وخرج أيضا الوصية به لغير من هو عليه فانها جائزة كما
 في وصايا البرزاني فالمستثنى ثلاث وفزع الإمام الأعظم على

ملكات الدين الزكوة
 ملكات الدين الزكوة

عدم صحة قليكه من عليه انه لو وكله بشراء عبيد بما عليه ولم
يعين المبيع والمبايع لم يصح التوكيل وصح ان عين احدهما واجهوا
انه لو وكل مديونه بان يتصدق بما عليه فانه يصح مطلقا ولو
وكل المستاجر بان يعرض العين من الاجرة صح وقد اوضحنا في
وكالة البحر الخامس لا تجب الزكوة فيه اذا كان المديون جاحدا
ولو لم يكن بينه عليه فلو كان على مقتر وجبت الا اذا كان
مفلسا فاذا قبض اربعين مائة اصله بدل تجارة وجب عليه
درهم وقد بينا في كتاب الزكوة من شرح الكفاية انواع الديون
ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع الا في المأنة في الظهارة يمنع
الدين وجوب شرآته لقول الزيلعي في آخر باب التيمم والمراد
بالتمن الفاضل عن حاجته الثاني المستتر كذلك فيما ينبغي ولم
ان الثالث الزكوة والمراد بها ماله مطالب من العباد فلا يمنع
دين التذرع والكفارات ودين الزكوة مانع والاربع الكفارة
واختلف في منع وجوبها والتصحیح انه يمنعها بالمال كما في شرحنا
على المنا من بحث الامر الخامس صدقة الفطر وأفقوا على منعه
وجوبها **تفسير** دين العبد لا يمنع وجوب صدقة فطره ويمنع
وجوب زكوة لو كان للتجارة كما بينا في ذلك الفصل السادس
الحج يمنعها اتفاقا فالسابع نفقة القريب وينبغي ان يمنعها لان
الفتوى على عدم وجوبها الا بملك نصاب حرمان الصدقة
الثامن ضمان سرية الاعتاق ولا يمنعها لان الدين لا يمنع ديننا
اخر التاسع الذرية لا يمنع وجوبها العاشر الاضيعة يمنعها صدقة

الفطر تنبيه قد منا انه لا يمنع ملك الوارث للتركة ان لو يكن مستغنيا ويمنعه
نفاد الوصية والتبرع من المريض ويبيع اخذ الزكوة والدفع اليه المديون
افضل ما ثبت في ذمة العسر وما لا يثبت اذا ملك المال في الزكوة بعد
وجوبها لا يبقى في ذمته ولو بعد التمكن من دفعها وطلب الساعي
بخلاف ما اذا استهلكه وصدقة الفطر لا تسقط بعد وجوبها
بملك المال وكذا الحج بخلاف ما اذا كان معسرا وقت الوجوب
فلا يسر بعد فانما لا يحسبان وما يختير فيه بين الصوم و
غيره فلا فرق فيه بين الغني والفقير كجزاء الصيد وفدية العلق
واللباس والتطيب لعدم وكفارة اليمين وما يكون الصوم مشروط
باعتسان ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل
ودم التمتع والقران فيفريق بينهما فلا اعتبار باعسان وقت تكفين
بالصوم وكذا يفرق في فدية الشيخ الفاني فلا وجوب على الفقير فاذا
ارسر لا يلزمه الاخراج ما يقدم على الدين وما يؤخر عنه ما حقوق
الله تعالى كالزكوة وصدقة الفطر فيقطع بالمرت وانما الكلام في حقوق
العباد فان وقت للتركة بالكل فلا كلام والاقدم المتعلق بالعين على
ما يتعلق بالذمة واذا اوصى بحقوق الله تعالى قدمت الفرائض وان
اخرها كالحج والزكوة والكفارات وان تساوت في القوة بدى بما
بدا به واذا اجتمعت الوصايا لا يقدم البعض على البعض الا العتق
والمحابات ولا تعتبر بالمقدم والتاخير ما لم ينص عليه وتما مه
في وصايا الزيلعي تدب فيما يقدم عند الاجتماع من غير المديون
ثلاثة في السقر جنب وحايض وميت وثله ما يمكنه لا حدم فان

كان الماء مأكلا لاحدهم فهو أولى به وان كان لم جميعا لا يصرف
 لاحدهم ويجوز التيمم للكل وان كان الماء مباحا كان الغيب
 أولى به لان غسله فريضة وغسل الميت سنة والرجل يصلح
 امام المرأة فيغتسل الجنب ويتيمم المرأة ويتيمم الميت ولو كان
 للماء بين الاب والابن فالاب أولى به لان له حق ثلث مال
 الابن ولو وجب لم قدر ما يكفي لاحدهم قالوا الرجل أولى لان الميت
 ليس من اهل قبول الهبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل قال مولانا
 وهذا الجواب غايستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما
 يحتمل القسمة لا تقيد الملك وان انفصل به القبض كذا في فتاوى
 قاضينا ومراده من قوله ان غسل الميت سنة ان وجوبها
 بخلاف غسل الجنب فان في القرآن وينبغي ان يلحق بماء كان مباحا
 ما اذا وصي به لاحد من الناس ولا يكفي الا احدهم واما من به نجاسة
 وهو محدث ايضا وجد ماء يكفي لاحدهما فانه يجب صرفه الى
 النجاسة كما في فتح القدير من الانجاس وعلى هذا لو كان مع الثلاثة
 ذو نجاسة تقدم عليهم ولم ار اجتماع جنازة وسنة ووقية قدمت
 للجنازة واما اذا اجتمع كسوف وجمعة او فرض وقت لم اره وينبغي
 تقديم الفرض ان ضاق الوقت والا الكسوف لانه يغشى قواصر
 بالانحلاء ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم الجنازة
 وكذا اذا اجتمع مع جمعة او فرض ولم يخف خروج وقية وينبغي
 ايضا تقديم الكسوف على الوتر والتراويج واما الحدود اذا اجتمع
 ففي المحيط واذا اجتمع حدان وقدر على رء احدهما درى وان

كانت من اجناس مختلفة بان اجتمع الزنا والسرقة والشرب والقذف
 والفقه يبدى بالفقه فاذا برئ حد القذف فاذا برئ ان شاء بدا
 بالقذف وان شاء بدا بجدة الزنا وحد الشرب باخرها لشوبته
 بالاجتهاد من الضميمة وان كان محصنا بالفقه ثم بجدة القذف
 ثم بالزجر ويلي غيرها ولو اجتمع التعزير والحدود قدم التعزير
 على الحدود وفي الاستيفاء لتحضه حقا للعبد كذا في القلبيات و
 لم ار الان ما اذا اجتمع قتل القصاص والردة والزنا وينبغي
 تقديم القصاص قطعاً بحق العبد وما اذا اجتمع قتل الزنا والردة
 وينبغي تقديم الزجر لان به يحصل مقصودها بخلاف ما اذا قدم
 قتل القصاص وهو القتل بالسيف حصل مقصود القصاص و
 الردة وأن فاة الزجر فرع يقرب من هذه المسائل مسائل اجتماع
 الفضيلة والتقوية فهنا الصلاة اول الوقت باليتمه واخر
 بالوضوء فعندها يستحب التأخير ان كان طمع في وجود الماء اخر
 والا فالتقديم افضل ولم ار اصحابنا ان يهتم في اوله ويصله فاذا
 وجد اخر قوضا وصلى ثانيا ولا يبعد القول بافضليته وقال
 الشافعية انه النهاية في تحصيل الفضيلة ومنها لو صلى مفردا صلى
 في الوقت المستحب وان اخر عنه صلى مع الجماعة فالأفضل التأخير
 ومنها لو كان لو اسبغ الوضوء تقوية للجماعة ولو اقتص على مرة ادركها
 فينبغي تفصيل الاقتصار لادراكها ومنها غسل الرجلين افضل من
 المسح على الخفين لمن يرى جوازهما والا فهو افضل وكذا يحضرك من لا
 يراه ومنها التوضي من الموض افضل من التيمم يحضرك من لا يراه و

في القلبيات

الألا ومنها الوخاف فوت الركعة لو مشى إلى الصف في القيمة الأفضل
أدراكه في الركوع وقول التور في شرح المذهب لا رافيه لأصحابنا
ولا نعبرهم شيئا قصور ومنها لو كان بحيث لو صلى في بيته صلى قائما و
لو صلى في المسجد لم يقدر عليه ففي الخلاصة يخرج إلى المسجد ويصلي
قاعدا ومنها لو كان لو صلى قاعدا قدر على سنة القراءة وإن صلى
قائما لا تعد وقراها ومنها لوضايق الوقت عن سنن الظهارة و
الصلوة تركها وجوبا ولو ضايق الوقت المستحب عن استيقا السنن
وينبغي تقديم المؤكدة ثم الصلاة في المستحب ومنها تقديم الدين المبرر
في الضحية وما كان معلوما السبب على الذين للقرينة في المرض ومنها باب
الامامة يقدم الأعلم ثم الأورع ثم الأسن ثم الأصبح وجها
ثم الأحسن خلقا ثم الأحسن زوجة ثم الأناظف ثوبا ثم القيم
على المسافر للزلاصلي على المعتق ثم القيمة عن الحدث على المقيم
من الجنابة وقامه في الشرح ويقرب من هذه المسائل بعض خصال
الكفاة يقابل البعض فالعالم الجعبي كفتو العربية ولو شريفة وعلمه
يقابل نسبها وكذا أشرفه **خاتمة** لا يقدم أحد في التزام على الحقوق
الإنم تخرج ومنه السبق كالإزدحام في الدعوى والافتاء والدرس
فإن استووا في الجعبي اقرع بينهم **القول** في ثمن المثل واجرة المثل و
مهر المثل وتوابعها اتفاق المثل فذكروا في مواضع منها باب
القيمة قاله الكثر ولو لم يعطيه إلا ثمن المثل وله عنده لا قيمة وألا
يتمم وفتره في العناية بمثل القيمة في أقرب موضع يعز فيه
الماء أو بعين يسير وفسر الزيلعي بالقيمة في ذلك المكان لكن

باب المثل

لربيعين إن في وقت عزته أو في أغلب الاوقات والظاهر الأول
فإن الاعتبار للقيمة حالة التقويم ويعين أن لا يعتبر ثمن المثل عند
الحاجة إلى سد الذمق وخوف الهلاك وربما تفصل الشبهة إلى دنا
فيجب شراؤها على القادر باضعاف قيمتها حيا لنفسه ومنها
باب الحج فثمن المثل للزاد والماء القدر لا يوقر وكذا الرحلة كما
في فتح القدير ومنها على قول محمد رحمة الله تعالى عليه إذا اختلف
المتبايعان في حالهما وقفا سحوا وكان البيع حاكما فإن البيع يفسخ
على قيمة المالك وهل تعتبر قيمته يوم التلف والقبض وإقلاهما
قال في فتح القدير ومنها إذا وجب الرجوع بنقصان العيب عنه
تعد ردة كيف يرجع به قال قاضيان وطريق معرفة النقصان
أن يقوم صحيحا لا عيب به ويقوم وبه العيب فإن كان ذلك العيب
ينقص عشر القيمة كان صحته النقصان عشر الثمن انتهى ولم
يذكر اعتبارها يوم البيع وكذا لم يذكر الزيلعي وابن العماد وينبغي
اعتبارها يوم البيع ومنها المقبوض على سؤم الشراء للمضون بقيمة
الثمن إذا كان قيمتها فلا اعتبار لقيمته يوم القبض ويوم التلف
قال في الولوالجية ومنها المغصوب القيمة إذا هلك فالمعتبر قيمته يوم
غصبه اتفاقا ومنها المغصوب المثل إذا انقطع قال أبو حنيفة رحمه
الله تعالى عليه تعتبر قيمته يوم الخصومة وقال أبو يوسف يوم
الغصب وقال محمد رحمه الله عليهم يوم الإقطاع ومنها المثل بلا
غصب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه ومنها المقبوض بعقد
فاسد تعتبر قيمته يوم القبض لأنه به دخل في ضمانه وعند محمد

رحمة الله تعالى عليه تعتبر قيمته يوم التلث لا تأبه بتغير عليه ذكر
الزيلي في البيع الفاسد ومنها العبد المجني عليه تعتبر قيمته يوم
الجنابة ومنها العبد اذا جنى فاعتقه السيد غير عالم بها وقتلنا
بضمن الاقل من قيمته ومن ارشده وحل المعتبر يوم الجنابة او
قيمته يوم اعتاقه ومنها الزمن اذا هلك باقل من قيمته ومن
الذين فالمعتبر قيمته يوم الهلاك لقولهم ان يد يد امانة فيحسب
كانت فقته على الزمن في حياته وكفته عليه اذا مات كما ذكر
الزيلي ومنها لو اخذ من الارز والعدس وما اشبه ذلك وقد
كان دفع اليه دينارا مثلا ليتفق عليه ثم اختصما بعد ذلك في
قيمة الماخوذ حل يعتبر قيمته يوم الاختذ او يوم الخصومة قال
في القيمة تعتبر يوم الاختذ للخصومة قبل المولود يكن دفع اليه
شيئا بل كان ياخذ منه على ان يدفع اليه ثمن ما يجتمع عنده قال
يعتبر وقت الاختذ ايضا لانه سوم حين ذكر الكس انتهى ومنها ضما
عتق العبد للشرك اذا اعتقه احدها وكان موسرا واختار
السكك تقمينه فالمعتبر القيمة يوم الاعتاق كما اعتبر حاله
من اليسار والاعسار فيه كما ذكر الزيلي رحمة الله عليه ومنها
قيمة ولد المغير المحرق في الخلاصة تعتبر قيمته يوم الخصومة
واقصر عليه وسكا في النهاية ثم حكى عن الاستيحاء انه يعتبر
يوم القضاء والظاهر لا خلاف في اعتبار يوم الخصومة ومن
اعتبر يوم القضاء فانما اعتبر بناء على ان القضاء لا يترأخى
عنها ولهذا ذكر الزيلي اولا اعتبار يوم الخصومة وثانيا اعتبار

يوم القضاء ولما من اعتبر يوم وضعه ومنها ضمان جنين الامة
قالوا لو كان ذكرا وجب على الضارب نصف عشر قيمته لو كان
ثيما وعشر قيمته لو كان انثى كذا في الكثر وفي الثانية وهما في
القدر سواء وظاهر كلامهم اعتبارها يوم الوضع ومنها قيمة
الصيد للتلث في الحرم والاحرام ففي الكثر في الثاني بقوله عدلين
في مقتله او اقرب موضع منه ولو نذكر الزمان والظواهر ما يوم
قتله كما في التلث ومنها قيمة المقطعة اذا تصدق بها وانفق بها
بعد التعريف ولم يحس ما كلفها فالمعتبر قيمتها يوم التصديق لقولهم
ان سبب الضمان نقص في مال غير بغير اذن ولما صريحا
ومنها قيمة جارية الابن اذا احبها الاب وادعاه والظاهر من كلامهم
ان الاعتبار بقيمتها قبيل العلوق لقولهم ان الملك يثبت شرطا
للاستيلاء عندنا لاحكام ومنها قيمة الضد اذا انتصف بالطلاق
قبل المسيس وكان هالكا ولما صريحا وينبغي ان يعتبر يوم القضاء
برا والتراضى لما قد من ان لا يعود الى الملك الزوج النصف الا باخذ
اذا كان بعد القبض فبذل تسعة عشر موضعا فاعتقها **الكلام**
في اجرة المثل تجب في مواضع احدها الاجارة في صور ومنها الفاسدة
ومنها لو قال له المومر بعد انقضاء المدة ان فرغتها اليوم والافعلك
كل شهر كذا وقيل يجب ومنها لو قال مشتري العين للاجير اصل كما
كنت ولم يعلم بالاجر بخلافه ما اذا علم فانه يجب ومنها لو عمل له
شيئا ولم يستاجر وكان الصانع معروفا بتلك الصنعة وجب
اجر المثل على قول محمد وبه يفتى ومنها في غصب المانفع اذا كان

المغصوب مال يتيم او وقف او معة الاستغلال على المفتي به وليس
 منها ما اذا خالف المستاجر في شرط بان حمل اكثر من المشروط فانه
 لا يجب اجر ما زاد لان الضمان والاجرة لا يجتمعان ومنها اذا
 فسدت المصا قاً والمزارعة كان للعامل اجر مثله ومنها اذا
 انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع فانه يترك باجر المثل
 ان يستحصل ومنها اذا فسدت المصاريف فللعامل اجر مثله الا
 في مسئلة ذكرناها في الفوائد ومنها عامل الزكوة يستحق اجره مثل
 عمله بقدر ما يكفيه ويكفي اعوانه وفائدته ان الماخوذ اجرة
 ان لم يولد يعمل بان حمل ارباب الاموال اموالهم الى الامام فلا
 له ومنها الناظر على الوقف اذا لم يشترط له الواقف فله اجر مثل
 عمله حتى لو كان الوقف طاحونة يستعملها الموقوف عليهم
 فلا اجر له فيها كما في الثانية وهذا اذا عين القائل له اجرا فان لم
 يعين له وسعي فيه سنة فلا شيء له كذا في القنية ثم ذكر بعد انه
 يستحق وان لم يشترط له القاضي ولا يجتمع له اجر النظر والعامة
 لو عمل مع العمالة ومنها الوصي اذا نصبه القاضي وعين له اجرا
 بقدر اجرة مثله جاز واما وصي الميت فلا اجر له على الصحيح
 كما في القنية ومنها القسام لو لم يستاجر بمعين فانه يستحق
 اجر المثل ومنها يستحق القاضي على كتابة المعاضر والتسجيلات
 اجر مثله **تنبيه** الاول قولهم في الزرع بعد انقضاء مدة
 الاجارة يترك باجر المثل معناه بالقضاء والرضا والا فلا
 اجر كما في القنية الثاني اذا وجب اجر المثل وكان هناك مسقى

في عقد فاسد فان كان معلوما لا يزداد عليه وينقص منه وان كان مجهولا
 وجب بالغ ما بلغ الثالث يجب اجر المثل من جنس الدراهم والدنانير
 الرابع اذا وجب المثل وكان متفقا وتامهم من يستقصي ومنهم من يساهل
 في الاجر يجب المتوسط حتى لو كان اجر المثل اثني عشر عند بعضهم وعنه
 البعض عشرة وعند البعض احد عشر وجبا حد عشر بخلاف
 التقويم لو اختلفا لمقومون في مسلك فشهد اثنان ان قيمته عشرة
 وشهد اثنان ان قيمته الاقل وجبا الاخذ بالاكثر ذكر الا قطع في باب
 الشرف للناس اجر المثل في الاجارة الفاسدة يطيب وان كان الكيب
 حراما والكل من القنية وقدمنا حكم زيادة اجر المثل في الفوائد
الكلام في مهر المثل الاصل في اعتبار حديث برع
 بنت واثق ويتأ في شرح الكنز ما هو بمن يعتبر وانما الكلام هنا
 في المواضع التي يجب فيها في النكاح الصحيح عند عدم القنية
 او قسمة ما لا يصلح مهرا كالخمر والخنزير واللحز والقران وغدة
 النرجس حرا ونكاح اخرى وهو نكاح الشغار ومجهول الجنس و
 القسمة التي على خطر وفوات ما شرط لها من المنافع بشرط الدخول
 في الكلي والموت واما اذا صلحها قبله فالمتعة ولا ينصف وفي
 النكاح الفاسد بعد الدخول وفي الوطى بشبهة ان لم يقدر
 الملك سابقا كما في امه ابنه اذا حبلها فلا مهر عليه **ما يتعد**
فيه المهر بتعد الوطى وما لا يتعد اما في النكاح الصحيح
 بمعله ابو حنيفة رحمة الله تعالى عليه منقسم على عدة الوطنية
 نقد برا ولا يتعد كما لا يتعد د بوطى الاب جارية ابنه اذا لم

١٩١
في احكام السفر رخصته القصر والفطر والمسح ثلثة ايام بلباها
واما القتل على الذابة فحكمه خارج المصلا السفر ومنها سقوط الجمعة
والعديدين والاشيعة وتكبير التشرية ولما صحته الجمعة فمن الحكم
للمصر ومن احكام السفر حرمة على المرأة بغير الزوج او محرم ولو
كان واجبا ومن ثمة كان وجود احدهما شرطاً للوجوب الحج
عليها واختلفوا في وجوب نفقته عليها اذا امتنع المحرم الابناء
والمعتمد الوجوب عليها بناء على انه شرط وجوب الاداء وليستحق
من حرمه زوجها الاباحد ما يخرجها من دار الحرب الى دار الاسلام
ومن احكام منع الولد منه الابرضاء ابويه الا في الحج اذا استغنيا
عنه وتحريره على المديون الاباذن الذابين الا اذا كان مؤثماً و
يختص ركوب البحر باحكام منها سقوط الحج اذا غلب الهلاك وتحريره
السفومنه وضمان المودع لو سافر بها في البحر وكذا الوصفي ويستثنى
في بقية الاحكام منها فيما اذا غرر في البحر ومعه فرس فانه يستحق
سهم الفارس **في القول في احكام الحرم** لا يدخله احد الا حرمه او
نكوه الحيازة به ولا يقتل ولا يقطع من فعل خارجة والنجاة به ويحرم
التعرض لصيد ويجوز الجواز بقتله ويحرم قطع شجره وري شيلته
الا الاذن وليس الغسل لدخوله وقضا عفو في الصلوات وحسناته
كسنياته ويؤخذ فيه بالهم ولا يسكن فيه كافر وله الدخول فيه ولا
تمنع ولا قران لمكي ويحتمل الهدايا به ويكره اخراج حجامته وتوابه
وهو مساولعين عندنا في اللقطة والدية على القتال في خطأ ولا
حرم للدينة عندنا فلا تثبت هذه الاحكام الا استثنان الغسل

لدخولها

١٩٢
لدخولها وكراهة المجاورة بها والله سبحانه اعلم **في القول في احكام**
المسجد هي كثيرة جداً وقذايتها الفتاوى في كتاب الصلوة في باب
على حدة فمنها تحريم دخول على الجنب والمريض والنفساء وتو على
وجه العبور وادخال نجاسة فيه يخاف منها التلويث ومنع ادخال
الميت فيه والصحيح ان المنع لصلاة الجنائز وان لم يكن الميت فيه الا
لعدو مطرا ونحوه واختلف في علته فمنهم من علله بنحو التلويث
ومنهم بانهم لم يبين لها وعلى الاول تحريمه وعلى الثاني تنزيهه ودرج
الاول العلامة قاسم ولم يعلمه احد منا بنجاسة الميت لاجتماعه
على طهارته بالغسل حيث كان مسلماً ومنها صحة الاعتكاف فيه
ومنها حرمة ادخال الصبي والمجانين حيث غلب تخشعهم والا
فيكون ومنها منع القاء القمامة بعد قتلها فيه ومنها تحريم البول
فيه وتو في اناه واما الفصد فيه في اناه فلم ان ويذبح ان لافوق
ومنها منع اخذ شئ من اجزائه قالوا في ترابه اذا كان مجتمعاً باذن
الاخذ منه ومسح الرجل عليه والا لا ومنها حرمة البصاق فيه و
القاء النجاسة من فوق العصير اخف من وضعها تحته فان اضطر
اليه دفنه ويكره المضمضة والوضوء فيه الا ان يكون ثمة موضع اعد
لذلك لا يصل فيه او في اناه ويكره مسح الرجل من الطين على عمود
والبزاز على حيطان ولا يحضر فيه بترما وتترك القديمة ويكره
عزس الاشجار فيه لا لمنفعة ليقول التز ولا يجوز ان يخطو طريق فيه
للسرور لا لعدو ويكره الصناعات من خياطة وكتابة باجر وتعليم
صبيان باجر لا بغير الا لحفظ المسجد في روايته ويكره الجلوس

فيه مصيبة ويستحب التحية له اخله فان كان ممن يتكرر دخوله
كفته ركعتان كل يوم ويستحب عقد النكاح فيه وجلس القاضي
فيه ويحرم الوطئ فيه وفوقه كالنخل ويكره دخوله لمن اكل ذابيح
كريمة ويمنع منه وكذلك موزينه ولو لبسانه ومن البيع والشراء
وكل عقد لغير المعتكف بقدر حاجته ان لم يحضر السلعة
والشاهد الضالة والاستعارة والاكل والشوم لغير غريب ومعتكف
والكلام المباح وفي فتح القدير انه ياكل للحسنة كما تاكل النار للطيب
ورفع الصوت بالذكاء لا للمتفقه واخراج الربيع فيه من الدبر
وللعضومة وليس كفسه وتنظيفه وتطيبه وفرضه وايقاده
وتقديم اليمنى على اليسرى عند دخوله وعكسه عند خروجه
ومن اعتاد المرور ياغم ويفسق ويكره تخصيص مكان فيه
لصلاته ولا يتعين بالملازمة فلا يزعم غير لو سبقه اليه ولا اهل
المحالة جعل المسجد الواحد مسجدين والا لمكان يكون لكل
ملائكة مؤذن ولم جعل المسجدين واحدا ولا يجوز اعارة اداة
لمسجد اخر ولا يشغل المسجد بالمتاع الا الخوف في الفتنة العامة
خاتمة اعقله المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم
مسجد بيت المقدس ثم الجوامع الشوارع ثم مساجد البيوت
احكام يوم الجمعة اختص باحكام لزوم صلاة الجمعة و
اشتراط الجماعة لها وكونها ثلاثة سوى الامام والمخطبة لها و
كونها شرطا وقرائة السور المخصصة لها وتحرير الشعر قبلها
بشرط واستئذان الغسل لها والتطيب ولبس الاحسن وتعليم

مسألة غيبية

ويكون ثلث الخف ما اختلف فيه الوضوء والنية كونه في الوجه و
اليدين فقط ولا يجوز الالحد ولا يمسح به الخف ويفتقر الى النية
ولا يسن تجديد ولا تليشه وليس فيه التقص وليسوى فيه
لحدث الا صغيرا والاكثر ما اختلف فيه مسح الجبهة ومسح الخف
لا يشترط شددا على وضوءه ويشترط لبسه على كمال الظاهر
ويجمع مع الغسل بخلاف المسح للخف ويجب تيممها واكثرها
بخلاف الخف ونقص الصلاة بدونه في رواية وهو المعتمد بخلاف
المسح على الخف ان لم يغسلهما ولا يقدر بمدة بخلافه ولا ينقص
اذا سقطت عن غير بر ولا يجزى عاده بخلاف الخف اذا سقط
لا تترع للجنابة بخلاف الخف واذا كان على عضو جبيرتان
فمنقطت احدهما اعادها بلا عاده مسحا بخلاف نزع احد
الخفين ما اختلف فيه الحيض والنفاس قل الحيض محدود ولا
حد لقل النفاس واكثر عشرة ايام واكثر النفاس اربعون
ويكون بر البلوغ والاستبراء دون النفاس والحيض لا يقطع
القتاب في صوم الكفارة بخلاف النفاس وتنقص العدة بر
دون النفاس ويحصل بر الفصل بين الطلاق السنة والبداء
بخلاف النفاس فهذه ستة فاني النهاية من الافتراق باربع
قصود ما اختلف فيه الاذان والاقامة يجوز تراخي الصلاة
عن الاذن بخلاف الاقامة ليسن التمهيل فيه والاسراع فيها
تكره اقامة المحدث لا اذانه ما اختلف فيه سجود السهو والتلاوة
هو مسجدتان وهي واحدة هو في اخر صلاته بعد السلام

وحي فيها هو لا يتكرر بخلافها لا يقوم له ويقوم لما يشهد له
ويسلم بخلافها الذكر المشرع في سجود التلاوة لا يشرع فيما
اختلف فيه سجود التلاوة والشكر سجود الشكر لا يدخل الصلاة
بخلافها واقفوا على وجوب سجدة التلاوة بخلاف سجدة الشكر
فانها جائزة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه لا واجبة وهو معنى
ما روى عنه انها ليست مشروعة اي وجوبا ما اختلف فيه الامام
والمأموم نية الائتمام واجبة على المأموم دون الامام الا
لصحة صلاة النساء خلفه او لحصول الفضيلة ولا تبطل صلاة
الامام اذا بطلت صلاة المأموم بخلاف عكسه اذا عين
الامام واخطا لم يصح اقتداء بخلاف الامام اذا عين المأموم
واخطا ما اختلف فيه الجمع والعيد الجمعة فرض والعيد واجبة
ووقتها وقت الظهر ووقته بعد طلوع الشمس الى زوالها
وشروطها الغفلة وكونها قبلها بخلافه فيها وان لا تعقد في
مصر على قول مرجوح بخلافه ويستحب في عيد الفطر ان يطعم
قبل خروجه الى المصلى بخلافها ما اختلف فيه غسل الميت والحي
وليسحب البدن بغسل وجه الميت بخلاف الحي فانه يبدأ بغسل
يديه ولا يغمض ولا يستنشق بخلاف الحي ولا يؤخر غسل
رجليه بخلاف الحي ان كان في مستقع الماء ولا يمسح راسه في
وضوء الغسل بخلاف الحي في رواية ما اختلف فيه الركعة وصدق
الفطر ويشترط في نصاب الركعة النماء ولو تعذر انجلا ف
نصابها ولا يجوز دفعها الى بخلافها ولا وقت لها ولصدق

الفطر وقت محد ود ياتر بالتأخير عن اليوم الأول ولا يجوز بيعها
قبل ملك النصاب بخلافها بعد وجود الرأس ما اختلف فيه
التمتع والقران يتحل من العتق بعد الفراغ منها ان لم يسبق الهدى
بخلافه يحرم بالعرة وحدها من الميقات ويأتى بافعا لها ثم
يحرم بالتحج من الحرم بخلاف القادر فان لم يحرم بهما معان التلقا
ما اختلف فيه الهبة والابراء يشترط لها القبول بخلافه الرجوع
فيها عند عدم المانع بخلافه مطلقا ما اختلف فيه الاجازة والبيع
التاثير يفسد ويصححها ويملك العوض فيه بالعقد وفيها لا
الابواحد من اربعه ويفسخ بالاعذار بخلافه وتفسخ ببيع حاد
بخلافه ويفسخ بموت احدها اذا عقدت لنفسه بخلافه و
اذا هلك الثمن قبل قبضه لا يبطل البيع واذا هلك الاجرة العين
قبلها ففسخت ما اختلف فيه الزوجة والامة لا قسم للامة بخلافها
ولا حصص لحد الاماء بخلاف الزوجات لا تقدر نفقتها بخلاف
الزوجة فانها بحسب حالها ولا يسقطها التشويع بخلاف
الزوجة ولا صداق لها بخلاف الزوجة ما اختلف فيه نفقة الزوجة
والقريب نفقتها مقدرة بحالها ونفقتها بالكفاية ونفقتها لا
يسقط بمضي الزمان بعد التقدير والاصلاح بخلاف نفقتها
وشرط نفقتها اعيان وزمانه ويسأل المنفق بخلاف
نفقتها ما اختلف فيه المرتد والكافر الاصل لا يقدر المرتد ولو بخرقة
ولا يصح نكاحه ولا تحل ذبيحته ويهدر دمه ويوقف ملكه و
نصر فاته ولا يبي ولا يفا دي ولا يمين عليه ولا يرث ولا يورث

ولا يدين

ولا يدين في مقابر اهل سنته ولا يتبعه ولد فيها ما اختلف فيه العتق
والطلاق يقع الطلاق بالفاظ العتق دون عكسه وهو باع
المباح الا الله تعالى دون العتق ويكون بدعيًا في بعض الاحوال
دون العتق ما اختلف فيه العتق والوقف العتق يقبل التعليق بخلاف
الوقف بالود بخلاف الوقف على معين ما اختلف فيه المدبر وافر
الولد ثلاثة عتق كافي في فروق الكراهية لا تضمن بالغصب و
بالاعتاق والبيع الفاسد ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه و
عتق من جميع المال وحر من الثلث وقيمتها ثلث قيمتها لو كانت قنة
وهو النصف في رواية والثلاثان في اخرى وللجميع في اخرى و
عليها العتق اذا اعتقت ومات السيد لا على المدبرة ولو استولى
ام ولد مشترك لا يملك نصيب صاحبه بالضممان بخلاف المدبرة
وثبت ولدها بالسكوت دون ولد المدبرة ولا تسعي لدين المولى بعد
موت بخلافه ولا تصح تدبيرها ويصح استيلاء المدبرة ولا يملك
الحري بيعها وله بيعه ولو استولى جارية ولد صح ولو صغيرا
ولو برعبه لا ما اختلف فيه البيع الفاسد والصحيح
يفسخ اعتاق البايع بعد قبض المشتري بتكرير لفظ العتق بخلافه
في الصحيح ولو امر المشتري باعتاقه عنه ففعل عتق على البايع بخلافه
في الصحيح ولو امر بطن الخنطة ففعل كان للبايع بخلافه في الصحيح
ولو امر بدبح شاة ففعل كانت للبايع بخلافه في الصحيح ولو امر
عن القيمة بعد فسخ الفاسد ففعل ففعل القيمة وفي الصحيح
لا ثمن عليه ولا شفعة فيه بخلاف الصحيح ما اختلف فيه الامامة

الغنى والقضاء بشرط في الامام ان يكون قوشيا بخلاف القاضي
ولا يجوز تعدد في عصر واحد وبما زعمه القاضي ولو في
مصر واحد ولا يعزل الامام بالفسق بخلاف القاضي على قوله
ما افرق فيه القضاء والحسبة للقاضي سماع الدعوى عموما و
للمحسب فيما يتعلق بتجسس او تطفيف او غش ولا يستمع البيعة و
لا يحلف ما افرق في الشهادة والرواية بشرط العدد فيها دون
الرواية لا يشترط الذكورة في الرواية مطلقا ويشترط في الشهادة
بالعدد والقصاص بشرط الحرية فيها دون الرواية لا يقبل الشهادة
لاسلمه وفرعه ورفقه بخلاف الرواية للعالم الحكم بعلم في الجرح
والمقابلة في الرواية اتفاقا بخلاف القضاء بعلم فففيه اختلاف الان
قبول الجرح المبهم من العالم بخلاف في الشهادة على الشهادة الا عند
تعدد الاصل بخلاف الرواية اذا روى شيئا ثم رجع عنه لا يعمل به
بخلاف الرجوع عن الشهادة بعد الحكم لا يقبل شهادة المحدود
في قذف البتة وتقبل روايته ما افرق فيه حبس الرهن والمبيع لو
كان للبائع غائبا لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا والرهن اذا
كان غائبا عن المصر ويلحق المرهون مؤنة في احضاره لم يلزمه
احضاره قبل اخذ الدين والمرهون اذا عار الرهن من الزمان لم
يبطل حقه في المجلس فله ردة بخلاف البائع اذا عار المبيع او دعم
من المشتري سقط حقه فلا يملك ردة وهما في بيع السراج الوماح
والبائع اذا قبض الثمن وسلم المبيع من المشتري ثم وجد في زوفا
او بنهرجة وردها ليس له استرداد المبيع وفي الرهن ليستردة

ولو قبضه المشتري باذن البائع بعد فقد الثمن ونصرف فيه بيع او
هبة ثم وجد البائع الثمن زيوفا ليس له ابطال الصرف للمشتري بخلاف
الرهن ذكره الاسيبيني في البيوع وقاضيه ان في الرهن ما افرق
فيه الوكيل بالبائع والوكيل بقبض الدين من ابراء الا اول من الثمن وحظه
وضمن ولا يصح من الثاني صح من الاول قبوله الحوالة لامن الثاني
وصح من الاول اخذ الرهن لامن الثاني وصح منهما اخذ الكيل
وصح ضمان الوكيل بالقبض للدين فيه ولا يصح ضمان الوكيل في
البيع المشتري في الثمن وتقبل شهادته الوكيل بالقبض بالدين لا
الوكيل بالبائع به والمشتري مطالبه الوكيل بما دفعه له اذا سلمه
للموكل بعد فسخ البيع بخلاف الوكيل بالقبض ما افرق فيه
التكاح والرجعة لا ينعى الا بشهود بخلافها لا بد فيه من رضاها
بخلافها لا مهر فيها بخلافه لا ينعى الا المعتدة بخلافه ما افرق
فيه الوكيل والوصي عليك الوكيل عزل نفسه لا الوصي بعد القبول
لا يشترط القبول في الوكالة ويشترط في الوصايا ويتقيد الوكيل
بما قيده الموكل ولا يتقيد الوصي ولا يستحق الوكيل اجره على عمله
بخلاف الوصي ولا يصح الوكالة بعد الموت والوصايا يصح وتصح
الوصايا وان لم يعلم بها الوصي بخلاف الوكالة ويشترط في الوصي
الاسلام والعقل والبلوغ والعقل ولا يشترط في الوكيل الا العقل
واذا مات الوصي قبل تمام المقصود نصب القاضي غيره بخلاف
موت الوكيل لا نصب غيره الا عن مقصود للحفظ وفي ان القاضي
يعزل وصي الميت بخيانة او تهمة بخلاف الوكيل وفي ان الوصي

اذا باع شيئا من الزكوة فاذ على المشتري ان لا يعيب ولا يئنه له فانه
 يحلف على البتة بخلاف الوكيل يحلف على نفي العلم وهي في القينة
 ولو اوصى لفقراء اهل بلج فالفضل للوصي ان لا يباع وزيلج فاف
 اعطى في كونه اخرى جاز على الاصح ولو اوصى بالتصدق على فقراء
 للناحية يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء ولو خص فقال
 لفقراء هذه السكة ولم يجر كذا في وصايا خزانة المفتين وفي
 للثانية ولو قال الله على ان اتصدق على جنس فتصدق على غير
 لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك
 ضمن المأمور انت في هذا مما خالف فيه الوصي الوكيل ولو استاجر
 الموصي الوصي لتنفيذ الوصية كانت وصية له بشرط العمل و
 هي في الثانية ولو استاجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم
 صحت والا لا ويحتمل ان في ان كلا منهما امين مقبول القول مع
 اليقين ويصح ابراهما عما وجب بعقد هما ويضمنان وكذا يصح
 حطهما وتاجيلهما ولا يصح ذلك منهما فيما لم يجب بعقد هما
 واعلم ان الوصي والوارث يشتركان في الخلاف عن الميت في
 التصرف والوارث اقوى ملكة العين فلو وصى بعتق عبد معين
 فملك منها اعتاقه لكن يملك الوارث اعتاقه تخيرا وتعليقا وتديرا
 وكتابة ولا يملك الوصي الا التبيين وهي في التخصيص ولا يملك الوارث
 بيع التركة لغضا الذين وتنفيذ الوصية ولو غلب الوصي الا
 بامر القاضي وهي في الثانية وصي القاضي كوصي الميت ويفترقا
 في احكام ذكرناها في وصايا الفوائد امين القاضي كوصيته و

يفترقان

يفترقان في ان الامين لا يلحقه عهد كالقاضي ووصيته تلحقه كوصي
 الميت والله اعلم سبحانه الله رب العالمين ولتتم هذا الفن بقواعد
 شتى من ابواب متفرقة وفوائد لم نذكر فيها سبق **قاعدة** اذا اتى
 بالواجب وزاد عليه حل يقع الكل واجبا ام لا قال اصحابنا لو قرأ
 القرآن كله في الصلوة وقع فرضا ولو اطال الركوع والتجويد فيها
 وقع فرضا واختلغا فيما اذا مسح جميع رأسه فتقبل يقع الكل فرضا
 والمعتبد ان الاول فرض والثاني مع الثالثة سنة مؤكدة ولو
 اراد ان ما اذ النرج بعيرا عن خمس من الابل حل يقع فرضا او سنة
 وما اذا نذر ذبح شاة فذبح بدنة واصل فاندته في النية حل
 ينوي في الكل الوجوب ام لا وفي الثواب حل ثاب على الكل ثواب
 الواجبا وثواب الثقل فيما زاد وفي مسئلة الزكوة لو استحق الاسترداد
 من العامل حل يرجع بقدر الواجبا والكل فدايتهم قالوا في الاضحية
 كما ذكره ابن وهبان معزيا الى الخلاصة العتي اذا ضحى ثنابن وقفت
 واحدة فرضا والاخرى تطوع وقيل الاخرى حلت في ولاد
 حكم ما اذا وقف بعرفات من القدر الواجبا وزاد على حالها في نفقة
 الزوجة او كشف عورتها في الخلا زيدا على القدر المحتاج اليه حل باثم
 على الجميع **قاعدة** تعلم العلم يكون فرض عين وهو بقدر ما يحتاج
 اليه لخدمة وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومنه وباهو
 البقرة في الفقه وعلم القلب وحراما وهو علم الفلسفية علم المنطق والشعبة
 والتبليغ والرمز وعلوم الطبيا يعين والسحر ودخل في الفلسفية المنطق
 ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقى ومكروها وهو اشعار المولدين

اذا باع شيئا من الزكوة فاذ على المشتري ان لا يعيب ولا يئنه له فانه يحلف على البتة بخلاف الوكيل يحلف على نفي العلم وهي في القينة ولو اوصى لفقراء اهل بلج فالفضل للوصي ان لا يباع وزيلج فاف اعطى في كونه اخرى جاز على الاصح ولو اوصى بالتصدق على فقراء للناحية يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء ولو خص فقال لفقراء هذه السكة ولم يجر كذا في وصايا خزانة المفتين وفي الثانية ولو قال الله على ان اتصدق على جنس فتصدق على غير لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور انت في هذا مما خالف فيه الوصي الوكيل ولو استاجر الموصي الوصي لتنفيذ الوصية كانت وصية له بشرط العمل وهي في الثانية ولو استاجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صحت والا لا ويحتمل ان في ان كلا منهما امين مقبول القول مع اليقين ويصح ابراهما عما وجب بعقد هما ويضمنان وكذا يصح حطهما وتاجيلهما ولا يصح ذلك منهما فيما لم يجب بعقد هما واعلم ان الوصي والوارث يشتركان في الخلاف عن الميت في التصرف والوارث اقوى ملكة العين فلو وصى بعتق عبد معين فملك منها اعتاقه لكن يملك الوارث اعتاقه تخيرا وتعليقا وتديرا وكتابة ولا يملك الوصي الا التبيين وهي في التخصيص ولا يملك الوارث بيع التركة لغضا الذين وتنفيذ الوصية ولو غلب الوصي الا بامر القاضي وهي في الثانية وصي القاضي كوصي الميت ويفترقا في احكام ذكرناها في وصايا الفوائد امين القاضي كوصيته و

على ما علم من كلامه

من الغزله والبطالة ومباحا كاشعارهم التي لا يهجو فيها وكذا المنكاح
يدخله الاحكام الخمسة كما بينا في شرح الكون من وكذا الطلاق يدخله
وكذا القتل **فائدة** ذكر البرزخي في المناقب عن الامام الجواد الرضا
لا يصير محدثا كما لا الان يكتب اربع اربع اربع اربع اربع
في اربع عند اربع اربع اربع اربع اربع اربع اربع اربع اربع
لا تتم الا ب اربع اربع اربع اربع اربع اربع اربع اربع اربع
باربع فاذا صبر اكرم الله تعالى في الدنيا باربع واثابه في الآخرة
باربع اما الاولى فاخبرنا الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وشرايع
واخبار الصيابة ومقاديرهم والتابعين واخوانهم وسائر العلماء و
قواربهم مع اربع اسماء رجالهم وكناهم وامكنتهم وازمنتهم كاي
التحيد مع الخطب والدعاء مع التوسل والتمجيد مع التوبة والتكبير
مع الصلوة مع اربع المسندات والمرسلات والموقوفات والمقطعات
في اربع في صغر في اذراكم في شبابهم في كهولتهم عند اربع عند
شغلهم عند فراغه عند فقره عند غناه باربع بالرجال بالرجال
والنساء بالرجال على اربع على الحجاز على الاحزاب والجلود
والاكثاف الى الوقت الذي يمكن نقلها الى الاوراق عن اربع عن
من هو فوقه ودونه ومثله وعن كتابه ابيه اذا علم انه خطه لا اربع
لوجه الله تعالى ووضاه والعلم ان واقف كتاب الله تعالى و
لنشرها بين طائفتها ولا حياء بعد موته ثم لا تتم له هذه الاشياء
الا ب اربع من كسب العبد وهو معرفته الكتاب واللغة والقصر
والخسر مع اربع من عطاء الله تعالى الصحة والقدرة والحرص

والخفلة فاذا اتممت له هذه الاشياء ما ن عليه اربع الاحل والولد والمال
والوطن واستب اربع بشهادة الاعلاء وملائمة الاصدقاء وطعن
الجبال وحسد العلماء فاذا صبر اكرم الله تعالى في الدنيا باربع
بعض القناعة وحبية النفس ولذة العلم وحياء الابد واثابه في
الآخرة باربع بالشفاعة لمن اراد من اخوانه ويظل العرش حيث
لاخل الاخله والشراب من الكوثر وجوار النبيين عليهم الصلوة
والسلام في اعلاء عليين فان لم يطق احتمال هذه المشاق فاعلم
بالفقه الذي يمكن تعلمه وهو في بيته فان ساكن لا يحتاج الى
بعد اسفار وطى ديار وركوب بجان وهرمع ذلك ثم للحد
وليس ثواب الفقيه وعزته اقل من ثواب المحدث وعزته انت
فائدة قال في اخر المصنف اذا استلنا عن مذهبنا ومذهب
مخالفتنا في الفروع يجب علينا ان نجيب بان مذهبنا صواب
يحتمل الخطأ ومذهب مخالفتنا خطأ يحتمل الصواب لانك
لو قفلت القول لما صح قولنا ان الجنب يخطئ ويصيب واذا استلنا
عن معتقدنا ومعتقد خصومنا في العقائد يجب علينا ان نقول
الحق ما نحن عليه والباطل ما عليه خصومنا هكذا نقل عن المشايخ
انتهى **قاعدة** المفرد المضاف الى معرفته للجمهور صرحوا به في
الاستدلال على ان الامر للوجوب في قوله تعالى فليصد الذين
يخالفون عن امر ائمة الله تعالى ومن فروعه الفقهية لم
اوصى بولد زيدا ووقف على ولد وكان له اولاد ذكور وانا
كان لكل ذكر في فتح القدير من الوقف وقد فرغته على الباقى ومن

القمران يتضرع كل واحد لنفسه وكذا في الظلمة الهائلة والربيع
 الشديد والزوال والضوايق وانتشار الكواكب والضوايق
 بآليل والتنج والامطار الدائمة وعموم المرض والخوف الغالب
 من العدو ونحو ذلك من الافزاع والاهوال لان كل من الايات
 المخوفة ^{تنته} فان قلت هل يشرع الاجتماع للدعاء برفعه كما
 يفعل الناس بالمقاهرة بالجبل قلت هو كخسوف القمر وقد قال
 في خزائن المفتين والضوايق في خسوف القمر قولي فرادى وكذلك
 في الظلمة والربيع والغزاع لا باس بان يصلوا فرادى ويدعوا
 ويتضرعوا الى ان يزول ذلك انتهى فظاهر انهم يجتمعون للدعاء
 والتضرع لانه اقرب الى الاجابة وان كانت الصلاة في فرادى وفي
 المجتبي في خسوف القمر وقيل للجاعة جائزة عندنا لكنها ليست
 بسنة انتهى وفي سراج الوهاج يصلي كل واحد لنفسه في خسوف
 القمر كذا في غير الخسوف من الافزاع كالربيع الشديد والظلمة
 الهائلة والخوف من العدو والامطار الدائمة ^{والربيع} والغلبة
 وحكمها حكم خسوف القمر كذلك في الوجيز وحاصله ان العبد
 ينبغي له ان يضرع الى الصلاة عند كل حادث فقد كان عليه الصلوة
 والسلام اذ اخرجته امر صلى الله عليه وسلم وذكر شيخ الاسلام العيني في
 شرح الهداية الربيع الشديد والظلمة الهائلة بالتهديد والتنج و
 الامطار الدائمة والضوايق والزوال وانتشار الكواكب والضو
 الهائل بالليل وعموم الامراض وغير ذلك من التوازل والاهوال
 والافزاع اذا وقعت صلوا وعدنا وسألوا وقضوا وكذا في

٢٠٩
 الخوف الغالب من العدو وانتبه وقد سرحوا بالاجتماع والدعاء لعموم
 الامراض وقد صرح شارحوا البخاري ومسلم والمتكلمون على الطاعون
 كابن حجر بان الويل اسم لكل مرض عام وان كل طاعون وباء وليس
 كل وباء طاعونا انتهى فتصرح اصحابنا بالمرض العام بمنزلة قصر يحجم
 بالوباء وقد علمت انه يشتمل الطاعون وبه علم جواز الاجتماع للدعاء
 برفعه لكن يصلون فرادى ركعتين ينوي ركعتي رفع الطاعون وصرح
 ابن حجر بان الاجتماع للدعاء برفعه بدعة واطال الكلام فيه وقد ذكر شيخ
 الاسلام العيني في شرح البخاري سببه وحكم من مات به ومن
 قام في بلد صابرا محتسبا ومن خرج من بلد هو فيها ومن دخلها
 بذلك علم ان اصحابنا رحمهم الله تعالى لم يهملوا الكلام على الطاعون
 وقد اوسع الكلام فيه الامام الشافعي في القضاة من الخفية كما ذكره
 شيخ الاسلام ابن حجر في كتابه المسمى ببذل الماعون في فوائده فصل
 الطاعون وقد علمت انه في تلك السنة من اوله الى اخره وقد ذكر
 فيان للربيع ^{في} متاخرى الشافعية ان الطاعون اذا ظهر في
 بلد انه مخوف الى ان يزول عنها فقنبر بقصر فاته من الثلث كالمريض
 وعند المالكية روايتان والمخرج منهما عندهم ان حكمه حكم الضيق
 واما الخفية فلم ينصوا على خصوص المستثناة ولكن قواعدهم تقتضي
 ان يكون الحكم كما هو للضيق عند المالكية هكذا قال في جماعته من
 علمائهم انتهى قلت فما كانت قواعدنا في حكم الضيق لانهم قالوا
 في باب طلاق المريض لوطلاق الزوج وهو محصور وفي صفت
 القتال لا يكون في حكم المريض فلا ميراث لزوجته لان الغالب

من
السلامة بخلاف ما رزى جلا او قدم ليقتل بقود او رجم فانه في حكم
المريض لان الغالب الملاك استشهاده وغاية الامر في الطاعون ان يكون
من تزل ببلدهم كالواقفين في صف القتال فانه اقل جماعة من علمائنا
لابن حجر ان قواعدنا تقتضي ان يكون كالصحيح يعني قبل نزوله بولده
اما اذا طعن واحد فهو مريض حقيقة وليس الكلام فيه انما هو
في من لم يطعن من اهل البلد الذي تزل بهم الطاعون وقد ذكر شيخ
الاسلام ابن حجر في ذلك الكتاب المسئلة الثانية يستنبط من احد
الاجوه في النهي عن الدخول الى بلد الطاعون وهو منع التعرض
الى البلاء ومن الادلة الدالة على مشروعية الدواء التحري في ايام
الوباء من امور وصح بها هذا الاطباء مثل اخراج الوطوب بالفضيلة
وتقليل الغذاء وترك الرياضية والمكث في الحمام وملازمة
الشكون والدعة وان لا يكثر استنشاق الهوى الذي يحض و
صرح الرئيس ابو علي بن سينا بان اول شئ يبدأ به في علاج
الطاعون الشرط ان امكن فليستل ما فيه ولا يترك حتى يجده فتزداد
بسميته فاذا اخرج الى مصه بالمجبة فليفعل بلطف وقال ايضا
يعالج الطاعون بما يقبض ويبرد وبأمر سفيحة مبلولة مخموسة
في خل وما اودهن ورد اودهن تفاح اودهن اسن وتعالج
بالاستفراغ بالقصد بما يحتمله الوقت ولاخذ ما يخرج للظن
فريقل على القلب بالحفظ والتقوية بالمبراد والمعطرات ويجعل
على الطيب من اذوية اصحاب الحنفية الجباري قلت وقد
اغفل اهلنا في عصرنا وما قبله هذا التدبير فوقع التعريض

الشديد من قواطعهم على عدم التعرض لصاحب الطاعون باخراج الدم
حتى شاع ذلك وداع بحيث صار عامتهم يعتقدون تحريم ذلك وهذا
النقل عن رأيهم يخالف ما اعتمدوه والعقل يوافقه كما تقدم ان
الطعن يثير الدم الكامن فيهم فصيل الى مكان منه شر يصل اثره من
الى القلب فيقتل ولذلك قال ابن سينا ^{المدن} الما ذكر العلاج بالشرط او
الفصد انه واجب استعجاله كلام شيخ الاسلام رحمه الله تعالى وغيره
في البرازية وتزلزلت الارض وهو في بيته يستحب له الفرار الى
الضريح لقوله تعالى ولا تلحقوا بالذين يموتون الى التهلكة وفيه قيل الفرار
مما لا يطاق من سنن المرسلين انتهى وهو يفيد جواز الفرار من
الطاعون اذا نزلت ببلاهة والحديث في التخصيص بخلافه ورد
العلاج في فتاواه انه صلى الله تعالى عليه وسلم مر به في مائل
فاسرع المشي فقبل له اقتر من قضاء الله تعالى فقال صلى الله
تعالى عليه وسلم فرار الى قضاء الله تعالى ايضا انتهى **قائ**
فقل الامام السبكي الاجماع على ان الكنيسة اذا هدمت ولو
بغير وجه لا يجوز اعادة ما ذكره الاسيوطي في حسن المحاضرة
في اخبار مصر والقاهرة عند ذكر الامراء قلت يستنبط من ذلك
انما اذا قفل لا تفتح ولو بغير وجه كما وقع ذلك في عصرنا بالقاهرة
في كنيسة مجارة زويلة فقلها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة
فلم تفتح الى الان حتى ورد امر السلطان بفتحها فلم يتجا سحاكم على
فتحها ولاينا في ما قبله السبكي من الاجتماع قول اصحابنا ويعاد
المنهدم لان الكلام فيما هدمه الامام لا فيما انهدم فليتأمل

فائدة الفسق لا يمنع اهلية الشهادة والقضاء والامامة والسلطنة والامامة والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف ولا تحمل توليته كما كتبنا في الشرح واذا فسق لا ينزل وانما يستحقه بمحض يجب عزله او يحسن عزله الا بالسفينة فانه لا ولاية له في مال ولد كما في وصايا الخليفة وقتت عليه النظر فلا ينظر له في الوقف وان كان ابن الواقف المشروط له الما ان قصر في نفسه لا ينفذ فكيف يفسد في غير ملكه ولا يؤمن على ماله وكذا لا يدفع الزكاة بنفسه يده ولا ينفق النفقة على نفسه كما ذكره في محله فكيف يؤمن على مال الوقف وفي فتح القدير الصالح للنظر من لم يستل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف ثم قال ومنع بانه مما يخرج به الناظر ما اذا ظهر فسق كشر با شخص ونحو انتهى والمظاهر ان يخرج من بني لما لم يسترفاعه فيخرج به القاضي لانه ينزل به لما عرف في القاضي ثم اعلم ان السفينة لا يستلزم الفسق لما في الذخيرة من البحر السفينة المبذور المضيع لماله سواء كان في الشربان جمع اهل الشراب والفسقة في دانه ويطعمهم ويسقيهم ويسرف في النفقة ويفتح باب الجائزة والعطاء عليهم وفي الخبير ان يصرف ماله في بناء المساجد واشباه ذلك فيخرج عليه القاضي صيانة لماله انتهى وذكر الزيلعي ان السفينة من عادات التبذير والاسراف في النفقة وان يتصرف تصرفا لا لغرض لا يعلم العقل من اهل الدنيا تغرضا مثل دفع المال الى المغني والعماد وشري للمهام الطيانه بمن غالو والعين في التجارة من غير محبة واصل المسامحة في القصرات والبر

والاحسان مشرع والاسراف حرام كاسراف في الطعام والشراب انتهى والغفلة من اسباب البحر عند ما ايضا والغافل من ليس بمغفلة ولا يقصد لكن لا يمتد الى القصرات الربحية فيعين في البساعة لسلامة قلبه ذكر الزيلعي ايضا ولم ارحم شهادة السفينة ولا شك انه ان كان مضيقا لماله في الشربان فهو فاسق لا يقبل شهادته لكن هل المراد بالمغفل في الشهادة المغفل في البحر قال في النائية ومن اشتدت غفلته لا يقبل شهادته انتهى وفي الغريب رجل مغفل على اسم المفعول من الفعل وهو الذي لا فطنة له انتهى وفي المصباح الغفلة غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره له انتهى والمظاهر ان المغفل في البحر غير في الشهادة وهو انه في البحر من لا يمتد الى القصرات الربحية وفي الشهادة من لا يتذكر ما رآه او سمعه فلا قدرة له على ضبط المشهود **فائدة** لا تكون الصلاة على ميت موضوع على دكان ولا ينافي فيه قولهم ان له حكم الامام وهو يكره انفراد على الدكان لانه معلل بالتشبيه باهل الكتاب وهو مفقود هنا والاصل عدم الكراهة وبه افقت **فائدة** ذكرنا في من القضاء في شرح المسلم الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء فرق ما بين الاخص والاعم ففقه القضاء اعم لانه العلم بالاحكام الكلية وعلم القضاء الفقه بالاحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها عن النوازل الواقعة ومن هذا المعنى ما ذكر ابن الرقيق ان اميرافوقية استفتى اسد بن العزاز في دخوله الحمام مع جواربه دون ساتر له واهن فاقاه بالجواز لانه من ملكه واجاب ابو محمد بن غنيم ذلك وقال له ان جاز النظر اليك لانه وجاز لهن النظر اليك لانه يجوز لهن النظر

والا كان في البحر فاسق لا يقبل شهادته

بعضهم ببعض فاحمل اسد اعال الفخر في هذه الصور الجزئية فلم يعتبرها
لحن فيما بينهم واعتبرها ابو سحر والفرق المذكور هو ايضا الفرق
بين علم الفنيا وفقه الفنيا ففقه الفنيا هو العلم بالاحكام الكلية
وعلمها هو العلم بتلك الاحكام مع ترتيبها على النوازل ولما ولي الشيخ
المفقيه الصالح ابو عبد الله بن شعيب قضاء القير وان جعل
تخصيله في الفقه واصوله شهيرا فلما جلس للخصوم اليه وفصل
بينهم دخل منزله مقبوضا فقال له زوجته ما شانك فقال لها عسر
علي علم القضاء فقالت له رايت الفنيا عليك سبالة اجعل للفنيين
كستفتين سالك فاعتبرت ذلك فسهل على انتهى **فائدة** ذكر
الامدى ان شروط الامامة المتفق عليها ثمانية الاجتهاد في الاحكام
الشرعية وان يكون بصيرا بامر الحرب وتدير الجيوش وان
يكون له قوة بحيث لا يهول اقام الحدود وضرب الرقاب و
انصاف المظلوم من الظالم وان يكون عدلا بالغا ذكرا حرا
نا فلا الحكم مطاعا قادرا عن من خرج عن طاعته واما المختلف
فيها فكونه قرشيا وهاشميا ومعصوما وافضل اهل زمانه ذكر
الامدى من كتاب الامامة **فائدة** كل انسان غير الانبياء لم يعلم
ما اراد الله تعالى له وبالله التوفيق الله تعالى غيب عنا الا
الفقهاء فانهم علموا ارادته تعالى بهم بغير الصناديق المصدوق
بقوله عليه الصلوة والسلام من ير د الله به خيرا يفقهه في الدين
كذا في اول شرح البهجة للبرقي **فائدة** اذا ولي السلطان مدرسا
ليس باهل لتفريع توليته لما قد مناه من ان فعله مقيد بالمصلحة ولا

مصلحة في توليته غير الاهل خصوصا فان علم من سلطان زمانا انما
يولي المدارس على اعتقاد الاهلية فكانها كالمشروطة وقد قالوا في
كتاب القضاء لو ولي السلطان قاضيا عدلا ففسق اغزل لانما
اعتمد عدالة صادرة كانتا مشروطة وقت التولية قال ابن الكمال و
عليه الفتوى فكذلك يقال ان السلطان اعتمد اهليته فاذا الركن
موجود لم يصح تقريره خصوصا ان كان المقر مدبر اهل فان الاهل
لم يغزل وصريح البرازي في الصلح ان السلطان اذا اعطى غير
المستحق فقد ظلم مرتين بمنع المستحق واعطاء غير المستحق وقد منا
عن رسالة ابي يوسف الى حارون الرشيد ان الامام ليس له ان
يخرج شيئا من يد احدا الا بحق ثابت معروف وعن فتاوى قاضينا
ان امر السلطان انما ينفذ اذا وفق الشرع والا فلا ينفذ وفي مفيد
الدعم ومبيد النعم المدرس ان لا يكون صالحا للتدريس لم يحل له تناول
المعلوم ولا يستحق الفقهاء المنزلة معلوما لان مدرستهم شاذة
عن مدرستهم وهذا كله مع قطع النظر عن شرط الواقف في المدرس
اما اذا علم شرعه ولم يكن المقر متصفا به لم يصح تقريره وان كان
اهلا للتدريس لوجوب اتباع شرطه والاهلية للتدريس لا يفتقر
على من لم بصيرة والذي يظهر انها بعرفة المنطوق الكلام ومفهوم
وبعرفة المفاهيم وان يكون له سابقه اشتغال على المشايخ بحيث
صار يعرف الاصطلاحات ويقدر على اخذ المسائل من الكتب وان
يكون له قدرة على الاستل ويحسب اذا استل ويتوقف ذلك على
سابقه اشتغاله في النحو والصرف بحيث صار يعرف الفاعل من

المفعول الى غير ذلك واذا قرأ لا يلبس واذا نحن قارئ محضرت ردة عليه
قائلة ثلاثة لا يستجاب دعاؤه رجل له امرأة سيئة الخلق فلا
يطلقها ورجل اعطى مالا سبعها ورجل دأب ولم يشهد كذا في
حجر المحيط **قائلة** كل شيء يستل عن العبد يوم القيامة الا العلم فان
الله تعالى لا يستل عنه لانه طلب من بيته ان يطلب الزيادة منه **قائلة**
وقل رب زدني علما فكيف يسأله عنه ذكره في المنصوص **قائلة**
سئلت عن مدرسه بها صنف لا يصلي فيها احد ولا يدرس والقاضي
جالس فيها الحكم فهل له وضع خزائنه بها لحفظ المحاضر والسيارات
للتفيع العام ام لا فاجبت بالجواب اخذنا من قولهم لوضا الطريق على
المادة والمسجد واسع فلهما ان يوسعوا الطريق من المسجد ومن قولهم
لو وضع اثاث بيته في المسجد للصوف في الفتنة العامة جاز ولو
كان الحبوب ومن قولهم بان القضاء في الجامع اولى وقالوا المأثرة
ان يوجر فناء التجارة ليستجر المصلحة المسجد وله وضع الشرر
بالاجارة في فناء ولا شك ان هذا الصنف من القضاء وحفظ
السيارات من النفع العام فلهما يجوز واجمع بعض المسجد طريقا دفعا
للضرر العام وجوزوا اشتغالهم بالحبوب والاثاث والمتاع
وجوزوا دفعا للضرر الخاص وضع الثقل على رقبته وصرحوا بان القضاء في
الجامع اولى من القضاء في بيته وصرحوا بان القاضي يضع قطنة
عن يمينه اذا جلس فيه للقضاء وهو ما في السجلات والمعاشر و
الوثائق فجوزوا اشتغال بعضه بها فاذا كثرت وتعد رجليها
كل يوم من بيت القاضي الى الجامع دعت الضرورة الى حفظها

قائلة معنى قولهم الاشبه انه اشبه بالمنصوص رواية والراجح رواية
فكون الفتوى عليه كذا في قضاء البرائة **قائلة** اذا بطل الشيء بطل ما في
ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن قالوا لو
اوقف له ضمن عقد فاسد فاسد فاسد الا براءة كما في البرائة وقالوا النعا
ضمن عقد فاسدا وباطلا لا ينعقد به البيع كما في الخلاصة وقالوا
لو قال بعثك دى بالف فقتله وجب المقصاص كما في خزائنه للمفتين
ولا يعتبر ما في ضمنه من الاذن بقتله فانه لو اقبلت لا يقصاص **قائلة**
لبطلان فبطل ما في ضمنه وقالوا كما في الخزائنه لو اقبلت لموقوف عليه ولم
يكن ناظر حتى لم يصح وان اذن المستاجر في العانة فافق لم يرجع
على احد وكان متطوعا فقلت لان الاجابة لما لم يصح ما في ضمنه و
قالوا لو جدد التكاك لم تكو حته به لم يلزمه فقلت لان التكاك
الثاني لم يصح فلم يلزم ما في ضمنه من المهر وقد استفتي في القضية
مستقلين يلزم بينهما لو جدد الزيادة لا الاحتياط ولو قال لها
ان ابرأني فاني امهرتك مهر اجديدا فابراة فخذ دله في هذه
الصورة وقعت حادثة اشترى جامع مع اوقافه ووقفه وضمه
الى وقف آخر وشرط له شروطا فافقت ببطلان شروطه لبطلان
المتضمن وهو شراء الجامع ووقفه فبطل ما في ضمنه وقالوا لو اشترى
يمينه بما لم يجوز وكان له ان يستخلفه انتهى قلت لان الشراء
باطل فبطل ما في ضمنه من اسقاط اليمين ثم قلت يمكن ان يفرع
عليه ما لو باع ولفيته في الوقف لم يصح ولا يسقط حكمه منها نحو بيع
على هذه وخرج عنها ما ذكره في البيوع لو باع المئارة واجمع الاشياء

لطلب له تركها مع بطلان الاجارة ففقضى القاعدة ان لا يطيب
لثبوت الاذن ضمن الاجارة وما ذكره في المكاتب لوابرا المولى
عن بدل الكتابة فلم يقبل عتق وبقى البطل مع ان الابرار منصفين للعتق
وقد بطل المنصفين بالرد ولم يبطل ما في ضمنه من العتق وما ذكره في
الكشفة لوصاح الشفع بطله بغيره لكن كان اسقاطا للشفعة مع
ان المنصفين للاسقاطا صلحه وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه وقالوا
لوياع شفعة بما لم يصح وسقطت فقد بطل المنصفين ولم يبطل المنصفين
وقالوا وقال العين لامرته والمخير المخيرة اختار في ترك الشفع
بالت فاختارت لم يلزم المالم وسقطت حيا رها فقد بطل التزام
المال لا ما في ضمنه وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة على الشفع
فلا يجيب المالم وسقط **قائمة** يقرب من هذه القاعدة قوله المبني
على الفاسد فاسد وليستفني منها مسئلة الدفع الصحيح للدعوى
الفاسدة صحيح على المختار وقيل لا لان البناء على الفاسد فاسد
ذكر النزاع في الدعوى وبنت في الشرح **قائمة** صحته بعد
فسادها في المسئلة الخمسة قائمة اذا اجتمع الحقان قدم حق
العبد لا حياجه على حق الله تعالى لغنا باذن الا فيما اذا احرر
وفي ملكه صيد وجب ارساله حق الله تعالى ومنهم من يقول انه
من باب الجمع بينهما لا الترجيح ولذا يرسله على وجه لا يضيع والله
سبحانه وتعالى اعلم **بسم الله الرحمن الرحيم** الحمد لله اولا
اخرا والصلوة والسلام على من كملت محاسنه ظاهره وباطنه
وبعد فهذا هو الفن الرابع من الاشياء والنظاير وهو فن الاغنا

جمع لغز قال في الصحاح الغزى كلاما ذا غم مراده والاسم للغز والجمع
الالغاز مثل رطب وادطاب واصل الغز جبر اليربوع بين القاصعة
والنافعا يحفر مستقيما الى اسفل ثم يعدل عن يمينه وشماله ثم
يعرضها يخفي مكانه بتلك الالغاز انتهى وقد طاعت قد بما حيرة
الفقهاء والعهدة فزايها مشتملا على كثيرين من ذلك ثم رايت
قويا الذخاير الاشرفية في الالغاز الخفية الشيخ الاسلام عبد
البراب الشحنة فانتجت منها احسنها باختصارا نارا كما فرغ على
ضعف وكان ظاهرا **كتاب الطهارة** ما افضل المياه فقل
ما نبع من اصابعه عليه الصلوة والسلام اى حوض صغير لا يتبع
بوقوع النجاسة فيه فقل حوض للعام اذا كان الفرق منه متداركا
اى حيوان اذا اخرج من البر حيا نزع الجميع وان مات لا فقل
القارة ان كانت هاربة من المرة ينزع كله والا لاى يبرج
نزع دلو واحد منها فقل يترصب فيها الدلو الاخير من يترجست
يموت بخوفه اى ماء كثير لا يجوز الوضوء به وان نقص جاز فقل
هو ما حوض اعلاه ضيق واسفله عشرة في عشرة اى ماء طهور
يجوز الوضوء به ولا يجوز شربه فقل ماء مات فيه ضفدع مجرى ونفت
كتاب الصلاة اى تكبير لا يكون به شاذعا فيها فقل تكبيرة
تجب دون التعظيم اى مكلف لا يجب عليه العشاء والموتر
فقل من كان في بلد اذا غربت الشمس فيها طلعت اى مصل نفسه
صلاته بقراءة القرآن فقل من سبقه للحدث فقرأ في ذهابه
اى صلاة قراءة بعض السور افضل من سورة فقل التراويح

مطلب افضل المياه

لا استحباب الختم في رمضان فاذا قرأ بعض سورة كان افضل من
قراءة سورة الاخلاص ويمكن ان يقال في غيرها ايضا لان البعض
اذا كان اكثر اية كان افضل اى صلاة افسدت خمسا و اى
صلاة صحت خمسا فقل رجل ترك صلاة وصلى بعد ما خمس
ذاكر الفاتحة فاذا قضى الفاتحة هتدت الخمس فان صلى
السادسة قبل قضائها صحت الخمس ولى فيها كلام في شرح
الكناز اى صلاة هتدت اصلها الحدث فقل مصلى الاربع اذا
قام الى الخامسة قبل القعود قدر التشهد فوضع يمينه فاحدث
قبل الرفع ثم ولو رفع قبل الحدث هتدت وصفا الفرضية
وفيها قال ابو يوسف رحمه الله تعالى عليه صلاة هتدت اصلها
الحدث تعبها من قول محمد اى مصل قال نعم ولم يفسد صلاة
فقل من اعتادها في كلامه اى مصل متوضى راي الماء هتدت
صلاة فقل المقتدى بامام منيعة اذا رآه دون امامه اى امرأة
فصلح امامة الرجال فقل اذا قرأت اية سجدة سجدت وتبعها
السايعون اى فريضته يجبا داؤها ويحرم قضاؤها فقل
للمسجد اى رجل كوز اية سجدة في مجلس واحد وتكرر الوجوب
عليه فقل اذا تلبسها خارج الصلوة وسجد لها فزاعدها في الصلاة
كتاب الزكاة اى مال وجبت زكاة ثم سقطت بعد الحول
ولم يهلك فقل الموهوب اذا رجع الواهب فيه قبل المهر بعد
الحول ولا زكاة على الواهب ايضا اى نصاب حولي فارغ عن
الدين ولا زكاة فيه بعد الحول فقل المهر قبل القبض ومال الصغير

اى رجل ترك ويجزى له اخذها فقل من ملك نصاب سائمة لا تساو
مانتي درهم اى رجل ملك نصابا من النقد وعلت لم فقل من لم يكون
له يقضيها ~~بما~~ اى رجل يبيع له اخفاه اخرجهما عن بعض دون
بعض فقل المزيضا اذا خاف من ورثته يخرجها سن منهم اى رجل يستحب
له اخفاه فقل الثالث من الغلبة لا يعلمون كثر ماله اى رجل غنى
عند الامام فلا يحل له فقير عند عهد فقل لم فقل من له دور يستعملها
ولا يملك نصابا **كتاب الصوم** اى رجل افطر بلا عذر ولا كفارة عليه
فقل من رآى وحده ^{المسائل} ورده القاضى شهاده و كان يقول كان في صحة
صومه اختلاف اى رجل نوى رمضان في وقت السنة ووقع فقل فقل
من بلغ بعد الطلوع اى صائم ابتلع ريق غيره وعليه الكفارة فقل من
ابتلع ريق جيبه اى صائم افطر ولا قضاء عليه فقل من شرع فيه فقل
كفى شرع بنية القضاء فبين ان لا قضاء عليه اى رجل نوى الطلوع
في وقته ولم يصح فقل الكافر اذا اسلم قبل الزوال ونواه **كتاب الحج**
اى قارن لادم عليه فقل من احرم بهما قبل وقته ثم اى بافعاله اى
وقته اى فقير يستلزم الاستعانة من الحج فقل من كان غنيا وجب
عليه ثم استهلك اى افاقى جوار الميقات بلا احرام ولا دم عليه
فقل من لم يقصد دخول مكة او من جا وزا ولا المواقيت **كتاب**
النكاح اى اب زوج بنته من كفؤ ولم ينفذ عند الامام فقل
الاب للسكران اذا تزوجها باقل من مهر مثلها اى امرأة اخذت ثلاثة
مهور من ثلاثة اذواج في يوم واحد فقل امرأة حامل طلفت ثم
وضعت فلها كمال المهر ثم زوجت ومطلقت قبل الدخول ثم تزوجت

عادي فكذا او لا لبسا فكذا اما الخلاص فقل يطاها نصفه مكشوف
ونصفه مستور **كتاب الحدود** اى رجل سرق مائة من حرزو
لا يقطع فقل اذا سرقها على دفعات كل مرة اقل من عشرة اى رجل
سرق من مال ابير وقطع فقل اذا كان من الرضاعة اى رجل قال
ان شرب الخمر طايها فعبدى حن فشر بها طايها بالبيضة وعق
العبد ولم يحده فقل اذا كانت رجلا وامرأتين **كتاب النيران** اى
رجل امن القنا فقبل ولم يقتلوا وقتل هو فقل حربي طلب الامان
لا لف ضده ما ولم يعده نفسه اى مرد لا يقتل فقل من كان
اسلامه تبعا او فيه شبهة اى حصن لا يجوز قتل ولا امان
له فقل اذا كان فيه ذى لا يعرف فلو خرج البعض حل قتل الباقي
اى رضيع محكم باسلامه بلا تبعية فقل المقيط في دار الاسلام
كتاب المفقود اى رجل يعذمتا وهو حي بيع عليه فقل المفقود
كتاب الوقفا اى شئ اذا فعله بنفسه لا يجوز واذا وكله جاز
فقل الوقفا اذا قبضه الواقف لا يجوز واذا قبضه وكيله جاز
اى وقف اجره انسان ثمرات فانفسخت فقل الوقفا اذا اجره شتر
ارتد ثمرات فانه يصير ملكا لو رثته وينفسخ برده **كتاب البيع** اى
بيع اذا عقد المالك لا يجوز واذا عقد من قام مقامه جاز فقل
بيع المريض بمصابات ليسيرة لا يجوز ومن وصية جاز اى رجل
باع اباه وصح حلالا فقل اذن لعبد ان يتزوج خرة ففعل
فولدت ابنا ومات فور ثما ابنا فطالبا لابن مالك ابير بمهراته
فوكاله المولى في بيع ابير واستيفائه المهر من ثمنه ففعل جاز اى

رجل اشترى امه ولا تحل له فقل اذا كانت موطوءة ابنا وابنه او بحرية
او اخته من الرضاع او مطلقته بقتل اى خبز لا يجوز بيعه الا من
الشافعية فقل ما يحسن بما ينس قليل لم يجوز بيعه من اليهود و
والنصارى لانه اذا اعلمهم لا يشترونه ولم يجوز بيعه اعلامهم
بخلاف الشافعية فانه عند هم طاهر فيخبر منهم بلا اعلام
كتاب الكالة اى كليل بالامر اذا ادى له لم يرجع فقل عبد كفل
سيد بامر فادى بعد عتقه **كتاب القضا** اى بيع يبيع
القاضي عليه فقل بيع العبد المسلم الكافر والمصحف المملوك لكافر
اى قوم وجب عليهم عين فلما حلف واحد سقطت عن الباقيين
فقل رجل اشترى دارا بها في سكة نافذة وقد كان قد بما في سكة
غير نافذة فنجده الجيران ولا يتنه حلقوا فان يكلوا قضى له بفتح
الباب وان حلف واحد فلا يمين على الباقيين لان فائدة التكرار
وقد امتنع الحكم به بحلف البعض ذكره العامة عن فتاوى ابي
الليث **كتاب الشهادات** اى شهود شهدوا على شريكين فقبلت
على احدهما دون الاخر فقل شهود النصارى شهدوا على نصراني
ومسلم بعق عبد مشترك اى شهود تقبل شهادتهم ولا يعرفون
المشهود عليه فقل في الشهادة على الشهاداة اى شاهد جاز له
الكتمان فقل اذا كان للحق يقوم بغيره او كان القاضي فاسقا او كاثرا
يعلم انه لا يقبل اى مسلمين لا تقبل شهادتهما بشئ وشهد نصرانيا
بضعة فقبلت فقل نصراني مات له ابنان مسلمان شهدا ابنا انه
مات نصرانيا ونصرانيا ان مات مسلما قبل النصرانيا **كتاب**

الاقرار اي اقرار لا بد من تكرار فقل الاقرار بالزنا والاقرار بالدين
 على غير ظاهر الرواية ذكر ابن الشحنة والثاني من اعزب ما يكون
 والظاهر ان لا وجود لتلك الرواية **كتاب الصلح** اي صلح لوقوع
 فانه يطلحق المصالح ويرد الغضم اليه فقل حق الصلح في
 الشفعة **كتاب المضاربة** اي مضارب يفرم ما افقته من عند
 فقل اذا ريسق في يد من ملها شئ **كتاب الهبة** اي اب وعب
 لابنه وله الرجوع فقل اذا كان الابن مملوكا لا جنبي اي موهوب
 وجب دفع ثمنه الى الواهب فقل للمسلم فيه اذا وهب يوت السلم
 الى المسلم اليه وجب عليه رد راس المال **كتاب الاجارة** خاف
 المستاجر من فسخ الاجارة باقرار الموهوبين ما لم يحيلة فقل ان
 يجعل السنة الاولى قليلا من الاجرة ويجعل الاخيرة الاكثر
كتاب الوديعة اي رجل اذعى وديعة فصدقه المدعي عليه
 ولم يامر القاضي بالتسليم اليه فقل اذا اقر الوارث بان المتروك
 وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقه فقتل القاضي
 ويرجع المدعي على الغرماء لقصد يفهم وكذلك الاجارة والمضاربة
 والعارية والوهن **كتاب العارية** اي مستعين ملك المنع بعد الطلب
 فقل اذا طلب السفينة في بحيرة البحر والسيف ليقتل به ظلاما والظفر
 بعد ما صار الصبي لا ياخذ الايديها او فرس الغازي في دار
 الحربا وعارية الرهن قبل قضاء الدين اي مودع ضمن بالهلاك
 فقل اذا ظهرت مستحقة اي مودع لم يخالف ضمن فقل اذا امر
 بدفعها الى بعض ورثته فدفعها اليه بعد موته **كتاب المكاتب**

اي كتابه فقتلها غير العاقلين فقل اذا كان المكاتب مديونا فلغرماء
 فقتلها اي مكاتب ومديون جاز بيعه فقل اذا كان مديونا في دار
 الحرب او دبر ثم اخرجه الى دار الاسلام او ليحتمل بدو الحرب
 مرتدين فيا سرحا المولى **كتاب الماذون** اي عبد لا يثبت اذنه
 بالسكوت اذا رآه مولا به بيع ويشترى فقل عبد القاضي **كتاب**
الغصب اي رجل استملك شيئا فلزمه شيان فقل احدهم مصر
 البابا وزوجي خف اي غاصب لا يبر بالرد على المالك فقل اذا
 كان المالك لا يعقل اي مودع يضمن بلا تعد فقل مودع الغاصب
كتاب الشفعة اي مشتر سلم له الشفعة ولم يتقبل فقل هو الوكيل
 بالشراء **كتاب القسمة** اي شركاء فيما يمكن قسمة اذا اطلبوها
 لم تقسم فقل الشكك الغير النافذ ليس لهم ان يقسموها وان
 اجمعوا على ذلك **كتاب الاضيعة** اي مسلم عاقل ذبح وسقى ولم
 يمل فقل اذا سقى ولم يرد بها التسمية على الذبيحة اي رجل ذبح
 شاة غير تعديا ولم يضمن فقل شاة الاضيعة في ايامها او
 قضاب شذها للذبح **كتاب الكرامة** اي اناة من غير المتقدمين
 يحرم استعماله فقل المتقدم اجسرا لا ادنى اي اناة مباح الاستعمال
 يكون الوضوء من فقل ما خصه لنفسه اي مكان في المسجد تكبر الصلوة
 فيه فقل ما عيق لصلاته دون غيره اي مسيل لا يجوز الشرب منه
 فقل ما وضع الصبي فيه كوز من ماء اي رجل هدم دار غير بغير اذنه
 ولم يضمنها فقل اذا وقع الحريق في محلة فهدمها لاطفان باذن
 السلطان **كتاب الجنائز** اي جان اذا مات الجني عليه فعليه نصف

الذرية واذا عاش فالذرية فقل الختان اذا قطع حشفة خطاه باذ
ابنه فعليه خمسون دينارا فقل اذا خرج راس الولد فقطع اسنانه
اذ نه ولرعت فعليه دينه وان قطع راسه فعليه الفضة اى شئ
من الانسان يجب بان لا يذبح وثلاثة اخماسها فقل الاسنان
كتاب الفرائض ما اول ميراث قسم في الاسلام فقل ميراث
سعد بن الربيع كذا في الصحيح اى رجل قيل له اوصني فقال بما اوصى
انما يرثني عمي كذا وخالتي وحبلة تالك واختك وزوجتك
فقل صحيح تزوج حبلة في رجل مريض امه وامه ابوه والمريض
تزوج حبلة في الصحيح كذا فولدت كل من حبلة في الصحيح من
المريض بنتين فالبناتان من حبلة في الصحيح امه خالتي و
البناتان من ام ابوه عمته وقد كان اب المريض متزوجا ام
الصحيح فولدت بنتين فهما اختا الصحيح لأمه والمريض لآبيه
فاذا مات المريض فلا ميراثه الثمن وهما جدا الصحيح ولبناته
الثلاثان ومن عمتا الصحيح وخالتي وبجدة السادسة وهما
امرأنا الصحيح ولا خنية لآبيه ما بقي وهما اختا الصحيح لأمه والمسئلة نصيب
من ثمانية واربعين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل دقات الامور من غير التباس ويحكم
بمقتضى علمه وان جهل الناس والصلوة والسلام على
افضل من اعلم وفوض الامور كلها اليه **وبعد** هو
النوع الخامس من الاشياء والنظاير وهو فن الحيل جمع حيلة

حيلة وهي الحذق في تدبير الامور وهي تغليب الفكر حتى يهتدى الى
المقصود واصلاها الواو واختال طلب الحيلة كذا في الصباح واختلف
مشايخنا في التعبير عن ذلك فاختلف كثير التعبير بكتاب الحيل واختار
كثير كتاب المخارج واختار في الملتقط وقال ابو سليمان كذبوا عيا
محدث ليس له كتاب الحيل وانما هو الهرب من العرام والتخلص منه
حسن قال الله تعالى وخذ بيدك ضعفتا فاضرب
به ولا تخش ودكر في الخبر ان رجلا اشترى صاعا من
قربصا عين فقال عليه الصلوة والسلام اربيت حلا بعت
فترك بالسلعة ثم ابتعت بسلعتك قرا وهذا كله اذا لم
يؤذى الى الضرر لاحدا انتهى وفيه فضول الاقل في الصلاة
وإذا اظهر اربعا فاقمت في المسجد فالحيلة ان لا يجلس على
راس الرابعة حتى يتقلب هذه الصلاة نفلا ويصلي مع الجماعة
الثاني الصوم التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجبا
وشعبان فاذا شعبان نقص يوما فالحيلة ان يسافر مدة
التسعة فينوي اليوم الاول من شهر رمضان عما التزم ولو
حلف لا يصوم رمضان هذا يسافر ويفطر **الثالث** في الزكاة
من له نصابا وادمنع الوجوب عنه فالحيلة ان يتصدق
بدروهم منه قبل التمام او يهب النصاب لابنه الصغير قبل التمام
واختلفوا في الكراهة ومشايخنا اخذوا بقول محمد دفعا
للضرر عن الفقراء ومن له على فقير دين واداد جعله عن
زكاة العين فالحيلة ان يتصدق عليه ثم ياخذ منه عن

دينه وهو افضل من غيره ولو امتنع من دفعه له مديده وباخذ منه
لكونه مظهر بجنس حقه فان ما دفعه دفعه الى القاضي فيكلفه قضاء
الدين او يوكيل المديون خادم الدين بقبض الزكوة ثم يقبض دينه
فيقبض الوكيل صا ومكلا للوكيل ونظر فيه بامكان عزله فيدفعه ويبقى
ما تقدم ودفعه بان يؤكله ويعيب فلا يسلم المالك الى الوكيل الا في
عيبه ومنهم من اختياره ان يقول كلما عزلتك فانت وكيل ودفع فان
في صحة التوكيل اختلافا فان كان للطالب شريك في الدين يتفان ان
يشاركه في المقبوض فالحيلة ان يتصدق الدين بالدين ويهب المديون
ما قبضه للدين فلا يشاركه والحيلة في التكفين بها التصديق بها
على فقير ثم هو يكتف فيكون الثواب لها وكذا في فقير المساجد
الرابع في الغدير اراد الغدير عن صوم ابيه او صلاته وهو فقير
يعطى منون من الخطة فقيرا ثم يستوجب منه يعطيه هكذا الى ان
سنة الخامس في الحج اذا اراد الا فاقى في دخول مكة بغير احرام
من الملبقات قصد مكانا اخر داخل المواقيت كبستان بنى عامر
اذا اراد ان يكون لبنته محرمة في السفرين زوجها من عبده بعلمها
فقط **السادس** في النكاح اذ عت امرأة نكاح فانكرو ولا بينة
ولا يمين عند الامام رحمه الله تعالى عليهم ولا يكتفي بالتزويج ولا يؤمر
بتطلقها الا ان يصير مقرا بالنكاح فالحيلة ان يامر القاضي ان
يقول ان كنت امرأتى فانت طالق لا تأولوا اذ عي نكاحها تكون
فالحيلة في دفع اليامين عنها على قولها ان تزويج باخر فان ابنت
صح واختلت في صحة اقوارها بنكاح غايب والحيلة في صحة

هبة الاب شيئا من مهر بنده للزوج انما ان كانت كبيرة فانه يهب له
كذا باذنها على ان انكروا الاذن فانما صان من فسخ وان كانت صغيرة
يحبيل الزوج البنت بدلك القدر وعلى الاب اذا كان مليا فتنصع ويبرأ
الزوج واذا اراد ان يزويج عبده على ان يكون الامر له يزوجه على
ان يكون امرها بيد المولى بطلتها المولى كلما اراد واذا خافت المرأة
الاخراج من بلد ما تزوجه على مهر كذا على ان لا يخرجها من بلد ما
فاذا خرجها كان لها تمام مهر مثلها او تقربا لبيها اولد ما بدى فاذا
اراد اخرجها منعها المقتله فان خاف المقتله ان يحلفه الزوج
ان له عليها كذا باعها بدلك المال شيئا فاذا حلف لا ياتر والاوى
ان يشتري شيئا من ثمن بر او يكفل به ليكون على قول الكل فان
مخدا خالف في الاقرار اراد ان يزوجهها ويخف من اولياها
توكله ان تزوجهها من نفسه ثم يقول بحضرة الشهود تزوجت
المراة التي جعلت امرها الى بصدق كذا يجوز العصف فان كان
كفوا وذكر الخلو في ان العصف رجل كبير في العلم يصنع الاقتداء
به ولو اذعت عليه مهرها وكان قد دفعه الى ايها وخاف انكارها
ينكر اصل النكاح وجاز له الحلف انما تزوجهها على كذا فاصدا اليوم
والاعتبار لنيته حيث كان مظلوما حلف لا يتزوج فالحيلة
ان يزوجه ففسر له ويحيز بالفعل وكذا لا تزويج ولو حلف لا
يزوج بقله فزوجه ففسر له واجاب الاب له بحث **السابع**
في الطلاق كتب الى امرأته كل امرأة الى غيرك وغير فلانة طالق
ثم محي ذكر فلانة وبعث بالكتاب لها لم يطلق فلانة وهذه حيلة

جينة والحيلة المطلقة ثلاثا ان يقول المحلل قبل العقدان تزوجتك
وجامعتك فانت طالق ثلاثا او باينة فبمع بالجماع مرة فان خافت
من امساكك بالجماع يقولان تزوجتك وامسكتك فوق ثلاثه
ايام ولم اجامعك فيما بين ذلك والاحسن ان يتزوجا على ان
امرهما بيد هاء في المطلق بشرط بداهما بذلك ثم يقوله اما اذا
بد المحلل فقال تزوجتك على امرك بيدك فقبلت لم يصبر يدها
الا اذا قال على ان امرك بيدك بعد ما تزوجك فقبلت فاذا
خافت ظهور امرها في التحليل فقبلت لمن تنق به ما لا يشترى به
مملوكا امرها بما يجامع مثله ثم تزوجها منه فاذا دخل بها وجبه
منها وقبضه فيفسخ النكاح ثم تبعت به الى بلد يباع فيها ونظر
فيها بان العبد ليس بكفؤ ويمكن حمله على رضى الولي او انها لا
ولي لها حلف ليطلقها اليوم فالحيلة ان يقول لها انت طالق
ان شاء الله او على الف فلن تقبل حلف لا يطلقها فخلعها اجنبي
ودفع له بدله لم يحنث لو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق
فتزوج فاذا حكمنا فيها حكم بطلان اليمين صح ولو قال ان
لم اطلقك اليوم فانت طالق ثلاثا فالحيلة ان يقول لها انت
طالق على الف درهم ولم تقبل لم يقع وعليه انكروا طلقها فالحيلة
ان تدخل بيتا فيقال له الك امرأة في هذا البيت فيقول لا
لعدم علمه فيقال له كل امرأة لك فيه فهي باين فيجب بذلك فظهر
وليشهدون عليه ان لم تطبخ قد اضعفها حلال وضعفها حرام
فهي طالق فالحيلة ان تجعل الخمر في القدر ثم تطبخ البيض فيه

حلف

حلف لا يدخل دار فلان فالحيلة حمله لها في فريضة خبز فقال ان
اكلتها فهي طالق وان لم اكلها فهي طالق ياكل النصف ويطرح النصف
او ياكلها من ايسر الانسان بغير امر **الثامن في الخلع** سئل ابو حنيفة
الله تعالى عليه عن رجل قال لامرأته انت طالق ثلاثا ان سالتني الخلع
ولم اسلمك وحلفت هي بالعق ان لم تساله الخلع قبل الليل فقال
ابو حنيفة رحمة الله تعالى عليه امرأة سبيلة الخلع فسالته فقال له
قل خلعتك على الف فقال لها قوله لا اقبل فقالت فقال في قوله
مع زوجك فقد بركل منهما وحيلة اخرى ان يبيع المرأة بجميع ممتلكاتها
ممن تنق به قبل مضي اليوم ثم تسترد بعد **التاسع في الايمان لا**
يتزوج بالكوفة يعقد خارجها ولو في سوادها اما بنفسه او بوكيله
لا يزوج عبدا عن امته ثم اراده فالحيلة ان يبيعهما من ثقة
فيزوجهما ثم يسترداها لا يطلقها بخاري يخرج منها ثم يطلقها
او لو كل فيطلقها خارجها حلف لا يتزوجها يعقد مرتين قال
ان تزوجتها فهي طالق فتزوجها الاوطان يطلقها لنخل لعين
بيعتين حلفتها امرأته بان كل جارية يشتريها فهي حرة فقال نعم
ناويا فزيربعنها صحت نيته ولو نوى بالجارية السفينة صحت
نيته وقال كل امرأة تزوجها عليك ناويا على رقبته صحت عرض
عليه عينه يمينا فقال نعم لا يكتفى ولا يصير حالفا وهو الضمير كذا
في التناظر خاتمة وعلى هذا فما يقع من التعاليق في المحاكم ان الشاهد
يقول للزوج تعليقا فيقول نعم لا يصح على الصحيح ان فعلت كذا فبعد
خزيربعها ثم يفعل يسترد الحيلة في بيع المدبر يعق بموت سيده

ان يقول اذ امت وانت ملكي فانت حر انتقص البيع باقالة او خيار
 ثراذعي به فالحيلة ان يسلط المذعي عليه ناولا مكانا غير مكانه او زمانا
 غير زمانه حلف لا يشتريه باثني عشر درهما يشتريه باحد عشر
 واثني عشر غير الدراهم لا يبيع الثوب من فلان بثلث ابداء فالحيلة بيع
 الثوب منه ومن اخر او يبيعه منه بغيره او يبيعه البعض ويهب
 البعض او يوكل من يبيعه منه او يبيعه فضولي منه ويحيز البيع
 لا يشتريه يشتريه بالخيار وفيه نظير او يشتريه مع اخر او يشتريه
 الاسهما فاشترى لابنه الصغير عبد حر ان اخذ دينه متفرقا
 ياخذ الادهما حلف لياخذ من فلان حقه او يقبضته ثم
 اراد ان لا ياخذ منه ياخذ من وكيل المحلوف عليه ومن كنهله او
 من جويله وقيل يحسن ان اكلت من هذا الخبز ندق وتلقبه في
 عصيدة وتقطيعه يصبرها لكافيا كاله لا ياكل طعاما للفلان
 يبيعه له او يهديه فيا كاله ان سعدت فكذا وان نزلت فكذا يحلها
 وينزلها لا ينفق عليها بهما ما لا فتفقده او بينهما فبطل العين اذا
 انقضت عدها واستاجر زوجها كل سنة بكذا على ان يتجرها
 مخ الكسب لها وان كان صانعا تستاجر لتقبل العمل ملتبسان
 يطلق ضررها فالحيلة ان يتزوج اخرى اسمها على اسم الضرعة ثم
 يقول طلقت امرأتى فلانة ناولا بالجديدة او يكتب اسم الضرعة في كفه
 اليسرى ثم يقول طلقت فلانة مشيرا باليمين له ما في كفه اليسرى
 خلف الستار ان لا يخبر بها سمانهم بعد الاسماء فمن ليس لسارق
 يقول لا وفي السارق يسكت عن اسم فيعلم الولي السارق ولا

يحسن

يحسن الحالف لا يسكنها وشق عليه نقل الامتعة يبيعه ممن يشق به ويبيع
 ان لاخذ منك حتى وقال الاخران اعطيتك فالحيلة لهما الاخذ
 جبر **العاشر في الاعتاق وتوابعه** الحيلة للشركيين في تدبير
 العبد وكما به لما ان يوكل من يفعل ذلك بكلمة واحدة للحيلة في
 عتق العبد في المرض بلا سعاية ان يبيعه من نفسه ويقبض البدل منه
 فان لم يكن للعبد مال دفع المولى له يقبضه بحضرة الشهود واختلف
 في صحة اقرار المولى بالقبض اعتقه ولو يشهد حتى مرض فان اقر اعتبر
 من الثالث فالحيلة ان يقرب العبد لرجل ثم الرجل يعتقه اذا اراد ان
 يطايعا ربه ولا يمتنع ببيعها لو ولدت بهما لابنه الصغير فترتو بها
 فاذا ولدت فالاولاد احرار ولا تكون اقر ولد **الحادي عشر في الوقف**
والصدقة اراد الوقف في مرض موته وخاف عدم اجازة الورثة
 يقرانها وقف رجل وانما لم يسمه وانته متوليها وهي في يد اراد
 وقف دان وقفنا صبيحا انفا فاجعلها صدقة موقوفة على المساكين
 ويسلمها الى المتولي ثم يتنازعان فيحكم القاضي بالزوم او يقول
 ان قاضيا حكم بصحته فيلزم وان ابطله قاض كان صدقة **الثاني**
عشر في الشراكة الحيلة في جوازها بالعروض ان يبيع كل نصف
 متاعه بنصف متاع الاخر فربيعاها وهي معروفة **الثالث عشر**
في الهبة اراد هبة المهر من الزوج على انها ان خلست من الولادة
 يعود المهر عليه فالحيلة ان يبيعها شيئا مستورا بمقدار المهر
 فاذا ولدت تنظر اليه فتدعيه بخيار الرؤية وان ماتت فقد برئ
 الزوج وهكذا في من له دين واراد التسرع على ان مات يبرأ

المديون والافقو على حاله يفعل ذلك قال لما ان لم يمتني صداقتك
اليوم فانت طالق فالحيلة ان يشتري منه ثوبا مملوفا بمهرها ثم ترده
بعد اليوم فيسقي المهر ولا يثبت **الرابع عشر في البيع والشراء** اراد
بيع داره على ان ان امكنه سلمها والا رد الثمن فالحيلة ان يقر
المشتري ان البائع باعها وهي في يده ظالم يقر بالعصب ولم تكن في
يد البائع ولولا ذلك لكان للمشتري حبس البائع على تسليمها هكذا
ذكر الخصاص وعابوا عليه فليعلم الكذب وكذلك عابوا على الامام
الاظم في قوله اذ باع حبله وخاف المشتري من البائع ان يدهي
حبلها وينقض البيع قال فالحيلة ان يامر البائع بان يقر بان
الحبل من عبده او من فلان حتى لو اذعاه لم يسمع واجيب عنها
بان ليس امره بالكذب وانما المعنى انه لو فعل كذا لكان حكمه كذا
اراد شراء شئ وخاف ان يكون البائع قد باع فاراد للمشتري
انه يستحق المبيع يرجع على البائع بضعة الثمن ويكون حلالا له
فالحيلة ان يبيع له بضعة الثمن ثوبا كما انه دينار مثلا ثم
ليشتري الدار بمائة دينار ويضع الثوب له بالمائة فاذا استحققت
وجع بالمائة ولو اراد البيع بشروط البراءة من كل عيب وخاف
من شافعي باع من رجل عزيز ثم الغريب يبيع من المشتري الحيلة
في بيع جارية يفتقها المشتري ان يقول ان اشتريتها فليخرق
فاذا اشتراها عتقت وان اراد المشتري ان يخذلها زاد
بعد موافق فتكون مدبرة اراد شراء انا ذهب بالثمن وليس
معه الا النصف ينقد ما معه ثم يستقرضه منه ثم ينقد

ينقد فلا يفسد بالتقريب بعد ذلك لم يرغب في القرض الا بربح
فالحيلة ان يشتري منه شيئا قليلا بقدر مراده من الربح ثم
يستقرض اذا اراد البائع ان لا يخاصمه للمشتري يعيب يامر
البائع ان يقول ان خاصمتك في عيب فهو صدقة وان اراد
البائع ان لا يرجع عليه المشتري اذا استحق فالحيلة ان يقول
المشتري بان يامر من البائع **الحادي عشر في الاستبراء للحيلة**
في عدم لزوم ان تزوجها البائع او لا ممن ليس تحت حرقه ثم
يبيعها ويقبضها ثم يطلقها قبل الدخول ولو طلقها قبل القبض
وجب على الاصح ان تزوجها المشتري قبل القبض كذلك ثم يقبضها
فيطلقها ولو خاف ان لا يطلقها يجعل امرها بيد كذا شاء
انما قلنا كذا شاء لئلا يقتصر على المجلس او تزوجها المشتري قبله
ثم يشتريها ويقبضها واختلفوا في كراهة الحيلة لاسقاط
السادس عشر في الملائنات الحيلة في ابراء المديون ابراء باطلا
او تاجيله كذلك وصليح كذلك ان يقر الدائن بالمدين لرجل يثق به
ويشهد له ان اسمه كان عارية ويؤكله بقبضه ثم يذهب الى القاضي
ويقول المقر انه كان له باسم هذا الرجل على فلان كذا وكذا فيقر
له بذلك فيقول المقر له القاضي امنع هذا المقر من قبض المال وان
يحدث فيه حدثا واجره عليه في ذلك فيجهر القاضي عليه ويمنع
من قبضه فاذا فعل ذلك ثم ابرأوا رجلا وصالح كان باطلا
انما احتججوا الى جهر القاضي لان المقر هو الذي يملك القبض فلا تقيد
الحيلة بملكه فانه يفعل عنه ثم قال الخصاص بعد وقال ابو حنيفة

رحمة الله تعالى عليه يجوز قبض الذي كان باسمه للمال بعد اقراره
وتأجيله وبراءته وجبته لانه لا يرى المحجوز الحيلة في تحوّل
الذين لغیر الطالب اما الاقرار كما سبق وللغواة او ان يبيع رجل
من الطالب شيئا بماله على فلان او يصالح عن ما على المطلوب
بعده فيكون الدين لصاحب العبد اذا اراد المديون التنازل
وخاف ان الدائن انما حله يكون ويكفي في البيع تأجيله بعد
العقد فالحيلة ان يقر ان المال حين وجب كان مؤجلا الى
وقت كذا او اذا اراد احد الشرعيين في دين ان يؤجل نصيبه
واجب الاخر لم يجز الا برضا فالحيلة ان يقر ان حصته من
الدين حين وجب كان مؤجلا الى كذا او اذا اراد المديون التنازل
وخاف ان يكون الطالب قريبا للدين لغيره واخرج نفسه من
قبضه فالحيلة ان يضمن الطالب المطلوب ما يدرك من ذلك
من قبله من اقرار بالجملة ودية وتوكيل وتعليك وحد ثا حذر
ببطلان التأجيل الذي استحقه فهو ضامن حتى يخلصه من ذلك
او يرد عليه ما يلزمه فاذا احتال بهذا ثم ظهر انه اقر بالمال قبل
التأجيل واخذ المال منه كان له حق الرجوع على الطالب فيكون
عليه الى ابعاله وحيلة اخرى ان يقر الطالب بقبض الدين بتأجيل
معين ثم يقر المطلوب بعد يوم عثل الدين للطالب مؤجلا
فاذا خاف كل من صاحبه احضر الشهود وقال لا تشهدوا
علينا الا بعد قراءة الكتابين فاذا اقر احدا واشتد الاخر
لا تشهدوا على المقر ونظر فيه فان للشاهد ان يشهد وان قال

له المقر لا تشهد وجواب ان عمله فيما اذا رد قبل له المقر لا تشهد
على المقر ما اذا قال له لا يسعه الشهادة الحيلة في تأجيل الدين بعد
موت من عليه فانه لا يصح اقرارا على الاصح ان يقر الوارث بان
ضمن ما على الميت في حياته مؤجلا الى كذا ويصدق الطالب عليهما و
يقر الطالب بان الميت لم يترك شيئا والا فقد حل الدين بموته
فيوم الوارث بالبيع لغرض الدين وهذا على ظاهر الرواية من ان
الدين اذا حل بموت لا يحل على كنهه **السابع عشرة الاجازة**
اشترط المرومة على المستاجر فيفسد عا والحيلة ان ينظر له قدر
ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم يامر الموجه بصرف اليها فيكون
للمستاجر وكلا بالانفاق فان ادعى المستاجر الانفاق لم يقبل
منه الا بحجة ولو اشهد له الموجه ان قوله مقبول بلا حجة لم يقبل
الا بها والحيلة ان يجعل المستاجر له قدر المرومة ويدفعه الى
الموجه يدفعه الى المستاجر ويأمره بالانفاق في المرومة فيقبل بلا
بيان او يجعل مقداره في يد عدل ولو استاجر عرصه باجرة
معينة واذن له رب العين بالبناء فيها من الاجر جاز واذا
انفق في البناء استوجب عليه قدر ما انفق فيلتمت ان قضا
ويتراد ان الفضل ان كان البناء للموجه ولو امره بالبناء
فقط فبنى اختلصا منه الاجر وقيل للمستاجر الحيلة في جوعان
اجارة الارض المشغولة بالزراعة ان يبيع الزرع من المستاجر ولا ثم
يواجر ويقد بعضه بما اذا كان يبيع رغبة اما اذا كان يبيع حزلا
ونجاسة فلا يبقاه على ملك البائع وعلامة الرغبة ان يكون قيمته

او باكثر او بنقصان يسير اشتراط اخراج الارض على المستاجر
 غير جائز كما اشتراط المرتبة والحيلة ان يزيد في الاجرة بقدره ثم
 ياذن للمستاجر بصرفه وفيه ما تقدم في المرتبة واشتراط العلف
 او طعام الغلام على المستاجر غير جائز والحيلة ما تقدم في المرتبة
 الاجارة تنفس بموت احدها واذا اراد للمستاجر ان لا تنفس بموت
 المورع فيقول المورع يا هذا للمستاجر عشرين سنين يزدع ما شاء وما
 خرج فهو له او يقول يا هذا اجرها الرجل من المسلمين ويقول المستاجر
 يا هذا استاجرها الرجل من المسلمين فلا يطل بموت احدها واذا كان
 في الارض عين فقط او قنطرة او داران يكون للمستاجر يفتقر بها انها
 للمستاجر عشرين سنين ولم يفتقر الا فتقاع عشرين سنين فيقول اذا اجر
 ارضه وفيها نخلة فاذا ان يسلم الثمن للمستاجر يدفع الخيل الى
 المستاجر معاملة على ان لو بالمال من الف من الثمن والباقي
 للمستاجر **الثامن عشر في منع الدعوى** اذا ادعى عليه شيئا باطلا
 فالحيلة لمنع المدين ان يقرب لابنه الصغير او لاجنبي وفي الثاني
 اختلافنا ويميز لغرض خفية فيعرض المستعير للبيع فليس له
 المذبح فيقتل دعواه ولو ادعى عدم العارم ولو صنع الثوب فساق
 بطلت ولو قال لا علم او يبيع المذبح عليه ممن يشق به ثم يهبه للذي
 ثم يستحقه المشتري بالقيمة **التاسع عشر في الوكالة** الحيلة في
 جواز شراء الوكيل بالعين لنفسه ان يشترط بخلاف جنس
 ما مر به او باكثر مما امر به او يصير بالشراء لنفسه بحضور
 موكله او يوكل في شرائه للحيلة في صحة الوكيل عن الثمن اتفاقا

الادام

ان

ان يدفع له الوكيل قدر الثمن ثم يدفع المشتري الثمن له او الوكيل انه
 اذا ارسل المتاع للوكيل لا يضمن فالحيلة ان ياذن له في بيعه وكذا
 لو اراد الايداع يستاذن او يرسله الوكيل مع اجير له لان الاجير
 الوحد من عياله او يرفع الوكيل الامر للقاضي فياذن في ارساله
العشرون في الشفعة الحيلة ان يهب الثمن من المشتري ثم هو
 يوهبه قدر الثمن وكذا الصدقة او يقرب من اراد شرائها بثمن
 يقرب الاخر لم يقرب ثمنها او يتصدق عليه بجزء مما يلى دار الجار بطريق
 ثم يبيعه الباقي **الحادي والعشرون في الصلح** مات وترك ابنا و
 زوجة ودارا فادعى رجل الدار فصالحا على مال فان صالحا
 على غير اقرار فالمل عليه اثمنا والدار بينهما اثمنا والا فلما
 عليهما نصفان كالدار والحيلة في جعل الاقرار كعين ان يصالح
 اجنبي عنهما على اقرار على ان يسلم ط الثمن ولم سبعة او يقرب
 المدعى بان لها الثمن والباقي لابن **الثاني والعشرون في الكفالة**
 وفي الكفالة للحيلة في عدم الرجوع اذا افلس المحال عليه ومات
 مفلسا ان تكتب ان الكفالة على فلان مجهول والحيلة في عدم
 براءة المحيل ان يضمن المحال عليه **الثالث والعشرون في الرهن**
 الحيلة في جواز رهن المشاع ان يبيع منه النصف بالخيال ثم يرهن
 النصف ثم يفسخ البيع الحيلة في جواز انتفاع المورثين بان يستعين
 بعد الرهن فلا يبطل بالعارية ويبطل بالاجارة لكن يخرج عن
 الضمان مادام مستعجلا له فاذا فرغ عاد الضمان للحيلة في
 اثبات الرهن عند القاضي في غيبة الراهن ان يدفعه انما

مسند الزاوية العظمى

فقد نهى بانه ومن عنده وتنبه فيقضي القاضى بالزمنية ودفع
للمصوم **الرابع والعشرون في الوصية** الوصايا لا تقبل التقصيص
بنوع ومكان وزمان فاذا اخصص زيد بعصر وعمره وبالشام
واراد ان ينفره كل فالجيلة ان يشترط لكل ان يؤكل ويعمل برايه
او يشترط له الا نفرا دليلة في ان يملك الوصي عزله نفسه متى
شاء ان يشترطه الموصي وقت الايصاء دليلة في ان القاضى
يعزل وصي الميت ان يدعى ديناً على الميت فيخرج القاضى ان لم
يبرأ منه **الحمد لله** والله سبحانه اعلم بالصواب ثم لقن الخامس يتلوه
الفن السادس من فن الفروق **الفن السادس من الاشياء والنظائر**
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد** فهذا هو
الفن السادس من الاشياء والنظائر وهو فن الفروق ذكر فيها
من كل باب شيئاً جتمعها من فروق الامام الكرام **بسم الله** يتلوه
المجيب **كتاب الصلاة** وفيها بعض مسائل الطهارة البعرة اذا سقطت
في البئر لا يتنجس الماء ونصفها يتنجسه والفرق ان البعرة عليها جمل
تمنع من الشيوع ولا كذلك النصف وفي المحل هذا القياس لا
يجب عليه ان يوضئ امرأته المريضة بخلاف عبده وامته والفرق
ان العبد ملكه فيجب عليه صلاحه لا المرأة لا يترج ماء البئر
كله بالفارة وينزع في ذنبها والفرق ان الدم يخرج من ذنبها فنزع
الكل ولو نظر المصلي في المصحف وقراءته فسدت لا الى فرج امرأة
ليشتموه لان الاول تعليم وتعلم فيها لا الثاني قال الامام بعد
بسم الله

شهر

شهر كنت مجوسياً فلا عاة عليهم ولو قال صليت بلا وضوء او في
ثوب نجس اعادوا وان كان متيقناً والفرق ان اخبار الاول
مستنكر بعيد والثاني محتمل اقيمت بعد شروع متفلاً لا يقطعها
ومفترضاً يقطعها ويأمر والفرق ان الثاني لا صلاحها الا الاول
سور الفارة نجس لا بوطا للضرورة **وبعد** ميتان في دار الحرب
مع زنا روى حجر مصنف يصلي عليه وفي دار الاسلام لا لانه
في دار الحرب قد لا يجد اماناً الا بغير خلاف في دار الاسلام **كتاب**
الزكوة يجوز بيعها عن نصب بعد ملك نصاب وقبل الحول ولا
يجوز بيعها العشر بعد الزرع قبل النبات والفرق انه فيها بيع
بعد وجود السبب وفيه قبله للموكل يدفعها لمقرابته ونفسه و
بالبيع لا يجوز والفرق ان مبني الصدقة على المساجة والمعاوضة
على المضايقة شك في ادائها بعد الحول اذا ما وفي اداء الصلوة بعد
الوقت لا والفرق ان جميع العصر وقتها هي الصلاة اذا شك
في ادائها في الوقت اشترى زعفراناً ليعمله على كهك النجاة لا
زكوة فيه ولو كان سمها وجبت والفرق ان الاول سمها ذلك
الثاني والملح والمطبخ للطباخ والحوض والصابون والشب و
القرظ الذباغ كالزعفران والعصفر والزعفران للصباغ كالسمسم
والفرق ظاهر **كتاب الصوم** نذر صوم يومين في يوم لا يلزم
الا واحد ولو نذر جمعيتين في سنة لزمته والفرق ان مكان جمعيتين
فيها بنفسه وباللذات بخلافه ذاق في رمضان من الملح قليلاً كفر
ولو كثيراً لان قليله نافع وكثيره مضر وقضى وكفر بابتلاع

سمسمه من خارج لا ان مضغها لا يمتثل لاشئ بالمضغ دون الابتلاء
كتاب الحج لودي الحجة بالبرجاء وبالجواهر لا ان في الاول
استخفاف بالشیطان وفي الثاني اعزازه لودل الحصر على قتل
صيد لزمه الجزام ولودل على قتل مسلم لا والفرق ان الاول محظور
احرام والثاني محظور بكل حال ولو غلطوا في وقت الوقوف
لا اعادة وفي الصوم والاضحية اعادة والفرق ان تداركه في
الحج متعذر وفي غير متيسر اعتق العبد بعد حجته حج للاسلام و
استغنى الفقير كناه والفرق ان عقاد السبب في حق الفقير دون
العبد والقبض كالعبد والاعى والزمن والمرأة بالاعهر كالفقير
كتاب النكاح النكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق والملك
بالبيع ويخفى لا والفرق ان النكاح في حق الله تعالى لان الفعل والحركة
حقه سبحانه بخلاف الملك لانه العبد للاب قبض صداقها قبل
الدخول وهي بكو بالغة لا قبض ما وجهه الزوج لها ولو قبض لها
كان لم الاسترداد والفرق انهما تستحق قبض صداقها فكان اذا
دلالة بخلافها في الموهوب لو من امرأة لم يثبت حرم اصولها و
فروعها ان تنزل وان اتزل لا لان الاول للجماع فاقم مقامه
بخلافه في الثاني من الذي يوجب حرمة للصاهرة لاجماع لان
الاول داع الى الولد لا الثاني تزوج امه على ان كل ولد تلده حتى
صح النكاح والشرط ولو اشتراها كذلك فسد لان الثاني يفسد
الشرط الاول **كتاب الطلاق** قال استأمره وقع ان نوى ولو
زاد والله تعالى لا وان نوى لاحتمال الاول لا نشاء وفي الثاني

تخص الاخصا ويحل وحلى المطلقة رجعتا لا التفرقة والفرق ان
الوطى رجعة بخلاف المسافة في قبيل ابن الزوج المعتدة عن باين لا
يخرجهما ولها النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم مصادفة
النكاح في الاول بخلافه في الثاني انت طالق ان دخلت الدار عشر
فدخلت لا يقع شئ حتى تدخل عشر ولو قال انت طالق ان دخلت
الدار ثلاثا فدخلت مرة وقع الثلاث لان العدد في الاول لا
يصلح للطلاق ويصلح للدخول بخلافه في الثاني للموكل عزله وبكلمه
بالطلاق ولو وكلها بطلاقها لا لانه تمليك لها يقع الطلاق
والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى التلقين
بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة
بالا لفاظ بلارضاء بخلاف الثانية **كتاب العتاق** لو اضاف
الى فرجها عتقت لا الى ذكر لان الاول يعتبر به عن الكل بخلاف
الثاني ولو قال عتقتك على واجب لا يعتق بخلاف طلاقك على
واجب لان الاول بوصف به دون الثاني ولو قال كل عبد
اشترته فهو حر فاشترته فاسدا ثم صحيحا لا يعتق وفي النكاح
تطلو لا تطلو اليمين في الاول بالفا سد بخلاف الثاني اعتق
احد عبدين ثم قال لراعن هذا يعتق الاخر وكذلك في الطلاق
بخلافه في الاقرار فانه لا يعتق الاخر لان البيان واجب فيهما
فكان تعيينا اقامه له والله تعالى اعلم بالصواب **الفن السابع**
في المعكيات بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وكفى
وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد** فهذا هو الفن السابع

من الاشياء والتفاهير غامه وهو فن الحكايات والمرسلات
وهو فن واسع فكنت طالعت فيه واخر كتب الفتاوى وطالعت
مناقب الكردى مرارا وطلعت عبد القادر ولكني اختصرت
في هذا الكراس اصل منها الزيد مقتصر غالبا على ما اشتمل على الحكا
لما جلس ابو يوسف رحمه الله تعالى عليه للتدريس من غير اعلام
ابى حنيفة رحمه الله تعالى عليه فارسل اليه ابو حنيفة رحمه الله تعالى عليه
رجلا فساله عن مسائل خمسة الاولى قضا وجد الثوب وجا به
مقتصر اهل يستحق الاجرام لا فاجابا ابو يوسف يستحق الاجر
فقال له الرجل اخطات فقال لا يستحق فقال لخطات ثم قال له الرجل
ان كانت لقضارة قبل المحمود استحق والا لا الثانية هل الذخول
في الصلاة بالفرض ام بالسنة فقال بالفرض فقال اخطات
فقال بالسنة فقال لخطات فتخير ابو يوسف رحمه الله تعالى
عليه فقال الرجل بهما لان التكبير فرض ورفع اليدين سنة الثالثة
هل سقط في قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكلان ام لا فقال
يؤكل فخطا فقال لا يؤكل فخطا ثم قال ان كان اللحم مطبوخا
قبل سقوط الطير فيسل ثلاثا ويؤكل وترى المرققة والاروى
الكل الرابع مسلم له زوجة ذميمة ماتت وهي حامل منته تدفن
في اى المقابر فقال ابو يوسف في مقابر المسلمين فخطا فقال في مقابر
اهل الذمة فخطا فتخير فقال تدفن في مقابر اليهود ولكن يحول وجهها
عن القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون
وجهه الى ظهر امه الخامسة ام ولد لرجل تزوجت بغير اذن مولاهما

فمات المولى هل تجب العدة من الموت فقال يجب فخطا ثم قال لا يجب
فخطا ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها لا تجب العدة والا وجبت
فعلم ابو يوسف تفصيلا فعاد الى ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليهما
فقال زينت قبل ان تحضر كذا في اجارات الفيض وفي مناقب
الكردى ان سببا نفرا ان مرض مرضا شديدا فعاد الامام
وقال لقد كنت اوثيك بعدى للمسلمين ولئن مت ليموتن علم كثير فلما
براهم بنفسه وعقد له مجلس الامانة وقال له حين جاء ما جابك
الامسئلة الفصار سبحان الله من رجل يتكلم في دين الله ويعقد
مجلسا لا يحسن مسئلة في الاجارة ثم قال من ظن انه يستغنى عن
التعلم فليبك على نفسه الحثمة وقال في اخر الحادى المحصيرى مسئلة
جديدة في ان المبيع يملك مع البيع او بعد قال ابو القاسم الصغارى
بحرى الكلام بين سفيان وبشرى العقود متى يملك المالك بها
معها او بعدها آل الامر ان قال سفيان ارايت لو ان رجلا جاعة
سقت فانكسرت اكان الكسر مع ملاقاتها الارض او قبلها او بعدها
او ان الله تعالى خلق نار في قطنه فاحترقت امع الخلق احترقت
او قبله او بعده وقد قال غير سفيان وهو الصحيح عند اكثر اصحابنا
ان الملك في البيع يقع معه لا بعده فيقع البيع والمالك جميعا من غير
تقدم ولا تاخر لان البيع عقد مبادلة ومعاوضة فيجب ان يقع
الملك في الطرفين معا وكذا الكلام في سائر العقود من النكاح و
الطلع وغيرها من عقود المبادلات الى اخر ما ذكره وفي مناقب
الكردى قال الامام الاعظم رحمه الله تعالى عليه خذ عني امرأة

وفقهني امرأة وزعدتني امرأة اما الاولى وقال كنت مجتازا فاشاء
 الى امرأة الى غنم مطروح في الطريق فتوجهت اليها خرساء وان الشئ
 لها فلما دفعتم اليها فقالت احفظم حتى تسلموا لصاحبه الثانية سالتني
 امرأة مسئلة في الحيض فلم اعرفها فقالت قولاً ففعلت الفقه من اجله
 الثالثة مررت ببعض الطرقات فقالت امرأة هذا الذي يصلي الصبح
 بوضوء واحد العشاء فتعدت ذلك حتى صار دأبي وسئل الامام
 عن من قال لا ارجو الجنة ولا اخاف النار ولا اخاف الله تعالى واكل
 الميتة واصلى بلا ركوع وسجد واستشهد بما لم اره وبعض الحق واحب
 الفتنة فقال اصحاب امر هذا الرجل مشكل فقال الامام هذا رجل يزجر
 الله لا الجنة ويخاف الله لا النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى من عذاب
 وياكل السمك والجراد ويصلي على الميمنة ويشهد بالتوحيد ويبغض
 الموت وهو حق ويجب المال والولد وهما فتنة فقام السائل وقبل
 رأسه وقال اشهد انك لعلم وعاء انتع وفي الغر الفتاوى الظهورية
 سئل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى عن من
 يقول ان لا اخاف النار ولا ارجو الجنة وانما اخاف الله تعالى وارجم
 فقال قول لا اخاف النار ولا ارجو الجنة غلط فان الله تعالى يخوف
 عباده بالنار بقوله تعالى فاتقوا النار التي اعدت للكافرين
 ومن قيل له خف مما خوفك الله تعالى فقال لا اخاف ردة المذالك كثر
 انتهى وفي مناقب الكردوى قدم فتادة الكوفة فاجتمع عليه الناس
 فقال سنلوني عن الفقه فقال الامام ما تقول في امرأة تلفقود فقال
 قول عمر رضي الله تعالى عنه تربص اربع سنين ثم نعتة عدة الوفاة

وتزوج

عن فاطمة بنت محمد
 عن زينب بنت جحش
 عن ابي جعفر
 عن ابي عبد الله

وتزوج بما شئت قال فان جاء زوجها الاقل وقال تزوجت وانا
 حى وقال الثاني تزوجت ولك زوج ايها يلاعن فغضب فتادة وقال
 لا يجيبكم بشئ قال خرجنا مع حماد لشيخ الاعمش واعوذ الماء لصلاة
 المغرب فافتي حماد بالثبوت لا قول الوقت فقلت يؤخر الى اخر الوقت
 فان وجد الماء والا يتم ففعلت فوجد اخر الوقت وهذا اول مسئلة
 خالت فيها استاده وكان الامام جارة لها غلام اصاب منها دون
 الفرج فجلت فقال اهلها كيف تلد وهي بكر فقال حل لها احد ثقب
 قالوا عمتها قال تهب الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا ازال عذرتها
 ردت الغلام اليها فيبطل النكاح وخرج الامام الى بستان فلما
 رجع مع اصحابه اذ هو بين ابى ابي ركبنا على بغلة فلما رافنا على
 لسرة يغنين فتسكن فقال الامام احسنن فنظر ابن ابى ابي في فطرة
 فوجد قضية فيها شهادته فدعا ليشهد في تلك القضية فلما شهد
 اسقط شهادته وقال قلت للغنيات احسنن فقال متى قلت ذلك
 حين سكنن ام حين كن يغنين قال حين سكنن قال اردت بذلك
 احسنن بالسكوت فامضى شهادته كان ابو حنيفة رحمه الله تعالى عليه
 في زليخة في الكوفة وفيها العلماء والاشراف وقد زوج صاحبها ابنيه
 من لغتين فغلط النساء فزفت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها
 فافتي سفيان بقضاء على كل منها المهر وترجع كل الى زوجها فسئل
 الامام فقال على بالغلامين فافتيهما فقال لا يجب منكم ان يكون
 المصايب عنده قالوا نعم فقال لكل منهما طلق التي عند اخيك ففعل
 ثم امر بتجديد النكاح فقام سعد فقبل بين عينييه وحكى الخطيب

للفوائد ان كلب الزوم اسئل الله الخليفة ما الاجابة على يد رسوله
 وامر ان يسأل العلماء عن ثلاث مسائل فانه ان اجابوا بذلك وان لم
 يجيبوه طلب من المسلمين الخراج فسأل العلماء فلم يات احد بما فيه
 منفع وكان الامام اذ ذاك صبيا حاضرا مع ابيه فاستاذنه في جواب
 الروي فلم ياذن فقام واستاذن من الخليفة فاذن له وكان الروي
 على المنبر فقال له اسئل انت قال نعم قال انزل مكانك الارض ومكان
 المنبر فقتل الروي وصعد ابو حنيفة رحمه الله تعالى عليه فقال سل
 فقال اى شئ كان قبل الله تعالى قال حل تعرفنا العدد قال نعم قال
 ما قبل الواحد قال هو الاول ليس قبله بشئ قال اذ لم يكن قبل الواحد
 المجازى اللفظى شئ فكيف يكون قبل الواحد الحقيقي فقال الروي
 فى اى وجهه وجه الله تعالى قال اذ اوقدت السراج فالى اى وجه
 نور قال ذاك نور ليسوى فيه للجهات الانبع فقال اذ كان النور
 المجازى المستفاد الزائل لا وجه له له جهة فنور خالق السموات
 والارض الباقي الدائم المفيض كيف يكون له جهة قال الروي اذا
 يشتغل الله تعالى قال اذ كان على المنبر مشبه مثلك انزله واذا
 كان على الارض موحد مثلى رفعة كل يوم هو فى شان فترك المال
 وعاد الى الزوم احتاج الامام الى الماء فى طريق الحاج فساوم
 اعرايا قربة ماء فلم يبعه الا بخمسة دراهم فاشترى بها ثمر قال
 كيف انت بالتسويق فقال اريد فوضعه بين يديه فاكل ما اراد
 وعطش فطلب فلم يعطه حتى اشترى من شربة بخمسة دراهم
 وصيته الامام العظمى لابي يوسف رحمه الله تعالى عليه

بعد ان ظهر له من الرشيد وحسن السيرة والاقبال على الناس فقال
 يا يعقوب وقر السلطان وعظم منزلته واياك والكذب بين يدي
 والدخول عليه كل وقت ما لم يدعك حاجة عليه فانك اذا كثرت
 اليه الاختلاف تهاون بك وصغرت منزلتك عنده فكن منه كما
 انت من الناس تنفع وتباعد ولا تدن منها فان السلطان لا يرى
 لاحد ما يرى لنفسه واباك وكثرة الكلام بين يدي فانه يأخذ
 عليك ما قلته ليرى من نفسه بين يدي حاشيته انما اعلم منك
 وانم يخطئك فتصغر عين قومك ولكن اذا دخلت عليه تعرف
 قدرك وقد رغبك ولا تدخل عليه وعنده من اهل العلم من لا
 تعرف فانك ان كنت ادون حاله لعلك ترفع عليه فيضرك و
 ان كنت اعلم منه لعلك تخط عنه فتسقط بذلك من عين السلطان
 واذا عرض عليك شيئا من اعماله فلا تقبل منه الا بعد ان تعلم
 منه انه يرضاك ويرضى مذهبك فى العلم والقضاء كما يحتاج
 الى ان يكتب مذهب غيرك فى الحكومات ولا تواصل اولياء
 السلطان وحاشيته بل تقرب اليه فقط وتباعد عن حاشيته
 ليكون مجداك وجاهك باقيا ولا تتكلم بين يدي العامة الا
 بما سأل عن اياك والكلام فى العامة والتجارة الا بما يرجع
 الى العلم كيلا يوقف على حبك ورغبتك فى المال فانهم ليسمون
 الظن بك ويعتقدون ميلك الى اخذ الرشوة منهم ولا تضحك
 ولا تبسّم بين يدي العامة ولا تكثر الخروج الى الاسواق ولا
 تكلم المراهقين فانهم فتنة ولا باس ان تكلم الاطفال وتيسر

دوسهم ولا تشرب في قارة الطريق مع المشايخ والعامة فانك ان
قد متهم اذ دعى ذلك بعلمك وان اخبرتهم اذ دعى بك من انهم
اسن منك فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من لم ير حرم
صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا ولا تقعد على قوارع الطرق
فاذا دعاك ذلك فاقعد في المسجد ولا تأكل في الاسواق و
المساجد ولا تشرب من السقايات ولا من ايدي السقائين
ولا تقعد على الحوانيت ولا تلبس الديباج واللحن وانواع الازليج
فان ذلك يفضي الى الرعونه ولا تكثر الكلام في بيتك مع امرائك
في الفراش الا وقت حاجتك اليها بعلمك ولا تكثر لسانها و
متها ولا تقربها الا بذكر الله تعالى ولا تكلم بامر لستاء الغير
بين يديها ولا بامر الجوارى فانها تبسط اليك في كلامك ولعلك
اذا تكلمت عن غيرها تكلمت عن غيرك من الرجال الاجاب ولا
تنزويج امرأة كان لها زوج او ام او اب او بنت ان قدرت الا
بشرط ان لا يدخل عليها احد من قاربك فان المرأة اذا كانت
ذامال يدعى بوجها ان جميع ما حاله وانما عارية في يديها ولا تدخل
بيتها ما قدرت واياك ان ترضى ان تزق في بيتا بوجها فانهم
ياخذون اموالك ويطعون فيها غاية الطمع واياك ان تنزويج بذا
البنيين والبنات فانها تدخر جميع المال لم وتسرق من مالك و
تنفق عليهم فان الولد اعز عليها منك ولا تجمع بين امرأتين في دار
واحدة ولا تنزويج الا بعد ان تعلم انك تقدر على القيام بجميع
حوائجها واحلب العلم ولا ثم اجمع المال من الحلال ثم تنزويج فانك

ان طلبت المال في وقت التعلم عجزت عن طلب العلم ودعاك المال الى شراء
للجوارى والغلمان وتشغل بال الدنيا والكساة قبل تحصيل العلم فضيع
وقتك ويجمع عليك الولد وتكثر عليك فتحتاج الى القيام بمصالحهم
وترك العلم واشتغل بال علم في عنوان شبابك ووقت فراغ قلبك و
خاطر لك ثم اشتغل بالمال ليجمع عندك فان كثرة الولد والعيال
يشوش البال فاذا جمعت المال فترزوج وعليك بتقوى الله تعالى
اداء الامانة والنصيحة لجميع الخاصة والعامة ولا تستغف بالناس
ووقر نفسك ووقرهم ولا تكثر معاشرتهم الا بعد ان يعاشروك وقابل
معاشرتهم بذكر المسائل فان كان من اهلها اشتغل بال علم وان لم يكن
من اهلها اجبتك واياك ان تكلم العامة بامر الدين في الكلام فانهم قوم
يقالون ذلك فيشتغلون بذلك ومن جاءك يستفتيك في المسائل
فلا تجيب الا عن سؤاله ولا تغتم اليغيره فان يشوش عليك جواب
سؤاله وان بقيت عشر سنين بغير كتب ولا قوت فلا تعرض عن العلم
فانك اذا عرضت عنه كانت معيشتك ضنكا واجل على متفهميك كالك
المتخذت كل واحد منهم ابنا وولدا لتزيدهم رغبة في العلم ومن ناقشتك
من العامة والسوقية فلا تناقشه فان يذهب ماء وجهك ولا تحسن
من احد عند ذكر الحق وان كان سلطانا ولا ترجع لنفسك من العباد
الا باكثر مما يفعل غيرك وتعاظاها في العامة اذ البر وامنك الا قبل
عليها باكثر مما يفعلون واعتقد وافيك قلة الرغبة واعتقد وان
عليك لا ينفعك الا ما تفهم الجعل الذي فيه واذا دخلت يدا
فيها اهل العلم فلا تتخذ هال نفسك بل كن كواحد من اهلهم ليعلم انك

لا تقصد جاههم ولا ينجون عليك باجمعهم ويضعون في مذبحك
والعامة ينجون عليك وينظرون اليك باعينهم فصيحات مطعونا
صندج بلا فائدة وان استغفوك في المسائل فلاننا فتم في المناظرات
والمطاريحات ولا تذكر شيئا الا عن دليل واضح ولا تظعن في
استادهم فانهم يضعون فيك وكن من الناس على خدر وكن لله تعالى
في سرك كما انت له في علانيتك ولا تصلح امر العلم الا بعد ان يجعل
سرك كعلانيته واذا واثق السلطان عملا لا يصلح لك فلا تقبل ذلك
منه الا بعد ان تعلم انه انما يولييك ذلك لعلك واثقا ان تتكلم في مجلس
المظفر على خوف فانه يورث الخلل في الاحتياط والكل في اللسان واثقا
ان تكثر الصيحات فانه يبيت القلب ولا تقش الا على طمأنينة ولا تكن
محمولا في الامور ومن دعاك من خلقك فلا تجبه فان الهائم تنادي
من خلفك واذا تكلمت فلا تكثر صياحك ولا ترفع صوتك واتخذ لنفسك
السكوت وقلة الحركة عادة كي يتحقق عند الناس ثباتك واكثر ذكر
الله تعالى فيما بين الناس ليعلموا ذلك منك واتخذ لنفسك وردا خلف
الصلاة يقرأ فيه القرآن وتذكر الله تعالى وتشكر على ما اودعك
من الصبر والاول من النعم واتخذ لنفسك اياما معدودة من كل شهر
تصوم فيها لمقتد غيرك وراقب نفسك وحافظ على العلم
لتنفع من دنياك واخبرك بعلمك ولا تشترج نفسك ولا تنزع
بل اتخذ لك مصليا يقوم باشتغالك ويعتمد عليه في امورك ولا تقبل
الى دنياك والى ما انت فيه فان الله تعالى سئلك عن جميع ذلك ولا
تشتغل بالان للرد ولا تظهر من نفسك التقرب الى السلطان

وان

وان قربك فانه ترفع اليك الخواص فان قمت اهلك وان لم تقم عابك
ولا تتبع الناس في خطاياهم بل ابع في صوابهم واذا عرفت لسانا بالشر
فلا تذكر به بل اطلب من خيرا فاذا ذكر به الا في باب الدين فانك ان عرفت
في دينه ذلك فاذا ذكر للناس كيلا يتبعوه ويخذروا قال عليه الصلوة و
السلام اذكر والفاجر بما فيه حتى يحذر الناس وان كان ذاهبا و
منزلة والذي ترى منه الخلل في الدين فاذا ذكر ذلك ولا تبال من جاهه
فان الله تعالى معيك وناصرك وناصر الدين واذا فعلت ذلك مرة
هابوك ولم يجاسر احد على اظهار البدعة في الدين واذا رايت من
سلطانك ما لا يوافق العلم فاذا ذكر ذلك مع طاعتك اياه فان يد
اقوى من يدك تقول له انا مطيع لك في الذنات في سلطان وسلط
على غيري فاذا ذكر من سيرتك ما لا يوافق العلم فاذا فعلت مع السلطان
مرة كذاك اذا اخطبت عليه ودمت لعلهم يقر ونك فيكون في ذلك
قمع الدين فاذا فعلت ذلك مرة او مرتين ليحرف منك الجدة في الدين
والحرص في الامر بالمعروف هابك فاذا فعل ذلك مرة اخرى فادخل
عليه وحده في داره واصفحه في الدين وناظره اذا كان مبتدعا
فان كان سلطانا فاذا ذكر له ما يحضره من كتاب الله وسنة رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم فان قبل منك والافسلى الله تعالى ان
يحفظك منه واذا ذكر الموت واستغفر لاستادك ومن اخذت عنهم
العلم ودأ على التلاوة واكثر من زيارة القبور والمشايخ والمواضع
للباكرين واقبل من العامة ما يعرضون عليك من رؤياهم في النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم وفي رؤيا الصالحين في المساجد والمنازل و

والمقابر ولا تجالس احدا من اهل الاحياء الا على سبيل الدعوى الى الدين
ولا تكثر اللعب والشتم واذا اذن المؤذن فتأهب لدخول المسجد
كيلا يتقدم عليك العامة ولا تتخذ دارك في جوار السلطات
وما رايت على جارك فاستر عليه فانه امانة ولا تظلم اسرا واليتامى
ومن استشارك في شئ فاشر عليه بما تعلم انه يقربك الى الله تعالى
واقبل وصيتي هذه فانك تنفع بها في اولك واخرك ان شاء الله
تعالى وانيك واليتيم فانه يبغض المرء اولئك طمعا ولا كذبا ولا
صاحب تخالط بل احفظ مروتك في الامور كلها والبس من اللين
كله في البص في الاحوال واظهر غنى القلب مظهر من نفسك قلة الخلق
والرغبة في الدنيا واظهر من نفسك الغنى ولا تظهر الفقر وان
كنت فقيرا وكن ذاهجا فان من ضعفت همته ضعفت منزلته واذا
مشيت في الطريق فلا تلتفت عينا ولا شملا بل داوم النظر الى
الارض واذا دخلت الحمام فلا تقاوم الناس في اجرة الحمام والمجلس
بل ارجع على ما تعطي الناس لتظهر مروتك بينهم فيعظمونك ولا تسلم
الامعة الى الخباياك وسانر الصنائع بل اتخذ لنفسك قعة يفعلهاك
ولا تماكس بالمعاني والدوافق ولا ترن الدرام بل اعتمد على غيرك
واحقر الدنيا المحقرة عند اهل العلم فان ما عند الله خير منها واول
امور غيرك ليحكك لاقبال على العلم فذلك احفظ لمجاهدك و
اياك ان تكلم الجاهل ومن لا يعرف المناظرة والجدية من اهل العلم
والذين يطلبون الجاه ويستغفرون بذكر المسائل فيما بين الناس
فانهم يطلبون تخجيلك ولا يبالون منك وان عرفوك على الحق

واذا

واذا دخلت على قوم كبار فلا ترتفع عليهم ما لم يرفعوك كيلا يلحق بك
صينهم فانه واذا كنت في قوم فلا تتقدم عليهم في الصلوة ما لم يقدموا
على وجه التعظيم ولا تدخل الحمام وقت الظهيرة او الغداة ولا يخرج
الى المنظارات ولا تتخص مظالم السلاطين الا اذا عرفت انك
اذا قلت شيئا ينزلون على قولك بالحق فانهم ان فعلوا ما لا يحل وان
عندهم ثمة فاعلمك منهم ويقتل الناس ان ذلك حق لسكونك فيها
بينهم وقت الاقدام عليه واياك والغضب تجلس العلم ولا تقص
على العامة فان القاص لا بد له من ان يكذب واذا اردت ان تخذ مجلس
لاحد من اهل العلم فان كان مجلس فقه فاحضر نفسك واذا كره
ما تعلمه كيلا يفر الناس بحضورك فيظن انك على صفة من العلم و
ليس هو على تلك الصفة فان كان يصلح الفتوى فاذا كرمه ذلك
والا فلا ولا تقعد ليدرس بين يديك بل اترك عنده من اصحابك
ليخبرك بكيفية كلامه وكيفية علمه ولا تتحقر مجالس الذكر او من
يتخذ مجلس عظم بجاهك وتركك له بل وجه اهل محلتك وعامتك
الذين لا يعتمد عليهم مع واحد من اصحابك وفوض امر المناظرة
الى خليفك فاحييتك وكذا صلاة الخنازة والعيدين ولا تنسى من
صالح دعاك واقبل هذه الموعظة متى وانما اوصيك بمصلحتك
ومصلحة المسلمين انتهى وفي اخر تنبيه المحبوس قال الحاكم الجليل نظرات
في ثلاث مائة جزء مثل الامالي ونوادير سماه حتى انقث كتاب
المنقذ وقال حين ابتلي بجنة القتل بمر من جهة الا تراك هذا جزء
من اثر الدنيا على الاخرة والعالم متى اخفى علمه وترك حقه خفيف

علم ان مختار بما يسوء وقيل كان سبب ذلك انه لما رأى في مسجد مكررات
 ونظريات خفسها وخذف مكررها فرأى محمدا في منامه فقال له
 فعلت هذا بكنتي فقال لان الفقهاء كسالى خذفت المكرر وذكروا
 المفرد تشهيرا فغضب وقال له قطعك الله تعالى كما قطعت كتي
 فأتيتي بالآراء حتى جعلوني على رأس الشجرتين فقطع نصفين من
 الله تعالى عليه وهذا اخرا ما وردناه من كتاب الاستبصار والنظائر
 في الفقه على مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان رضي
 الله تعالى عنه وارضاه الجميع للفتن السبعة التي وعدنا به
 خطبة الغزالي في نوع بحيث لم اطلع له على نظير في كتب اصحابنا
 رحمه الله تعالى وكان الفراغ من تاليفه في التسابع والعشرين
 من جمادى الثاني سنة تسع وستين وتسعمائة وكانت
 مدة تاليفه ستة اشهر مع تخطا ايام توغلت الجسد والله
 على التمام وعلى نيته افضل الصلاة والسلام وصحبه البررة
 الكرام وبنا بعمه باحسان الى يوم القيام

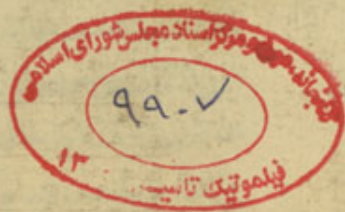
وقع الفراغ من تحريره في ١١١٣
 بمكة المكرمة في شهر ربيع الثاني
 سنة ١١١٣ هـ
 في شهر ربيع الثاني سنة ١١١٣ هـ
 في شهر ربيع الثاني سنة ١١١٣ هـ



١١١٣



ت
 ا
 ب
 ج
 د
 هـ
 و
 ز
 ح
 ط
 ي
 ك
 ل
 م
 ن
 هـ



✱